المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فـــرع اللغـــة

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٦٥٢٧

شـــرح جمـــل الزجاجـــي

لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي

المتوفى ٧١٦هـ

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

حمود بن عتيق بن راضي المعبدي الحربي

إشراف الدكتور

سعد بن حمدان الغامدي

العام الجامعي ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية اللغة العربيـة

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : حمود بن عبيد بن عبد الله العبيدي كلية : اللغة العربيـــــة قسم : الدراسات العليا العربية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : ((شرح جمل الزجاجي لابن الدهان سعد بن عبد الله بن سعد بن عبد الله الغامدي دراسة وتحقيق ودراسة))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٧/ ٥ /١٤١٧هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ،وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش	المناقش
الاسم : د. سعد بن عبد الله الغامدي	الاسم : د. محمد بن سالم العبيد	الاسم : د. عبد الله الطيب
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

يعتمد

رئيس قسم الدراسات العليا

الاسم : أ. د / سليمان العايد

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة: شرح جمل الزجاجي لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمدالغافقي المتوفى ٧١٦هـ [تحقيق ودراسة].

الدرجة العلمية: ماجستير.

الطالب: حمود بن عتيق بن راضي المعبدي الحربي.

ملخص البحث.

هذا البحث يتكون من قسمين رئيسين: القسم الأول: الدراسة، وتشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في ترجمة الغافقي ويشتمل على اسمه وكنيته ومولده ونشأته وابنائه وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية من حيث العلوم التي برز فيها والثناء عليه ثم مؤلفاته ثم وفاته.

الفصل الثاني: وهو عن موقفه من القياس والسماع واختياراته ومخالفته للعلماء.

الفصل الثالث: وثقت فيه نسبة الكتاب إلى المؤلف وبينت منهجه في شرحه ثم مصادره ثم مخالفته لأبي القاسم الزجاجي ثم شواهده من القرآن ثم من الحديث ثم شواهده من الشعر، ثم انهيت الدراسة ببيان منهجي في التحقيق ثم وصفت النسخة.

والقسم الثاني: وهو تحقيق الكتاب ويشتمل على النص المحقق ثم على الفهارس الفنية المناسبة.

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن أبا إسحاق الغافقي كان إماماً لأهل المغرب في اللغة والقراءات في عصره، وكان له في كتابه هذا طريقة متميزة فكتابه يعد من المختصرات التي تعتني بمهمات مسائل الجمل شرحاً وتعميقاً في حدود مايحتمله المختصر مع قلة الاستدلال عليها على أنها مسلمة عند الطالب ويعتنى فيها بتأصيل مبادىء العلم وحد أبوابه، كما تميز عن غيره بشموله أكثر أبواب الجمل.

ولأن الكتاب هو الأثر الوحيد الذي وصلنا عن هذا الإمام فإن تحقيقه واخراجه يضيف لبنة جديدة إلى النحو الأندلسي والمكتبة الأندلسية كما أنه يعطي صورة ما عن هذا الإمام الذي اشتهر شهرة واسعة في عصره، وكان له جهد في الدرس النحوي في قطره، حيث درّس النحو وغيره أكثر من ثلاثين عاما حتى قيل عنه إنه ملحق الأبناء بالآباء.

ولعلي قد وفقت إلى تخليص هذا الكتاب مما اعتراه من سقط وتحريف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الطالب	المشرف	عميد كلية اللغة العربية.
حمود بن عتيق الحربي.	د/ سعد بن حمدان الغامدي.	أ. د/ حسن بن محمد باجودة.

ومن هذه الشروح شرح الغافقي أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد من نحاة أواخر القرن السابع وأوائل الثامن.

وبالرغم من كثرة شروح الجمل إلاّ أن لهذا الشرح طريقته المتميزة، فهو يعد من المختصرات التي تعنى بمهمات مسائل الجمل شرحاً وتعميقاً في حدود مايحتمله المختصر مع قلة الاستدلال عليها على أنها مسلمة عند الطالب، ويعنى فيها بتأصيل مبادىء العلم وحدّ أبوابه.

كما أنه جاء شاملاً لجميع أبواب الجمل وبشموله هذا تميز عن الشروح الأخرى التي قصرت عن أبواب الجمل الأخيرة.

ومع أن الغافقي كان إمام أهل المغرب في اللغة والقراءات إلاّ أن هذا الكتاب هو الأثر الوحيد الموجود له الذي يمكن أن يدلنا على بعض جهوده النحوية والصرفية؛ مما دفعني إلى دراسته وتحقيقه في هذه المرحلة.

ولقد وجدت المخطوط مصوراً في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى تحت رقم ١٦٥ نحو، وأصلها في مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٢، منسوخ في الرابع عشر من ذي القعدة من العام الخامس عشر وسبعمائة بخط حسن واضح، فالنسخ في حياة المؤلف، ثم واصلت جهدى وبذلت طاقتي في البحث عن نسخة أخرى للمخطوط فلم اتمكن من ذلك، فاعتمدت على مصورة نسخة الخزانة، فسددتها وضبطتها وأوليت النص عناية فائقة مستعيناً بشروح الجمل الأخرى طالباً من الله التوفيق.

فجاء عملي في هذا الكتاب على قسمين:

القسم الأول: الدراسة وتحتوى على ثلاثة فصول.

الفصل الأول: عن ترجمة الغافقي.

بحثت في هذا الفصل اسمه وكنيته ومولده ونشأته وأبناءه وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية ثم مؤلفاتِ الرجلِ ثم وفاتَهُ.

الفصل الثاني:

بحثت فيه موقف الرجل من القياس والسماع ثم اختياراته من مذاهب النحاة السابقين ثم مخالفته لهم.

الفصل الثالث:

تحدثت فيه عن نسبة الكتاب إلى مؤلفه ثم بينت منهج الرجل في كتابه ثم مصادره ثم مخالفته لأبي القاسم الزجاجي ثم شرحه بين الشروح الأخرى ثم شواهده القرآنية وشواهد الحديث وأقوال العرب وأمثالهم ثم الشواهد الشعرية.

القسم الثاني: التحقيق وكان العمل فيه على النحو التالي:

النسخة التي اعتمدت عليها وحيدة، ولذا بذلت مافي وسعي للحفاظ على سلامة النص، فأكملت سقطها فيماحسبته كذلك مستعيناً بشروح الجمل الأخرى وبغيرها من كتب النحو.

كتبت النص حسب قواعد الإملاء المصطلح عليها عند مخالفة الناسخ لها.

وضعت عبارات الجمل بين قوسين بخط أكبر، واشرت إلى موضعها في كتاب الجمل المطبوع، وعندما يخالف لفظ الجمل في الشرح ماورد في الجمل المطبوع أشير إلى ذلك في الهامش مع ذكر الموضع المحتمل في الجمل.

حاولت أن اجعل الهوامش مختصرة، فكثيراً ماأكتفي بإثبات مصدر أو مرجع المسألة دون تفصيل لها، وقد اشير إلى تفصيل مختصر لجوانب المسألة.

قمت بتخريج الآيات والقراءات والأحاديث وأقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم من مصادرها ومراجعها ماأمكنني ذلك.

عنيت بضبط ماأشكل في النص، ضابطا الآيات والأحاديث والأشعار ضبطاً شبه كامل، كما قمت أيضاً بضبط الكلمات الصرفية.

قمت بتفسير الكلمات الغامضة في النص.

صنعت الفهارس الفنية المناسبة لمثل هذا العمل.

وبعد هذا وقبله أحمد الله تعالى على ماقضى واشكره سبحانه على ماأعطى وأسأله تسديد الخطى والتوفيق لسلوك سبيل الهدى.

كما أشكر القائمين على جامعة أم القرى على ماتوليه طلبة العلم من اهتمام وعلى ماتقدمه من عون وفائدة لهم. وعلى رأسهم صاحب المعالي مدير الجامعة الدكتور: سهيل قاضي.

كما أشكر كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ممثلة في القسم المسئول قسم الدراسات العليا الذي كان له بذل مشهود.

كما أنني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور سعد بن حمدان الغامدي الذي شحذ الهمة وقوى العزيمة على اختيار هذا المخطوط دون غيره بل كان له في هذا العمل أوله وآخره وإخراجه بهذه الصورة من الفضل مالاينسى فله منا الشكر ومن الله المغفرة والأجر.

كما أشكر الأستاذين الفاضلين الدكتور/ عبدالله بن علي الحسيني، والدكتور / محسن بن سالم العميري اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة راجياً من الله أن يجعل في ملحوظاتهما تقويماً للزلات وتسديداً للهنات.

كما اشكر كل من أعان بتوجيه أو جهد أو كتاب من أعضاء هيئة التدريس بالكلية أو من الزملاء والأصدقاء.

جزى الله الجميع خيراً وأجزل لهم المثوبة.

القسم الأول

الدارسة

الفصل الأول

١ - اسمه وكنيته.

٢ - مولده ونشأته وأبناؤه.

٣ - شيوخه

٤ - تلاميذه.

٥ - مكانته العلمية: وتتمثل فيما يأتي

أ - العلوم التي برز فيها.

ب - الثناء عليه.

٦ - مؤلفاته.

٧ - وفاته.

اسمه وكنيته:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد(١)بن عيسى بن يعقوب الغافقيّ الإشبيليّ ثم السبتي المديوني المالكي.

هكذا جاء اسمه وكنيته بإجماع مَنْ ترجم له.

أما نسبه فالغافقي كما قاله تلميذه التجيبي(٢)«نسبة إلى حِصْن مِنْ نَظَرِ قُرْطبة جَبَرَها الله تعالى» وقال ياقوت(٣)عن غافق «حصن بالأندلس من أعمال فحص البلوط.

والإشبيلي: نسبة إلى مدينة إشبيلية، فقد ولد الغافقي بها ثم حمل إلى سبتة صغيراً عند استيلاء الفرنج عليها عام ست وأربعين وستمائة.

والسبتي: نسبة إلى مدينة سبتة التي استوطنتها أسرة الغافقي منذ كان عمره خمس سنين ونشأ بها وتتلمذ على علمائها واستقر بها حتى وفاته.

والمَدْيوني: نسبة إلى قبائل بني مديونة، وهم من البربر، وأصل الغافقي منهم(٤).

---

١) انظر ترجمته في المرقبة العليا: ١٣٣-١٣٤، وطبقات النحاة واللغويين لابن شهبة: ١٣٧-١٣٨، وغاية النهاية: ٨/١، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٤٥ ب، والدرر الكامنة: ١٣١/١، وشذرات الذهب: ٣٨/٦، درة الحجال: ١٧٦/١، الوافي بالوفيات: ٣١٢/٥، وبرنامج التُّجيبي: ١١١، برنامج الوادي آشي: ١١٦، مرآة الجنان: ٢٥٦/٤، معجم المؤلفين: ٧/١، بغية الوعاة: ٤٠٥/١، المنهل الصافي: ١٨/١، الدليل الشافي على المنهل الصافي: ٥/١، هدية العارفين: ١٣/١، كشف الظنون: ٦٠٤/١، المعين في طبقات المحدثين: ٢٣١، الأعلام: ٢٩/١.

٢) برنامج التُّجيبي: ١١١

٣) معجم البلدان: ١٨٣/٤

٤) برنامج التجيبي: ٢٥٥

ولقد وردت هذه النسبة محرفة في بعض كتب التراجم، ولعل هذا خطأ في الطباعة غير أنه تجدر الإشارة إليه ليتبين الصواب للناظر في كتب التراجم، فقد وردت محرفة في الإحاطة في موضعين في الجزء الأول منها، جاءت «الميربي» في صفحة ٢٨٩ وجاءت «المريوني» بالراء في صفحة ٣٧٥، ووردت أيضاً محرفة في بغية الوعاة، فقد جاءت «المذيوني» بالذال المعجمة في الجزء الأول صفحة: ٤٢٤، والصواب مابيناه آنفاً.

المالكي: نسبة إلى المذهب الفقهي لإمام المدينة مالك بن أنس الذي كان سائداً في بلاد المغرب والأندلس. والغافقي من علماء المالكية ونسب الغافقي أيضاً إلى البلاد التي وُلِدَ فيها، وهي الأندلس، وإلى البلاد التي استوطنها، وهي المغرب، فانفرد اسماعيل باشا بذكر نسبته «الأندلسي»(١)وانفرد ابن تغرى بردى بِذِكرِ نسبته «المغربي»(٢).

مولدة ونشأته وأبناؤه:

أجمع المترجمون للغافقي على أنه ولد بإشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة، ولم أجد منهم من خالف في هذا المكان والزمان.

ثم قضى بإشبيلية خمس سنوات من طفولته ثم حدثت كارثة سقوط إشبيلية في أيدى النصارى في عام ست واربعين وستمائة «وخرجت منها جموع غفيرة من المسلمين خرج الخاص منها والعام، وكل منهم في بحر المنايا غاص وعام، مما حل بهم من الأوجال والآلام»(٣)كان الغافقي ممن توجه به بطريق البحر إلى سبتة.

ولقد أغفلت كتب التراجم الحديث عن تلك الأسرة التى تربى الغافقي فيها ولم تذكر لنا أيضاً كيف قضى الغافقي طفولته وشبابه إلا ماذكره بعضهم أنه حُمِلَ صغيراً، من اشبيلية إلى سَبْتَةَ، ولم يذكُرْ المترجمون الذي حمله إليها، وكيف كانت حياته فيها إلا أنه يمكن القول بأنه أخذ يختلف إلى حلقات الدرس في سن مبكرة يشير إلى ذلك ماذكره ابن

---

١) هدية العارفين: ١/١٣

٢) الدليل الشافي: ١/٥

٣) عصر المرابطين في المغرب والاندلس: ٢/٤٨٦

شهبة أنه طلب العلم في الصغر(١) وبالنظر إلى تاريخ وفاة شيوخه يتبين لنا صحة قول ابن شهبة هذا، إن الغافقي قد عكف على حلقات العلم ومجالس علماء سبتة فبدت نجابته مبكرة، وبرع في التحصيل، واستطاع أن يتلقى كل تلك الكتب والتآليف في سن مبكرة، ومما يدل على سعة تحصيله المبكر أيضاً أن من شيوخه غير من ذكرنا من توفى والغافقي لا يزال في سنة العشرين أو دونها، فمنهم ابن فرتون الفاسي توفي سنة ستين وستمائة، وأبو عبدالله الفهري المحلي توفى في إحدى وستين.

وبالرغم أن الغافقي بدأ حياته بالطلب الجاد، والاجتهاد المثمر، بيد أن كتب التراجم لم تذكر له تصدراً مبكراً للتدريس أو الاقراء، وأحسب أنه كان مؤهلاً لذلك، غير أنها مرحلة من حياته قد طوي عنا سجلها، فلا نعلم أنه تصدر أثناءها وقد ذكر أبوالحسن النباهي(٢)أنه لازم أبا الحسين بن أبي الربيع، وتصدر بعد وفاته للإقراء في مكانه، فأخذ عنه الكبير والصغير، وكانت وفاة شيخه ابن أبي الربيع سنة ٦٨٨هـ أي عندما كان الغافقي قد بلغ سبعة واربعين عاما.

إذن فيمكن القول إنه قضى من عمره زمناً طويلاً في التحصيل، ولم يتصدر إلاّ متأخراً، ولعل المصادر التي لم نتمكن من الاطلاع عليها تنبيء بخلاف ذلك.

تصدر الغافقي لإقراء القرآن وتدريس العربية وغيرها.

قال اليافعي(٣)«له تصانيف وجلالة وتلامذة» وكان رحمه الله - شيخ سبتة وعالمها إلى أن توفي بها عن خمسة وسبعين عاماً».

ولم تذكر كتب التراجم عن أسرته وأولاده شيئاً إلا ماورد من ترجمة لابن له اسمه محمد، كان ذا علم وفقه، ذكر صاحب تاريخ سبتة(٤)كنيته «أباعبدالله» وأنه كان يقدم

---

١) طبقات النحاة واللغويين

٢) المرقبا العليا: ١٣٣

٣) مرآة الجنان: ٤/٢٥٦

٤) ١٥٩

أباالحسن على بن وشاش إجلالاً له وتعظيما، وترجم له صاحب بلغة الأمنية بقوله(١)«محمد الغافقي، سبتي، وهو ابن الشيخ القاضي الأستاذ النحوي، إبراهيم شارح الجمل، أستاذ المدرسة القديمة مدرسة الشيخ المحدث الراوية على الشاري، والناظر في كتب خزانتها العلمية الشهيرة، فقيه راوية، مشارك حسن الوراقة، كثير التقييد والاطلاع على الفنون العلمية، وهو أحد أشياخ الخطيب ابن عدل، وتوفي قبل عام خمسين» ويعنى بعد سبعمائة.

---

١) ٣١

شـــيـوخـه:

١ - محمد بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن جوبر أبوعبدالله الأنصارى البلنسي،(١) سمع منه التيسير، أبو جعفر بن الزبير وأبو إسحاق الغافقي(٢)مات سنة ٦٥٥هـ.

٢ - أبو العباس أحمد بن يوسف السلمي، ابن فرتون الفاسي(٣).

أخذ عنه أبو إسحاق الغافقي كتاب الذيل،(٤)بل أخذ عنه جميع تآليفه كما في برنامج المنتوري(٥).

٣ - أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن بن سليمان الأزدي السبتي(٦) سمع منه أبو إسحاق الغافقي الموطأ، وكتاب الشفاء، وأشياء كثيرة سنه ستين(٧) ولقد أخذ الغافقي عن أبي عبدالله الأزدي جل المؤلفات التي رواها(٨).

٤ - أبو عبدالله محمد بن حسن بن عمر الفهري المحلي(٩).

روى عنه الغافقي تآليفه ومنظوماته(١٠).

٥ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون السبتي، ابن الكماد(١١).

روى عنه أبو جعفر بن الزبير وأبو إسحاق الغافقي(١٢)وغيرهما.

---

١) ترجمته في غاية النهاية: ٢/١٦٠

٢) غاية النهاية: ٢/١٦٠ والوافي بالوفيات: ٥/٣١٢، بغية الوعاة: ١/٤٠٥

٣) ترجمته في شجرة النور الزكية: ٢٠٠، وله ترجمة مختصرة في الوافي بالوفيات: ٧/٢٨٠

٤) برنامج التجيبي: ٢٦٣

٥) برنامج المنتوري: ٢٠٣

٦) ترجمته في الذيل والتكملة: ٨/١/٣٠٣، وقد ضمن المحقق كتاب الذيل: ٨/٢، تراجم الغرباء في القسم الثاني من الصلة لابن الزبير، ولأبي عبدالله الأزدي ترجمة في ذلك، انظرها في الذيل: ٨/٢/١٨٥

٧) الوافي بالوفيات: ٥/٣١٢، والمنهل الصافي: ١/١٨

٨) انظر على سبيل المثال برنامج المنتوري: ٢، ٣، ٨، ٩

٩) ترجمته في الذيل والتكملة: ٨/١/٢٨٩، وبغية الوعاة: ١/١٩٧

١٠) انظر برنامج المنتوري: ٢٠٣

١١) ترجمته في تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٥٩، والوافي بالوفيات: ٦/١٢٠، وشجرة النور الزكية: ٢٠٠

١٢) تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٦٠، وبرنامج المنتوري: ٣٩

٦ - أبو عمرو عثمان بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن الحاج العبدري(١).

روى عنه الغافقي تآليف الأستاذ أبي البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش الأنصاري الشلبي(٢).

٧ - أبوالحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالرحمن الرعيني الإشبيلي،(٣)أخذ عنه أبوإسحاق الغافقي تآليفه وكتباً أخرى(٤).

٨ - أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن عبدالله بن ثابت الأنصاري الماردي الإشبيلي(٥).

وفي غاية النهاية: نزل سبتة وقرأ عليه بها أبوإسحاق الغافقي ثم رحل بعد سنة ٦٦٠هـ فنزل تونس إلى أن مات بها.

٩ - أبو الحكم مالك بن عبدالرحمن بن علي بن عبدالرحمن بن المرحل المالقي السبتي،(٦)روى عنه أبو إسحاق الغافقي(٧).

١٠ - أبوبكر محمد بن محمد بن أحمد بن مشليون الأنصاري البلنسي،(٨) قرأ عليه القراءات أبوإسحاق الغافقي مقريء سبتة، توفي بتونس سنة ٦٧٠هـ.

١١ - أبوالحسن علي بن محمد الخضار التلمساني الضرير الكتامي،(٩) قرأ عليه الأستاذ أبوإسحاق الغافقي،(١٠).

---

١) ترجمته في الذيل والتكملة: ١٣٧/١/٥

٢) برنامج المنتوري: ١٩٣

٣) ترجمته في الذيل والتكملة: ٣٢٣/١/٥، والاحاطة: ١٦٣/٤، وانظر برنامجه.

٤) انظر برنامج المنتوري: ٢٠٠، ٢٠١، ١٨٩

٥) ترجمته في الذيل والتكملة: ٢٨٩/١/١، وغاية النهاية: ٤١/١، وبغية الوعاة: ٣٣٨/١، نقلاً عن الذيل.

٦) ترجمته في الذيل والتكملة: ٥٢٧/٢/٨، وبرنامج الوادي آشي: ١٤٣

٧) المرقبا العليا: ١٣٣

٨) ترجمته في غاية النهاية: ٢٣٨/٢

٩) انظر ترجمته في غاية النهاية: ٥٧٩/١

١٠) انظر المصدر نفسه: ٨/١

١٢ - ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبدالله القرشي الإشبيلي السبتي، لازمه الغافقي كثيراً وقرأ عليه كتاب سيبويه تفهما(١).

١٣ - أبو عبدالله بن الخضار(٢).

محمد بن محمد بن عبدالله بن عيسى بن مسعود الكتامي، روى عنه الغافقي كتابي أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المالكي: أصول الفقه واختصار الجواهر(٣).

ومن شيوخ الغافقي من بحثت عن ترجمته في مظانه فلم أعثر على ذكر له إلا ماذكره المنتوري في برنامجه من أن الغافقي أخذ عنهم، وهم عشرة:

١ - الشيخ أبوالحسن علي بن أحمد بن محمد الطوطاني(٤).

٢ - الخطيب أبوالحجاج يوسف بن محمد بن أبي ريحانة(٥).

٣ - الشيخ أبوعلي عبدالله بن أحمد بن عبيدالله النفري(٦).

٤ - المحدث أبوعلي حسن بن المحدث علي بن محمد القطان الحميري(٧).

٥ - الشيخ أبوعلي الحسن بن علي بن حسون الضرير(٨).

٦ - الشريف أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن عيسى الحسني(٩).

٧ - الخطيب أبومحمد عبدالعظيم بن عبدالله بن يوسف بن الشيخ حفيد أبي الحجاج ابن الشيخ المالقي(١٠).

٨ - الشيخ أبو زيد عبدالرحمن بن محمد اليزناسي الزناتي(١١).

---

١) الدرر الكامنة: ١/١٤، والوافي بالوفيات: ٥/٣٠٢

٢) ترجمته في الذيل والتكملة: ٨/١/٣٥٧، ودرة الجمال: ٢/٢٦٣، وبرنامج الوادي آشي: ١٣٢

٣) انظر برنامج المنتوري: ٨١، ٨٨، وانظر: ١٩٤

٤) برنامج المنتوري: ٣١

٥) برنامج المنتوري: ٨٦

٦) برنامج المنتوري: ١١٨

٧) برنامج المنتوري: ١٩٢، ٢٠٣

٨) برنامج المنتوري: ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٤

٩) برنامج المنتوري: ١٩٤

١٠) برنامج المنتوري: ٢٠٣

١١) برنامج المنتوري: ٢٠٣

٩ - القاضي أبوعبدالله بن قاضي الجماعة أبي موسى عمران بن عمران(١).

١٠ - أبو يعقوب يوسف الحساني(٢).

---

١) المرقبا العليا: ١٢٩

٢) درة الجمال: ١٧٦

تـلامـيـذه:

لقد تتلمذ على الغافقي خلق كثير قال اليافعي(١)«له تصانيف وجلالة وتلامذة» وقال ابن الخطيب(٢)«الأستاذ ملحق الأبناء بالآباء أبوإسحاق الغافقي» ولعل عبارة ابن الخطيب تشير إلى طول مدة إقرائه وكثرة طلبته ومنهم:

١ - أبو عبدالله محمد بن يوسف بن إبراهيم الأمي(٣).

رحل إلى سبتة فأخذ بها عن ابن أبي الربيع، والأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي وغيرهما، توفي بألمرية في الثالث لشوال سنة ٦٨٩هـ.

٢ - يحيى بن عبدالله بن محمد بن أحمد ابن أبي عزفة اللخمي(٤).

أخذ عن أبي إسحاق الغافقي،(٥) توفى عام ٧١٩هـ.

٣ - يحيى الدكالي السبتي أبوزكريا(٦).

قال ابن الفخار في شرحه للجمل(٧)«وما شيت يوما في جماعة من الأصحاب بسبتة الشيخ الفقيه أبازكريا الدكالي من طلبة شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الغافقي رحمة الله عليهما».

٤ - إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن أبي العاص التنوخي الطريفي،(٨)أخذ بسبتة عن الأستاذ أبي إسحاق الغافقي(٩)وتاريخ وفاته في بغية الوعاة، يوم السبت سابع

---

١) مرآة الجنان: ٤/٢٥٦

٢) الإحاطة: ٣/٢٠١

٣) ترجمته في درة الجمال: ٢/٥٨-٥٩

٤) ترجمته في الإحاطة: ٤/٣٤٠ - ٣٤٣

٥) المصدر نفسه: ٤/٣٤١

٦) جذوة الاقتباس: ٢/٥٤٣، ونيل الابتهاج: ٣٥٦

٧) شرح الجمل لابن الفخار: ٥٨٧

٨) ترجمته في الإحاطة: ١/٣٧٤، وغاية النهاية: ١/٢٤، وبغية الوعاة: ١/٤٢٤

٩) الإحاطة: ١/٣٧٥

المحرم سنة ٧٢٦هـ.

٥ - أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي(١).

أخذ عن ابن أبي الربيع، وأبي إسحاق الغافقي(٢) توفي في شوال عام ٧٢٨هـ ببلش.

٦ - القاسم بن يوسف التجيبي السبتي(٣).

وله برنامج مطبوع، ذكر فيه أنه أخذ عن أبي إسحاق الغافقي(٤) وتوفي رحمه الله سنة ٧٣٠هـ.

٧ - أبو عبدالله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي(٥).

قرأ على الأستاذ العلامة أبي إسحاق الغافقي(٦).

٨ - علي بن علي بن عتيق بن أحمد بن محمد بن عبدالعزيز الهاشمي القرشي(٧).

ومن مشيخته أبو إسحاق الغافقي(٨) وتوفي في صفر عام ٧٤٤هـ.

٩ - أبوبكر محمد بن أحمد بن شبرين الجذامي(٩).

وسمع من أبي إسحاق الغافقي(١٠) وتوفي ثاني شعبان سنة ٧٤٧هـ.

١٠ - محمد بن علي بن عمر بن يحيى بن العربي الغساني(١١).

---

١) ترجمته في الإحاطة: ٢٨٧/١ - ٢٩٦، ودرة الجمال: ٦٠/١، وغاية النهاية: ٤٧/١، وبغية الوعاة: ٣٠٢/١

٢) الإحاطة: ٢٨٩/١

٣) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣٢٤/٣، وفي مقدمة البرنامج.

٤) برنامج التجيبي: ١١١ - ٢٢٥

٥) ترجمته في الإحاطة: ١٤٣/٣-١٤٥، وبلغة الأمنية: ٢٣، ودرة الجمال: ١١٢/٢، وغاية النهاية: ٢١١/٢، وبغية الوعاة: ١٩٢/١

٦) الإحاطة: ١٤٤/٣

٧) ترجمته في الإحاطة: ١٩٧/٤ ، ٢٠١

٨) المصدر نفسه: ١٩٩/٤

٩) ترجمته في الإحاطة: ٢٣٩/٢، والدررالكامنة: ٤٣٩/٣، والمرقبا العليا: ١٥٣

١٠) الإحاطة: ٢٤٢/٢، والدررالكامنة: ٤٤٠/٣

١١) ترجمته في الاحاطة: ٩٦/٣، والدرر الكامنة: ١٩٦/٤

أخذ بسبتة عن الأستاذ أبي إسحاق الغافقي(١) توفي بالحمة في محرم عام ٧٤٨هـ.

١١ - عبدالمهيمن بن محمد بن عبدالمهيمن بن محمد بن علي الحضرمي(٢).

قرأ ببلده سبتة على الأستاذ أبي إسحاق الغافقي المديوني(٣)وتوفي بتونس في الثاني عشر لشوال من عام ٧٤٩هـ.

١٢ - أبوعبدالله محمد بن عبدالمنعم الصنهاجي الحميري(٤).

أخذ عن الأستاذ أبي إسحاق الغافقي(٥).

١٣ - أبوالقاسم قاسم بن يحيى بن محمد الزروالي(٦) ثم لم يعتمد منهم إلا على(٧)الأستاذ أبي إسحاق الغافقي بسبتة.

١٤ - محمد بن محمد بن محارب الصريحي(٨).

رحل إلى سبتة فقرأ بها على الأستاذ أبي إسحاق الغافقي(٩).

١٥ - أبوالقاسم بن عمران الحضرمي(١٠).

قال الذهبي:(١١) عن أبي إسحاق الغافقي حدثني بأخباره تلميذه أبوالقاسم بن عمران».

---

١) الإحاطة: ٣/٩٧

٢) ترجمته في الإحاطة: ٤/١١ - ١٨، وبغية الوعاة: ٢/١١٦

٣) الإحاطة: ٤/١٢

٤) ترجمته في الإحاطة: ٣/١٣٤، وبغية الوعاة: ١/١٦٤، وبلغة الأمنية: ٢٤، والدررالكامنة: ٤/١٥١

٥) الإحاطة: ٣/١٣٥

٦) ترجمته في الإحاطة: ٤/٢٦٣

٧) المرقبا العليا: ١٣٣-١٣٤

٨) ترجمته في الإحاطة: ٣/٧٨، والدرر الكامنة: ٥/١٥، وشذرات الذهب: ٦/١٦٧-١٦٨

٩) الإحاطة: ٣/٧٩

١٠) انظر ترجمته في بلغة الأمنية: ٣١، وتاريخ سبتة: ١٥٩، والإحاطة: ٤/٢٦٧

١١) انظر تاريخ الإسلام للذهبي: ٤٥، ب، الدرر الكامنة: ١/١٤

١٦ - القاضي أبوإسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكريا(١).

أخذ بسبتة عن أبي إسحاق الغافقي. وفاته(٢) في الثالث والعشرين لشعبان من عام ٧٥١هـ.

١٧ - محمد بن محمد بن محمد بن بيبش العبدري(٣)قرأ بسبتة على الأستاذ أبي إسحاق الغافقي(٤) توفي عام ٧٥٣هـ.

١٨ - محمد بن علي بن أحمد الخولاني البيري، أبوعبدالله بن الفخار(٥) تتلمذ على أبي إسحاق الغافقي كما ذكر ذلك في شرحه للجمل(٦) وعليه كان جل اعتماده.

١٩ - محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن خلف أبوالبركات السلمي البلفيقي(٧)يعرف بابن الحاج.

قرأ الشاطبية وتلا بمضمنها على الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم الغافقي(٨) ولقد رأيته في برنامج المنتوري قد أخذ جل مرويات الغافقي عنه(٩).

٢٠ - القاضي أبوالقاسم محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالله الحسني الشريف الغرناطي(١٠)أخذ عن الإمام شيخ المشيخة أبي إسحاق الغافقي(١١).

---

١) ترجمته في المرقبا العليا: ١٥٤

٢) في المرقبا العليا: ١٧١، والإحاطة: ١٨١/٢، ونثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان: ٢٣١

٣) ترجمته في الإحاطة: ٢٧/٣، وبلغة الأمنية: ٣٥، والدرر الكامنة: ٣٣٨/٤، وشذرات الذهب: ١٧٥/٦، وبغية الوعاة: ٢٣٣/١

٤) الإحاطة: ٢٨/٣

٥) ترجمته في الإحاطة: ٥٣/٣، والدرر الكامنة: ١٧٦/٤

٦) انظر أبوعبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل: ١١١

٧) ترجمته في غاية النهاية: ٢٣٥/٢، والإحاطة: ١٤٣/٢-١٦٩، والمرقبا العليا: ١٦٤

٨) غاية النهاية: ٢٣٦/٢

٩) انظر على سبيل المثال صفحات البرنامج الآتية: ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤

١٠) ترجمته في المرقبا العليا: ١٧١، والإحاطة: ١٨١/٢، ونثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان: ٢٣١

١١) الإحاطة: ١٨٤/٢

٢١ - أبوالحجاج يوسف بن موسى بن سليمان بن فتح الجذامي المنتشافري،(١) من مشيخته الأستاذ أبوإسحاق الغافقي(٢).

٢٢ - أبوالحسين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن محمد التلمساني الأنصاري(٣) كان من مشيخته الأستاذ ملحق الأبناء بالآباء أبو إسحاق الغافقي(٤)توفي في شهر محرم عام ٧٦٤هـ.

٢٣ - أبوعمرو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن الزبير(٥).

تتلمذ على الأستاذ أبي إسحاق الغافقي وأجازه،(٦) توفي في التاسع لمحرم من عام ٧٦٥هـ.

ومما تجدر الإشارة إليه ماذكره محقق برنامج المجاري عندما ترجم في حاشية البرنامج: ص ٩٨ لإمام أخذ عن أبي إسحاق الغافقي هو الإمام أبوعبدالله البيري، قال عنه(٧)«أبوعبدالله محمد بن محمد بن يوسف بن مالك بن أحمد الرعيني، ولد سنة ٧٢٩ وتوفي سنة ٧٨٢»

وذلك يعني أن الرعيني هذا من تلاميذ الغافقي إذ أخذ عنه، وهذا خطأ من المحقق. والصحيح أن المراد بأبي عبدالله البيري هو ابن الفخار(٨) شيخ غرناطة، ولا يمكن للرعيني أن يأخذ عن الغافقي لأنه ولد بعد وفاة الغافقي بثلاثة عشر عاماً. وعند الحسيني كلام مترح.

---

١) ترجمته في الإحاطة: ٤/٣٣٧-٣٩٠، والديباج المذهب: ٢/٣٧١، والدرر الكامنة: ٥/٢٥٤

٢) الإحاطة: ٤/٣٨٨

٣) ترجمته في الإحاطة: ٣/٢٠٠، والدرر الكامنة: ٣/٤٥٦-٤٥٧

٤) الإحاطة: ٣/٢٠١

٥) ترجمته في الإحاطة: ٣/١٤٤

٦) المصدر نفسه: ٣/١٥٧

٧) برنامج المجاري: ٩٨ هامش رقم (١)

٨) انظر ترجمته في رسم التلاميذ.

مكانته العلمية:

أ - العلوم التي برز فيها:

لقد تمكن الغافقي من اتقان علوم وفنون كثيرة وبرز في العربية حتى ساد أهل المغرب فيها، إلى جانب القراءات رواية ودراية فكان شيخ النحاة والقراء بسبتة(١) وإلى غير ذلك من العلوم والفنون التى تؤخذ منه في حلقة درسه. ويمكن إجمال العلوم التي برز فيها فيمايلي:

١ - النحو واللغة والأدب:

لقد حاز الغافقي القدح المعلى من النحو واللغة، فلازم شيخه صدر النحاة ابن أبي الربيع فقرأ عليه كتاب سيبويه تفهماً، والجمل للزجاجي والقوانين لابن أبي الربيع، وأخذ عن شيوخه كتب نحو ولغة كثيرة

٢ - القراءات:

لقد نالت قراءة القرآن واتقان رواياته اهتماماً كبيراً من الغافقي فسمع كتاب التيسير لأبي عمرو الداني والكافي لأبي عبدالله محمد بن شريح، وقرأ بهما على أشياخه، وروى من كتب القراءات الكثير.

٣ - الفقه وأصوله:

لقب ابن شهبة وابن الجزري الغافقي بالفقيه، وكان مما أخذ من كتب الفقه كتاب تلقين المبتدىء وتذكير المنتهي للقاضي عبدالوهاب، والكافي لابن عبدالبر، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وغيرها مماجاء في مروياته، كما أنه روى كتاب أصول الفقه، واختصار الجواهر وهما لابن الحاجب، وبلغ في الفقه شأناً كبيراً أهله للقضاء والفتيا، قال النباهي(٢) «ولي القضاء بسبتة نيابة ثم استقلالاً حتى توفي قاضيا بها رحمه الله».

---

١) المنهل الصافي: ١٨/١

٢) المرقبة العليا: ١٣٣

٤ - الحديث والسيرة:

لقد كان للغافقي مكانة عالية بين المحدثين في بلاد المغرب، فقد درس على أشياخه الموطأ، والشمائل للترمذي، وسنن أبي داود، وتآليف الإمام أحمد بن حنبل، وتآليف ابن أبي الدنيا، وتآليف الحافظ أبي نعيم الأصبهاني، وكتاب الشفاء وغيرها كما جاء في مروياته. وعده الذهبي(١)من المحدثين، بل لقبه ابن شهبة وابن الجزرى بالحافظ، وذكره غيرهما بالمحدث، وهما منزلتان رفيعتان بين أهل الحديث «قال الشيخ فتح الدين(٢) بن سيد الناس: وأما المحدث في عصرنا فهو: من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه، وشيوخ شيوخه، طبقة بعد طبقة، بحيث يكون مايعرفه من كل طبقة أكثر ممايجهله منها فهذا هو الحافظ».

٥ - الفرائض:

لقد وصف ابن شهبة وابن الجزري الغافقي بالفرضي وهذا يعني أنه كان مجيداً لهذا العلم حتى أصبح ينسب إليه.

٦ - التفسير:

روى الغافقي مختصر تفسير يحيى بن سلام لأبي عبدالله بن أبي زمنين، وروى تآليف ابن جرير الطبرى صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، وتآليف ابن عطية المحاربي مؤلف التفسير، وقد أشار إلى ذلك اليافعي بقوله: «سمع التفسير» ويتبين هذا القول بالنظر إلى مرويات الرجل.

---

١) انظر المعين في طبقات المحدثين: ٢٣١.

٢) انظر تدريب الروايي: ١/٢٨-٢٩

ب - الثناء عليه:

ومما يدل على علو مكانة الغافقي الثناء عليه من العلماء والمؤرخين الذين تعرضوا لذكره أو ترجموا له، قال عنه النباهي:(١)«... أستاذ الطلبة وإمام الحلبة .... وكان واحد عصره، وفريد قطره، وعمدة طلبته الموثوقين بما استفيد في مجلسه من فنون العلوم».

وقال عنه تلميذه التجيبي:(٢) «وسمعت ... على الشيخ المقرىء النحوي، الحافظ، عمدة المجودين، أبي إسحاق ... ».

وقال اليافعي:(٣) «له تصانيف وجلاله وتلامذة».

ولقد اشتهر الغافقي في حياته، وذاع صيته في المشرق والمغرب قبل مماته، فأصبح مقصد الطلاب، وعنده تحل معضلات الإعراب.

---

١) المرقبا العليا: ١٣٣

٢) برنامج التجيبي: ١١١

٣) مرآة الجنان: ٤/٢٥٦

مـؤلـفـاتـه:

بالرغم أن بعض كتب التراجم ذكرت أن للغافقي تصانيف في العربية وغيرها إلا أنها لم تعرب عن شيء منها، وممن ذكر أن للغافقي مؤلفات النباهي حيث قال:(١) «ودون في علم العربية وغيرها كتباً نافعة» وقال ابن القاضي:(٢) «له تقاييد حسنة في علم العربية» وقال اليافعي:(٣) «له تصانيف وجلالة وتلامذة» غير أنهم لم يفصحوا عن تلك المصنفات أو التقاييد، ولم أجد من مؤلفاته إلا الآتي:

١ - شرح جمل الزجاجي: وهو هذا الكتاب، وسأتحدث عنه في فصل آتٍ.

٢ - كتاب في قراءة نافع:(٤).

٣ - برنامجه:(٥).

---

١) المرقبا العليا: ١٣٣

٢) درة الجمال: ١٧٦/١

٣) مرآة الجنان: ٢٥٦/٤

٤) وقد ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام: /٤٥ ب، وابن شهبة في طبقات النحاة واللغويين: ١٣٨، وابن حجر في الدرر الكامنة: ١٤/١، والصفدي في الوافي بالوفيات: ٣١٢/٥، وذكر أيضاً في المنهل الصافي: ١٩/١، ومعجم المؤلفين: ٧/١

٥) ذكره المنتوري في برنامجه: ١١١، وأخذه عنه تلميذه ابن الفخار، وذكره أيضاً ابن السراج في فهرسته

وفـــاتـــه:

تكاد كتب التراجم تجمع على العام الذي توفي فيه الغافقي، وهو عام ٧١٦هـ(١)بل لقد حدد النباهي والمنتوري الشهر الذي توفي فيه في هذا العام، فذكر النباهي(٢)أنه توفي في آخر شهر ذي القعدة، وقال المنتوري:(٣) «وفاته في ليلة السابع والعشرين من ذي القعدة عام ست عشر وسبعمائة» وكلاهما تتلمذ على تلاميذ الغافقي واختص بتراجم أهل الأندلس.

وبهذا يتبين خطأ من قال(٤)إنه توفي في عام ٧١٠هـ.

وأما قول ابن القاضي(٥) «توفي سنة ٧١٥ أو ٧١٦» فإن التاريخ المذكور أولاً ، صادرٌ عن شكٍّ منه، ولم يذكره سواه، فذلك دليلُ شِدَّةِ وَهْنِهِ.

---

١) تاريخ الإسلام: /٤٥ ب، وطبقات النحاة واللغويين: ١٣٨، ومرآة الجنان: ٢٥٦/٤ وغيرها.

٢) المرقبا العليا: ١٣٣

٣) برنامج المنتوري: ٣٩

٤) هدية العارفين: ١٣/١، وبغية الوعاة: ٤٠٥/١، والمنهل الصافي: ١٩/١

٥) درة الجمال: ١٧٧/١

الفصل الثاني

١ - موقفه من القياس والسماع.

٢ - اختياراته.

موقف الغافقي من القياس والسماع.

القياس(١):

القياس اللغوي هو القياس الإيجابي الذي يتيح حمل كلامنا على كلام العرب، فتنمو به اللغة، وقد كان مقصد اللغويين عندما أقدموا على دراسة اللغة والبحث فيها، وهو بهذا المعنى يتردد باعتبارين:

الأول: أن يتحد المحمول والمحمول عليه فيكون اللفظ ملحقاً بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب، حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع، وهو مايسمى بالقياس الأصلي.

والثاني: أن يختلف المحمول والمحمول عليه في النوع ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة على الموصول متى تعين حرف الجر قياساً على حذف الضمير العائد على جملة الخبر على المبتدأ ويسمى هذا النوع قياس التمثيل أو القياس النظري.

أما قياس التمثيل فقد اعتمد عليه الكوفيون في كثير من المسائل ولم يكن البصريون على شاكلتهم في ذلك يقول الأستاذ الطنطاوي وهو يتحدث عن مذهب البصريين «إنهم لا يعولون على القياس النظري - التمثيل - عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه»(٢).

وأما القياس الأصلي، وهو الذي يتحد فيه المحمول والمحمول عليه في النوع فهو أصل في المدرستين، وإن اختلفت كل منهما عند التطبيق.

فالبصريون يقيسون على المشهور الشائع، ويربطون القاعدة بالظاهرة العامة وماشذّ عنها يحفظ ولا يقاس عليه، يقول المبرد عن مذهبهم «القياس المطرد لا تعترض عليه

---

١) اعتمدت في «القياس» على كتاب «أبوالقاسم السهيلي ومذهبه النحوي»: ٢٣١ فمابعدها بتصرف.

٢) نشأة النحو: ١٤٢

الرواية الضعيفة»(١).

أما الكوفيون فقد كانوا يعتدون بكل ماثبت عن العرب، ولو كان مثالاً فرداً، ومن الأقوال المشهورة في مذهبهم قول الأندلسي: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه، بخلاف البصريين»(٢).

ومن هنا كان قياس البصريين أقرب إلى القياس المنطقي، لأنه يقوم على الاستقراء وتحكيم الظاهرة الغالبة، وكان قياس الكوفيين قياساً بالمعنى اللغوي لخلوه من العلة المقتضية للحكم.

والغافقي لم يأت بجديد في القياس بل حذا حذو البصريين، فقاس على المشهور الشائع وقعد على الظاهرة العامة والقليل حكم عليه بالشذوذ، فكثيراً مايردد عبارة «يحفظ ولا يقاس عليه» أو عبارة «إنه سماع لا يقاس عليه» ومما يبين ذلك مايأتي:

«في قولهم» «ضبع» يقال للأنثى «ضبع» وللذكر «ضبعان» فإذا اجتمع المذكر والمؤنث قالوا: «ضبعان» وكان القياس ضبعانان» وقد حكي قليلاً(٣).

فذكر - هنا - «ضبعان» في التثنية - وقد غلب المؤنث على المذكر حيث يثنى بصيغة المؤنث وزيادة ألف ونون - وهو خلاف القياس، إذ أن القياس تغليب المذكر، ولكنه قليل في السماع فقال: «وقد حكى قليلاً».

وقد يحكم على القليل بالشذوذ إذا خالف القاعدة المطردة كقوله في «ليسني»

قال وقوله: «عليه رجلاً ليسني» فيه شذوذان:

أحدهما: الإغراء بالغائب. والثاني: قولهم: «ليسني» والأكثر في كلامهم أن يؤتى - هنا - بالضمير المنفصل، فيقال: «ليس إياي»(٤).

ومن قياسه على المشهور قوله في جمع الثلاثي المكسر «وأما سائرها، وهي خمسة:

---

١) الكامل:

٢) الاقتراح: ٣٥٩

٣) الشرح: ١٠١

٤) الشرح: ١٥٧

فَعِل، نحو: كَتِف، وفَعُل، نحو: عَضُد، وفِعَل، نحو: عِنَب، وفُعَل، نحو: عُنُق، وفِعِل، نحو: إبِل، فتجمع كلها في القليل والكثير على «أفعال» هذا هو الأكثر في هذه الأبنية، وإليه يرجع عند عدم السماع، وقد جاءت مجموعة على غير مأذكرَ لكنه يحفظ ولا يقاس عليه»(١)

= السماع: الحديث عنه يكون عند الكلام على الشواهد فيمايأتي:

تعليلاته:

سوف نتطرق لتعليلات الغافقي عند الكلام على اختياراته وسنعلم أنه يوافق البصريين في علة إعراب المضارع وعلة رفعه.

والرجل لم يقف عند العلة التعليمية بل يتحدث عن علة العلة، فمن حديثه عن العلل الثواني ماحكاه تلميذه ابن الفخار(٢) من أنه قد وجه ابن واش الفاسي سؤالاً إلى الشيخ الغافقي قال فيه: ياسيدي مازلت أتمنى لقاءك، فإذا يسر الله فيه، فعسى أن تنعم عليّ ببيان مسألة دارت فيها رؤوس المشارقة، وهي اشتراط تعدد مانع الصرف، ونفي اشتراط مانع الإعراب مع أن المتعدد لم يقو إلا على منع البعض، والمتحد قوي على منع الكل.

فأجاب الشيخ بقوله: لما كان سبب حمل المضارع على الاسم في الإعراب متعدداً وهو شبهه في الإبهام، والتخصيص بعده بالحرف، كان سبب حمل الاسم الذي لاينصرف عليه في منع الجر والتنوين متعدداً أيضا، وهو شبهه به في كونه فرعاً عن أصل جنسه من وجهين وهما التعريف والتأنيث مثلاً، وإنما كان ذلك، لأن الخروج عن الأصل لا يكون إلا بسبب قوي، فإذا أنضم إلى السبب الواحد سبب آخر قويا على ذلك، فالحاصل أن تعدد الموجب في مقابلة تعدد المانع، أعني أن تعدد موجب إعراب المضارع في مقابلة تعدد مانع الصرف للاسم، وأما سبب بناء الاسم فهو أقوى من سببي منع صرفه من جهة أن المعنى الذي وضع الحرف له قد شاركه الاسم فيه حتى صار بمنزلته في إعطاء ذلك

---

١) الشرح: ٢٣٢

٢) شرح الجمل لابن الفخار: ٨٧٠ فمابعدها.

المعنى بعينه، فلذلك قوي على منع مالا يكون في الحرف وهو الإعراب، ولم يشترط فيه تعدد، فالحاصل أن اتحاد المانع هنا، هو السبب الموجب للبناء في مقابلة اتحاد الممنوع، وهو الاعراب باعتبار ذاته لا باعتبار أنواعه.

وقد يقال في الفرق: إن الاسم المبني أشبه أضعف الفرعين ومبنى الأصل والاستعمال فأجري مجراه في منع مالا يكون فيه وهو الإعراب من حيث شاركه في معناه الذي وضع له، والاسم الذي لا ينصرف أشبه أقوى الفرعين ومعرب الاستعمال وهو المضارع فأجرى مجراه في منع مالا يكون فيه، وهو الجر والتنوين، ولما كانت لما أشبه أقوى الفرعين مزية ماأشبه أضعفهما لم يقو سبب واحد على أن يمنع منه أصلين، وهما الجر والتنوين، وقوي سبب واحد على منع أصل مما أشبه الأضعف والله أعلم.

فالاسم يمنع من الصرف لعلتين وهما التعريف والتأنيث مثلاً، ويبنى لعلة واحدة وهي شبهه بالحرف.

وتلك علل تعليمية، غير أن الغافقي علّ لهذه العلل فأجاب: لماذا علة منع الصرف متعددة ؟ ولماذا علة منع الإعراب متحدة ؟ ولماذا الأولى منعت بعض أنواع الإعراب مع أنها متعددة والثانية منعت الإعراب بجميع أنواعه مع أنها متحدة ؟

فأجاب عن تلك الأسئلة بإجابتين وتطرق فيهما إلى العلل الثواني.

اختيارات الغافقي.

وكان لبعض الأئمة الكبار تلاقح أفكار، واستخراج مذهب يجمع مذاهب للقدماء، وإنما كان ذلك لمن أجاد الصنعة منهم واستحضر مذاهب القدماء وأدلتهم في المسائل، والغافقي عرض في هذا الشرح المختصر بعض مذاهب القدماء فأيد بعضها ورد بعضها فكان له اختيارات مؤيدة بالأدلة، نعرض فيما يلي بعضها:

اختياراته في الأبنية والأدوات:

١ - (لن) مركبة(١):

يرى سيبويه أن «لن» بسيطة لا تركيب فيها ولا إبدال ومذهب الفراء أنها «لا» النافية أبدل من ألفها نون.

وكأن الغافقي لم يرتض هذين المذهبين بل ذكر(٢) مذهب الخليل وهو أن «لن» مركبة من «لا أن» فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت «لن» ووافق الخليل تلميذه الكسائي شيخ الكوفة.

٢ - (لما) مركبة:

ذهب طائفة من النحاة إلى أن «لما» بسيطة(٣) فرد الغافقي هذا المذهب واحتج لمذهب الجمهور بقوله(٤): «فلما في مقابلة قد في الواجب، الأصل فيها «لم» زيدت عليها «ما» والدليل على ذلك أن العرب تحذف الفعل بعد «لما» كما تحذف بعد «قد» تقول: شارفت المدينة ولما، تريد: ولما أدخل.

---

١) انظر المسألة في همع الهوامع. ٤/٩٣-٩٤

٢) الشرح: ١٥١

٣) الجنى الداني: ٥٩٣، والهمع: ٤/٣١٣

٤) الشرح:١٢٦

وقال النابغة: ... . وكأن قد.

أراد وكأن قد زالت.

٣ - «مهما» مركبة:

ذهب بعض النحاة إلى أن «مهما» بسيطة(١) ووزنها «فعلى» وألفها إما للتأنيث وإما للإلحاق وزال التنوين للبناء فهي على هذا من باب «سلس» وقال ابن إياز: لو قيل إنها «مفعل» تحاميا لذلك لم أر به بأساً.

وذهب الأخفش والزجاج والبغداديون إلى أنها مركبة من «مه» بمعنى: اسكت و «ما» الشرطية، قالوا: وقد تستعمل «مه» مع «من» التي هي شرط، فيقال: مهمن.

وقد أجاز سيبويه(٢)أن تكون «مه» أضيف إليها «ما» ودخلها معنى الشرط.

ونجد الغافقي يرى أنها مركبة ويرتسم مذهب الخليل بقوله(٣) والأصل في «مهما» عند الخليل «ما» زيدت عليها «ما» فصارت «ماما» فكرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من الألف هاءً فقالوا: «مهما».

فالخليل يرى أن الجازم هو «ما» الأولى لأنها اسم شرط عنده، وأما الثانية فحرف زائد للتوكيد، ولا عمل له، وعند سيبويه يكون العمل لـ«مهما» جميعها لأنها اسم مركب تركيب مزج فجعل يعبر عن معنى واحدٍ، وعند الأخفش والزجاج العمل يكون لـ«ما» وأما «مه» فلا عمل لها. على العكس من مذهب الخليل.

٤ - «أل» الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف:

للعلماء خلاف(٤) طويل في «أل» الداخلة على الصفة المشبهة هل هي موصولية ؟ أم حرف تعريف ؟ فجمهور النحاة على أن الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف، والسر في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال، وماشابهها مما دل على الحدوث وذلك

---

١) الجني الداني: ٦١٢

٢) الكتاب: ٣/ ٦٠

٣) الشرح:١٣٢

٤) مستفاد من منحة الجليل في حاشية شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٦

كاسم الفاعل واسم المفعول. والصفة المشبهة تدل على اللزوم.

وذهب طائفة من النحاة إلى أن «أل» الداخلة على الصفة المشبهة موصولية، لأن الصفة المشبهة أشبهت الأفعال في العمل، وإن خالفتها في المعنى.

والغافقي يختار مذهب الجمهور في هذه المسألة وذلك عندما حصر الموصولية في اسم الفاعل واسم المفعول بقوله(١) «فلا توصلان - أي الألف واللام - إلا باسم الفاعل واسم المفعول».

٥ - العطف بـ «ولكن» في المفردات:

يكون العطف بـ«ولكن» في المفردات، واختلف(٢)النحويون في العطف أيكون بـ«لكن» أم بالواو ؟

فذهب ابن كيسان إلى أن العطف بـ«لكن» وانت مخير في الإتيان بالواو.

ويرى بعض النحاة أن العطف بـ«لكن» ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصحح هذا المذهب ابن عصفور، قال: وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة، ولما مثلا العطف بها مثلا مع الواو.

وذهب يونس إلى أن «لكن» ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لمابعدها.

وهو المذهب الذي ذكره الغافقي واعتمده بقوله(٣):«فإذا دخل عليها حرف العطف نحو «ولكن» فالعطف إنما هو بالواو و «لكن» مجرد الاستدراك.

٦ - (جير) اسم فعل:

تعرض الغافقي لهذه اللفظة في موضعين(٤) من شرحه وعرض فيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف بمعنى نعم. وهو قول الأنباري وابن مالك والجزولي.

---

١) الشرح: ١٥

٢) انظر الجنى الداني: ٥٨٨ بتصرف

٣) الشرح: ٢٦

٤) الشرح: ٦٣-١٧٧

والثاني: أنَّها مصدرٌ بمعنى حقّاً، واحتجَّ له المالقيُّ في رصف المباني.

والثالث: أنَّها اسمُ فِعْلٍ، وصحَّح الغافقيُّ هذا المذهب، وقال: «ويُقَوِّيه لحاقُ التنوينِ له، قالوا: جَيْرٍ، وهذا يُبْطِلُ أنْ تكونَ حرفاً لأنَّ التنوينَ لا يلحَق الحروف».

اختياراته في التراكيب.

٧ - توكيد النكرة توكيداً معنوياً:

اختلف أهل البلدين في توكيد النكرة توكيداً معنوياً، فذهب أهل الكوفة إلى جواز ذلك إذا كانت النكرة مؤقتة أو مبعضة، ومنعه أهل البصرة؛ لأن ألفاظه معارف فلا يؤكد بها إلا المعرفة.

ونرى الغافقي يلتزم بالمذهب البصري حين يقول(١): «التوكيد اللفظي يكون في المعارف والنكرات، والمعنوي ألفاظه معارف فلا تكون توكيداً إلا للمعارف، فكله ونفسه وعينه معارف بالإضافة، وأجمع وأكتع وأبصع، وأبتع معارف بالعلمية وعلميتها علمية الجنس».

٨ - ترتيب ألفاظ التوكيد:

مذهب جمهور النحاة أن ألفاظ التوكيد «أجمع» ومابعدها لا تكون إلا مرتبة: أجمع، أكتع، أبصع، أبتع، وقد ذكر الغافقي مذهب الجمهور بقوله(٢): «وأما أكتع فلا يقع إلا بعد أجمع وكذلك أبصع لا يقع إلا بعد أكتع، وكذلك أبتع لا يقع إلا بعد أبصع».

وخالف في هذه المسألة ابن كيسان فلم يوجب الترتيب وقال: «تبدأ بأيتهن شئت».

٩ - إبدال الظاهر من المضمر:

اختلف النحويون في إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب، فأجازه الأخفش والكوفيون وصححه ابن أبي الربيع، وظاهر كلام الغافقي موافقته لشيخه إذ قال(٣): «ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة .... والظاهر من المضمر» والمضمر هنا يشمل: الغائب والمتكلم والمخاطب.

ومذهب سيبويه منع إبدال الظاهر من المتكلم والمخاطب.

---

١) الشرح: ٢٨ وراجع تخريج المسألة هناك.

٢) الشرح: ٢٩

٣) الشرح: ٣٠، وانظر تخريج المسألة هناك.

١٠ - تَعَلُّقُ الظرفِ والجار والمجرور بمحذوف:

يرى البصريُّون أنّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً فإنَّهما يتعلَّقان بمحذوف تقديره: استقرَّ أو مستقر.

وهو المذهب الذي قَرَّره الغافقيُّ بقوله عن الخبر(١): «وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً فيبقى على حاله، والظرف والمجرور يتعلقان بمحذوف لا يظهر».

ومذهب الكوفيِّين أنَّ الظرف إنَّما نُصِبَ على الخلاف نحو: زيدٌ أمامَك، وعمرٌو وراءك، وذلك لأنَّ الخبر في المعنى هو المبتدأ ولم يكن «أمامك» في المعنى هو زيدٌ ولا «وراءك» في المعنى هو عمرو، فلمَّا كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف لِيُفَرِّقوا بينهما.

وذهب ثعلب - في بيانه لِعِلَّةِ انتصابِ الظرف - إلى أنَّ الأصل: حلَّ أمامَك زيدٌ، فحُذِفَ الفعل وهو غيرُ مطلوب، واكتُفِيَ بالظرف منه فيبقى منصوباً على ماكان عليه مع الفعل.

١١ - بناء «كان» للمجهول:

ذهب البصريُّون والفارسيُّ وابنُ السراج إلى منع بناء «كان» للمجهول، وهو مذهب الغافقيِّ قال - في بيان سبب تسميتها بالناقصة(٢) «ولأنَّها لا تُبْنَى للمفعول، فلا يُقال في «كان زيد قائماً» كِيْنَ قائمٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى حذف المبتدأ وإبقاء الخبر».

وحَكَى السيرافيُّ عن الفراء تجويزَ ذلك.

ومذهب السيرافيِّ أنَّه يحذفُ الاسم فيحذف بحذفه الخبر إذ لايجوز بقاءُ الخبر دون مُخْبَرٍ عنه، ويُقام ضمير المصدر مقام المحذوف.

وأجاز ابنُ عصفور بناءَ «كان» الناقصة للمجهول بشرط أنْ يكونَ في الكلام ظرف أو مجرور يُقام مقام المحذوف ونَسَبَهُ بشرطه إلى سيبويه.

---

١) الشرح: ٤٠ والانصاف: ١/٢٤٥

٢) الشرح: ٤٩، وانظر تخريج المسألة هناك.

١٢ - (أ) زيادة «كان».

ذهب الكوفيون إلى أن «أصبح، وأمسى» تكون زائدة كـ«كان» وحكوا: ماأصبح أبردها، ومأمسى أدفأها، أي: ماأبردها، وماأدفأها، وأجاز أبوعلى زيادتهما، ونسب ابن الحاجب هذا المذهب إلى الأخفش.

وذهب طائفة من النحويين إلى جواز زيادة «أضحى» وسائر أفعال الباب إذا لم تنقص المعنى.

ومذهب البصريين أنه لا تكون زائدة إلا «كان» وحدها، وهو مذهب الغافقي حيث قال(١) «وليس منها مايكون زائداً إلا «كان» وحدها».

١٢ (ب) زيادة «كان» في «ماكان أحسن زيداً».

ذهب أبوالقاسم الزجاجي إلى أن «كان» في قولك: ماكان أحسن زيداً، ناقصة.

وذهب أبو علي الفارسي إلى «كان» هنا زائدة، وهذا المذهب هو المختار عند الغافقي، وعللّ لاختياره بقوله(٢): «ومذهب أبي علي أحسن، لأنه ليس فيه إلا الفصل بين «كان» وفعل التعجب، وفي كلام أبي القاسم الفصل، وجعل «أحسن» خبراً لـ«كان» ولا يكون خبراً إلا لـ«ما» وجعل «كان» خبر «ما» ولا يكون خبر «ما» إلا فعل التعجب.

١٣ - خافض المضاف إليه:

اختلف النحويون في خافض المضاف إليه. فذهب سيبويه والشلوبين وابن أبي الربيع وابن الفخار إلى أن الخافض هو المضاف، بمنزلة رفع المبتدأ للخبر، وهو الطالب له.

وذهب الزجاج وابن الحاجب والجرجاني وتبعهم الغافقي(٣)إلى أنّ المضاف إليه مخفوض بحرف محذوف، ففي قولك «غلام زيد» يقدر اللام، وفي قولك «خاتم ذهب» يقدر «من»

---

١) الشرح: ٥٠، وانظر تخريج المسألة هناك.

٢) الشرح: ٨١

٣) الشرح: ٥٨-٥٩

١٤ - مفسر الضمير في «ربه» في قول أبي الأسود:

قال أبو الأسود:

جزى ربه عني عدي بن حاتم: جزاء الكلاب العاويات وقد فعل.

حمل أبو القاسم الزجاجي هذا البيت على أن الهاء في «ربه» عائدة على «عدى» وإنما قدمه للضرورة، وحمله غيره من النحويين على أن الهاء عائدة على «الجزاء» المفهوم من «جزى» وحسن الغافقي(١) هذا المحمل ونظر له بقوله تعالى: ﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾ أي: يرى الشكر لكم، ولا ضرورة فيه على هذا.

١٥ - قتلته صبراً:

يرى بعض النحاة أن «صبراً» هنا مصدر منصوب

والمذهب الآخر أن «صبراً» حال منصوب بفعل محذوف وأصله: يصبر صبراً، وهو المذهب المذكور عند الغافقي، قال(٢) «وأصله: قتلته صابراً، فوضع «يصبر» موضع «صابر» ثم حذف الفعل، وجعل المصدر مكانه، فصار «صبراً» مصدراً في موضع الحال لكونه قام مقام «يصبر».

١٦ - رغبت فيما رغبت فيه(٣):

ذهب أبو عبدالله بن عبدالمنعم أحد تلاميذ الغافقي إلى منع حذف الضمير من الصلة، وذلك بعد ماعلم أن شيخه الغافقي يجيز حذفه، واحتج بأن ذلك يؤدي إلى حصول لبس في تعيين المحذوف.

ومذهب الغافقي جواز الحذف فتقول: رغبت فيما رغبت، واستدل على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفا دلك ذلك على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجز حذفه، لأن الحذف مشروط بالاتفاق. قال ابن الفخار: وهذا من الاستاذ نظر حسن، وعلى ذلك وقف الأمر عند نحاة سبتة.

---

١) الشرح: ٨٨

٢) الشرح: ٢٠١ - ٢٠٢

٣) انظر المسألة في شرح الجمل لابن الفخار: ١١١

اختياراته في الأعاريب:

١٧ - إن زيداً كان قائماً:

يجوز في إعراب «قائم» وجهان:

الأول: الرفع على أنه خبر «إن» و «كان» زائدة.

والثاني: النصب على أنه خبر «كان» الناقصة، وجملة «كان» ومعموليها في محل رفع خبر «إن» والأجود عند الغافقي(١)الثاني، وعلل لذلك بأن «كان» الناقصة أكثر في الكلام من الزائدة، وهو اختيار الزجاجي.

١٨ - التمييز المنقول من المفعول:

اختلف النحاة في التمييز المنقول من المفعول(٢) بين مثبت له ومنكر. فذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك إلى إثباته كقوله تعالى ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ وغرست الأرض شجراً، وحفرت الدار بئراً.

وذهب الشلوبين إلى إنكار نقل التمييز من المفعول وتبعه تلميذاه الأبذي وابن أبي الربيع، وتبع الغافقي(٣) شيخه ابن أبي الربيع في ذلك، وخرج الآية على أن «عيوناً» بدل من الأرض.

مسائل صرفية:

١٩ - تصغير «بَرُوكاء».

وقع الخلاف في تصغير «بروكاء» بين سيبويه والمبرد، فذهب سيبويه إلى حذف الواو، وقال في تصغيرها «بُرَيْكاء» لأنه يجعل الألف الممدودة كالجزء من الكلمة، واختار(٤) الغافقي مذهب سيبويه واحتج لصحته بمارواه يونس من قول العرب في تصغير «ثلاثون» ثُلَيْثون، بحذف مَدَّةِ الألف.

---

١) الشرح: ٩٩

٢) اللمحة البدرية: ٢/١٩٠-١٩١

٣) الشرح: ١٥٥

٤) الشرح: ١٦٣ - ١٦٤ وانظر شرح الكافية: ٢٤٦ فمابعدها.

وذهب المبرد إلى إثبات مدة الواو وقال في تصغيرها: بُرَيْكاء؛ لأنه عد الألف الممدودة كلمة مستقلة.

٢٠ - النسب إلى «علي، وعدي».

عند النسب إلى الاسم الرباعي وآخره ياء مشددة يجوز لك وجهان:

الأول: وهو الأجود أن تقول في النسب إلى «علي» عَلَوِيّ، وإلى «قُصَيّ» قَصَوِيّ، تحذف الياء الأولى منه، فيبقى: قُصَي، فتنقلب الياء ألفاً، فتقول: قصا. ثم تنسب إليه، فتقول: قَصَوِيّ، وهو الوجه المختار عند الغافقي(١).

الثاني: أن يبقى الاسم على حاله: عَلِيّ، وقُصَيّ، فتقول في النسب إليه: عَلِيِّيّ، وقُصَيِّيّ، وأجازه أبوعلي، وذكر النسب إلى «عَدِيّ» عَدِيِّيّ، وضَعَّفَ الغافقي هذا الوجه لمافيه من الثقل، وليس الثقل في نحو: قُصَيِّيّ، لِانْفتاح ماقبل أولى الياءين كالثقل في نحو: عَلِيِّيّ وعَدِيِّيّ، لأن ههنا قبل الياءين المشددتين كسرة، وهذا مستكره في اللغة.

٢١ - المحذوف من «مَقُوْل ومَبِيْع».

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن «مفعول» وإذا صيغ من الأجوف، نحو: باع، وقال، قيل فيه: مبيع، ومقول، وأصله: مبيوع، ومقوول، واختلف سيبويه والأخفش في تحديد الحرف المحذوف، فذهب سيبويه إلى أن المحذوف هو واو «مفعول» لأنه حرف زائد، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأنها التي اعتلت في الفعل. والغافقي يختار مذهب سيبويه؛ لقوله عن «مبيع»(٢) «ولو كان على ماقال - الأخفش لقيل: مبوع، فقولهم «مبيع» يقوي مذهب سيبويه».

اختياراته في العلامة الإعرابية وبعض مسائل الإعراب والبناء:

٢٢ - علامة إعراب الأسماء الخمسة:

اختلف النحاة في علامة إعراب الأسماء الخمسة فذهب الكوفيون إلى أنها معربة

---

١) الشرح: ١٧١، وانظر المسألة في شرح الشافية: ٢/٢٢-٢٣

٢) الشرح: ٢٦٤

من مكانين، واحتجوا بأن الاسم يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة، وتلك كذلك في حالة الإفراد فالحركة التي تكون علامة للاسم في حالة الافراد تكون علامة له في حالة الاضافة، لأن الاضافة حالة طارئة، فإذا تغيرت الحركات على الباء من الاسم «أب» تغير الحرف الذي يليه فيكون واواً مع الضمة وألفاً مع الفتحة وياء مع الكسرة، وهذه الحروف تجرى مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل تغيرها في حالات الإعراب، فالأسماء الخمسة مرفوعة بالضمة والواو ومنصوبة بالفتحة والألف، ومجرورة بالكسرة والياء فهي معربة من مكانين.

وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، وكذلك جميع الأسماء ودليل فساد ماذهب إليه الكوفيون أنه لا نظير لما ذهبوا إليه.

وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنها دلائل إعراب لأنها تدل على الإعراب فهي تتغير بتغير الموقع الإعرابي وليست بحروف إعراب، وهذا هو اختيار الغافقي(١) وعليه جرى في بيان علامات الإعراب.

٢٣ - إعراب المضارع وبناؤه:

تميز المضارع عن غيره من الأفعال بأنه يأتي معرباً، ومبنياً وقال بعض النحاة لا يكون إلاّ معرباً سواء اتصلت به نونا التوكيد ونون النسوة أم لم تتصل.

ومذهب الجمهور وابن مالك أنه لايبنى المضارع إلا إذا اتصلت به نونا التوكيد ونون النسوة اتصالاً مباشراً، نحو: «يضربَنْ، ويضربْنَ».

وذهب الأخفش إلى أن المضارع مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به مباشرة أم لم تباشره، كأن تفصل بواو الجماعة نحو: أنتم تضرِبُنّ يازيدون، أو ألف الاثنين نحو: أنتما تضربانّ، أو ياء المخاطبة، نحو: أنتِ تضرِبِنّ. وظاهر كلام الغافقي موافقة الأخفش في عدم

---

١) الشرح: ٤

اشتراط مباشرة النون للفعل، حيث قال عن المضارع(١) «فإذا لحقته إحدى النونات الثلاث فهو مبني، وإلاّ فهو معرب».

٢٤ - علة إعراب المضارع:

اجتمع النحاة على أن المضارع معرب واختلفوا في علة إعرابه فذهب البصريون إلى أن علة إعراب المضارع شبهه بالاسم، وهو مذهب الغافقي(٢) وذكر أهم وجوه المشابهة، وهو أن المضارع يشابه الاسم في العموم والاختصاص، وهناك وجوه أخرى، منها: أنه تدخل عليه لام الابتداء التي تدخل على الاسم نحو: «إنّ زيداً ليقوم».

وأنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه فـ«يضرب» يجري على «ضارب».

وذهب الكوفيون إلى أن علة إعراب المضارع أنه دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، وهو مردود بأن المعاني المختلفة تدخل الحروف، وهي مبنية، نحو «ألا» تكون للاستفهام والعرض والتمني و «من» تكون لابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة والتوكيد، والأوقات الطويلة تكون في الفعل الماضي وهو مبني، فهو أطول من المستقبل زماناً، فالمستقبل يكون ماضياً دون العكس.

٢٥ - علة رفع المضارع:

يرى البصريون أن علة رفع المضارع وقوعه موقع الاسم، وذلك من وجهين:

أحدها: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع.

والثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فاستحق أقوى الإعراب وهو الرفع.

والغافقي(٣) يوافق البصريين في هذا التعليل.

وذهب الكوفيون إلى أن علة رفع المضارع تجرده من الناصب والجازم.

---

١) الشرح: ٦ وانظر المسألة في شرح ابن عقيل: ١/٣٨ - ٣٩

٢) الشرح: ٨، وانظر المسألة في الانصاف: ٢/٥٤٩

٣) الشرح: ٨، والمسألة في الإنصاف: ٢/٥٥٠

اختياراته في المصطلحات:

٢٦ - الغلط:

اختار الغافقي مصطلح «الغلط»(١) وأراد به أنواع البدل الثلاثة: الغلط والنسيان والبداء أو الاضراب، وهو من تسمية الكل باسم الجزء، وهذا مذهب جماعة من النحاة كأبي القاسم الزجاجي والرضي في شرح الكافية.

وخالف بعض النحاة في ذلك واختاروا مصطلح «الإضراب» منهم ابن أبي الربيع وابن الفخار.

٢٧ - المفعول:

أطلق الغافقي مصطلح «مفعول»(٢) على خبر «كان» لأن اسمها يأتي مرفوعا فكأنه فاعل، وخبرها يأتي منصوباً فكأنه مفعول به، وقد أطلق المبرد هذا المصطلح على خبر «كان» في المقتضب.

ومذهب الجمهور أن أول معموليها يسمى اسمها، وثانيهما يسمى خبرها.

---

١) الشرح: ٣٢

٢) الشرح: ١٢٣

الفصل الثالث:

أ - توثيق نسبته.

ب - منهج الغافقي في شرحه.

جـ - مصادر الشرح.

د - مخالفته لأبي قاسم الزجاجي.

هـ - شواهده.

شواهد القرآن.

شواهد الحديث.

شواهد الشعر.

أ - توثيق نسبته:

شرح جمل الزجاجي - الذي نحن بصدده - لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي نسب إليه في اللوحة الأولى من المخطوط ولم يرد في الشرح ما ينبئ بخطأ هذه النسبة.

وذكر المترجمون للغافقي بأنه ألف شرحاً لجمل الزجاجي واخذه عنه تلاميذه وتناقله من بعدهم أهل الصنعة إذ ذكر المنتوري في برنامجه أنه أخذ شرح الجمل للغافقي عن أبي زكريا يحيى بن أحمد بن السراج الذي أخذه عن أبي البركات محمد بن محمد بن الحاج عن الغافقي.

وجاء في آخر المخطوط تاريخ تعليق هذا الشرح إذ قال: «وكان الفراغ من تعليقه يوم الاثنين رابع عشر ذي القعدة عام خمس عشرة وسبعمائة» وهذا يعني أن الفراغ من تعليقه كان في حياة المؤلف فقد كانت وفاته بعد هذا التاريخ بعام، وهذا يدل على صحة هذه النسبة، فلو لم يكن له لوجد من المؤلف ماينفي تلك النسبة.

منهج الغافقي في كتابه.

يعد شرح الجمل للغافقي من المختصرات التي تعنى بمهمات مسائل الجمل شرحاً وتعميقاً في حدود مايحتمله المختصر، ويعتنى فيها بتأصيل مبادىء العلم وحد أبوابه، وقد التزم المؤلف الكتاب المشروح فلم يخرج عن مراد الزجاجي إلا في النزر القليل، وسار على ترتيب أبواب الجمل من غير تقديم ولا تأخير، وإن حذف منها. وكثيراً مايستهل الباب بالحد، كما فعل ذلك في باب التثنية والجمع إذ قال:(١)«التثنية: ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين» وبعد أن أتم الحديث عن التثنية قال: «وأما الجمع: فهو ضم اسمٍ إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ».

وكذلك في باب الفاعل والمفعول به، قال(٢): «الفاعل: كل اسم مرفوع أسند إليه فعل أو اسم فيه معنى الفعل، وقدم عليه على طريقة فعل أو فاعل».

وأيضاً في باب النعت قال:(٣)«النعت هو الاسم الجارى على ماقبله لإفادة وصفٍ فيه أو ماهو من سببه».

وعلى هذا سار الشارح في كتابه.

ولقد حدا الإيجاز الشارحِ إلى ترك أربعة عشر باباً من أبواب الجمل التي بلغت بضعاً وأربعين ومائة بابٍ - دون تعرض - وهي:

باب تعريف العدد،(٤)باب مايحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى، باب الإضافة، باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً، باب من مسائل الفاء، باب مايذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان، باب مايذكر ولا يجوز تأنيثه من الأعضاء، باب مايذكر

---

١) الشرح: ١١

٢) الشرح: ١٣

٣) الشرح: ١٨

٤) انظرها على التوالي في الجمل: ١٢٩، ١٣٣، ١٤٤، ١٧٤، ١٩٣، ٢٩٥، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٣٥

ويؤنث من غير ماذكرنا، باب الأفعال المهموزة، باب الحكاية، باب الحكاية بأي، باب من الحكاية آخر، باب «ماذا» وباب «أو» و «أم».

وقام الشارح بدمج الأبواب تحت باب واحد، كما فعل في باب الحروف المهموسة، وباب الحروف المجهورة حيث دمجهما مع باب الإدغام(١) تحت الباب الأخير، واختار نصوصاً منها.

وقد يقدم الشارح، بمقدمة يسيرة بين يدي الباب يمهد فيها لكلام الزجاجي كما فعل ذلك في باب(٢)التعجب وباب(٣) «ما».

ويمكن أن يتجلى منهج المؤلف في كتابه بالنظر إلى ثلاثة أمور:

١ - معالجته لنص الزجاجي.

انتقى الشارح نصوصاً من الجمل وأسقط أخرى، وأدار كتابه على ماانتقاه منها، وظهر أنه قد يكتفي بتفسير النص كما جاء في باب الإعراب «وقوله:(٤) «وإعراب الأسماء» يعنى الأسماء المتمكنة وهي التي لم تشبه الحروف، وقوله: «وإعراب الأفعال» يعني الأفعال المضارعة السالمة من النون الشديدة والخفيفة ونون جماعة النسوة».

وإذا تحدث عن أمثلة وشواهد الجمل، فإنه يقوم ببيان الأوجه الإعرابية فيه والروايات الواردة فيه، كما بين الأوجه الإعرابية في مثال الزجاجي «مازيد قائماً ولا سائراً أخوه».

قال الشارح (٥) يجوز في «سائر» هنا وجهان: النصب والرفع.

فإن كان منصوباً فهو معطوف على «قائماً» و «أخوه» رفع به والهاء في «اخوه» عائدة على «زيد».

---

١) الشرح: ٢٧١

٢) الشرح: ٧٩

٣) الشرح: ٨٢

٤) الشرح: ٣

٥) الشرح: ٨٢

واذا رفعته فلك فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون «أخوه» مبتدأ و «سائر» خبر مقدم.

الثاني: أن يكون «سائر» مبتدأ و «أخوه» فاعل به سد مسد الخبر.

فإن قلت: مازيد قائماً ولا سائر عمرو، فلا يجوز في «سائر» إلا الرفع ويجوز في إعرابه الوجهان المذكوران، ولا يجوز لك هنا أن تنصب «سائراً» أو تعطفه على «قائماً» وتجعل «عمراً» فاعلاً به لعدم الضمير، لأن المعطوف على الشيء ينزل منزلته، فكأنك قلت: مازيد سائراً عمرو، وهذا لايجوز» وانظر كذلك شرحه لمسائل مالم يسم فاعله(١).

وعندما أورد الشارح شاهداً من الجمل وهو قول الشاعر:

لقد علمت أولى المغيرة أنني: لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعاً.

قال الشارح :(٢) «يجوز في نصب «مسمعاً» وجهان كماذكر على رواية من روى «لحقت فلم أنكل» ويروى «كررت» فعلى هذا يكون «مسمعا» مفعولاً بـ«الضرب» ولا ينصب بـ«كررت» لأن «كررت» لا يتعدى إلا بحرف الجر.

وربما كان للشارح جرأة على نصوص الكتاب المشروح، إذ يظهر أنه يقوم بتغيير عباراته حسبما يراه صحيحاً دون إشارة إلى ذلك.

ومن ذلك أنه غير في موضعين(٣) من الكتاب:

الأول: قول الزجاجي: «وقد ينادى بغير حرف النداء» أثبته الشارح في شرحه منسوباً إلى الزجاجي بقوله: «وقد يحذف حرف النداء» والدافع لي لاعتقاد أن تغييراً قد تم، ماقاله تلميذ الشارح ابن الفخار(٤): «فقد كان الأولى أن يقول: وقد يحذف حرف النداء من اللفظ وهو مراد في المعنى».

---

١) الشرح: ٦٦ - ٧٠

٢) الشرح: ٩٠

٣) انظر الموضعين على التوالي في الشرح: ١٠٤ - ٢٠٦

٤) شرح الجمل: ٦٩١

الثاني: قول الزجاجي: «والوجه السادس: الاتباع» أثبته المؤلف بقوله «والوجه السادس: النقل» ولم يشر إلى هذا التغيير، ولكن الخفاف(١) قال عن كلام أبي القاسم بأنه متدافع؛ لأنه سماها اتباعاً، ثم فسر الاتباع بالنقل» مما يدعونا الى الاعتقاد بأن صاحبنا الغافقي قد غير النص، والله أعلم.

وقد يتخلص المؤلف من عبارات الزجاجي فيتحدث عن الباب حتى نهايته دون ذكر لعبارة الزجاجي، وكرر ذلك في أبواب عدة، منها: باب نعم وبئس(٢) باب خبذا، باب التأريخ، باب الاستغاثة، باب أفعال المقاربة، وغيرها كثير.

٢ - منهجه في عرض الخلاف النحوي:

تعددت طرق المؤلف في عرض الخلاف النحوي فقد يشير إليه دون تفصيل عنه، ومثال ذلك قوله(٣):«الثالث: ماكان على وزن «أفعل» نحو: أعطى، قالوا: ماأعطاه للدراهم، فاختلف في هذا هل هو قياس أو سماع.

وقوله عن «ما» المصدرية الموصولة(٤):«واختلف هل توصل بالجملة الاسمية أو لا».

ومن طرقه أنه يعرض الخلاف بين النحاة ويورد أدلتهم وحجتهم دون أن يختار لنفسه مذهباً من مذاهبهم، مثال ذلك عرضه للخلاف بين أبي القاسم وأبي على الفارسي في علة عدم جواز قولك «كان طعامك زيدا آكلاً» أي: كان إذا وليها معمول خبرها وليس بظرف ولا جار مجرور وبعده اسمها، قال المؤلف(٥):«وإنما لم يجز ذلك عند أبي القاسم؛ لأنك أوليت «كان» ماليس باسم لها ولا خبر، ومنع ذلك الفارسي؛ لأنك أوقعت «الطعام» بين أجنبيين.

---

١) المنتخب الأكمل: ٥٨٧

٢) انظرها على التوالي في الشرح: ٨٣ - ٨٥ - ١٠١ - ١١٠ - ١٢٤

٣) الشرح: ٨٠

٤) الشرح: ٢١٣

٥) الشرح: ٤٧ - ٤٨

وأيضاً عرضه للخلاف في التمييز هل يتقدّم على عامله إذا كان فِعْلاً أم لا، قال المؤلف(١)«فلا يتقدم عند سيبويه، وأجاز ذلك المازني والمبرد، واستدلّا على ذلك بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ ليلى بالفِراقِ حبيبَها: وماكان نفساً بالفِراقِ تَطِيْبُ.

وردَّ هذا الزجاجُ بأنْ قال: الرواية «وماكان نفسي بالفراق تطيب».

والمؤلف لم يَخْتَرْ لنفسه رأياً مِمَّا عَرَضَ ولم يأتِ برأي جديد.

ومِنْ طُرُقِ المؤلف أيضاً في عرض الخلاف أنَّه يعرِضه ويختار أحدَ المذاهبِ وقد يَرُدُّ مالا يراه صواباً.

مثال ذلك عرضه للخلاف في إعرابه «الوجه» من قولك «مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ».

قال المؤلِّفُ(٢) «فقال الزجاجُ «الوجه» فاعل بـ«حسن» والضمير محذوف، وهذا لا يَصِحُّ لأنَّ الضمير لا يحذف، وقال الكوفيُّون: «الوجه» فاعل بـ«حسن» والألف واللام بدلٌ من المضمر، وهذا خطأ، لأنّ الضمير اسم، والألف واللام حرف ولا يُعَوَّضُ الحرف من الاسم، وقال الفارسي: فاعل «الحسن» مضمر فيه و «الوجه» بدل منه.

فقد حَكَمَ المؤلفُ على قول الزجاج بأنَّه «لايصح» وحَكَمَ على قول الكوفيين بأنَّه خطأ، وكأنَّه يختار قولَ الفارسي لأنَّه تركه من غير تَفْنِيدٍ،وغير ذلك كثير(٣).

٣ - تناوله للشواهد.

وسيأتي الحديثُ عنه في الكلام عن الشواهد.

---

١) الشرح: ١٥٧

٢) الشرح: ٧٦

٣) انظر الشرح: ٧٩ - ٨٦ - ١٤٨

جـ - مصادر شرح الجمل للغافقي:

اعتاد بعضُ المصنِّفينَ أنْ يُصَدِّروا كُتُبَهم بمقدِّمة يُذْكَرُ فيها - غالباً - منهجُ الكتاب، وأَبْرَزُ مَنْ أَلَّفَ في هذا الفن أو العلم من المتقدِّمين، وأهمُّ المصادر التي استفاد منها المؤلف في كتابه، غير أنَّ شرحَ الجمل للغافقي جاء بدون مقدِّمة وبالتالي فإنَّ معرفتَنا لمصادره تعتمِدُ على ماتُظْهِرُهُ دراسة الكتاب، كما لم يورد الغافقي - في شرحه - أسماء كتب نَقَلَ منها، حتى الآراء والمذاهب التي أوردها في الشرح منسوبة إلى أصحابها لم يذكُرْ الكتب التي أخذها منها، فلا يُدْرَىٰ ؟ هل أَخَذَها مِنْ كُتُبِ صاحب المذهب أو مِنْ كتبٍ أخرى ؟

وبذلك صار مِنْ غير الممكن معرفةُ مصادر الشرح إلا مما يستوحيه الناظِرُ فيه من خلال نصوصٍ نَقَلَها أو طريقةٍ سَلَكَها.

ولعلَّ من المصادر التي استقى منها مادةَ شرحه مايلي:

١ - **كتاب سيبويه:** فقد كان الغافقيُّ مُعْتَنِياً بالكتاب منذ زمن الطلب، إذ ذَكَرَ المترجمون بأنَّه قرأ كتاب سيبويه تَفَهُّماً على شيخه ابنِ أبي الربيع، ومما يؤكد استفادته منه ماوَرَدَ في الشرح من كثرة آراء سيبويه وإيراد مذهبه في أغلب المسائل،منها ماصَرَّح به ومنها مالم يُصَرِّحْ به وكذلك عَرْضه لشيء من نصوص الكتاب، منها قول سيبويه في الصفة المُشَبَّهَةِ «إنَّه رديءٌ»(١) يعنى الوجه الحادي عشر في الجمل وهو قولك: مررت برجلٍ حسنٍ وجهِهِ، إذ زَعَمَ الزجاجي بأنَّ سيبويه أجازه، وردَّ عليه الغافقيُّ بأنَّه لم يُجِزْهُ إلاّ في الشعر، وقال فيه «إنَّه رديءٌ» وهذا يدُلُّ على أنَّ كتابَ سيبويه كان بين يديه.

٢ - **البسيط في شرح الجمل لشيخه ابن أبي الربيع:**

يُشْبِهُ الربعُ الأَوَّلُ من شرح الغافقي الجزءَ الموجودَ مِن البسيط غير أنَّ شرح الغافقي مختصر والبسيط قد بُسِطَتْ فيه المسائل.

ويبدو أنَّ البسيط كان بين يدي الغافقي حين شَرْحِهِ الجمل أو أنَّه كان مُسْتَظْهِراً له مادةً ومنهجاً. وسيأتي الحديثُ عن الشَرْحَيْنِ في الفقرة الآتية.

---

١) الشرح: ٧٧

مخالفته لأبي القاسم الزجاجي:

لم يسلم الغافقي للزجاجي في كل مايقول بل كان يحكم عقله وعلمه في كلامه فيقبل منه ويرد ويوافق ويخالف في بعض المسائل ومن مخالفته له مايأتي:

١ - خالفه عند قوله(١)(والوجه الحادي عشر، أجازه سيبويه وحده، وهو قولك: مررت برجل حسن وجهه) فرد الغافقي هذا القول وصرح بذلك فقال: «ولم يجزه سيبويه إلاّ في الشعر وقال فيه مع ذلك: أنه ردي».

وقال الزجاجي في المسألة نفسها عن سيبويه «وخالفه جميع الناس» فلم يقبل الغافقي هذا القول فرده وقال «لم يخالفه فيما حكي إلاّ المبرد» ثم ذكر الزجاجي علة المسألة بقوله «لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه» فرد الغافقي هذه العلة بقوله «وليست العلة هذه إذ لو كانت هذه هي العلة لم يجز «مررت برجل حسن الوجه» وقد تقدم أن هذا يجوز لأن إضافته في تقدير الانفصال، وإنما امتنع «حسن وجهه» في الكلام لأن الأصل في «وجهه» أن يكون فاعلاً، وإنما نصب أو خفض عند إزالة الضمير في اللفظ وثقله وجعله في «حسن» طلب التخفيف، وأنت إذا قلت: حسن وجهه، فالضمير باق فليس تخفيف».

---

١) انظر الجمل: ٩٨ والشرح: ٧٧

٢ - وخالفه في «كان»(١) في باب التعجب، كقولك: ماكان أحسن زيداً، فجعل أبوعلي الفارسي «كان» هنا زائدة، وجعلها أبوالقاسم ناقصة، فحسن الغافقي مذهب الفارسي، وعلل لذلك بقوله «لأنه ليس فيه إلا الفصل بين «ما» وفعل التعجب وفي كلام أبي القاسم الفصل، وجعل «أحسن» خبراً لـ«كان» ولا يكون خبراً إلاّ لـ«ما» وجعل «كان» خبر «ما» ولا يكون خبر «ما» إلاّ فعل التعجب.

٣) - خالفه في باب التنازع: عند قوله(٢)«وظننت وظنيه زيداً شاخصاً» قال الغافقي «إنما قال هذا مسامحة ومراعاة للفظ، والاختيار أن تقول: ظننت وظنني شاخصاً زيداً شاخصا؛ لأن «شاخصاً» الثاني ليس هو الأول».

٤) - قال أبوالأسود(٣):

جزى ربه عني عدي بن حاتم: جزاء الكلاب العاويات وقد فعل.

حمله أبوالقاسم على أن الهاء في «ربه» عائدة على «عدي» وقدمه للضرورة، وحمله غيره، على أن الهاء عائدة على «الجزاء» المفهوم من «جزى» ونقل الغافقي هذين المذهبين وخالف أبالقاسم، وحسن المذهب الثاني بقوله عنه «وهو حسن وجعله مثل قوله تعالى: ﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾ ولا ضرورة فيه على هذا، وهو أحسن».

٥) - قول الفرزدق:

كم عمة لك ياجرير وخالة: فدعاء قد حلبت علي عشاري.

ضعف الغافقي(٤) مذهب أبي القاسم حين جعل «كم» في هذا البيت استفهاماً مع النصب فقال «جعل أبو القاسم «كم» في هذا البيت استفهاماً على من نصب، ويضعف لقوله - بعد - «قد حلبت علي عشاري» لأن «قد» لا تكون مع الاستفهام، فلا يقال: أين قد جلست، وإنما تكون مع الإخبار نحو: زيد قد ضربت، ومما يضعف قول أبي القاسم أيضاً

---

١) انظر المسألة في الشرح: ٨١

٢) انظر الشرح: ٨٦

٣) انظر الشرح: ٨٨

٤) انظر الشرح: ٩٦

أن الفرزدق هاج، والاستفهام لا يصلح في الهجاء.

٦) - قرر الغافقي مذهب سيبويه في معنى «أو» التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن» ووافق سيبويه أنها لا تكون كذلك إلاّ إذا أردت بها معنى «إلاّ أن» فقال الغافقي(١) «وقال أبوالقاسم: إذا أردت بها معنى «كي» أو معنى «إلى أن» وماقاله سيبويه هو الذي يطرد ألا ترى إلى قول امرىء القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما : نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا.

لا يصح فيه تقدير «كي» لأنه يفسد المعنى، ومعنى «إلى أن» فيه بعد، وماقاله سيبويه أبين - إن شاء الله تعالى».

٧) - انتقد الغافقي لفظ أبي القاسم(٢) «وإذا دخل على الاسم الذي يجازى به عامل» وقال بأن فيه مسامحة، وعلل لذلك بقوله «لأن الاسم الذي يجازى به إنما يعمل فيه مابعده، ولا يعمل فيه عامل قبله سوى حرف الجر أو الابتداء ... » ثم قال «وإنما يدخل العامل على هذه الأسماء إذا كانت بمعنى الذي ... » ثم قال «فقوله: وإذا دخل على الاسم الذي يجازي به عامل» معناه: وإذا دخل عامل على الاسم الذي يجوز أن يجازي به».

---

١) انظر الشرح: ١٧٧

٢) انظر المسألة: ١٣٣ في الشرح

شواهد القرآن

كان الغافقي شيخ زمانه في القراءات القرآنية ومن ثم ظهر إجلاله للشاهد القرآني وعنايته به، وتقديمه على غيره.

يتجلى ذلك في كثرة الآيات التي استشهد بها في شرحه فبالرغم من أن هذا الشرح يعد من المختصرات التي تهتم بعرض رؤوس المسائل النحوية والصرفية دون كبير اهتمام ببسطها أو الاستدلال عليها إلاّ أنه تضمن مائة وبضع عشرة آية، وهو عدد تجاوز ضعف عدد الشواهد الشعرية الواردة في الشرح.

والغافقي يجل القراءات سواء أكانت سبعية أم عشرية أم شاذة، يشير إلى ذلك استشهاده بالقراءاة الشاذة مع تصريحه بشذوذها وذلك حين قال «وقد قريء في الشاذ ﴿أحد الله الصمد﴾(١) ولم يتبين لي من خلال الشرح أنه قام بشيء مما نسب إلى البصريين من رد لبعض القراءات أو وصفها بأنها رديئة أو رمي القراء بالوهم أو الخطأ.

---

١) الشرح: ٢٥١

شواهد الحديث.

اختلف النحاة في إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث الشريفة فمنعه كثيرٌ منهم وتبنّىٰ ذلك أبوالحسن بن الضائع وتلميذه أبوحيّان، وأجازت طائفة من النحاة الاستشهاد بالحديث ومِنْ هؤلاء أبوزكريا الفراء، وأبوعلى الفارسي، وابن الطراوة وابن خروف وابن مالك.

وتوسّطت طائفة ثالثة من النحاة في المسألة فجوّزوا الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُنِيَ بنَقْلِ ألفاظِها(١).

ولم تظهر - من خلال الكتاب - عنايةٌ من الغافقي للاستشهاد بالحديث فلعلّه لا يرى إطلاق الاستشهاد به، وكل ماجاء في الكتاب ثلاثة أحاديث، وكان استشهاده بها في اللُّغة، وهي:

- عند بيانه لمعنى الإعراب اللغوي، قال (يقال: أَعْرَبَ الرجلُ عن حاجتِه، إذا أبان عنها، وفي الحديث «والثيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها» أي: تبين)(٢).

والحديث الثاني، عند ذكره للمؤنث غير الحقيقي، وأنّه يُعرف تأنيثه بأنْ تجريَ عليه أحكام المؤنث، ومن تلك الأحكام إسقاط التاء في العدد من ثلاثة إلى عشرة، واستدلّ على ذلك بقول النبي ﷺ «ليس فيما دون خمسِ ذودٍ من الإبل صدقة»(٣).

والثالث استدلّ به على تأنيث «الأصبع» فقال «يدلُّ على تأنيثها قوله عليه السلام:

هل أنتِ إلا أصبعٌ دَمِيْتِ .... ».(٤).

---

١) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤١٣ فمابعدها.

٢) الشرح: ١٧٦

٣) الشرح: ١٩٥.

٤) بيت من الرجز ردده النبي ﷺ وبعده.

... ... وفي سبيل الله مالقيت.

انظر الشرح: ١٩٦

شواهد الشعر.

شرح الغافقي لجمل الزجاجي يعد من مختصرات الشروح، ومن هنا كانت شواهده قليلة، فهو يعرض المسائل على وجه الاختصار ويعدها مسلمة عند القارىء لا تحتاج إلى إثبات.

وشواهد الغافقي لم تبلغ ستين بيتاً، وهو عدد قليل، وقد عول في كثير من شواهده على الكتاب وجمل الزجاجي فلم يخرج عنهما إلاّ في النزر القليل.

- لم يكن للغافقي كبير اهتمام بنسبة الشاهد إلى قائله.

فقد أورد أبياتاً منسوبة إلى قائليها في الكتاب والجمل فلم ينسبها الغافقي:

فمن ذلك(١) بيت الفرزدق:

- كم عمة لك ياجرير وخالة: فدعاء قد حلبت عليّ عشاري.

وبيت قيس بن الخطيم الأوسي:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها: خطانا إلى أعدائنا فنضارب.

وبيت حسان:

ألا طعان ولا فرسان عادية: إلاّ تجشؤكم عند التنانيز.

---

١) انظرها في الشرح على التوالي: ٩٦ - ١٣٤ - ١٥٥

منهجي في التحقيق.

١ - النسخة التي اعتمدت عليها وحيدة، ولأنه لا يوجد غيرها فيما أعلم فقد بذلت مافي وسعي للحفاظ على سلامة النص، فأكملت سقطها فيما حسبته كذلك مستعيناً بشروح الجمل الأخرى وبغيرها من كتب النحو.

٢ - كتبت النص وفق قواعد الإملاء المصطلح عليها عند مخالفة الناسخ لها.

٣ - وضعت عبارات الجمل بين قوسين بخط أكبر، وأشرت إلى مواضعها في كتاب الجمل المطبوع، وعندما يخالف لفظ الجمل في الشرح ماورد في الجمل المطبوع أشير إلى ذلك في الهامش مع ذكر الموضع المحتمل في الجمل.

٤ - قمت بإضافة بعض العناوين لبعض المسائل وأضعاً العنوان بين معقوفين هكذا [ ] وكذلك جعلتهما لمازدته في النص مما حسبته سقطاً.

٥ - حاولت أن اجعل الهوامش مختصرة فكثيراً ماأكتفى بإثبات مصدر أو مرجع المسألة دون تفصيل لها، وقد أشير إلى تفصيل مختصر لجوانب المسألة.

٦ - قمت بتخريج الآيات والقراءات والأحاديث والأشعار وأقوال العرب وأمثالهم من مصادرها ومراجعها ماأمكن.

٧ - عنيت بضبط ماأشكل في النص، وضبط الآيات والأحاديث والأشعار ضبطاً شبه كامل، كما قمت أيضاً بضبط بنية الكلمات الصرفية.

٨ - قمت بتفسير الكلمات الغامضة في النص.

٩ - صنعت الفهارس الفنية المناسبة لمثل هذا العمل.

وصف النسخة.

نسخة الكتاب وحيدة، أصلها في مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٢ ومصورتها في مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى تحت رقم ١٦٥ نحو، وهي التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب.

وقد جاء عنوان الكتاب في المصورة على النحو التالي: شرح الأستاذ العالم شيخ النحاة وقدوة المحدثين والرواة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي نزيل سبتة حرسها الله تعالى على كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي رحمهما الله تعالى وآثابهم الجنة برحمته آمين.

ثم اختصرته على النحو المتقدم اتباعاً لخطة البحث.

وقد نسخ الأصل في الرابع عشر من ذي القعدة من العام الخامس عشر وسبعمائة، وهي بخط حسن وواضح.

وتقع المصورة في ثلاث عشرة ومائة لوحة، في كل صفحة خمسة عشر سطراً، في كل سطر عشر كلمات، وجاءت الصفحة الخامسة عشرة - في المصورة - بيضاء، ولكن الكلام متصل بدونها، وفي صفحات المخطوط تقديم وتأخير، وقد قمت بترتيب الصفحات حسب مايقتضيه النص.

صفحة العنوان

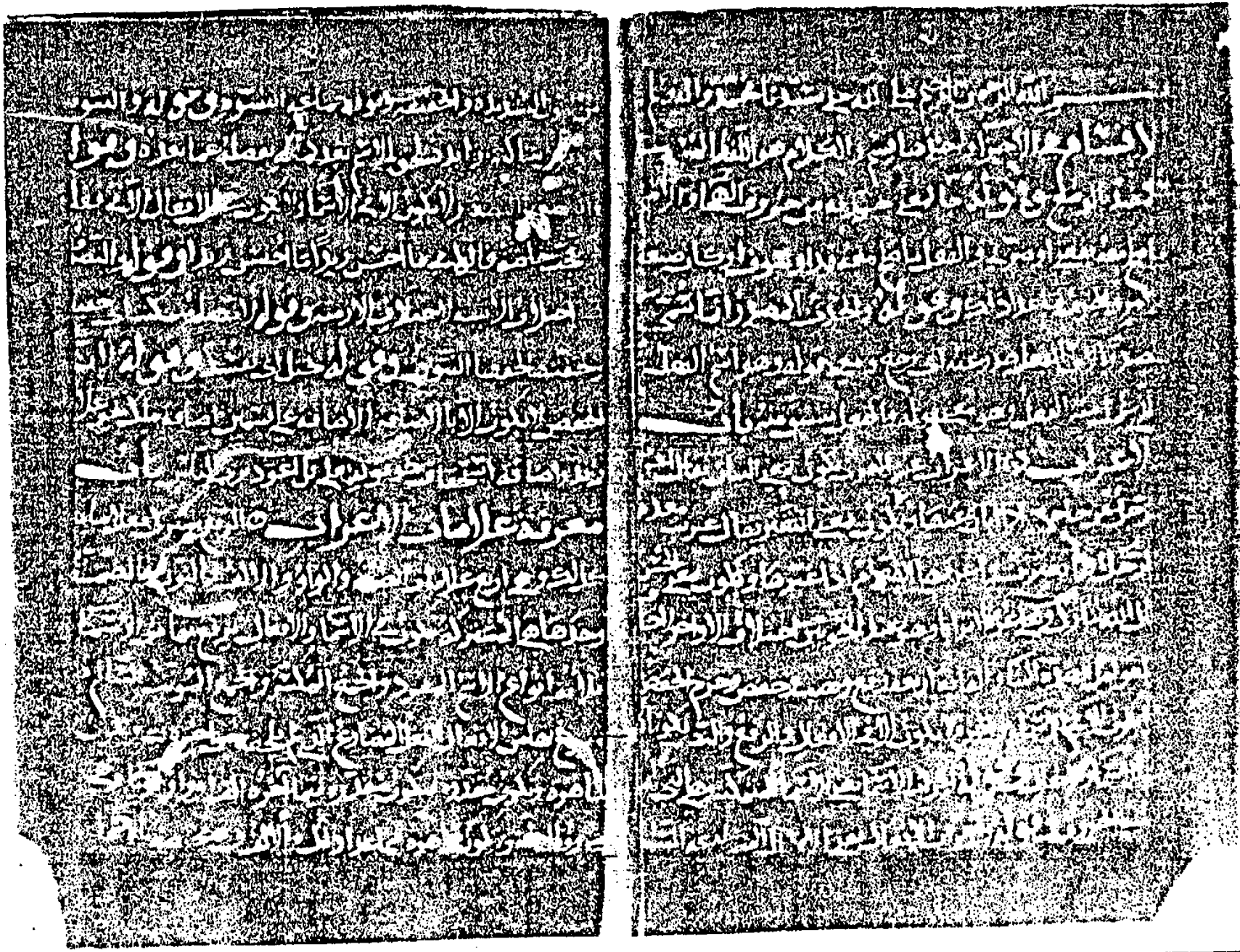

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الدار البيضاء، وهي بخط إسماعيل بن أبي بكر

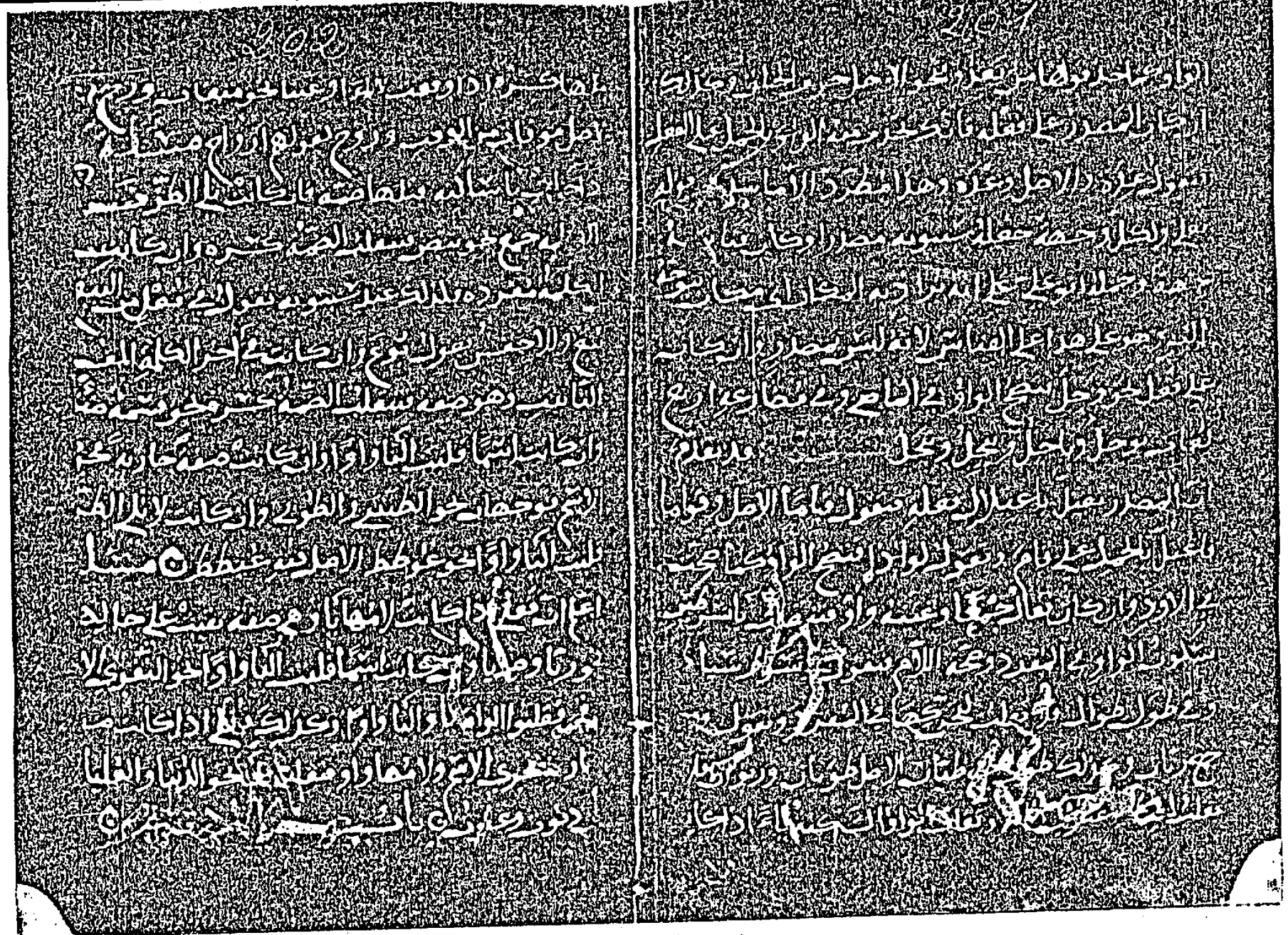

لوحة من المخطوط

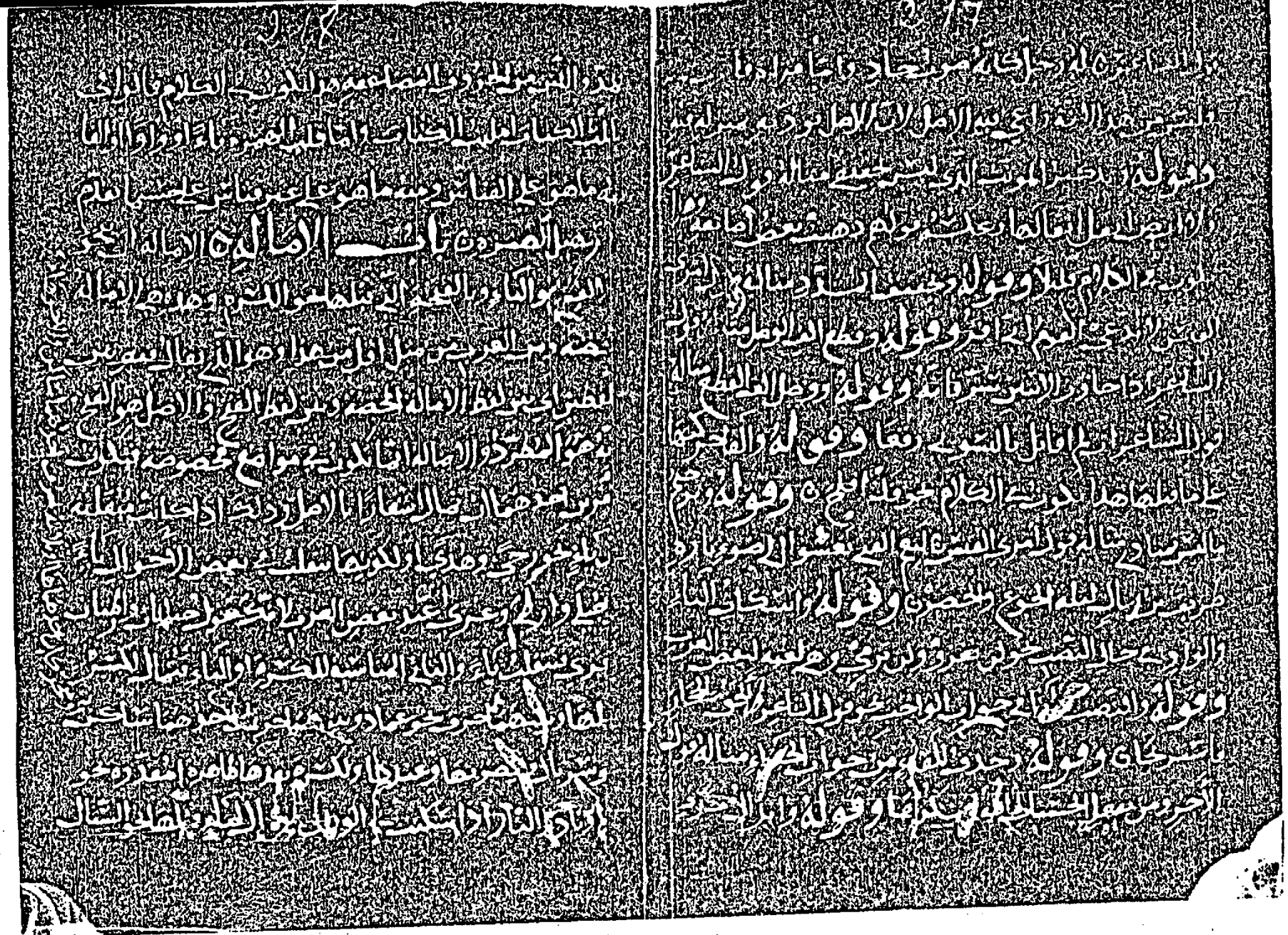

لوحة من المخطوط

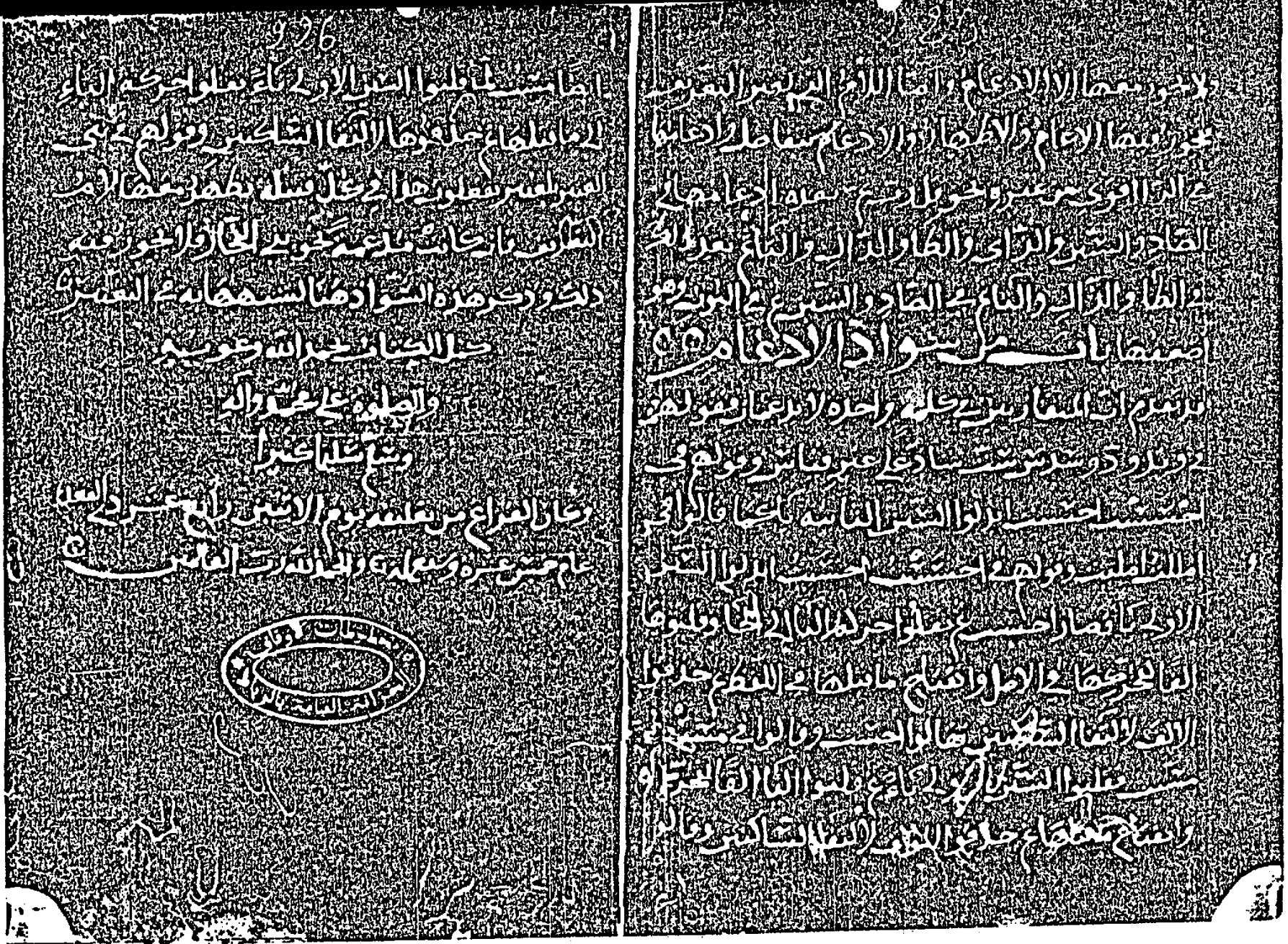

اللوحة الأخيرة

القسم الثاني

التحقيق

شرح جمل الزجاجي

لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي
المتوفى ٧١٦ هـ

شرح الأستاذ العالم شيخ النحاة وقدوة المحدثين والرواة

أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي.

نزيل سبتة حرسها الله تعالى

على كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي

رحمهما الله تعالى وآثابهم الجنة برحمته آمين.

من كتب العبد الفقير إلى الله تعالى

إبراهيم بن محمد بن داود بن موسى بن صنيعة بن نصار بن سالم ....

أصلاً الغزي مولداً الشافعي مذهباً

غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له ..... لوالديه ولجميع المسلمين

آمين رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم(١).

الأقسام هي الأجزاء واحدها قسم، والكلام: هو اللفظ [المركب](٢)المفيد بالوضع.

وقوله: **(جاء لمعنى)**(٣)تحرز به من حروف الهجاء، والاسم: ماصلح معه نفعني أو ضرني، والفعل: ماصلح معه قد أو سوف، أو كان صيغة لأمر، والحرف ماعدا ذلك.

وقوله: **(والحدث المصدر)**(٤)إنما سمي مصدراً؛ لأن الفعل صدر عنه، أي رجع

ومعنى قوله: **(وهو اسم الفعل)**(٥)الاسم الذي عُمل منه الفعل وهو معنى قوله: **(والفعل مشتق منه)**.

---

١) اعتاد نحاة الأندلس حذف الواو بين «بسم الله الرحمن الرحيم» «و» صلى الله على سيدنا محمد انظر نتائج الفكر: ٥٦

٢) غامضة في المصورة.

٣) ٣، ٤، ٥) الجمل:١

بـاب الإعــراب.

الإعراب عند العرب يكون بمعنى البيان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها، ويكون بمعنى التغيُّر يقال: عَربت معدة الرجل إذا تغيّرت وأعربها الطعام إذا غيّرها، ويكون بمعنى الحسن، قال الله تبارك تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرابا﴾(١).

وهو عند النحويين: اختلاف الأواخر لاختلاف العوامل وضده البناء، وألقابه أربعة:(٢) رفع ونصب وخفض وجزم، الخفض لايكون إلا في الأسماء، والجزم لايكون إلا في الأفعال، والرفع والنصب يكونان في الأسماء والأفعال.

وقوله:(٣)(**إعراب الأسماء**) يعنى الأسماء المتمكنة وهي التى لا تشبه الحروف.

وقوله: (**وإعراب الأفعال**) يعنى الأفعال المضارعة السالمة / من النون الشديدة ٢
والخفيفة ونون جماعة النسوة.

وقوله:(٤)(**والتنوين**) (٥)هو نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عماّ بعده.

وقوله:(٦)(**والتصغير**) التصغير لايكون إلا في الأسماء ولا يكون في الأفعال إلا في فعل التعجب خاصة، قالوا في، ماأحسن زيداً، ماأُحَيْسن زيداً(٧).

---

١) سورة الواقعة: ٣٧

٢) أطلق عليها سيبويه «مجاري» الكتاب: ١٣/١

٣) الجمل: ٢

٤) الجمل: ٢

٥) هذا ومابعده في حديثه عن علامات الأسماء.

٦) الجمل: ٢

٧) تصغير أفعل التعجب دليل اسميته عند الكوفيين، انظر الانصاف: ١٢٧/١

وقوله:(١)(**والتصرف**)(٢)هو اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة.

وقوله:(٣)(**لأنها متمكنة**)(٤) أي خفيفة ولخفتها لحقها التنوين.

وقوله:(٥)(**تختل**)(٦)أي تفسد.

وقوله: (**لأن الخفض لايكون إلا بالإضافة**) الإضافة على قسمين إضافة مُلك نحو، غلام زيد، وإضافة استحقاق نحو قوله تعالى: ﴿قل أعوذ برب الناس﴾(٧).

---

١) الجمل: ٢

٢) هذا في حديثه عن علامات الأفعال.

٣) الجمل:٢

٤) أي في الأسماء.

٥) الجمل: ٢

٦) جاء في الجمل «إنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة تلزمها الحركة والتنوين، فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين وكانت تختل»:٢

٧) سورة الناس ١

باب معرفة علامات الإعراب.

الرفع مشترك، فعلاماته كذلك، وهي أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون.

فالضمة وحدها هي المشتركة، تكون في الأسماء والأفعال، يرفع بها من الأسماء ثلاثة أنواع: الاسم المفرد، والجمع المكسر، والجمع المؤنث السالم، ويرفع بها من الأفعال، الفعل المضارع الذي لم يلحقه من آخره شيء، وتكون ظاهرة وتكون مقدرة، فتكون مقدرة فيماآخره ألف أو واو أو ياء، وهي حروف العلة وتكون ظاهرة فيماعدا ذلك.

والألف: وهي مختصة بالأسماء / يرفع بها من الأسماء، التثنية خاصة. ٣

والواو: وهي مختصة بالأسماء، يرفع بها من الأسماء، الأسماء الخمسة على جهة المسامحة(١) والجمع المذكر السالم.

والنون: وهي مختصة بالفعل، ويرفع بها من الأفعال، الفعل المضارع الذي لحقه ألف للتثنية أو واو للجمع أو ياء للتأنيث.

فصل.

وقوله: (**وللنصب خمس علامات**)(٢)النصب مشترك فعلاماته كذلك وهي خمس على جهة المسامحة: الفتحة، والألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

والفتحة منها هي المشتركة ينصب بها من الأسماء، الاسم المفرد، والجمع المكسر خاصة، ومن الأفعال، الفعل المضارع الذي لم يلحقه من آخره شيء.

وينصب بالكسرة الجمع المؤنث السالم نحو، رأيت الهندات.

وينصب بالألف الأسماء الخمسة على جهة المسامحة.

وينصب بالياء التثنية والجمع(٣) ونون التثنية مكسورة(٤) وقبل الياء مفتوح، ونون

---

١) ذهب البصريون إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة حروف إعراب، وهو أحد قولى أبى الحسن الأخفش. وقوله الثاني: أنها ليست حروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب، وهو المذهب الذي اختاره الغانقي ، والخلاف بين المذهبين لفظى، وفي المسألة مذاهب أخرى. انظر الانصاف: ١٧/١

٢) الجمل ٤

٣) يقصد الجمع المذكر السالم.

٤) وفيها لغات أخرى: لغة الفتح، وحكى أبوعلي عن أبي عمرو الشيباني: هما خليلان وقال: ضم نون التثنية لغة. انظر شرح التسهيل: ٥٩/١-٦٢

الجمع مفتوحة،(١) وقبل الياء مكسور.

وحذف النون مختص بالأفعال، وينصب به الفعل الذي يرفع بالنون.

وقوله: **(وللخفض ثلاث علامات)**(٢)الخفض لايكون إلا في الأسماء، فعلاماته لاتكون إلا في الأسماء، ويخفض بالكسرة الاسم المنصرف وهو مافيه ألف ولام أو إضافة أو تنوين، ويخفض بالفتحة عكسه، ويخفض بالياء ثلاثة / أنواع: الأسماء الخمسة على جهة ٤
المسامحة، والتثنية، والجمع(٣).

فقد حصل مماتقدم أن الأسماء المعربة خمسة، على خمسة أقسام، أحدها: الاسم المفرد، والجمع المكسر فهذان يرفعان بالضمة، وينصبان بالفتحة ويخفضان بالكسرة إن كانا منصرفين، وبالفتحة إن كانا غير منصرفين.

الثاني: الجمع المؤنث السالم فهذا يرفع بالضمة وينصب ويخفض بالكسرة.

الثالث: الأسماء الخمسة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء.

[الرابع: التثنية ترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء](٤).

الخامس: الجمع المذكر السالم فهذا يرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء.

وقوله: (٥)**(وللجزم علامتان: السكون والحذف)** الجزم لايكون إلا في الأفعال فعلاماته(٦) لايكونان إلا في الأفعال.

ويجزم بالسكون الفعل المضارع الصحيح الذي لم يلحقه من آخره شيء.

ويجزم بالحذف نوعان: الفعل المضارع المعتل وهو ماآخره ألف أو ياء أو واو، والفعل المضارع الذي يرفع بالنون.

---

١) وقد تكسر ضرورةً أو شذوذاً. انظر شرح التسهيل: ٧٢/١ وشرح ابن عقيل: ٦٧/١

٢) الجمل: ٥

٣) يقصد الجمع المذكر السالم.

٤) تكملة يقتضيها السياق.

٥) الجمل: ٥

٦) في المصورة «فعلاماته».

[الفعل المضارع بين الإعراب والبناء]

واعلم أن الأفعال كلها مبنية إلا الفعل المضارع فإنه على وجهين: مبني ومعرب، فإذا لحقته إحدى النونات الثلاث فهو مبني(١) وإلا فهو معرب.

والمعرب على أربعة أقسام.

الأول: الصحيح الذي لم يلحقه من آخره شيء نحو: [يضرب](٢) فهذا يرفع بالضمة ظاهرة، وينصب بالفتحة ظاهرة ويجزم / بالسكون. ٥

الثاني: ماآخره ألف نحو: يخشى، فهذا يرفع بالضمة مقدرة وينصب بالفتحة مقدرة، ويجزم بحذف آخره.

الثالث: ماآخره ياء أو واو نحو، يغزو ويرمي، فهذا يرفع بالضمة مقدرة وينصب بالفتحة ظاهرة ويجزم بحذف آخره.

الرابع: مالحقه ألف للتثنية أو واو للجمع أو ياء للتأنيث فهذا يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذف النون.

وقوله:(٣)(**وجميع مايعرب به الكلام تسعة أشياء**)إنما قال «تسعة أشياء» بعد أن قال إنّها(٤) «أربع عشرة علامة» لأن بعضها مكرر، وهي علامات النصب فهن في إعرابين،(٥) وماكان منها غير مكرر فهو في إعراب واحد.

---

١) ظاهر كلام المصنف هنا وفيمايأتي: ١٧٨: أنه يذهب مذهب الأخفش: وهو بناء المضارع مع نون التوكيد باشرته أو لم تباشره.

ومذهب الجمهور: أن المضارع لايُبنى إلا إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة. انظر شرح ابن عقيل: ١/٣٨-٣٩

٢) غامضة في المصورة.

٣) الجمل: ٦

٤) الجمل: ٦

٥) غير النصب وذلك مع الرفع والخفض والجزم فيشترك النصب والرفع في الألف ويشترك النصب والخفض في الفتحة والكسرة والياء ويشترك النصب والجزم في حذف النون. انظر شرح

بـاب الأفـعـــال.

تقدم الكلام في الفعل، وكلامنا هنا في بيان أقسام الفعل، والفعل لايكون إلاّ في زمان، والأزمنة ثلاثة؛ فالأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

فالماضي: ماوقع وانقطع، والمستقبل: مالم يقع، والحال: ماوقع ودام ولم ينقطع.

وقوله:(١)**(وهو مبني على الفتح أبداً)**(٢)يريد مالم يتصل به ضمير مرفوع، فإن اتصل به ضمير جماعة المذكر فيضم نحو «ضربوا» ويسكن آخره في ثمانية مواضع وهي: ضربتُ، وضربنا، وضربتَ، وضربتِ وضربتما، وضربتم، وضربتن، والهندات / ضربن. ٦

وقوله:(٣)**(والمستقبل)** المستقبل له بناءان أحدهما: خاص به وهو صيغة الأمر نحو «اضرب» فهذا مبني على السكون.

والثاني: يكون له وللحال وهو الفعل المضارع الذي في أوله أحد حروف [نأيت]: الهمزة الدالة على المتكلم وحده، والنون الدالة على المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، والياء الدالة على الغائب، والتاء الدالة على الخطاب والتأنيث، فهذا الفعل إذا سلم من النونات الثلاث فهو المعربُ؛ أعرب لشبهه بالاسم في العموم والاختصاص(٤).

ورفعَ لوقوعه موقع الاسم(٥).

ابن عصفور: ١١٩/١ بتصرف.

١) الجمل: ٧

٢) يعنى الفعل الماضى.

٣) الجمل: ٧

٤) ذهب البصريون بأن علة إعراب المضارع شبهه الاسم من وجوه: أحدها ماذكره المؤلف. وذهب الكوفيون إلى أن العلة هي دخوله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. انظر الانصاف: ٥٤٩/٢

٥) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الرافع له خلوه من الناصب والجازم وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله. انظر الانصاف: ٥٥٠/٢-٥٥١ وشرح التسهيل: ٦٠٥/٤

ونُصِبَ بالنواصب، وهي حقيقة أربعة: أن، ولن، وإذن،(١) وكي، إلا أن (كى) تكون ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾(٢) وتكون جارة نحو: «كيمه»؟بمعنى «لمه»؟ فهذه(٣) ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»(٤).

و (أَنْ) توجد على ثلاثة أقسام: محذوفة لاتظهر وذلك في ستة مواضع: بعد حتى الجارة، وكي الجارة، ولام الجحود وهي الواقعة بعد «كان» المنفية، والفاء، والواو، وأو.

وفي موضعين إن شئت أظهرتها، وإن شئت حذفتها: بعد لام كي، وإذا كان «أن» والفعل معطوفاً على اسم قبله.

وما [عدا](٥) [هذه](٦)المواضع الثمانية(٧) فـ«أن» ظاهرة لايجوز حذفها في الأعرف.

ويجزم / بالجوازم وهي حقيقة أربعة: لم، ولام الأمر، ولا في النهي، و «إن» وماجرى ٧

---

١) (إذا) في كتابتها ثلاثة مذاهب: مذهب الجمهور أنها تكتب بالالف، وكذا رسمت في المصحف. ومذهب المازني والمبرد بالنون ومذهب الفراء إذا عملت كتبت بالالف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف. انظر مغنى اللبيب: ٣١

٢) سورة الحديد من آية: ٢٣

٣) أي: الجارة التي بمعنى لام التعليل.

٤) بقي ل«كي» ثلاث حالات من حيث اقترانها باللام قبلها و «أن» بعدها، وهي:

(أ) في قولك «جئت كي أن أكرم زيداً» تكون جارة بمعنى اللام.

(ب) في قولك «جئت كي أكرم زيداً» تحتمل أن تكون مصدرية ناصبة بتقدير حرف جر قبلها، وهو أولى، ويحتمل أن تكون تعليلية جارة بتقدير «أن» بعدها.

(جـ) في قولك «جئت لكي أن أكرم زيداً» تحتمل أن تكون جارة مؤكدة للام قبلها، والنصب بأن الظاهرة وهو الأرجح، ويحتمل أن تكون مصدرية ناصبة و «أن» مؤكدة لها. انظر الجنى الداني: ٢٦١-٢٦٥ ومغنى اللبيب: ٢٤١-٢٤٣، وهمع الهوامع: ٢/٤-٥

٥) غامضة في المصورة.

٦) غامضة في المصورة.

٧) انظر شرح ابن عصفور: ١/١٣١-١٣٢

مجراها، وأما «لما» فهي «لم» زيدت عليها «ما» توكيداً للنفي، وهي في مقابلة «قد» في الواجب(١).

وقوله: (وأماً فعلُ الحال)(٢)الأفعال ثلاثة:

فعل خاص بالماضي وهو: فعل وماكان مثله إلا في الشرط والقسم، وفعل خاص بالاستقبال وهو: أفْعَلُ وماكان مثله، وفعل مشترك وهو يفعلُ وماكان مثله ويكون للحال كثيراً ويكون للاستقبال دون الحال، ويكون للماضي دون ذلك كله نحو قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٣) معناه: دمرت، ويخلصه للاستقبال ثلاثون كلمة: النواصب كلها وهي عشرة والجوازم كلها - ماعدا «لم» و «لما» - وهي أربعة عشر والنون الشديدة، والنون الخفيفة والسين وسوف وظرف الزمان المستقبل ولا النافية في الأكثر(٤).

ويخلصه للحال ثلاثة أشياء: ظرف الزمان الحاضر، واللام في خبر «إنَّ» و «ما» النافية في الأكثر، ويصرفه للماضي خمسة أشياء: لم ولماّ، ولو وربما وظرف الزمان الماضي.

---

١) انظر همع الهوامع: ٢/٥٦-٥٧

٢) الجمل: ٨

٣) سورة الأحقاف من آية ٢٥

٤) نصّ على أنها تخلصه للاستقبال الزمخشرى ومعظم المتأخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه، وذهب الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال. أنظر الجنى الداني: ٢٩٦

باب التثنية والجمع(١).

التثنية: ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين، وأصلها العطف وعُدل عن العطف إيجازاً واختصاراً(٢).

ولا يثنى الاسم إلا بخمسة شروط:(٣)الإفراد / والاعرابُ والتنكيرُ، والاتفاق في ٨
اللفظ، والاتفاق في الدلالة، فإذا أردت تثنية الاسم؛ فزد في آخره ألفاً ونوناً إن كان مرفوعا، وياء ونونا إن كان منصوباً أو مخفوضاً نحو: الزيدان والزيدَيْن.

فإن كان آخر الاسم ألفاً فتنظر: فإن كان على ثلاثة أحرف؛ فرد الألف إلى أصلها؛ فنقول في «عصا» عَصَوان لأنهم قالوا: عصوت الرجل، إذا ضربته بالعصا، وفي «رحى» رَحَيان، وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف؛ فرد الألف ياء؛ فنقول في «موسى» مُوْسَيان في الرفع، ومُوْسَيَيْن في النصب والخفض، وتقول في «قاضٍ» قاضيان فتُثْبِتَ الياء.

وأما ماآخره همزة قبلها ألف، فهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون الهمزة أصلية فتثبتها، فتقول في «قُرّاء» قُرّاءان.

الثاني: أن تكون للتأنيث نحو: حمراء، فتقلبها واواً، فتقول حمراوان.

الثالث: ماعدا ذلك،(٤) فيجوز لك فيه وجهان: الإثبات والقلب،(٥) فتقول في «كساء» كساءان وكساوان.

---

١) الجمل: ٩

٢) انظر : المقتصد في شرح كتاب الإيضاح: ١٨٣-١٨٥

٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٣٥-١٣٩، والبسيط: ٢٤٥-٢٤٧

٤) ما كانت الهمزة فيه منقلبة عن ياء أو واو من ذات الكلمة، أو منقلبة عن ياء للالحاق. انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٤٣-١٤٤، والبسيط: ٢٤٩-٢٥٠

٥) تقلب واوا سواء كان أصلها واو أو ياء. شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٤٣، والبسيط: ٢٤٩

وأما الجمع:(١) فهو ضم إسمٍ إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ، ولابدّ فيه من الشروط الخمسة المذكورة في التثنية،وهو على قسمين:

أحدهما: جمعُ السلامة: وهو ماسلمَ فيه بناءُ الواحد ويكون للمؤنث بالألف والتاء / ٩ نحو: هندات، وللمذكر بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والخفض نحو: الزيدون والزيدين.

والثاني: جمعُ تكسير: وهو ماتغير فيه بناء الواحد نحو: زيود، ولايجمع الاسمُ بالواو والنون(٢)إلا بثلاثة شروط زائدة(٣) على الخمسة المذكورة، وهي:

أن يكون علماً، عاقلاً، خالياً من تاء التأنيث(٤)، وماآخره ياء قبلها كسرة تحذف في الجمع، فتقول في «قاض» قاضون، وكذلك ماآخره ألف، تقول في «موسى» موسون في الرفع، وموسين في الخفض والنصب.

وأما ماآخره همزة قبلها ألف فجمعه على حسبما تقدم في التثنية لا فرق بينهما إلا في علامة التثنية والجمع.

وقوله: (ويسقطان في الإضافة)(٥)يعني نون التثنية والجمع، وماعدا ذلك(٦) فيسقط منه للإضافة والتنوين.

---

١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٤٥

٢) وتجمع الصفة هذا الجمع فيشترط أيضاً ثلاثة شروط زائدة على الخمسة المذكورة في التثنية، وهي: أن تكون صفة لمن يعقل، خالية من التاء، وأن يكون مؤنثة جمع بالالف والتاء. انظر البسيط: ٢٥٣

٣) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل شرطاً رابعاً: الذكورية. انظر: ١/١٤٧

٤) لم يشترط الكوفيون هذا الشرط، وابن كيسان من البغداديين. انظر المسألة في الإنصاف: ٤٠

٥) الجمل: ٩

٦) ماعدا التثنية والجمع.

بـاب الـفـاعـل والـمـفـعـول بـه.

الفاعل كل اسم مرفوع أسند إليه فعل أو اسم فيه معنى الفعل، وقُدِّم عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعلٍ.

والمفعول به: هو المحل الذي أوقع به الفاعلُ فِعْلَهُ(١).

وقوله:(٢)(**وظَفِرَتْ يداك**).

ويقال: ظفر يداك لأن اليد مؤنثة، وتأنيثها غير حقيقي، ومعنى كان الفاعل، ظاهراً وهو مؤنث، وتأنيثه غير حقيقي، فيجوز لك وجهان: يقال:طلعت الشمس وطلع الشمس / و ١٠ «طلعت» أحسن، ومتى كان تأنيثه حقيقياً فلا بد من التاء في الأعرف، نحو قامت هندُ، والمؤنث الحقيقي ماله فرج بإزائه ذَكَرٌ وغير الحقيقي ماليس له ذلك.

وقوله:(٣)(**واعلم أَنَّ الوجه تقديم الفاعل على المفعول**).

إنما كان الأحسن تقديم الفاعل؛ لأن الفاعل لايستغنى عنه ولابدّ لكل فعل منه، والمفعول به [لا](٤) يطلبه كلّ فعلٍ ويجوز حذفُه(٥).

وقوله:(٦)(**كما ذكرت لك**) يريد ماتقدم من قوله «أروى أخاك الماءُ، وركب الفرسَ عمرو» والمفعول به على سبعة أقسام(٧):

أحدها : يلزم التقديم نحو: أيُّهم ضربَ زيدٌ ؟.

الثاني: يلزم التوسيط، نحو: ماركب الفرس إلا زيدُ.

---

١) هذا التعريف في البسيط في شرح الجمل انظر: ٢٦٣ وانظر شرح المفصل له لابن يعيش: ٧٤/١

٢) الجمل: ١٠

٣) الجمل ١٠

٤) تكملة يقتضيها السياق.

٥) انظر البسيط: ٢٧٢

٦) الجمل ١٠

٧) انظرها في شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٣-١٠٤

الثالث: يلزم التأخير، نحو: ماركب زيدٌ إلا الفرسَ.

الرابع: لا يتقدم ويتوسط ويتأخر، نحو: هل ضرب زيدٌ عمراً، وهل ضرب عمراً زيدٌ.

الخامس: لا يتوسط ويتقدم ويتأخر، نحو: ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُ.

السادس: لا يتأخر ويتقدم ويتوسط، نحو: ضرب زيداً غُلامُهُ [وزيداً ضَرَبَ غلامُهُ](١).

السابع: يتقدم ويتوسط ويتأخر، نحو: ضرب زيدٌ [عمرًا](٢).

نوع منه آخر(٣).

الهاء عائدة على الباب ولو كانت عائدة على الفاعل والمفعول به؛ لقال منهما(٤).

والعربُ تفرِّقُ بين الفاعل والمفعول به بأحد خمسةِ أشياء(٥):

الإعراب: وهو ماتقدم، نحو: ضرب زيد عمراً.

الثاني: بالمعنى، نحو: أكل الكمثرى / موسى. ١١

الثالث: بلحاق تاء التأنيث، نحو: ضربَتْ موسى سعدى.

الرابع: بالتابع، نحو: ضرب موسى العاقلَ عيسى، فيعلم بنصب «العاقل» أن «موسى» مفعول؛ لكون [نعته](٦)منصوباً.

الخامس: المرتبة، نحو: ضرب موسى عيسى.

[الاسم الموصول].

وقوله:(٧)(ولكنه اسم ناقص لايتم إلاّ بصلةٍ وعائدٍ).

---

١) لعله سقط

٢) غامضة في المصورة.

٣) الجمل: ١١

٤) هذا التعريف بنصه في البسيط في شرح الجمل انظر: ٢٧٩

٥) انظر شرح ابن عصفور للجمل ١٦٣/١ والبسيط: ٢٧٩-٢٨٠

٦) التاء والهاء غامضة في المصورة.

٧) جاء في الجمل تقول «أعجب زيداً ماكره عمرو» فتنصب «زيداً» بوقوع الفعل عليه و «ما» في موضع رفع لأنه فاعل، ولكنه اسم ناقص لايتم إلا بصلة وعائد، ولايعرب لذلك ... » ١١

العائد: هو المضمر ويكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً وظاهراً ومضمراً ومحذوفاً(١) وأما الصلة فتكون جملة من فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وشرط وجزاء، وقسم وجواب، وظرفاً أومجروراً،(٢) والأسماء الموصولات كلها توصل بأحد هذه الأشياء الستة إلا [الألف](٣) واللام(٤)فلا توصلان إلا باسم الفاعل أو اسم المفعول.

والأسماء الموصولات: مَنْ، وما، واللذي، والتي، وأي، والألف واللام بمعنى الذي والتي؛ ومايجرى مجراها وذلك «ذو» في لغة طي، تكون عندهم بمعنى الذي والتي و «ذا» في قولهم: ماذا [فعلت](٥) على أحد وجهيها، ومن ذا يقول كذا، وتثنية الذي والتي: اللذان واللتان وجمعهما، وهو: الذين، واللاتي، واللاتِ، واللواتي، واللواتِ، واللائي، واللاءِ، واللايي،(٦) واللاي، والأُلى -- تكون بمعنى الذين(٧) وبمعنى اللاتي.

وقوله:(٨)(فأما«ما») اعلم أنها تقع على مالا يعقل.

نحو قوله : ..... لِما نَفَحَتْها مِن جنوبٍ وشَمْأَلِ(٩).

---

١) انظر البسيط: ٢٨٣-٢٨٥

٢) انظر البسيط: ٢٨٢

٣) غامضة في المصورة

٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب الاخفش إلى أنها حرف تعريف، وذهب المازني الى أنها حرف موصول: الجنى الداني: ٢٠٢

٥) غامضة في المصورة.

٦) غامضة في المصورة.

٧) في المصورة (الذى) ومأأثبته هو الصواب.

٨) الجمل: ١٢

٩) البيت لامرىء القيس: انظر الديوان:٨، ويروى في الديوان: لمانسجتها.. هو بتمامه:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها : لمانسجتها من جنوب وشمال.

وانظر البيت في الكامل: ٩٥٤، وكتاب الشعر: ٤٦٧، والمغنى: ٤٣٦، والخزانة: ٦/١١، والهمع: ٨٧/١، والدر اللوامع: ٦٤/١

وعلى صفة من يعقل نحو قوله تعالى ﴿قالَ فِرْعونُ ومارَبُّ العالمين﴾(١)وعلى جنس من يعقل(٢)نحو قوله عزوجل: ﴿فَانْكِحُوا / ماطابَ لكم مِنَ النِّساءِ(٣)﴾ ١٢

وأما «مَنْ» فإنه يقع على من يعقل.

و«الذي» يقع على من يعقل ومالا يعقل بشرط أن يكون مفرداً مذكراً.

و «التي» تقع على من يعقل ومالايعقل بشرط أن يكون مفرداً مؤنثاً.

وقوله: (٤)(ومثل ذلك« ما دعا زيداً إلى الخروج») «ما» هنا في موضع رفع بالابتداء ومابعدها خبرها، ولو جعلتَ مكانها «أيّاً» لرفعتَها لأن «أيّاً» اسم معرب.

وقوله: (٥)(وتقول: ماكره أخوك من الخروج) «ما» هنا في موضع نصب لأنها مفعول به مقدم بـ«كره» فلو جعلت مكانها «أيّاً» لم تكن إلا منصوبة لكونها مفعولة، فاعلم ذلك.

---

١) الشعراء: ٢٣ وانظر إملاءَ مامن به الرحمن: ٤٦٣

٢) انظر البسيط: ٢٨٦، شرح الجمل لابن الفخار: ١١٢

٣) النساء: ٣

٤) الجمل: ١٢

٥) الجمل: ١٢

بـاب مـايـتـبـع الاســـم فـي إعـــرابـــه.

التوابع خمسة ذكر منها أبوالقاسم هنا(١)أربعة وهي: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، والخامس عطف البيان وقد ذَكَرَهُ [باسمه](٢)هذا في أبواب النداء(٣).

فأمّا النعت وعطف البيان فلا يكونان إلا في الأسماء، والعطف بالحرف يكون في الأسماء والأفعال، والتوكيد على قسمين:

لفظي ومعنوى: فالمعنوى لايكون إلا في الأسماء، واللفظي يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي بعض الحروف،

والبدل على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء وبدل الغلط يكونان في الأسماء والأفعال، وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال لايكونان إلا في الأسماء.

---

١) الجمل: ١٣

٢) غامضة في المصورة، وماأثبته اجتهاد منى.

٣) الجمل: ١٥٧

/ بـاب الـنـعـت. ١٣

النعت: هو الاسم الجارى على ماقبله لإفادة وصف فيه أو ماهو مِنْ سببه.(١)

والأوصاف أربعة(٢):

حُلي،وهي الصفات الظاهرة، نحو: أسود وأبيض.

وغرائزُ: وهي الصفات الباطنة، نحو: عالمٍ وشجاعٍ.

وأفعالٌ: وهي نحو: ضاربٍ، وخيَّاطٍ، ونجَّارٍ.

ونَسَبٌ: وهي نحو: قرشيّ، وكوفيّ، وماأشبه ذلك.

والنعت على قسمين: حقيقيّ وسببيّ.

فالحقيقي، نحو: مررت برجلٍ عاقلٍ، فهذا لابدّ فيه من أربعة شروط من عشرة اثنان من الخمسة التي ذكرها أبوالقاسم(٣)وهي: الرفع والنصب والخفض، والتعريف والتنكير، واثنان من خمسة أُخَر لم يذكرها أبوالقاسم(٤) وهي: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

وأما النعت السببي، فنحو: مررت برجلٍ عاقلٍ أبوه، فهذا لايشترط فيه إلا شرطان من الخمسة التي ذكرها أبوالقاسم خاصة(٥).

وقوله: **(واعلم أَنَّ النكرة تنعت بالنكرة)**(٦)لايجوز أن تنعت النكرة بالمعرفة، ولا

---

١) هذا التعريف بنصه في البسيط: ٢٩٧، ونحوه في شرح الجمل لابن الفخار: ١٢٠

٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٩٣-١٩٦، والبسيط: ٢٩٧، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٢٠

٣) الجمل: ١٣

٤) اعترض ابن السيد على أبي القاسم في عدم ذكره هذه الخمسة انظر: إصلاح الخلل: ٧٦، واعتذر له ابن أبي الربيع فقال: إنما يَذْكُرُ مايلزم في كل نعت، وأما ماينفرد به نعت دون نعت، فلا يجب ذكره، البسيط: ٢٩٨، وبنحو هذا اعتذر ابن الفخار، انظر شرحه للجمل: ١٢١

٥) انظر شرح المفصل: ٣/٥٤-٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/١٩٦-١٩٩، والبسيط: ٢٩٧

٦) الجمل: ١٣

المعرفة بالنكرة؛(١)لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لايكون معرفة نكرة.

[تعريف المعرفة].

وقوله: (والمعرفة خمسة أشياء)(٢)المعرفة ضد النكرة: وهي ماوضع على شيء بعينه دون أن يشركه فيه غيره، وهي على خمسة أقسام:

[الأعلام].

منها الأسماء الأعلام(٣)والعلمية / على قسمين(٤): ١٤

علمية الشخص: وتكون في الحيوان العاقل وفي الحيوان الذي لايعقل المخالط لمن يعقل، نحو: زيد وعمرو، ولاحق اسم فرس، وداحس اسم فرس آخر.

وعلمية الجنس: تكون في الحيوان الذي لايعقل غير المخالط لمن يعقل، نحو: أسامة للأسد، وثعالة للثعلب ومأأشبه ذلك.

[الضمير].

وقوله: (والمضمر، نحو: أنا وأنت)(٥)المضمرات على ثلاثة أقسام: متكلم ومخاطب، وغائب، اثنان منها للمتكلم، وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي أيضا على

---

١) أجاز الحذاق نعت المعرفة بالنكرة بشرطين: دخول «أل» الجنسية على المنعوت والنعت «أفعل» التفضيل أو «مثل» وأخواته. انظر الكتاب: ١٣/٢ مع حاشيتها رقم «٢» وشرح الجمل لابن الفخار: ١٢٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠٢/٢

٢) الجمل: ١٤

٣) الجمل: ١٤

٤) انظر البسيط: ٣٠٢، وذكر ابن الفخار قسماً ثالثاً. فقال: والأعلام ثلاثة أقسام: قسم متوغل في الاختصاص مجرد من معنى الالتباس، كمكة، وبغداد، فهذا الضرب اعرفها، شرح الجمل: ١٢٨

٥) الجمل: ١٤

ثلاثة أقسام:(١)مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة.

فالمرفوعة أربعة وعشرون: اثناعشر منفصلة واثناعشر متصلة.

فالمنفصلة: أنا، ونحن، وأنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ.

والمتصلة: ضربت، وضربنا، وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتن، وضرب، وضربت، وضربا، وضربوا، وضربن.

والمنصوبة: أربعة وعشرون أيضاً، اثناعشر منها منفصلة، واثناعشر منها متصلة.

فالمنفصلة: إياي، وإيانا، وإياك، وإياكِ، وإياكما، وأياكم، وأياكن، واياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن.

والمتصلة، نحو: ضربني، وضربنا، وضربك، وضربك، وضربكما، وضربكم، وضربكن، وضربه، وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهن.

والمخفوضة: لاتكون إلا متصلة(٢): وهي اثناعشر نحو / :لي، ولنا، ولك، ولكِ، ١٥
ولكما، ولكم، ولكنّ، وله، ولها، ولهما، ولهم، ولهنّ، وزاد سيبويه الياء في «تفعلين»(٣) فهي على مذهبه أحد وستون(٤) ضميراً.

---

١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٠٠-٢٠١، والبسيط: ٣٠٤-٣٠٧، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٢٩

٢) علل ابن الفخار لذلك بقوله: «إنما سقط المنفصل منها لاستحالة انفراد المخفوض من خافضه» شرح الجمل: ١٢٩

٣) الكتاب: ١/٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٠١، والبسيط: ٣٠٧، وزعم الأخفش: أنها حرف، انظر شرح الجمل لابن الفخار: ١٣٠

٤) يجوز أن تقول: أحد وستون، أو واحد وستون. انظر الكتاب: ١/٢٠، والمقتضب: ٢/١٦٤

[اســـم الإشـــارة].

وقوله: (المبهم، نحو: هذا)(١)المبهمات(٢)هي الأسماء الظاهرة التي يشار بها، وسميت مبهمة لوقوعها على كل مشار إليه،(٣)وهي كلها مبينة لشبهها بالحرف في الافتقار(٤)وهي كلها معارف.

والإشارة تكون للقريب وللوسط وللبعيد،(٥) فيقال في القريب للواحد المذكر: ذا، وللاثنين: ذان، وللجمع: أولى، ويقال في الوسط للواحد المذكر: ذاك، وللاثنين: ذانك، وللجميع: أولاك، وأولاء.

ويقال في البعيد للواحد المذكر: ذلك، وللاثنين: ذانك بتشديد النون، وللجميع: أولئك وأولالك، ويقال في القريب للواحدة المؤنثة: ذي وتي وتا، وللإثنتين: تان، ولجماعة النسوة: أولى، كمايقال لجماعة الذكور، ويقال في الوسط للواحدة المؤنثة: تيك، وللإثنتين: تانك، ولجماعة النسوة: أولاك، وأولاء، ويقال في البعيد للواحدة المؤنثة: تلك، وللإثنتين: تانك، بتشديد النون، ولجماعة النسوة: أو[لائك](٦)كمايقال لجماعة الذكور،وقد يوضع بعضهامكان بعض على جهة الاتساع والأصل ماذكرناه.

وقوله: (وما عرف بالألف واللام)(٧)الألف واللام [الأصل / فيها](٨)أن تكون ١٦ لتعريف العهد وقد تكون لتعريف الجنس، نحو قولهم: الرجل خير من المرأة، أي جنس

---

١) الجمل: ١٤

٢) هذا التعريف بنصه في شرح الجمل لابن الفخار، بعد قوله: «قال الأستاذ» ولعله يعنى شيخه الغافقي: ١٣٠، وجاء في البسيط نحوه: ٣٠٨

٣) هذا التعليل بنصه في البسيط: ٣٠٨

٤) انظر أسرار العربية: ٣٠-٣٣

٥) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ١٣١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٦/٣، والبسيط: ٣٠٨-٣٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٠١/١ ومابعدها.

٦) جاءت:أولالك في شرح الجمل لابن عصفور:٢٠٢/١وهما في شرح الجمل لابن الفخار:١٣١

٧) الجمل: ١٤

٨) غامضة في المصورة.

الرجال خير من جنس النساء(١).

وقوله: **(وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف يعرف به)**(٢)كل ما يضاف إلى المعرفة فهو معرفة في الأكثر،(٣)وما يضاف الى النكرة فهو نكرة لكنه يختص بالإضافة ولا يتعرف، نحو: غُلام رجل وماأشبه ذلك.

وقوله: **(وإذا تقدم نعت النكرة عليها)**(٤)النعت لايتقدم وإنما يريد مايجوز أن يكون نعتا للنكرة، إذا تقدم عليها نصب على الحال، ولا يجوز نصبه على الحال إلا إذا كان معك ماينصب الحال وهو الفعل أو معنى فعل(٥).

وقوله: **(وإذا تكررت النعوت)**(٦)النعت على خمسة أقسام:

نعت البيان نحو: مررت بزيدٍ الخياط.

ونعت المدح، نحو: مررت بزيدٍ العالمِ.

ونعت الذم، نحو: مررت بزيدٍ الفاسقِ.

ونعت الترحم، نحو: مررت بزيدٍ المسكينِ.

ونعت التوكيد، نحو: مررت برجل واحد، فأما نعت التوكيد فلا يجوز فيه إلا الإتباع، والنعوت الأربعة يجوز فيها الإتباع والقطع تكررت أو لم تتكرر فإذا قطعتها نصبتهابإضمار فعل، أو رفعتها بإضمار مبتدإ، فإن كان النعت للبيان فيجوز إظهار الرافع

---

١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٩١٩

٢) الجمل: ١٤، وفيه «تعرف به».

٣) تحرزاً مما أضيف الى المعرفة، ويبقى نكرة وذلك في باب «رب» نحو رب رجل وأخيه، وفي كل نحو: كل شاة وسخلتها بدرهم، وفي باب «لا» نحو: لا رجل وأخاه، وفي «أي» نحو: أي فتى هيجاء أنت وجارها. وفي نحو قولهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان، وفي مثلك وشبهك، ونحوها، وفي اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال و «أفعل من» والصفة المشبهة باسم الفاعل. البسيط: ٣١١-٣١٢ مع النظر الى مواقعها في الكتاب في هوامش البسيط وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٠٣-٢٠٤

٤) الجمل: ١٥

٥) انظر البسيط: ٣١٣-٣١٥

٦) الجمل: ١٥

والناصب، فإن كان غير ذلك فلا يجوز إظهاره، ويجوز أن تُتْبِعَ / أولاً ثم تقطع، ولا يجوز ١٧
الإتباع بعد القطع(١)وقوله: **(واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر)**(٢)
الأسماء على ثلاثة أقسام:

أحدها: المضمر، فلا ينعت ولا ينعت به(٣).

الثاني: الأسماء الأعلام، تنعت ولا ينعت بها(٤).

الثالث: ماعدا ذلك فينعت وينعت به(٥).

وقوله: **(وإذا اختلف إعراب الأسماء المنعوتة)**(٦)لا يجمع بين النعتين إلا بأربعة شروط:(٧)أن يتفقا في الإعراب وفي العامل، وفي التعريف أو التنكير، وأن يكونا ظاهرين، نحو: قام زيد وعمرو العاقلان.

---

١) انظر البسيط: ٣١٥ ومابعدها، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٠٧/١ ومابعدها، نتائج الفكر: ٢٣٧

٢) الجمل: ١٦

٣) الكتاب: ٨٨/٢، والمقتضب: ٢٨٤/٤، شرح الكافية في النحور: ٣١١/١، والبسيط: ٣٢٠ ومابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٠٦/١، نتائج الفكر: ٢١٣-٢١٤

٤) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٠٦/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٤٤، والبسيط: ٣٢١، نتائج الفكر: ٥٣

٥) جاءت الأقسام في البسيط أربعة بتفريع هذا القسم إلى فرعين: اذا نُعِتَ لم يفصل بينه وبين نعته، وإذا نُعِتَ به فُصِلَ بينه وبين منعوته كالاسماء المبهمة. والفرع الثاني: مايفصل بينه وبين منعوته ويفصل بينه وبين نعته وهو ماعدا المذكور في الفرع الأول.انظر البسيط: ٣٢٢،٣٢٣
وهي كذلك أربعة أقسام عند ابن الفخار والقسم الرابع: ماينعت به ولا ينعت غالبا، وذلك (أي) المضافة إلى موصوفها. شرح الجمل: ١٤٤

٦) الجمل: ٦١

٧) البسيط: ٣٢٤،٣٢٥، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٠٩/١-٢١٥، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٤٧ ومابعدها.

بـاب الـعـطـف.

العطف تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من هذه الحروف التسعة(١) وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وبل، ولا، ولكن، وحتى.

وزاد أبوالقاسم:(٢) لابل، وإما، فأما (لابل) فـ(بل) هي العاطفة و (لا) للنفي،(٣) وأما (إما) فالصحيح فيها أنها ليست بحرف عطف لدخول حرف العطف عليها،(٤) فتقول: قام إماّ زيد وإماّ عمرو. وكلامه في هذا الباب إنما هو في عطف المفردات، وأماّ عطف الجملة على الجملة فسيذكره في باب الاشتغال(٥)إن شاء الله تعالى.

وقوله: **(فأماّ الواو فتجمع بين الشيئين)(٦).**

الواو معناها الجمع وليس فيها دلالة على الترتيب(٧).

والفاء: معناها الجمع والترتيب والاتصال.(٨) / ١٨

وثمّ: معناها الجمع والترتيب والمهلة(٩).

ولا: تنفي عن الثاني ماوجب للأول(١٠).

---

١) نصّ هذا التعريف في شرح الجمل لابن الفخار، بعد قوله «قال الأستاذ» ولعله كان يعنى استاذه الغافقي: ١٥٢، وهو: أيضا في البسيط مع اختلاف في عدد الحروف: ٣٢٩

٢) الجمل: ١٧

٣) تكون للنفي بعد الواجب، وللتوكيد بعد النفي فمثال الأول: قام زيد لابل عمرو، ومثال الثاني: ماقام زيد لابل عمرو. البسيط: ٣٣٢، ٣٣٣

٤) هذا مذهب جماعة من النحويين هم: أبوعلى الفارسي: الإيضاح: ٢٩٧، ويونس وابن كيسان: مغنى اللبيب: ٨٤، وابن السراج: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٨، وابن عصفور: شرح الجمل: ٢٢٣/١، وانظر الهمع: ١٣٥/٢

٥) انظر الجمل: ٤٠ وهذا الشرح (٤٤).

٦) انظر الجمل: ١٧

٧) انظر الجنى الداني: ١٥٨، ومغنى اللبيب: ٤٦٣، ٤٦٤، نتائج الفكر: ٢٦٦ ومابعدها.

٨) الجنى الداني: ٦١ ومابعدها، مغنى اللبيب: ٢١٣ ومابعدها.

٩) الجنى الداني: ٤٢٦ ومابعدها، مغنى اللبيب: ١٥٨ ومابعدها.

١٠) الجنى الداني: ٢٩٤-٢٩٥، مغنى اللبيب: ٣١٨، ونتائج الفكر: ٢٥٨

(ولكن) توجب للثاني مانفي عن الأول(١).

و (أو) و (إما) لأحد الشيئين أو الأشياء(٢).

و (بل) إضراب عن الأول وإيجاب للثاني، وكذلك (لابل) إلا أن (لا) للنفي(٣).

و (حتى) لإخراج شيء من شيء(٤).

(وأم) لاتقع إلا بعد همزة الاستفهام وهي سؤال عن التعيين(٥).

وقوله: **(واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض)**(٦)ذكر المخفوض ولم يذكر المرفوع، وأماً المضمر المرفوع فلا يعطف عليه حتى يؤكد أو يفصل،(٧) نحو: قمت أنا وزيد، وقرأت اليوم وعمرو.

وقوله: **(وتقول ماخرج محمد لكن عمرو)**(٨)واعلم أن (لكن) يقع بعدها المفرد فهي عاطفة، وتقع بعدها الجملة، فإذا وقع بعدها المفرد فهي عاطفة وهي توجب للثاني مانفي عن الأول؛ فلا تقع إلا بعد النفي،(٩) وإذا وقع بعدها الجملة، وهي: الفعل والفاعل،

---

١) الجنى الداني: ٥٨٦ ومابعدها، ومغنى اللبيب: ٣٨٥ ومابعدها.

٢) الجنى الداني: ٢٢٨، مغنى اللبيب: ٨٥-٨٧، ونتائج الفكر: ٢٥٣-٢٥٤

٣) الجنى الداني: ٢٣٦-٢٣٧، مغنى اللبيب: ١٥١ ومابعدها.

٤) أي: أن يكون مابعدها بعض ماقبلها، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، أو كبعضه، نحو: قدم الصيادون حتى كلابهم، الجنى الداني: ٥٤٧، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٨/١، والإيضاح: ٢٧٠، ونتائج الفكر: ٢٥٢

٥) نحو:أقام زيد أم قعد؟الجنى الداني:٢٠٥ مغنى اللبيب:٦١ والبسيط:٣٣٩ ومابعدها ،نتائج الفكر:٢٦٠-٢٦٢

٦) الجمل: ١٨، وجاء قوله «... إلا المضمر المخفوض فإنه لايعطف عليه إلا بإعادة الخافض».

٧) هذا مذهب البصريين، وجعل سيبويه العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد أو فصل قبيحاً. انظر الكتاب: ٣٨٧/٢، ومذهب الكوفيين تجويز العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد أو فصل. انظر المسألة في الإنصاف: ٤٧٤، وانظر شرح المفصل: ٧٦/٣، والبسيط: ٣٤٤ ومابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٧٤ ومابعدها، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤١/١ ومابعدها.

٨) الجمل: ١٩

٩) هذا مذهب البصريين، ويرى الكوفيون جواز العطف بلكن بعد الإيجاب. انظر الإنصاف: ٤٨٤

والمبتدأ والخبر؛ فتقع بعد النفي وبعد الإيجاب، ويشترط فيها أن يكون مابعدها ضداً لماقبلها، والظاهر من كلام أبي القاسم أنها حرف ابتداءٍ،(١) ويظهر من كلام سيبويه أنها عاطفة،(٢) وهذا كله مالم يدخل على لكن حرف عطفٍ، فاذا دخل عليها حرف العطف، نحو: ولكن؛ فالعطف إنما هو بالواو ولكن مجردة للاستدراك(٣).

---

١) قال أبوالقاسم: «... فإن جئت بعدها بكلام تام قائم بنفسه جاز، كقولك: «خرج محمد لكن عبدالله مقيم» الجمل: ١٩، وانظر تفسيره في البسيط: ٣٤٨

٢) الذي قاله سيبويه عن لكن: «مامررت برجل صالحٍ لكن طالحٍ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل» وقال أيضاً: «واعلم أن بل، ولكن، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت كما اشركت بينهما الواو والفاء...» الكتاب: ٤٣٥/١، ولم أجد في الكتاب نصاً آخر.

٣) المسألة خلافية، وماذكره الغافقي مذهب يونس ووافقه ابن مالك، وخالفهم ابن كيسان فهو يرى أن العطف بها. انظر الجنى الداني: ٥٨٨، وشرح التسهيل: ٣٤٣/٣، ونتائج الفكر: ٢٥٧

باب التوكيد.

/ التوكيد: تمكين المعنى في نفس السامع، وإثبات الحقيقة ورفع المجاز(١). ١٩

ويكون على قسمين: لفظي، ومعنوي.

فاللفظي:(٢) يكون في الأسماء، نحو: زيد زيد، وفي الأفعال، نحو: قام قام، وفي بعض الحروف،(٣) قالوا: لا لا، ونعم نعم، وبلى بلى.

والمعنوي: لايكون إلا في الأسماء، للواحد المذكر سبعة ألفاظ: كله، نفسه، عينه، أجمع، أكتع، أبصع، أبتع، وبماهو بمعناها،(٤) نحو قوله تعالى: ﴿ولا تَقْرَبُوا الفواحِشَ ماظَهَرَ منها ومابَطَنَ﴾(٥) [... ...](٦)الفواحش كلها.

وللاثنين بثلاثة ألفاظ: كلاهما، أنفسهما، أعينهما(٧).

وللجميع سبعة ألفاظ: كلهم، أنفسهم، أعينهم، أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون.

وللواحدة المؤنثة سبعة ألفاظٍ: كلها، نفسها، عينها، جمعاء، كتعاء، بصعاء، بتعاء.

وللاثنتين بثلاثة ألفاظٍ: كلتاهما، أنفسهما، أعينهما.

وللجمع بسبعة ألفاظٍ: كلهن، أنفسهن، أعينهن، جُمَع، كُتَع، بُصَع، بُتَع(٨).

---

١) هذا التعريف في البسيط: ٣٦١، وكذلك في شرح الجمل لابن الفخار: ١٩٢

٢) هو تكرار الشيء بلفظه، فليس من خصائص الأسماء، شرح الجمل لابن الفخار: ١٩٢

٣) فلا يكون في حروف الجر، ولا في حروف العطف، وإنما يكون في الحروف التي لها شبه بالفعل أو الاسم. البسيط: ٣٦٢

٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٧٤، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٩٤

٥) الأنعام من آية: ١٥١

٦) في المصورة قدر كلمتين لم أتمكن من قراءتهما.

٧) هذا مذهب البصريين، والكوفيون يزيدون عليها بقية السبعة قياساً، قال ابن مالك: «وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع جمعاء، وقال ابن خروف: وقياس تثنية أفعل فعلاء في هذا الباب، يعني باب التوكيد، وقياس أحمر وحمراء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى مالا دليل عليه» شرح التسهيل: ٣/٢٩٣، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٥٦، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٩٣

٨) انظر الجمل: ٢١، والبسيط: ٣٦٣-٣٧١

وقوله: **(وأمّا كلّ وأجمعُ)**(١)النفس والعين لإثبات الحقيقة، وكل وأجمع(٢) للإحاطة.

وقوله: **(فيؤكد [بهما](٣)مايتبعض)** (٤)معناه: (٥)مايصح فيه الاستثناء، نحو: رأيت زيداً كله، ومالا يتبعض هو الذي لايصح فيه الاستثناء، نحو: جاء زيد.

وقوله: **(واعلم أنَّ الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات)**(٦).

التوكيد اللفظي / يكون في المعارف والنكرات، والمعنوي: ألفاظه معارف فلا ٢٠ تكون توكيداً إلا للمعارف(٧) فكله ونفسه وعينه معارف بالإضافة، وأجمع وأكتع، وأبصعُ وأبتعُ معارف بالعلمية، وعلميتها علمية الجنس(٨).

وقوله: **(واعلم أن أجمع وجمعاء)**(٩)اعلم أن أجمع وأكتع وأبصع وأبتع لا تنصرف لوزن الفعل والتعريف بالعلمية وهي علمية الجنس، وجمعاء، كتعاء، بصعاء، بتعاء، لاتنصرف للتأنيث ولزوم التأنيث، وجُمَع، كُتَع، بُصَع، بُتَع، لا تنصرف للتعريف

---

١) الجمل: ٢١

٢) وتلحقه الألفاظ التي بعده، وهي: أكتع، وأبصعُ، وأبتعُ.

٣) جاء في المصورة «بها» والصواب من الجمل.

٤) الجمل: ٢١

٥) تعرض الشارح لبيان معنى «مايتبعض» فكل وأجمع ومابعدهما يؤكد بهما مايتبعض والنفس والعين يؤكد بهما مايتبعض ومالا يتبعض. شرح الجمل لابن الفخار: ١٩٦

٦) الجمل: ٢٢

٧) هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون توكيد النكرة بكل ومأشبهه، إذا كانت النكرة مُبعَّضة أو مُؤقّتة. انظر المسألة في الإنصاف: ٤٥١/٢، وشرح المفصل: ٤٤/٣ فمابعدها، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٧/١ فمابعدها، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣٣٥/١، وأسرار العربية: ٢٨٩-٢٩٠

٨) انظر الخلاف في هذه المسألة في البسيط: ٣٧٥ فمابعدها.

٩) الجمل: ٢٢

والعدل،(١)وهي معدولة عن جَماعىٰ أو جَماعٍ كصحراء وصَحارىٰ وصَحارٍ(٢).

وقوله: (واعلم أن أكتعين تابع لأجمعين)(٣)يجوز لك أن تأتي بالنفس وحدها فتقول: جاءني زيد نفسه، ويجوز لك أن تأتي بالعين وحدها، فتقول: جاءني زيد عينه، ويجوز لك أن تأتي بهما معاً فإذا جئت بهما قدمت النفس على العين لاغير،(٤) فتقول: جاءني زيد نفسه عينه، وكذلك كل وأجمع يجوز لك أن تأتي بكل وحدها، فتقول: قام القوم كلهم، وبأجمع وحدها، فتقول: قام القوم أجمعون، ويجوز لك أن تأتي بهما معاً فتقدم كلاً على أجمع ولايجوز غيره، فتقول: قام القوم كلهم أجمعون.

وأما أكتع فلا يقع إلا بعد أجمع، وكذلك أبصع لايقع إلا بعد أكتع، وكذلك أبتع لايقع إلاّ بعد / أبصع(٥). ٢١

---

١) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ١٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٢/١-٢٧٣، والبسيط: ٣٧٨ فمابعدها، أسرار العربية: ٢٨٥

٢) احترز المؤلف بهذه العبارة مماذهب إليه بعض النحويين: أنها معدولة عن «جُمع» انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/١، والبسيط: ٣٦٩-٣٧٠، شرح الجمل لابن الفخار: ١٩٨، أسرار العربية: ٢٨٥-٢٨٦، شرح التصريح: ٢٢٢/٢

٣) الجمل: ٢٢

٤) جاء في البسيط: «لأن النفس أبين في هذا المعنى، وليس فيه اشتراك بخلاف العين فإنه يقع على معانٍ فوجب لذلك تقديم النفس» ٣٧٩، وانظر شرح الكافية للرضي: ٣٣٦/١

٥) انظر البسيط: ٣٧٩ ومابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٩٨ ومابعدها، وقال ابن كيسان «تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع» انظر شرح المفصل: ٤٦/٣

بـاب الـبـــدل.

البدل: هو التابع على تقدير تكرار العامل(١) وهو على أربعة أضرب كما ذكر أبوالقاسم(٢):

فإذا كان الثاني هو الأول فهو بدل الشيء من الشيء، وإذا كان الثاني بعض الأول فهو بدل البعض من الكل، وإذا كان الثاني يشتمل على الأول فهو بدل الاشتمال، واذا كان على غير هذه الوجوه فهو بدل الغلط(٣).

وقوله: **(ولا في كلام فصيح)**(٤)الفصيح يغلط(٥) ولكن إذا غلط فذلك الكلام الذي فيه الغلط قد زال عن الفصاحة(٦).

ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والظاهر من الظاهر، والمضمر من المضمر، والمضمر من الظاهر،

---

١) هذا التعريف في البسيط: ٣٧٨، شرح الجمل لابن الفخار: ٢٠١، وعليه اكثر النحاة.

٢) الجمل: ٢٣

٣) تابع المؤلف أباالقاسم في تسمية هذا القسم بـ«الغلط» والمراد: هو بدل الإضراب ويشمل: الغلط والنسيان والبداء، وهو من تسمية الكل بالجزء، البسيط: ٣٩٢، شرح الجمل لابن الفخار: ٢٠٣-٢١٧

٤) الجمل: ٢٣، قال: بدل الغلط، ولايجرى مثله في القرآن، ولا في كلام فصيح.

٥) هذا مذهب البصريين، قال الانبارى «وأما ماحكوه عن بعض العرب «إنك وزيد ذاهبان» فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ...» الإنصاف: ١٩١/١، وانظر الكتاب: ١٥٥/٢
ويرى الكوفيون الأخذ بكل مسموع وَجْعَله قاعدة يقاس عليها. قال الأندلسي: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه بخلاف البصريين» الإقتراح: ٣٥٩ وهذا ظاهر في مذهبهم، وانظر الأمالي الشجرية: ١٢٢/٢ فمابعدها.

٦) قال السيوطي: «لأن العربي قد يتكلم بلفظة لاتعد فصيحة» المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١٨٤/١ مع مابعدها وانظر المقتصد: ٩٣٥

والظاهر من المضمر،(١) بخلاف النعت لأن البدل على تقدير تكرار العامل، فهو من جملة أخرى.

وقوله: (فأماً بدل الشيء من الشيء)(٢)هذا البدل يكون في الأسماء وفي الأفعال ومثاله في الفعل: ﴿وَمَنْ يفعَلْ ذلك يلْقَ أثاماً يُضاعَفْ له العذابُ﴾(٣) فقوله تعالى: ﴿يُضاعفْ له العذابُ﴾ بدل من قوله ﴿يَلْقَ أثاماً﴾.

وقوله: (وتقول مررت بأخيك رجلٍ صالحٍ)(٤)لاتبدل النكرة من المعرفة ولا من النكرة إلا بشرط أن تكون النكرة منعوتة(٥) [في الأعرف](٦)ولا يشترط ذلك في بدل / ٢٢ المعرفة من المعرفة، ولا في بدل المعرفة من النكرة.

وقوله: (وإنما قلنا «البعض» و «الكل» مجازاً)(٧)العرب لاتقول: الكل ولا البعض، لأن كلاً وبعضاً في تقدير الإضافة، والعرب لاتجمع بين الألف واللام والإضافة،(٨) ولما قال أبوالقاسم أول الباب «ويبدل البعض من الكل»(٩)اعتُرِض عليه(١٠) فأخذ في الاعتذار عن ذلك(١١).

---

١) اختلف النحويون في مجيئه من ضمير المتكلم والمخاطب: فأجازه الأخفش والكوفيون، وهو ظاهر كلام المؤلف، ومنعه سيبويه، انظر الكتاب: ٣٨٦/٢، مع النظر إلى كلام السيرافي الهامش، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٦٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٥٨/٢، والبسيط: ٣٩٦، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٠٦ فمابعدها، المقتصد: ٩٣ فمابعدها.

٢) الجمل: ٢٣

٣) الفرقان من آية: ٦٨-٦٩

٤) الجمل: ٢٣

٥) هذا اشتراط أهل الكوفة وبغداد: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٦/١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٢٨/٢-٤٢٩، شرح المفصل: ٦٨/٣، شرح الجمل لابن الفخار: ٢٠٥، ونتائج الفكر: ٢٩٨

٦) في المصورة [في الإعراب] والصواب ماأثبت.

٧) الجمل: ٢٤

٨) قطر الندى: ٤٣٩ والشرح: ٥٩

٩) الجمل: ٢٣

١٠) ناقش ابن السيد هذه المسألة انظر إصلاح الخلل: ٩٦

١١) شرح الجمل لابن الفخار: ٢١١-٢١٢

وقوله: **(وأماً بدل البعض من الكل)**(١)بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال لابدّ فيهما من ضمير، وقد يحذف الضمير قليلاً، نحو: خرجتُ يوم الجمعة سحرَ، أي سحره.

وقوله: **(وأماً بدل المصدر من الاسم)**(٢)هذا هو بدل الاشتمال وأكثر مايكون بالمصدر من الاسم، وقد يكون بالاسم من الاسم، نحو: كان زيد مالهُ كثيراً، وقد ذكر ذلك أبوالقاسم بعد هذا في باب «كان»(٣) ويقالُ: أعجبتني الجاريةُ حسنُها، وأعجبني، فمن قال «أعجبني» حمله على المعنى لأن الذي أعجبك إنما هو الحسنُ، والحسنُ مذكر، ومن قال «أعجبتني» راعى اللفظ.

وبدل الاشتمال وبدل البعض من الكل إنما يكونان حيث تذكُرُ الأولَ وأنت تريد الثاني، فيقال: أعجبتني الجارية حُسنها، لأنك تقول: أعجبتني الجارية، وأنت تريد حسنها، ولا يقال أعجبني زيد أبوه؛ لأنك لاتقول: أعجبني زيد، وأنت تريد الأب.

وقوله: **(وأماً بدل الغلط)**(٤)هذا البدل يكون على ثلاثة / أقسام: غلط، ونسيان، ٢٣ وبداء، والبداء: وهو أن تخبر عن الشيء ثم يبدو لك الانتقال إلى غيره لماهو أعلى منه، أو ماهو أدنى منه، نحو: أكرمني زيدٌ القاضي الخليفةُ.

وقوله: **(رأيت رجلاً حماراً)**(٥)إنما يكون غلطاً(٦)إذا أردت أن تقول: رأيت حماراً، فإن أردت أن تقول: رجلاً مثلَ الحمارِ: أي بليداً فيكون نعتاً.

---

١) الجمل: ٢٥

٢) الجمل: ٢٥

٣) الجمل: ٤٤ والشرح: ٤٥

٤) الجمل: ٢٦

٥) الجمل: ٢٦

٦) لفظ «غلط» هو المصطلح الذي اختاره المؤلف ويراد به أنواع البدل: الغلط والنسيان والبداء، وهذه الجملة تصلح للأنواع الثلاثة حسب مراد المتكلم. انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢١٧ فمابعدها، وانظر الكتاب: ٤٣٩/١

بـاب أقـسـام الأفـعـال فـي الـتـعـدي.

الباب هو المدخل، والأقسام جمع قسم، والأقسام تكون بمعنى الأجزاء أو بمعنى الأنواع، وهي هنا بمعنى الأنواع والتعدي عند العرب التجاوز، يقال: تعدى فلان قدره إذا جاوزه، وهو عند النحويين مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به.

وقوله: (في التعدي)(١)قيل(٢)إنه أراد التعدي وغير التعدي فحذف «وغير التعدي» للعلم به، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾(٣)معناه والبرد فحذف، وقيل(٤)معنى قوله «في التعدي» بحسب التعدي أو بالنسبة إلى التعدي.

وقوله: (فعل لايتعدى)(٥)الفعل الذي لايتعدى على قسمين:

أحدهما: أن يكون بناؤه مختصاً بمالا يتعدى، نحو: فَعُلَ وافعلَّ، وافعالَّ، وانفعل، وتفعْلَلَ(٦).

والثاني: أن يكون بناؤه يوجد متعدياً وغير متعد، نحو: فعل، وتفاعل، تقول: قعد زيد، وتقارب عمرو، فلا يتعدى، وتقول: ضرب زيد عمراً،

و تجاوزتُ أَحْراساً .....(٧).

---

١) الجمل: ٢٧

٢) انظر البسيط: ٤١٢-٤١٣

٣) النحل من آية: ٨١

٤) أشار إليه ابن أبي الربيع بقوله «ومنهم من انفصل بأن قال: الأفعال كلها متعدية إلى المصدر والزمان والمكان والحال» البسيط: ٤١٣

٥) الجمل: ٢٧

٦) وافعنلى كاسلنقى، وافعنلل كاسحنكك، وافعللّ كاطمأن. انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٢٢٠، المقدمة الجزولية: ٧٨

٧) البيت لامرىء القيس، انظر ديوانه:٣٩ وهو بتمامه:

تجاوزت أحراساً وأهوالَ مَعشرٍ علَيَّ حراصاً لو يُشِرُّون مَقْتَلي.

وانظر البيت في إصلاح الخلل:١٠٢، ومغنى اللبيب:٣٥٠،وعجزه في شرح الرضي على الكافية:٢/٣٨٧ مستشهداً به على«لو»المصدرية،وشرح الجمل لابن عصفور:٢/٤٠٦،والبسيط:٤١٥،

فيتعدى.

وقوله: (وفعل يتعدى إلى مفعول واحدٍ)(١)/ والفعل الذي يتعدى إلى مفعول ٢٤ واحدٍ على قسمين:

أحدهما: أن يكون يتعدى إليه بنفسه، نحو: ضرب زيد عمراً.

والثاني: أن يكون أصله لايتعدى فَيُنْقَل بالهمزة أو بالتضعيف أو بالباء على معنى الهمزة، فيصير يتعدى، نحو: قعد زيد وأقعدته، وفرح عمرو وفرَّحته، وذهبت بزيد على معنى أذهبته، قال الله تعالى: ﴿ولو شاءَ اللّٰهُ لذهبَ بِسَمْعِهِم﴾(٢)أي لأذهب سمعهم.

وقوله: (وفعل يتعدى الى مفعولين)(٣)هذا الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين هو على قسمين:

أحدهما: أن يكون الثاني هو الأول، نحو: ظننت زيداً قائماً.

والآخر: أن يكون الثاني غير الأول، نحو: أعطيت زيداً درهماً، وفي هذا تكلَّمَ هنا،(٤) ويجوز لك في هذا ذِكْرُ المفعولين معاً، وأن تحذف أحدهما وتترك الآخر، وهذا القسم على قسمين:

أحدهما: أن يكون يتعدى إلى مفعولين، أصل أحدهما حرف الجر(٥) نحو:

أمرتُكَ بالخيرَ... ... ...(٦).

ورصف المباني:٣٦٠

١) الجمل: ٢٧

٢) البقرة من آية: ٢٠

٣) الجمل: ٢٧

٤) يعنى أبا القاسم، وسيتكلم عن القسم الأول بعد.

٥) انظر نتائج الفكر: ٣٣٦

٦) البيت في الجمل: ٢٨ وهو بتمامه:

أمرتك الخير فافعل ماأمرت به: فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ.

وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدى. انظر ديوانه: ٣٥، ويروى «ذا نسب» بالسين واختلف في قائله، انظر الخزانة: ٣٣٩/١ فمابعدها، وانظره في الكتاب: ٣٧/١، والمقتضب: ٣٥/٢، والأصول: ١٧٨/١، والكامل: ٤٧-٤٨، والحلل: ٣٤، وأمالى ابن الشجرى: ١٣٣/٢، وشرح المفصل: ٥٠/٨،

والآخر: أن يكون يتعدى إليهما بنفسه، نحو: أعطيت زيداً درهماً، وهذا ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون يتعدى إليهما بنفسه، نحو: كسوت زيداً ثوباً.

والآخر: أن يكون أصله أن يتعدى إلى مفعول واحدٍ ثم نقل بالهمزة أو بالتضعيف(١) فصار يتعدى إلى اثنين نحو: لقي زيد عمراً، وضرب الفحل الناقة، ثم يقول: لقَّيْتُ زيداً عمراً، وأضربت الفحل الناقة، وماأشبه ذلك / ٢٥

وقوله: **(وفعل يتعدى إلى مفعولين، ولايجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر)**(٢)هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر وهي من نواسخ الابتداء؛ فلذلك لايجوز الاقتصار على أحد المفعولين هنا؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، ولايجوز في المبتدأ والخبر حذف أحدهما وإبقاء الآخر حيث لا دليل عليه،(٣) ولها ثلاث حالات:

فالحالة الأولى: أن تأتي بها أولاً فتعمل،(٤) نحو: ظننت زيداً قائماً، مالم يحل بينها وبين المبتدأ حرف صدرٍ،(٥) نحو: ظننت لزيدٌ قائمٌ، فلا تعمل.

ومغني اللبيب: ٤١٥

١) زاد الكوفيون ثلاثة أوجه للنقل وهي: الأول: بإسقاط الهمزة، نحو: اكب زيد على وجهه، وكببته على وجهه. والثاني: النقل بالمعنى، نحو: شحا فوه، وشحا فاه، أي انفتح، وفتح. فالأول لازم، والثاني: متعد. والثالث: النقل بتغيير الحركة، نحو: كسي زيد الثوب، أي لبسه، فعند تعديته إلى مفعولين تفتح السين، فتقول: كسا زيد عمراً ثوباً.
قال ابن الفخار بعد هذا: وهذا عند البصريين على أنها لغات أصول في أنفسها، ليس واحد منها أصل لصاحبه، وهذا ظاهر، والله اعلم، شرح الجمل: ٢٢١، ٢٢٢، والبسيط: ٤١٨-٤١٩

٢) الجمل: ٢٨

٣) الاقتصار عندهم الحذف بغير دليل، والاختصار الحذف بدليل. انظر البسيط: ٤٢٠، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٢٣

٤) أجاز الكوفيون الإلغاء مع التقديم، شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٣/١

٥) وذلك يسمى التعليق: وهو إبطال عمل هذه الأفعال لفظاً لا محلاً. المراد: لاتعمل لفظاً، أما المحل فعملها باق فيه.

والحالة الثانية: أن تأتي بها وسطاً، فالإعمال فيها أحسن من الإلغاء،(١) نحو: زيداً ظننت قائماً.

والحالة الثالثة: أن تأتي بها آخراً، فالإلغاء أحسن،(٢) نحو: زيد قائم ظننت.

وقوله: **(واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني من هذه الأفعال)**(٣)هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فمفعولها الأول هو المبتدأ، والمبتدأ لايكون إلا مفرداً،(٤) فمفعولها الأول لايكون إلا مفرداً، ومفعولها الثاني هو خبر المبتدأ، وخبر المبتدأ على أربعة أقسام:مفرد، وجملة، وظرف، ومجرور، فالمفعول الثاني هنا كذلك، فإذا كان مفرداً كان منصوباً، نحو: ظننت زيداً قائماً، وإن كان جملةً أو ظرفاً أو مجروراً، فتبقى على حالها.

وقوله: **(واعلم أنك إذا / أردت بـ(ظننت) معنى (اتهمت)**(٥)الفعل إذا ضُمِّنَ ٢٦ معنى فعل آخر تعدى تعدِّيه فـ(ظننت) بمعنى اتَّهمتُ، ورأيتُ بمعنى أبصرتُ، وعلمت بمعنى عرفت، تتعدى الى مفعولٍ واحدٍ كما أن الأفعال التي هي بمعناها كذلك(٦).

وقوله: **(وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين)**(٧).

الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين سبعة:(٨)أعلمَ، وأرى، وأنبأَ، ونبَّأَ، وأخبرَ، وخبَّرَ، وحدَّثَ.

---

١) البسيط: ٤٣٩، انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٢٢٥

٢) البسيط: ٤٣٩، وانظر شرح الجمل لابن الفخار: ٢٢٥

٣) الجمل: ٢٩ وبقية كلامه «.. الفعل الماضي والمستقبل وحروف الخفض والجمل والظروف».

٤) ماليس بجملة أو شبه جملة، ويشمل: المفرد، والمثنى والجمع.

٥) الجمل: ٣٠

٦) البسيط: ٤٤٤ فمابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٢٧ فمابعدها.

٧) الجمل: ٣٠

٨) المقدمة الجزولية: ٨٢ فمابعدها، البسيط: ٤٤٩ فمابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٢٨ فمابعدها.

بابُ مايتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية.

قوله: (فأما المصدر: فهو اسم الفعل)(١)هذا المصدر يوجد على خمسة أقسام:

أحدها: مصدر جارٍ على فعله، نحو: ضربت ضرباً.

الثاني: مصدر غير جار على فعله،(٢) نحو قوله تعالى: ﴿واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِن الأرضِ نَباتاً﴾(٣).

الثالث: مصدر من المعنى، نحو: قول امرىء القيسِ(٤).

[... ... ... وآلَتْ حَلْفَةً لم تحلَّل.

لأن معنى «آلت» حلفت.

الرابع: نوع من المصدر، نحو: رجع زيد القهقرى،(٥) وهو الرجوع إلى خلف.

الخامس: اسم وضع موضع المصدر،(٦) نحو: قوله تعالى: ﴿فلَن يَضُرَّ اللهَ شيئاً﴾(٧)المعنى: ضرراً قليلاً ولا كثيراً، فوضع شيئاً موضع هذا.

وقوله: (فأما الظرف من الزمان)(٨)ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب المقدر بفي(٩).

---

١) الجمل: ٣٢

٢) مع مشاركته له في مادته: معانى القرآن للأخفش: ٢/٧١٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/٢٣٠، المقتصد: ١/٥٨٧

٣) نوح: ١٧

٤) البيت في معلقة امرىء القيس والبيت بتمامه:

ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت: عليّ وآلت حلفةً لم تحلل.

انظر ديوانه: ١٢، وشرح التسهيل: ٢/١٨١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٣٥

٥) الكتاب: ١/٣٥، الإيضاح العضدى: ١٩٤

٦) البسيط: ٤٧٠

٧) آل عمران: ١٤٤

٨) الجمل: ٣٣

٩) التعريف بنصه في البسيط: ٤٧٨، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٣٧، مع زيادة «حقيقة أوحكماً».

وقوله: (بُعَيْدات بَيْنٍ)(١)البَيْنُ: الفِراقُ، ويقال هذا في الشخص إذا لقيته / ثم ٢٧ فارقته مراراً، وبين اللقاء والفراق أمر يسير.(٢) وظروف الزمان على أربعة أقسام(٣):

أحدها: متصرف منصرف، وذلك الظروف كلها، واذا وردت نكرات أو معرفة باللام والألف(٤)أو بالإضافة.

الثاني: عكس الأول لا يتصرف ولا ينصرف وذلك «سحر» وحده إذا أردته ليوم بعينه، ومنعه من الصرف التعريف والعدل(٥).

الثالث: لاينصرف، ويتصرف، وذلك «غُدْوة، وبُكْرة» إذا أردتهما ليوم بعينه، ولاينصرفان للتعريف والتأنيث.

الرابع: عكسه لا يتصرف، وينصرف، وهو ماعدا ماذُكِرَ من الظروف؛(٦)إذا أردته ليوم بعينه ولم تضفه ولا ادخلت عليه الألف واللام. والمنصرف: هو الذي يخفض بالكسرة، وغير المنصرف: هو الذي يخفض بالفتحة.

والمتصرف: هو الذي يكون ظرفاً وغير ظرف، وغير المتصرف: لايكون إلا ظرفاً(٧).

وقوله: (وأما الظرف من المكان)(٨)ظرف المكان: هو اسم المكان المنصوب المقدر بفي(٩). وهو على أربعة أقسام(١٠):

---

١) الجمل: ٣٣

٢) المقتضب: ٢٧٧/٢ مع الحواشي، البسيط: ٤٨٣

٣) انظرها في شرح الجمل لابن الفخار: ٢٣٧-٢٣٨

٤) كذا في المصورة.

٥) جاء في المقتصد: ولا يصرف لأنه معدول عن الالف واللام ١ :٦٣٦، وانظر نتائج الفكر: ٣٧٥ فمابعدها.

٦) المراد: في القسم الثالث:. شرح الجمل لابن الفخار: ٢٣٨

٧) انظر المقدمة الجزولية: ٨٦-٨٧

٨) الجمل: ٣٤

٩) البسيط: ٤٩٣، هذا التعريف بنصه في شرح الجمل لابن الفخار: ٢٤٠

١٠) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٢٤٠-٢٤١

أحدها: المبهم، وهو كالجهات الست وهي: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وخلف، وأمام.

الثاني: أن يكون مقدّراً، نحو: ميل: وهو ألف باع، وفرسخ: وهو ثلاثة أميال، وبريد: وهو اثناعشر ميلاً. وهذان ينصبهما كل فعل.

الثالث: أن يكون مشتقاً، نحو: مقعدٍ ومجلس فهذا / لاينصبه إلا فعله، نحو: ٢٨
جلستُ مجلساً حسناً.

الرابع: أن يكون مختصاً، نحو: الدار والحانوت، والمسجد، فهذا لايكون إلا بحرف الجر(١)، نحو: صليت في المسجد، وقعدت في الدار، وماأشبه ذلك.

وقوله: (واعلم أن أقوى تعدي الفعل إلى المصدر)(٢)إنما كان ذلك(٣)لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان ببِنْيَتِهِ، وعلى المكان بالمعنى والملازمة.

وقوله: (ثم إلى الحال)(٤)الحال بيان ماانبهم من الهيئات ولها سبعة شروط،(٥) أربعة لازمة، وثلاثة في الأكثر فالأربعة اللازمة: هي أن تكون نكرة، منصوبة، بعد تمام الكلام، لابدّ لها من عامل، والثلاثة: هي أن تكون مشتقة،(٦) منتقلة،(٧) من معرفة(٨).

---

١) وشذّ عن ذلك نحو «ذهبت الشام، ودخلت البيت، وسكنت الدار».

٢) الجمل: ٣٤، وفيها «... تعدي الأفعال.... » بدل «الفعل».

٣) انظر الكتاب: ٣٤/١ فمابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٤٢

٤) الجمل: ٣٥

٥) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٢٤٥ فمابعدها.

٦) وقد تكون جامدة مؤولة بالمشتق، نحو: كرّ زيداً أسداً، وغير مؤولة، نحو «فتمثل لها بشراً سوياً» انظر مغنى اللبيب: ٦٠٤-٦٠٥، أوضح المسالك:٢٩٧/٢ فمابعدها. وشرح شذور الذهب: ٢٥٠

٧) وقد تكون وصفاً ثابتاً كقوله تعالى: ﴿يوم ابعث حيا﴾ انظر المقتصد: ٦٨٢/١، وأوضح المسالك: ٢٩٦/٢-٢٩٧، وشرح شذور الذهب: ٢٤٩

٨) وقد تكون من نكرة بمسوغ كأن يتقدم عليه الحال أو يكون مخصوصاً إما بوصف أو بإضافة أو بمعمول أو مسبوقاً بنفي أو نهي، وقد تكون الحال من نكرة بغير مسوغ ونقل ذلك سيبويه عن الخليل نحو «عليه مائةٌ بِيْضاً» الكتاب: ١١٢/٢، وانظر أوضح المسالك: ٣٠٨/٢-٣١٨

بـاب الابـتـداء.

الابتداء: تعرية الأسم من العوامل اللفظية والإسناد إليه(١).

والمبتدأ: هو الاسم المرفوع المُعَرَّىٰ من العوامل اللفظية، المسند إليه، وهو معتمد البيان، والخبر محل الفائدة.

وقوله: **(وهو مضارعته)**(٢)المضارعة هي المشابهةُ.

وقوله: **(واعلم أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأربعة أشياء)**(٣)المبتدأ لايكون إلا مفرداً مرفوعاً وخبره يكون على أربعة أقسام: مفرداً، وجملة، وظرفا، ومجروراً، فإن كان مفرداً كان مرفوعاً، وإن كان جملة فتبقى الجملة على حالها / - والجملة: هي الفعل ٢٩
والفاعل، والمبتدأ الخبر - وإن كان ظرفاً أو مجروراً فيبقى على حاله، والظرف والمجرور يتعلقان بمحذوف(٤) لا يظهر، وكذلك إذا وقعا صفتين أو صلتين أو حالين، نحو: أعجبني الذي في الدار، ومررت برجل في الدار، ورأيت زيداً في الدار، ولابدّ في الخبر في الأكثر(٥) من ضمير يعود على المبتدأ.

---

١) التعريف بنصه في البسيط: ٥٣٥

٢) الجمل: ٣٦

٣) الجمل: ٣٦

٤) هذا مذهب البصريين، وثعلب من الكوفيين، ويرى أن الأصل في قولك «أمامك زيد» حلّ أمامك زيد، فحذف الفعل «حل» والبصريون على تقدير: كائن أو استقر، وأبوبكر بن السراج لايقدر محذوفاً بل يجعل الظرف والمجرور خبراً بذاته.
انظر شرح ابن عقيل للألفية عند قول ابن مالك:
واخبروا بظرفٍ أو بحرف جر: ناوين معنى «كائن» أو «استقر»
وانظر الإنصاف: ١/٢٤٥، وشرح المفصل: ١/٩٠-٩١، والبسيط: ٥٤٧ فمابعدها.

٥) لا يكون في الخبر ضميراً، يعود على المبتدأ في الحالات التالية:
إذا كان الخبر مفرداً، وهو اسم جامد غير مؤول بالمشتق، أو مشتق غير جار مجرى الفعل، او مشتق رفع ظاهراً، وذلك عند البصريين، والجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين.
وإذا كان الخبر جملة وهي المبتدأ في المعنى كقولك «نطقى الله حسبي» أو يكون الرابط إشارة إلى المبتدأ نحو ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ أو تكرار المبتدأ بلفظه، نحو ﴿الحاقة مالحاقة﴾ أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: زيد نعم الرجل، وهناك روابط أخرى انظر الإنصاف: ١/٥٥

وقوله:(**واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه**)(١) اعلم أن خبر المبتدأ إذا تقدم على المبتدأ فيوجد على أربعة أقسام:

أحدها: يبطل فيه الابتداء وذلك إذا كان خبر المبتدأ فعلاً فاعله هو المبتدأ في المعنى، نحو: زيد قام، إذا قدمته قلت: قام زيد، فيصير زيد فاعلاً(٢)بـ(قام).

الثاني: يبقى على حاله وذلك اذا كان الخبر جملة ماعدا القسم الأول، نحو: زيد ضربته، فتقول: ضربته زيد.

الثالث: يجوز فيه الوجهان باتفاق، وذلك إذا كان الخبر مشتقاً معتمداً، نحو: أقائم زيد، وإن شئت جعلت زيداً مبتدأ وقائماً خبراً مقدماً، ويثنى قائم ويجمع على هذا الوجه، وإن شئت جعلت قائماً مبتدأ وزيداً فاعلاً به سدّ مسدّ الخبر، وقائم على هذا الوجه لايثنى ولا يجمع في الأكثر(٣).

الرابع: إذا كان الخبر مشتقاً وليس بمعتمد، نحو: قائم زيد، فأجاز فيه الأخفش(٤) الوجهين المذكورين / [في](٥)القسم الثالث، ولم يجز سيبويه فيه إلا وجهاً واحداً،(٦) ٣٠

فمابعدها، والبسيط: ٥٥٠ فمابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٧٢ فمابعدها، وانظرها في مغنى اللبيب: ٤٦٩ فمابعدها.

١) الجمل: ٣٧

٢) أجاز الكوفيون والأخفش أن يكون «زيد» في قولك «قام زيد» وردَّ عليهم المبرد في مبتدأ المقتضب: ١٢٨/٤، وانظر: اسرار العربية: ٧٩-٨٤، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٧٦

٣) يثنى ويجمع على لغة «أكلوني البراغيث».

٤) انظر شرح المفصل: ٧٩/٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٣/١، شرح اللمحة البدرية: ٩٠/٢، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل: ٢٧٤/١ إلى الكوفيين والأخفش. ونسبه ابن الربيع إلى الأخفش وحده. انظر البسيط: ٩٩٩

٥) تكملة يلتئم بها الكلام

٦) استقبح سيبويه الوجه الثاني انظر الكتاب: ١٢٧/٢، مع النظر إلى هامش الكتاب رقم «٢» وليس في الكتاب نص صريح على المنع، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل إلى الصحيح من مذهب سيبويه بقوله «ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوّله مالم يقل» ٢٧٣/١

وهو أن يكون خبراً مقدما.

وقوله:(واعلم أن الظروف من الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث)(١)الظروف على قسمين: ظرف مكان، وظرف زمان، فظرف المكان يكون خبراً عن الجثث وعن المصادر، نحو: زيد أمامك والقتال أمامك، وظرف الزمان يكون خبراً عن المصادر ولايكون خبراً عن الجثث.

وقوله: (ومن الابتداء قولهم: زيد الأسد شدةً)(٢)خبر المبتدأ إذا كان مفرداً فقد يكون الأول، نحو: ﴿اللهُ ربُّنا﴾(٣) وقد يكون منزلاً منزلته، نحو: زيد الأسد، أي مثلُ الأسد «وشدةً» يجوز أن يكون تمييزاً، ويجوز أن يكون مصدراً [في](٤)موضع الحال،(٥)أي: زيد الأسد في حال أنه ذا شدة كما تقول: أنت الرجل عِلْماً، أي: ذاعلم، وكذلك ماأشبهه.

---

١) الجمل: ٣٨

٢) الجمل: ٣٨، وفيه «من الابتداء قولك ....» بدل قولهم.

٣) سورة الشورى من آية : ١٥.

٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

٥) وهذا مذهب سيبويه، انظر البسيط: ٦١٢

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

الأصل في هذا الباب أنْ وَيَتَقَدَّمَ الفعل، فتقول: ضربت زيداً، ويجوز لك أن تقدم المفعول، فتقول: زيداً ضربت، ويبقى [على حالـ]ـه،(١) وإن شئت أتيت بالضمير، فقلت: ضربته، توكيداً، فيصير الضمير هو المفعول به، ويجوز لك حينئذٍ في زيدٍ وجهان: الرفع بالابتداء ومابعده [خبره، وهذا](٢)أحسن لأنه ليس فيه حذف،(٣) ويجوز لك في زيدٍ أن
٣١ تنصبه / بإضمار (٤) فعل يفسره مابعده.

وقوله: (إلاّ في الإستفهام)(٥)مثاله: أزيداً ضربته.

وقوله: (والأمر والنهي)(٦)مثاله: زيداً اضربه، وعمراً لا تضر به.

وقوله: (والجحد)(٧)الجحد: هو النفي، ومثاله: مازيداً ضربته.

وقوله: (والعرض) (٨)العرض والتحضيض حروفهما واحدة، وأحكامهما سواء، ولافرق بينهما إلا من جهة المعنى، وحروفهما أربعة: هلاّ، وألاّ،(٩)ولولا، ولوما، وهذه الحروف لايقع بعدها إلا الفعل، ويكون ظاهراً ومضمراً، ومقدماً ومؤخراً(١٠).

---

١) غامضة في المصورة.

٢) غامضة في المصورة، وما أثبته اجتهاد مني.

٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور:٣٦٢/١-٣٦٣، وشرح ابن عقيل:١٤٠/٢، وشرح اللمحة البدرية:٨/٢

٤) الباء غامضة في المصورة.

٥) الجمل: ٣٩،

٦) الجمل: ٣٩، عطفاً على قوله السابق «الاستفهام» وكذا مايلحق.

٧) الجمل: ٣٩

٨) الجمل: ٣٩

٩) جاء في كافية ابن الحاجب بشرح الرضي: «وتستعمل في ذلك المعنى «ألاَ» المخففة أيضا»: ٣٨٧/٢، وذلك يدل على أنَّ الأصل التشديد، وذكر ابن يعيش أنّها مركبة من «أن» و «لا» شرح المفصل: ١٤٤/٨، وانظر مغنى اللبيب: ١٠٢، والجنى الداني: ٥٠٩

١٠) الكتاب: ٩٨/١

وقوله: **(والجزاء)** (١)حروف الجزاء لايقع بعدها إلا الفعل ظاهراً، نحو: متى تخرجْ أَخرجْ، ولايُضْمَرُ بعدها الفعل إلا في (إنْ) وحدها بشرط: أن يكون المفسِّرُ فعلاً ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ أَحَدٌ مِن المشركينَ اسْتَجارَكَ﴾(٢).

وقوله: **(وإن كان في صدر كلامك فعل فعطفت عليه فعلا آخر كان الوجه النصب)**(٣)كلامه هنا في عطف الجمل، والجمل هي: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، فالاختيار أن يعطف المبتدأ والخبر على المبتدأ [و](٤)الخبر، وأن يعطف الفعل والفاعل على الفعل والفاعل لاعتدال الكلام،(٥) فإذا قلت: قام زيد ومحمداً أكرمته، فالاختيار في «محمد» أن يكون منصوباً بإضمار فعل، حتى يكون مناسباً؛ لأ / نَّ قبله جملة فعلية، وإذا ٣٢ قلت: زيد قائم ومحمد أكرمته، فالمختار هنا الرفع بالابتداء؛ لأن قبله مبتدأ وخبراً، وإذا قلت: زيد ضربته ومحمداً أكرمته، جاز لك في «محمد» وجهان.

الرفع والنصب؛ إن عطفته على «ضربته» الذي هو خبر زيد كان الوجه النصب، وإن عطفته على قولك: زيد ضربته، كان المختار الرفع وكذلك ماأشبهه.

---

١) الجمل: ٣٩ وجاء فيها «... والجزاء، فإنه يختار فيها النصب».

٢) التوبة من آية: ٦

٣) الجمل: ٤٠

٤) في المصورة [أو] والصواب ماأثبته.

٥) خالف ابن الطراوة في ذلك، وجعله واجباً ومنع ضده، والنحاة على أنه المختار مع جواز ضده، شرح التسهيل: ١٤١/٢-١٤٢ وانظر المسألة مفصلة في شرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٧/١-٣٦٨ انظر البسيط: ٦٤٤، وشرح الجمل لابن الفخار: ٢٩٩-٣٠٠

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

أطلق عليها حروفاً(١) وهي أفعال لأمرين(٢):

أحدهما: أنه أراد بالحروف الكلم.

والآخر: أن يكون أطلق عليها حروفاً لضعفها وكونها لاتنصب مصادرها، فلا يقال: أصبح عبدالله شاخصا إصباحا.

وذكر فيها «صار»(٣) واستغنى بها عما هو بمعناها، والذي هو بمعناها(٤): غدا، وراح، وآض، وعاد، وجاء، في قولهم: ماجاءت حاجتُك(٥) «وقعد» في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة،(٦) وأسقط منها أيضاً مادام(٧). فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فتقول: كان زيد قائماً، على التشبيه بـ«ضرب زيد عمراً».

وقوله: (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها)(٨)خبرها يُشَبَّهُ بالمفعول، والمفعول على سبعة أقسام(٩) فلذلك خبر هذه الحروف / سبعة أقسام: ٣٣

---

١) الجمل: ٤١

٢) اعتذر المؤلف - هنا - عن أبي القاسم فيما وُجِّهَ إليه من نقد. انظر إصلاح الخلل: ١٣٤، وانظر الاعتذار في البسيط: ٦٦١ فمابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣١١

٣) الجمل: ٤١

٤) انظر شرح الكافية الشافية: ٣٨٨/١-٣٩٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/٢-٢٩١

٥) حكاها سيبويه في الكتاب: ٥٠/١، وقيل: أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم انظر همع الهوامع: ١١٢/١، ويجوز في «حاجتك» النصب والرفع، جاء في الكتاب: «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ماجاءت حاجتُك، فيرفع» ٥١/١، وانظر تخريج الضم والفتح في شرح الجمل لابن الفخار: ٣١٢

٦) حكى هذا القول سيبويه عن العرب، انظر البسيط: ٦٦٩

٧) قوله هذا يصدق على بعض نسخ الجمل، ولعل نسخة المؤلف لم تذكر «دام» وهي مذكورة في المطبوع.

٨) الجمل: ٤٢

٩) انظر ماتقدم: ص ١٧

فالأول: يلزم التقديم، نحو: أيُّهم كان أخوك.

والثاني: يلزم التوسط، نحو: ماكان عالماً إلا زيد.

والثالث: يلزم التأخير، نحو: ماكان زيد إلا عالماً.

والرابع: لا يتقدم، ويتوسط ويتأخر، نحو: هل كان زيد عالماً(١).

والخامس: لا يتوسط، ويتقدم ويتأخر، نحو: كنت عالماً.

والسادس: لا يتأخر،(٢) ويتقدم ويتوسط، نحو: على التمرة كان مثلُها زُبْداً.

والسابع: يتقدم ويتوسط ويتأخر، نحو: كان زيد عالماً. وكذلك ماأشبهه.

وقوله: (**واعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ**)(٣)هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر، فاسمها هو المبتدأ، والمبتدأ لايكون إلا مفرداً فاسمها كذلك، وخبرها هو خبر المبتدأ.

وخبر المبتدأ على أربعة أقسام: مفرد، وجملة، وظرف، ومجرور، فكذلك خبر هذه الحروف، فإذا كان خبرها مفرداً كان منصوباً، وإن [كان](٤) جملة بقيت الجملة على حالها، وكذلك إن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، نحو: زيد في الدار، وزيد عندك، والظرف والمجرور يتعلقان بمحذوف لايظهر كماتقدم.

وقوله: (**وإذا جئت بعد المرفوع بخبر نصبته**)(٥)اعلم أنك إذا جئت بعد هذه الحروف باسم مرفوع وظرف ومجرورٍ وجئت / بعده باسمٍ آخر يجوز أن يكون خبراً، فإن ٣٤ كان الظرف والمجرور غير تامٍ، أي لايتم الكلام به مع الاسم، نحو: كان اليوم زيد جالساً، فلا بد أن يكون «جالساً» خبر كان، والظرف متعلق به، ولا يجوز أن يكون «جالساً» هنا

---

١) والتوسط نحو: هل كان عالماً زيد، ولايتقدم؛ لأن «هل» إذا دخلت على الجملة الفعلية فلا يليها إلا الفعل.

٢) فلا يجوز: كان مثلُها زبداً على التمرة، لأن ذلك يؤدي إلى عَوْدِ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومثال التوسط: كان على التمرة مثلُها زبداً.

٣) الجمل: ٤٢

٤) في المصورة «كانت» والأولى ماأثبته

٥) الجمل: ٤٣، وجاء فيه: «فإن جئت...».

حالاً؛ لأن ظروف الزمان لاتكون أخباراً عن الجثث؛ ولأن الحال لايكون إلا بعد تمام الكلام، وإن كان الظرف تاماً، نحو: كان زيد في الدار جالساً، جاز لك فيه ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن يكون جالساً خبر كان، والظرف أو المجرور يتعلق به.

والثاني: أن يكون الظرف أو والمجرور هو الخبر وجالساً خبراً آخر، على اختلاف في هذا الوجه بين النحويين(١).

[والثالث: أن يكون الظرف أو المجرور خبراً و «جالساً» حال](٢).

وقوله: **(وتقول: كان زيد أبوه منطلق)**(٣)هنا لايجوز فيه(٤)إلا الرفع إلا أن تجعل (الأب) بدلاً من (زيد) بدل غلط، فعلى هذا الوجه لايجوز لك في (منطلق) إلا النصب.

وقوله: **(واعلم أنه لايلي «كان وأخواتها»(٥)ماانتصب بغيرها)** كلامه هنا بالنظر إلى مايلي كان، ويتصور فيه خمس مسائل، ثلاث منها تجوز باتفاق، وهو أن تولي (كان) اسمها، نحو: كان زيد قائماً، وأن توليها خبرها، نحو: كان قائماً زيد، وأن توليها معمول خبرها، إذا كان ظرفاً أو مجروراً نحو: كان اليوم زيد جالساً.

والرابعة: لا تجوز باتفاق(٦) وهي أن وتوليها / معمول خبرها وليس بظرف ولا ٣٥ مجرور وبعده اسمها، نحو: كان طعامك زيد آكلاً، وإنما لم يجز ذلك عند أبي القاسم؛(٧)

---

١) اجاز ذلك ابن جني واختاره ابن مالك، انظر الخصائص: ١٥٨/٢-١٥٩، ومنعه ابن درستويه واختار أبوالحسين المنع، انظر إصلاح الخلل: ١٤٩، وشرح التسهيل: ٣٣٧/١-٣٣٨ والبسيط: ٦٨٩ فمابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣٢٠-٣٢١

٢) سقط الوجه الثالث من المصورة واستفدناه من البسيط: ٦٨٨، ومماسيأتي ص ٤٨

٣) الجمل: ٤٣

٤) الضمير في قوله: «فيه» عائد على «منطلق» في الجملة، والرفع على أنه خبر للمبتدأ «أبوه» والجملة في محل نصب خبر كان.

٥) الجمل: ٤٥

٦) المراد اتفاق نحاة البصرة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك، انظر الكتاب: ٧٠/١، وشرح التسهيل: ٣٦٧/١، وأوضح المسالك: ٢٤٨/١

٧) الجمل: ٤٥، وهو تعليل سيبويه، انظر الكتاب: ٧٠/١

لأنك أوليت «كان» ماليس باسم لها ولاخبر، ومنع ذلك الفارسي؛(١)لأنك أوقعت «الطعام» بين أجنبيين،

والخامسة: يتخرَّج فيها الخلاف، فلا يجوز على قول أبى القاسم، ويجوز على قول أبي علي، وهي أن تقول: كان طعامك آكلاً زيد.

وقوله: **(ولو قلت: كانت زيداً تأخذ الحمى، لم يجز)**(٢)حمله أبوالقاسم على أن «الحمى» اسم كان فلا يجوز ذلك على مذهبه لأنك أوليت «كان» ماليس باسم لها ولا خبر، ويجوز على مذهب الفارسي، وأماّ إن جعلت في «كان» ضمير القصة وهو اسمها وتكون الجملة التي بعدها خبراً لها يجوز ذلك باتفاق؛ لأنك أوليت «كان» اسمها.

وقوله: **(و ماكان فيها أحد خيراً منك)**(٣)إذا نصبت «خيراً» فيجوز في اعراب هذه المسألة ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «خيراً» خبر «كان» و «فيها» متعلق به وهو الذي ذكره أبوالقاسم(٤).

والثاني: أن تجعل «فيها» هو الخبر و «خيراً» حالاً.

والثالث: أن تجعل «خيراً» و «فيها» خبرين لـ«كان» على مذهب من(٥)يرى أنه يكون لـ«كان» خبران.

وقوله: **(فأما قولك / ماكان مثلَكَ أحدٌ، بنصب «مثل»)**(٦)النفي والاثبات إنما ٣٦ يتسلطان(٧) على الخبر، فإذا قلت: كان زيد عالماً، فأنت هنا قد أثبت الخبر الذي هو العلم «زيد»، وإذا قلت: ماكان زيد عالما، فأنت هنا قد نفيت الخبر الذى هو العلم عن

---

١) الإيضاح: ١٤٣-١٤٤، وانظر المقتصد: ٤٢٦/١

٢) الجمل: ٤٥، وفيه «وكذلك: إن قلت.... ».

٣) الجمل: ٤٧

٤) قال أبوالقاسم «وربما أخبر بالنكرة عن النكرة إذا كان فيها فائدة» ثم ساق المثال: الجمل: ٤٧

٥) انظر ماتقدم ص ٤٧ يعنى تعدد الخبر.

٦) الجمل: ٤٧، وفيه «وأما» بدل «فأما».

٧) غامضة في المصورة.

«زيد» وكذلك لو قلت: ماكان مثلك أحد، بنصب «مثل» فأنت هنا قد نفيت مماثلتَه عن الأحدِيَّة، ولو قلت: ماكان مثلك أحداً، برفع «مثل» فأنت هنا قد أثبت له مماثلاً ونفيت عن ذلك المماثلة الأحدية، وهذا لايمكن إلا أن يراد بذلك التعظيم أو التحقير إذا جعلت «أحداً» بمعنى «إنسان» كما قال أبوالقاسم،(١) فعلى هذا القول(٢) «ليس مثل الله أحد» «وليس مثله شيء» بنصب «مثل» لاغير.

وقوله:(واعلم أن لـ«كان» أربعة مواضع)(٣)هي في الحقيقة ثلاثة:(٤) ناقصة، وتامة، وزائدة، فالناقصة: هي التي تحتاج الى اسمٍ وخبرٍ، وسميت ناقصة(٥)لأنها لاتكتفي بالمرفوع، ولأنها لاتبنى للمفعول، فلا يقال في «كان زيد قائماً» كين قائم،(٦)لأنه يؤدى إلى حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، وهذه الناقصة على وجهين:

أحدهما: أن يكون اسمها ظاهراً أو مضمراً يعود على ماقبله نحو: كان زيد قائماً، وزيد كان قائماً.

---

١) الجمل: ٤٧

٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٣٢٦-٣٢٧

٣) الجمل: ٤٨

٤) اعترض على أبي القاسم ابن السيد، وابن بابشاذ، انظر إصلاح الخلل: ١٥٣ فمابعدها، وقال ابن الفخار «كان ينبغي أن يقول: اعلم أن «كان» على ثلاثة أقسام» شرح الجمل: ٣٢٨

٥) خالف في ذلك ابن جني وابن بَرْهان والجرجاني، ويرون أنها سميت ناقصة لأنها سُلِبَت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان، فالتمام عندهم هو دلالة الفعل على الحدث والزمان. انظر التصريح: ١/١٩٠.

وانظر ردود ابن مالك عليهم في شرح التسهيل: ١/٣٣٨-٣٤١، قال ابن مالك: «وماذهبت إليه .... هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي»: ٣٤٠، وانظر الكتاب: ١/٤٥، والمقتضب: ٤/٩٥

٦) هذا مذهب البصريين، انظر التبصرة: ١/١٢٥، وحكى السيرافي أن الفراء يجيز: كين أخوك في «كان زيد أخاك» شرح التسهيل: ٢/١٣٠، وصححه ابن عصفور بشرط أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف ونسبه مع شرطه إلى سيبويه، وفي المسألة مذاهب أخرى، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٥٥-٣٥٦، والمساعد: ١/٤٤٠

والآخر: أن يكون اسمها مضمراً يفسره مابعده وهو ضمير الأمر والشأن، وتقع بعده جملة من مبتدأ وخبر، ومن فعل / وفاعل. ٣٧

الثاني: أن تكون تامة، وهي التي تحتاج الى فاعل فقط، بمنزلة: وجد ووقع، نحو: كان الشتاءُ... ....(١)

وسميت تامة لأنها يتم الكلام بها مع الاسم المرفوع.

الثالث: أن تكون زائدة فلا تعمل لاترفع ولاتنصب نحو: زيد كان قائم.

والناقصة تستعمل في «كان وأخواتها» كلها، وكذلك كلها تكون تامة إلا «ليس»(٢) وليس منها مايكون زائداً إلاّ «كان» وحدها(٣).

---

١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري وهو:

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني: فإنَّ الشيخَ يهرمه الشتاءُ.

انظره في الجمل: ٤٩، والحلل: ٤٠-٥٧، وشرح التسهيل: ٣٤٢/١، والبسيط: ٧٣٩، شرح شذور الذهب: ٣٥٤، وهمع الهوامع: ٨٢/٢

٢) الملازمة للنقص «ليس، زال، فتيء» عند ابن مالك وابن هشام، انظر شرح الكافية الشافية: ٤٠٨/١، وأوضح المسالك: ٢٥٥/٢، وفيها خلافات، انظرها في التصريح: ١٩١/١

٣) زعم الكوفيون زيادة «أمسى، وأصبح» ككان، وحكوا: ماأصبح أبردها، وماأمسى أدفأها» وأجازه أبوعلي، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١، وشرح الكافية الشافية: ٤١٣/١-٤١٤ ونسبه ابن الحاجب الى الأخفش في الكافية بشرح الرضي: ٢٩٥/٢، وأجاز بعض النحاة زيادة «أضحى» وسائر أفعال هذا الباب: انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١، والمذهب المذكور للبصريين.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

هذه حروف حقيقة، وهي ستة كما ذكر(١)إلاّ، أنّ، لعلّ، فيها لغات تسع:(٢)لعلّ، علّ، لأنّ، أنّ، وهذه هي المشهورة منها: ولعنّ، وعنّ، ولغنّ، وغنّ، ورَغَنّ.

فهذه الحروف معانيها مختلفة كما ذكر، وهي كلها متفقة في أنها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر(٣)لشبهها بالفعل من أربعة أوجه،(٤) وهي: عددها كعدد الأفعال، ومعانيها كمعاني الأفعال، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، وطلبها كطلب الأفعال المتعدية.

وقوله: **(ولا يجوز تقديم أخبارها عليها)**(٥)«إن» وأخواتها لايتقدم خبرها عليها ولا اسمها، لأنها حروف صدر، ولأنها لاتتصرف في نفسها فلا تتصرف في معمولها، ولايتقدم عليها معمول خبرها لأنها حرف صدر، ولايتقدم / خبرها على اسمها، لأنها ٣٨ لاتتصرف في نفسها فلا تتصرف في معمولها إلاّ إذا كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: إن في الدار زيداً.

---

١) الجمل: ٥١ خلافاً لسيبويه، والمبرد، وابن السراج وابن مالك، فقد جعلوها خمسة لأن «أن» المفتوحة فرع عن المكسورة، انظر الكتاب: ١٣١/٢، والمقتضب: ١٠٧/٤، والأصول: ٢٢٩/١، وشرح التسهيل: ١٩-٥/٢

٢) انظر هذه اللغات في البسيط: ٧٦٣ فمابعدها فقد ذكر منها ثمانية، وكذا ابن الفخار في شرح الجمل: ٣٣١، وانظر الإنصاف: ٢٢٤/١-٢٢٥ وذكر فيها صاحب الجنى الداني اثنتى عشرة لغة: ٥٨٢، وانظر: رصف المباني: ٤٣٨، وذكر ابن مالك أن فيها عشر لغات: شرح التسهيل: ٤٦/٢

٣) مذهب الكوفيين: أنها لاترفع الخبر، انظر الانصاف: ١٧٦/١، الجنى الداني: ٣٩٣، والمقتصد: ٤٤٥

٤) انظرها في البسيط: ٧٦٩ وذكر ابن الفخار وجهاً خامساً انظر شرح الجمل: ٣٣٣، وكذا الأنبارى: ١٧٧/١-١٧٨، غير أن الوجه الخامس عنده غير المذكور عند ابن الفخار، وانظر الجمل: ٥١، وانظر المقتصد: ٤٤٣-٤٤٤

٥) الجمل: ٥٢، وفيه «ولايجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها».

وكذلك لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفاً أو مجروراً، ويتقدم معمول خبرها على خبرها مطلقاً نحو: إن زيداً طعامك آكل.

وقوله: **(واعلم أنه يدخل في خبر «إن» وحدها من بين سائر أخواتها اللام)**(١)للتوكيد، وتدخل في اسم «إن» بشرطِ(٢)أن لا يلي «إن» نحو: إنّ في الدار لزيداً، وتدخل في خبر «إن» بشرطين: أحدهما: أن لا يلي «إن».

والآخر: أن لا يكون فعلاً ماضياً،(٣)ولا شرطاً وجزاء،(٤) نحو: إنّ زيداً لقائم، وتدخل في معمول الخبر بشرطين:

أحدهما: أن لا يلي «إن» والآخر: أن يكون مقدماً على الخبر، نحو: إن زيداً لطعامك آكل.

وهي لام الابتداء،(٥) ولام الابتداء يشترط فيها ثلاثة شروط: وهي: أن تدخل على جملةٍ خبرية، صالحة أن تكون جواباً للقسم، وهذه كلها إنما هي موجودة في «إن» وحدها، فلا تدخل هذه اللام مع «أن» المفتوحة؛ لأنها ومابعدها بتأويل اسمٍ مفردٍ، ولا تدخل مع «لكن» لأنها لا تكون جواباً للقسم، ولا تدخل(٦) مع «ليت» ولا مع «كأن» ولا مع «لعل» لأن هذه الحروف الجملة معها ليست بخبرية(٧).

---

١) الجمل: ٥٣

٢) هذا الشرط مكرر في الخبر وفي معموله، والعلة: حتى لا يجتمع حرفان لمعنى واحد، وهو التوكيد، الجنى الداني: ١٢٨

٣) زاد المرادي «متصرفاً، عارياً من «قد» الجنى الداني: ١٣١، وفي المسألة خلافات، انظر مغنى اللبيب: ٣٠١

٤) البسيط: ٧٧٩

٥) عند سيبويه وأكثر النحاة، خلافاً للكوفيين، انظر مغنى اللبيب: ٣٠٥-٣٠٦، والإنصاف: ٣٩٩/١

٦) اجاز ذلك الكوفيون، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٠/١، والجني الداني: ١٣٢، مغنى اللبيب: ٣٥٨، والإنصاف: ٢٠٨/١

٧) البسيط: ٧٨٣-٧٨٤

باب / الفرق بين «إن» و «أنّ». ٣٩

للنحويين طُرُقٌ في ضبط المواضع التي تكسر فيها «إن» وتفتح، وهي كلها تؤول إلى شيء واحد، فمنهم من قال: تُفتح إذا وقعت في موضع يعمل فيه العامل،(١) وبعد «لو» و «لولا»(٢) وتكسر فيما عدا ذلك. ومنهم من قال:(٣) تكسر - ولابدّ - في أربعة مواضع: إذا وقعت أول الكلام، واذا كان معها اللام، وبعد واو الحال، وبعد «حتى» التي هي حرف ابتداء، وتكسر وتفتح، والكسر فيها أجود، في أربعة مواضع: بعد القسم، والقول، [وأما](٤) و «إذا» التي للمفاجأة. وماعدا هذه المواضع الثمانية فلا تكون إلا مفتوحة.

وقوله: (**والموضع الرابع الذى تكسر فيه «إنّ» هو بعد القول**)(٥)للعرب في القول اذا وقع بعده المبتدأ والخبر ثلاث لغات:

الأولى: يتركون المبتدأ والخبر على حالهما(٦) فيقولون: قال زيد عمرو منطلق.

الثانية: وهم بنو سُلَيْم ينصبون به الجميع فيقولون:(٧) قال زيد عمراً منطلقاً.

الثالثة: وهي اللغة الفصيحة(٨) يفرقون فإن كان القول فعلاً مضارعاً، بتاء الخطاب، تقدمت عليه أداة الاستفهام، لم يفصل بينهما بفاصلٍ، فيعملونه، نحو: أتقول زيداً منطلقاً. وإن نقص من هذه الشروط شرط واحد تركوا المبتدأ والخبر على / حالهما ٤٠ وفي الموضع الذي يعمل فيه القولُ تُفتح فيه «أنّ» وفي الموضع الذي لا يعمل فيه تكسر فيه «إنّ».

---

١) انظر الجمل: ٥٩، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣٥٠

٢) شرح التسهيل: ٢١/٢

٣) البسيط: ٨١٣ فمابعدها.

٤) في المصورة مشددة الميم ومكررة، والصواب ماأثبته وهو في الكتاب: ١٢٢/٣

٥) الجمل: ٥٨ وانظر باب القول في الجمل: ٣٢٦، وهذا الشرح: ٢١٦

٦) الكتاب: ١٢٢/١

٧) الكتاب: ١٢٤/١، والتبصرة والتذكرة: ١١٧، وشرح المفصل: ٧٩/٧-٨١

٨) الكتاب: ١٢٢/١-١٢٤

بـاب حـروف الـخـفـض

يعني بالحروف الكلم لقوله بعد «والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف، وظروف، وأسماء»(١) ولا يكون الخفض إلا بالإضافة، والإضافة على قسمين: إضافة الاسم الى الاسم، نحو: غلام زيدٍ، وإضافة الفعل إلى الاسم، نحو: مررت بزيدٍ، ولا تكون إضافة الفعل إلى الاسم إلا بالحروف التي ذكرها أبو القاسم.

وقوله: (فالحروف: مِنْ، وإلى، وعن، وعلى)(٢)«من» لا تكون إلا حرفاً، ولا تكون إلا خافضة، وتكون زائدة وغير زائدة، فمثالها زائدة: ماجاءني من أحدٍ، ولا تزاد عند سيبويه(٣)إلا بثلاثة شروط: أن تدخل على نكرة يراد بها استغراق الجنس، وأن تقع بعد غير الواجب، واذا لم تكن زائدة فهي لابتداء الغاية أو للتبعيض(٤).

وأمّا «إلى» فلا تكون إلاّ حرفاً ولا تكون إلا خافضة، ولا تكون زائدة، ومعناها انتهاء الغاية(٥).

وأمّا «عن»(٦) و «على»(٧) فيكونان حرفين واسمين، فإن دخلت عليهما «من» فهما اسمان وإلا فهما حرفان، ومعنى «عن» المجاوزة، ومعنى «على» الاستعلاء، ولا يكونان إلا خافضين، ولا يكونان زائدين.

وقوله: (وفي)(٨)«في» لا تكون إلا / حرفاً، ولا تكون إلا خافضة، ولا تكون زائدة،٤١

---

١) الجمل: ٦٠

٢) الجمل: ٦٠

٣) الكتاب: ٣١٥/٢، وانظر قول السيرافي في الهامش رقم (٣) الكتاب: ٢٢٥/٤ ولم يصرح سيبويه بهذه الشروط ولكنها مستنبطة من الأمثلة، وشرح المفصل: ١٢/٨-١٣، والبسيط: ٨٤١

٤) الكتاب: ٢٢٤/٤-٢٢٥، والجنى الداني: ٣٠٨-٣٠٩

٥) شرح الجمل لابن الفخار: ٣٦٩ والجنى الداني: ٣٨٥

٦) الجنى الداني: ٢٤٢، ومغنى اللبيب: ١٩٦، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣٧٠

٧) الجنى الداني: ٤٧٠، ومغنى اللبيب: ١٨٩، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣٧٢

٨) الجمل: ٦٠

ومعناها الوعاء(١).

وقوله: (رُبَّ) (٢)«ورُبَّ» لا تكون إلا حرفاً،(٣) ولا تكون إلا خافضة، ولا تكون زائدة، ومخفوضها لا يكون إلا نكرة، ولابد له من صفة،(٤) وتلزم صدر الكلام، ومعناها التقليل،(٥) وفيها معنى المباهاة والافتخار.

وقوله: (وحاشا)(٦)«حاشا» لا تكون إلا حرفاً،(٧) ولا تكون إلاّ خافضة، ولا تكون زائدة، ومعناها الاستثناء،(٨) [وأجاز المبرد فيما بعدها النصب وجعلها فعلاً]،(٩) وكذلك «خلا» قد تنصب مابعدها فتكون فعلاً(١٠).

وقوله: (ومنذ) (١١)«مذ ومنذ» لابتداء الغاية، ولايكونان زائدين، ويقع بعدهما المخفوض فيكونان حرفين، والمرفوع فيكونان اسمين.

---

١) أي الظرفية، ومذهب سيبويه والبصريين أنها لاتكون إلا لذلك حقيقة أو مجازاً. الكتاب: ٤/٢٢٦، الجنى الداني: ٢٥٢-٢٥٣

٢) الجمل: ٦٠

٣) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم، انظر الانصاف: ٢/٨٣٢، والجنى الداني: ٤٣٨-٤٣٩، ومغنى اللبيب: ١٧٩

٤) هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين، خلافاً للأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور وابن مالك، وانظر رد ابن مالك على الملتزمين بوصفها في شرح التسهيل: ٣/١٨١-١٨٤، وانظر الأصول: ١/٤١٧، والإيضاح: ٢٦٥، والجنى الداني: ٤٥٠-٤٥١

٥) على هذا المعنى أكثر النحويين، وترد لإفادة التكثير كذلك، انظر المقتصد: ٢/٨٢٩-٨٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٠٠، ومغنى اللبيب: ١٨٠، وقد جمع أقوال النحاة المرادي في الجنى الداني: ٤٣٩-٤٤٠

٦) الجمل: ٦٠

٧) هذا مذهب جمهور البصريين وسيبويه، ومذهب الكوفيين أنها فعل، والمذهب الثالث للمبرد، وهو: إنها تكون فعلاً وتكون حرفاً، والغافقي يختار الأول وله رد على المبرد، انظر هذا الشرح: ١٤٧، والمسألة في الإنصاف: ٢٧٨

٨) الجنى الداني: ٥٥٨

٩) تكملة يتم بها الكلام، مستفاد مما سيأتي من كلام المؤلف ص ١٤٧

١٠) الجنى الداني: ٤٣٦

١١) الجمل: ٦٠

وقوله: (والباء)(١)الباء لا تكون إلا حرفاً، ولا تكون إلا خافضة، وتكون زائدة، وغير زائدة، فتزاد في الفاعل، نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾(٢) وفي المفعول، نحو: قرأت بالسورة، وفي المبتدأ نحو: بحسبك زيد، وفي خبره، نحو قوله تعالى: ﴿وجزاءُ سَيِّئةٍ بِمِثْلِها﴾(٣) وفي خبر «ليس» نحو: ليس زيد بقائم، وفي خبر «ما» نحو: مازيد بمنطلق، وفي التعجب نحو: أحسن بزيد، واذا لم تكن زائدة فمعناها الإلصاق، نحو: مررت بزيد، ويدخلها معنى الاستعانة،(٤) نحو: كتبت بالقلم.

وقوله: (والكاف)(٥)الكاف لا تكون إلا حرفا، ولا تكون اسماً إلا في الشعر / نحو ٤٢ قول امرىء القيس(٦):

وإنَّكَ لم يفخرْ عليك كفاخِرٍ: ضَعيفٍ ولم يغلبْكَ مثلُ مُغَلَّبِ.

وتكون زائد[ة](٧)لتوكيد التشبيه، نحو: زيد كالأسد.

وقوله: (واللام) (٨)اللام: لاتكون إلا حرفاً، وتكون خافضة، وغير خافضة [فالخافضة] (٩)هي التي للملك والاستحقاق [وغير الخافضة هي لام الابتداء ولام القسم](١٠).

---

١) الجمل:٦٠

٢) جاءت في سورة النساء:٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، وسور أخرى.

٣) سورة يونس من آية: ٢٧

٤) أدرج ابن مالك هذا المعنى في معنى السببية. شرح التسهيل: ١٥٠/٣، وكلامه منقول في الجنى الداني: ٣٨-٣٩

٥) الجمل: ٦٠

٦) هذا مذهب سيبويه، الكتاب: ٤٠٨/١، وخالفه الأخفش والفارسي وابن جني، واجازوا اسميتها في الاختيار، شرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٧/١، وسر صناعة الاعراب:٣٠٩ ، والجنى الداني: ٧٨-٧٩ وانظر البيت في ديوانه: ٤٧

٧) ساقطة من المصورة والبيت في ديوانه: ٤٧.

٨) الجمل: ٦٠

٩) ساقطة من المصورة، ولعل ماأثبتناه قريب مما أراده المؤلف رحمه الله.

١٠) ساقطة من المصورة، ولعل ماأثبتناه قريب مما أراده المؤلف رحمه الله.

وقوله: (والواو والتاء)(١)لا يخفضان إلا في القسم.

وقوله: (والواو بمعنى «رب»)(٢)مثاله قول امرىء القيس(٣):

وفرع يغشي المتن أسود فاحم: أثيث كقنو النخلة المتعثكل.

وهذا مذهب المبرد،(٤) ومذهب سيبويه(٥)أنها لا تكون بمعنى «رب» وإنما هي عاطفة و «رب» بعدها محذوفة، والأصل: ورب فرع.

وقوله: (وأما الظروف)(٦)ذكر ظروف المكان، وهي كلها: لايقع بعدها إلا مفرد مخفوض إلا «حيث» وحدها، فإنها لايقع بعدها إلا الجمل،(٧)ولم يذكر ظروف الزمان، وهي يقع بعدها المفرد والجملة،(٨) فإذا وقع بعدها المفرد كان مخفوضاً، واذا وقعت بعدها الجملة فتبقى الجملة على حالها، وهي في موضع خفض.

وقوله: (وأماً الأسماء)(٩)الأسماء على خمسة أقسام:

أحدها: مالا يكون إلا مضافاً، وذلك: كل، وبعض.

الثاني: اسماء [الأكثر فيها](١٠)الإضافة، نحو: مثلك، وشبهك.

---

١) الجمل: ٦٠

٢) الجمل: ٦٠

٣) الشاهد في الديوان: ١٦، وانظره في المقتضب: ٤٩٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٨/١، والمقرب: ٢٢٧/١

٤) المقتضب: ٤٩٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٨/١، والمقرب: ٢٢٧/١

٥) الكتاب: ١٠٦/١-٢٦٣

٦) الجمل: ٦١

٧) ويندر إضافة «حيث» إلى المفرد والكسائي يقيسه. همع الهوامع: ٢١٢/١

٨) الإضافة الى ظروف الزمان ليست على الإطلاق، إذ بعضها لايكون مضافاً، نحو: متى، وإذ ما، وأيان. انظر البسيط: ٨٧٥

٩) الجمل: ٦١

١٠) غامضة في المصورة، ومأأثبته اجتهاد مني.

٤٣

الثالث: مالا يضاف، وذلك المضمرات / [والمبهمات](١).

الرابع: مايضاف ويضاف إليه (٢) وكلاهما كثير، نحو: غلام، ودار.

الخامس: ماأضيف إلى الجمل، وذلك قولهم «آية» و [ذو](٤) في قولهم:(٥)لا أفعل هذا بذي تسلم، ونحو قوله(٦):

٧ - بآية تقدمون الخيل شعثاً.....

وقوله: (وتقول في الإضافة: خرج غلام زيد)(٧)كلامه هنا في إضافة الاسم إلى الاسم، وذلك بأن تحذف من الأول التنوين إن كان مفرداً أو جمعاً مكسراً أو جمعاً مؤنثاً سالماً، والنون إن كان مثنى أو مجموعاً وتخفض المضاف إليه، ويصير الثاني مع الأول كاسم واحدٍ لأنه قام مقام التنوين، أو ماهو كالعوض منه، وهو نون التثنية والجمع، وهذه الإضافة إضافة اللام،(٨) وهي على وجهين: إضافة ملك وإضافة استحقاق، فإضافة الملك: غلام زيدٍ، وإضافة الاستحقاق: حصير المسجد، ونحو قوله تعالى: ﴿قل أعوذ برب الناس﴾(٩).

---

١) غامضة في المصورة، ومأأثبته من اجتهادى، وانظر البسيط: ٢٨٨، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣٩٧

٢) العبارة غامضة في المصورة، ومأأثبته اجتهاد منى، انظر البسيط: ٨٨٥، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣٩٧

٣) كذا في المصورة ولعل الصواب و«هو».

٤) في المصورة (ذ) والمراد ذو الطائية.

٥) الكتاب: ١١٨/٣، ورواية الكتاب: لاأفعل بذي تسلمُ.

٦) وتمامه: ..... كان على سنابكها مداما.

وهو من شواهد الكتاب: ١١٨/٣، ونسبه سيبويه إلى الأعشى، وليس في ديوانه، وذكر البغدادى في الخزانة: ٥١٤/٦ أنه لم يره منسوباً إلى الأعشى عند غير سيبويه. وانظر الكامل: ١٣٥٤/٣، وشرح التسهيل: ٢٥٩/٣، ومغنى اللبيب: ٥٤٩، والخزانة: ٥١٢/٦، والدرر اللوامع: ٦٣/٢

٧) الجمل: ٦٣

٨) هذا مذهب الزجاج، الأصول: ٥/٢ وابن الحاجب وابن البانذش، وفي المسألة مذاهب أخرى، انظر همع الهوامع: ٤٦/٢، وانظرها مع الردود عليها في البسيط: ٨٨٦، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٠٠-٤٠١

وقوله: (ولو قلت: هذا الغلام زيدٍ)(١)لايجمع بين الألف واللام والإضافة، لأن كل واحدٍ منهما يقع به التعريف، ولا يجمع على الاسم تعريفان، وقولهم: هذا الحسن الوجه، إنما جاز لأن إضافته غير محضة، و «الوجه» في المعنى فاعل، وكذلك لا يجمع بين الألف واللام والتنوين؛ لأن كل واحدٍ منهما زيادة، ولا يجمع على الاسم زيادتان / [و](٢) ٤٤ كذلك لا يجمع بين التنوين والإضافة، لأن المضاف [والمضاف إليه](٣)كالشي الواحد، والتنوين لا يكون في الوسط.

وقوله: (من الإضافة: إضافة الشيء إلى جنسه)(٤)هذه الإضافة هي إضافة «مِنْ» والفرق بينهما وبين الإضافة المتقدم ذكرها أن الثاني هنا ينطلق على الأول، نحو: خاتم ذهب، فينطلق على الخاتم ذهب، والإضافة التي تقدم ذكرها، وهي إضافة اللام، نحو: غلام زيدٍ، ودار عمروٍ لاينطلق فيها الثاني على الأول، والأصل هنا أن تقول خاتم من ذهبٍ، قيل: ويجوز فيه النصب، فتقول: خاتم ذهباً، وأعربه سيبويه حالاً،(٥)وأبو القاسم تمييزاً،(٦) ويجوز فيه الرفع قليلاً، فتقول: خاتم ذهب، وأعربه سيبويه نعتاً،(٧) ويظهر من كلام أبي القاسم أنه بدل.

---

٩) الناس: ١

١) الجمل: ٦٤

٢) غامضة في المصورة.

٣) غامضة في المصورة.

٤) الجمل: ٦٤

٥) الكتاب: ١١٧/٢-١١٨

٦) الجمل: ٦٥، قال ابن هشام «والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي عدم انتقالها ووقوعها من نكرة» مغني اللبيب: ٧٣٢

٧) الكتاب: ١١٧/١-١١٨، وأسرار العربية: ٢٨٠، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٠٨-٤٠٩

بـاب «حـتـى» فـي الأسـمـاء

اعلم أنَّ «حتى» توجد على ثلاثة أقسام(١): حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، فإذا وقع بعدها اسم مفرد مخفوض نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾(٢)أو فعل مضارع منصوب نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يقولَ الرسولُ﴾(٣) فيمن قرأه بالنصب،(٤) فـ«حتى» هنا حرف [جر](٥)وإذا وقع بعدها اسم مفرد مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف [وغاية] (٦)/ وكذلك فهي حرف ابتداء، وذلك إذا وقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل ٤٥
الماضي أو الفعل المضارع المرفوع.

وقوله: (وتقول: ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ)(٧)لما كان المختار في زيدٍ النصب(٨) بإضمار فعل؛ لأن «حتى» شبيهة بحروف العطف في أن «حتى» لا يبتدأ بها كما لا يبتدأ بحروف العطف، وحروف العطف يختار فيها المشاكلة فتعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، والاسمية على الاسمية، فكذلك «حتى» يختار فيها ذلك، ويجوز في النصب أن يكون معطوفاً،(٩) وهو أضعف الوجوه؛ لأن العطف بـ«حتى» قليل؛ ولأن «ضربته» يكون توكيداً.

---

١) هذا مذهب البصريين، وزاد الكوفيون قسماً رابعاً: أنَّ «حتى» حرف نصب ينصب الفعل المضارع، فهي عندهم تنصب الفعل بنفسها، والناصب عند البصريين «أن» مضمرة بعدها، وهي جارة، انظر الجنى الداني: ٥٤٢، وانظر المسألة في الإنصاف: ٥٩٧/٢، واختار ابن عصفور مذهب الكوفيين فذكره في شرح الجمل: ٥١٧/١، وزاد بعض النحويين قسماً خامساً، انظره في الجنى الداني.

٢) القدر من آية (٥).

٣) البقرة من آية (٢١٤).

٤) قراءة السبعة إلا نافعاً، انظر السبعة: ١٨١

٥) غامضة في المصورة.

٦) غامضة في المصورة وماأثبته اجتهاد مني.

٧) الجمل: ٦٨

٨) ويجوز فيه الرفع والخفض، فالرفع على الابتداء، والجملة التي بعده خبر، والخفض على أن «حتى» حرف خفض، ويكون الفعل بعدها توكيداً. انظر الجمل: ٦٨، وشرحها لابن الفخار: ٤١٣

٩) شرح الجمل لابن الفخار: ٤١٣

بـاب الـقـسـم وحـروفـه

القسم عند النحويين جملة يؤكد بها الخبر، وحروفه خمسة: الباء والواو والتاء واللام و «مِنْ» ويقال فيها «مُنْ»(١)ولا تدخل إلاّ على الرب سبحانه وتعالى، نحو: مُنْ ربي لأكرمنَّكَ، والمقسم به عند العرب: كل اسم معظم، فكانوا يحلفون بالآباء والأجداد وغير ذلك مماّ يُعظَّم، ولا بدّ للقسم [من جـ]واب،(٢) وجوابه لايكون إلاّ جملة من مبتدإ وخبرٍ أو من فعلٍ وفاعلٍ، فإن كان مبتدأ وخبراً فيكون في النفي بـ«ما»(٣) وفي الإيجاب بـ«إنَّ» أو باللام أو بهما، وإن كان فعلاً فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو مضارعاً، فإن كان ماضياً / فيكون في النفي بـ«ما» وفي الإيجاب باللام و «قد» أو بأحدهما، وإن [كان فعلاً](٤) ٤٦ مضارعاً فيكون في النفي بـ«ما» أو بـ«لا» ويجوز حذف «لا» هنا،(٥) وإن كان [مثبتاً](٦) فيكون اللام وإحدى النونين الشديدة والخفيفة، والله الموفق.

وقوله: (**واعلم أن الواو والباء تدخلان على كل محلوف به**)(٧)الأصل في حروف القسم الباء وتدخل على الظاهر والمضمر،(٨) ويكون الفعل معها ظاهراً أو محذوفاً، والواو بدل من الباء ويشترط فيها شرطان: أن تدخل على الظاهر والفعل معها محذوف، والتاء بدل من الواو ويشترط فيها الشرطان المذكوران في الواو وشرط ثالث وهو

---

١) وذكر ابن مالك في التسهيل أنها بتثليث الحرفين، وهو منقول عن الجوهري، انظر شرح التسهيل: ٢٠١/٣، والمساعد: ٣١١/٢، وشرح اللمحة البدرية: ٢٦٠/٢

٢) غامضة في المصورة.

٣) ويكون النفي بـ«إنْ» النافية كذلك، انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٢٠، وشرح الكافية الشافية: ٨٤٣، وهمع الهوامع: ٤١/٢، ولقد جرى المؤلف في عدم ذكرها على مذهب طائفة من النحاة منهم المبرد في المقتضب: ٣٣٣/٢، وأبي على الفارسي في الإيضاح: ٢٧٦، والصيمرى في التبصرة: ٤٥٢/١، والجرجاني في المقتصد: ٨٦٥/٢، وابن عصفور في شرح الجمل: ٥٢٦/١، وابن أبي الربيع في البسيط: ٩١٣ فمابعدها، والحريرى في ملحة الإعراب: ١٣٤

٤) غامضة في المصورة.

٥) الكتاب: ١٠٥/٣

٦) غامضة في المصورة.

٧) الجمل: ٧١

٨) نحو قولك: بالله لأفعلنَّ، وبه لأفعلنَّ.

أنها لا تدخل إلاّ على الله تعالى،(١) ويشترط في اللام هذه الشروط الثلاثة المذكورة في التاء وشرط رابع وهو أنها لا تكون إلاّ في التعجب،(٢) وأما «مُنْ» فيشترط فيها شرطان: أن تدخل على الرب سبحانه، والفعل معها محذوف، نحو: مُنْ ربي لأكرمنك(٣).

وقوله: **(وربما جعلوا ألف الاستفهام عوضاً من الخافض)**(٤)إذا جئت بحرف القسم أو بالعوض منه فلا يكون المقسم به إلا مخفوضاً، والعوض منه ثلاثة أشياء: ألف الاستفهام وهاء التنبيه وقطع ألف الوصل،(٥) فإن لم تأتِ بالعوض ولا بحرف القسم فالمقسم به منصوب لاغير في الأكثر إلاّ اسم الله عزوجل فيجوز فيه الخفض(٦)/ والنصب. ٤٧

وقوله: **(ومما لا يكون في القسم إلا مرفوعاً قولهم: أيمن الله)**(٧)«أيمنُ الله» مبتدأ وخبره محذوف لا يظهر، والتقدير: أيمنُ الله لازم لي، وفيه تسع لغات:(٨) أيمنُ الله، إيمنُ الله، أيمُ الله، إيمُ الله، مُنُ الله، مِنِ الله، مِ الله، مَ الله، مُ الله، فالخلاف(٩) بين سيبويه والفراء في «أَيْمَنُ الله» المفتوح الهمزة. وكسرت الميم في «مِ الله» اتباعاً للهاء،

---

١) انظر الكتاب: ٥٩/١، ٤٩٦/٣-٤٩٩، والجمل: ٧١-٧٢

٢) مثال ذلك: لله لا يُؤخرُ الأجل. شرح المفصل: ٩٨/٩

٣) ولا تدخل الضمة في «مِنْ» إلاّ هاهنا كما لاتدخل الفتحة في «لدن» إلا مع غدوة، الكتاب: ٤٩٩/٣

٤) الجمل: ٧٢

٥) وأمثلة ذلك على التوالي: آلله لأفعلن، ها الله لأفعلن، أفألله لتفعلن، وفي «ها» التنبيه أوجه: يجوز حذف ألفها مع همزة لفظ الجلالة أو إثباتها مع قطع همزة لفظ الجلالة، وفيها وجوه أخرى. انظر شرح ملحة الاعراب: ١٣٣، وشرح التسهيل: ١٩٩/٣

٦) الخفض حكاه الأخفش، انظر معاني القرآن: ٤٨٤/٢

٧) الجمل: ٧٣ وفيه «من القسم» بدل «في القسم».

٨) انظر الإيضاح: ٤٠٩/١، المقدمة الجزولية: ١٣٨وقال ابن مالك وفيه [أي: أيمن] حين يليه الله أثنا عشر لغة» شرح التسهيل: ٢٠٣/٣، وأورد السيوطي فيه عشرين لغة، همع الهوامع: ٤٠/٢، وكذلك في الجنى الداني: ٥٤١

٩) ذهب سيبويه إلى أن الهمزة للوصل، وأصله «يُمْنٌ الله» الكتاب: ٥٠٣/٣، وذهب الفراء إلى أنها همزة قطع «أيمن» جمع «يمين» انظر البسيط: ٩٣٩، وإصلاح الخلل: ١٩١-١٩٣، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٢٦ فمابعدها، ونسبه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين: ٤٠٤/١، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل إلى ابن كيسان وابن درستويه قال «وأجاز السيرافي ذلك» ٣٦/٨، وانظر الجنى الداني: ٥٣٨، وهمع الهوامع: ٤٠/٢

سيبويه والفراء في «أيمن الله» المفتوح الهمزة. وكسرت الميم في «م الله» اتباعاً للهاء، وكذلك كسرت الميم والنون في لغة من قال «مِنِ اللهِ»(١) ومن قال «م الله» بفتح الميم فإنما فتحها اتباعاً للاّم(٢).

وقوله: (ومن المرفوع في القسم قولهم: لَعَمْرَكَ)(٣).

العَمْرُ: البقاء، وفيه ثلاث لغات، يقال: عَمْرٌ، وعُمْرٌ،(٤) وعَمَرٌ، فإذا استعملوه في القسم التزموا فيه لغة واحدة، فقالوا: لعمرك واللام الداخلة عليه هي لام الابتداء، وهو مبتدأ وخبره محذوف لا يظهر.

وقوله: (ومن نادر القسم جَيْرِ)(٥)هي عندهم عوض من القسم، واختلف فيها، فقيل:(٦) هي حرف بمعنى نعم، وقيل:(٧) هي مصدر بمعنى حقا، وقيل:(٨) هي اسم فعل، ويقويه لحاق التنوين له، قالوا: جيرٍ، وهذا يبطل أن يكون حرفاً لأن التنوين لايلحق الحروف.

---

١) ذكر ابن أبي الربيع أن «مِنِ اللهِ» مخفوض بحرف قسم قد حذف وبقي عمله، وهو جار على قولهم: «اللهِ لأفعلنَّ» ولما خفضت النون تبعها الميم. وأما «مِ اللهِ» فهو مخفوض أيضاً بحرف قسم محذوف، وهو بمنزلة «من الله» البسيط: ٩٤١

٢) البسيط: ٩٤٢

٣) الجمل: ٧٤ وفيه «عندهم» بدل «قولهم».

٤) التبصرة: ٤٤٩/١، والبسيط: ٩٤٣

٥) الجمل: ٧٤

٦) قاله الأنباري في الإنصاف: ٤٠٠/١ وابن مالك في شرح التسهيل: ٢١٩/٣، وانظر: مغنى اللبيب: ١٦٢

٧) هذا القول منسوب الى سيبويه في المساعد: ٣٢٨/٢

٨) هذا مذهب المؤلف، وقال ابن الفخار «وهو قول علماء سبتة» شرح الجمل: ٤٣١ وانظر البسيط: ٩٤٤

باب مالم يسم فاعله.

العرب تحذف الفاعل لأحد ستة أشياء(١):للعلم به أو للجهل به أو خوفاً منه أو تعظيماً أو تحقيراً أو إبهاماً على السامع فإذا حذفت الفاعل غيرت الفعل، والأفعال ثلاثة: فعل / يختص بالاستقبال وذلك صيغة الأمر، نحو: اضرب، فهذا لايبنى للمفعول. ٤٨

والثاني: الفعل المضارع: فإذا أردت أن تبنيه للمفعول ضممت أوله وفتحت ماقبل آخره، نحو: يُضرب.

والثالث: الفعل الماضي: إذا أردت بناءه للمفعول فإنك تضم أوله وتكسر ماقبل آخره، نحو: ضُرِبَ. إلاّ أن يكون ثانية ألفا، نحو: قال وباع، ففيه ثلاثة لغات(٢):

إحداها: قيل وبيع، والثانية بالإشمام،(٣) نحو: قيل، وبيع والثالثة: قول وبوع.

وقوله: (فإن كان الفعل يتعدى الى مفعولين)(٤)هذا الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ينقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون من باب «أعطيت» فهذا يجوز لك فيه وجهان: إن شئت أقمت الأول، وإن شئت أقمت الثاني، وإقامة الأول أحسن(٥).

الثاني: أن يكون من باب «أمرت» وهو أن يكون يتعدى إلى مفعولين أصل أحدهما

---

١) انظر البسيط: ٩٦٢، وذكر ابن الفخار في شرح الجمل عشرة أغراض: ٤٣٢ بإضافة أربعة اغراض هي: الخوف عليه، أو لإقامة وزن، أو قافية، أو سجع.

٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٣٢-٤٣٣، والمساعد: ١/٤٠١-٤٠٢

٣) هذا هو المذهب المشهور في الإشمام: وهو ضم الشفتين مع النطق بالحرف الأول، فتكون الحركة بين الضمة والكسرة. وبقى فيه مذهبان. انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٣٣

٤) الجمل: ٧٨ وفيه «وإذا كان الفعل.... ».

٥) انظر الإيضاح: ١١٤، وشرح الجرجاني لكلام أبي علي إذ يقول: «إنما كان الأول أحسن لأمرين:

أحدهما: أنه فاعل في المعنى.... ، والثاني: أن المفعول الأول أقرب الى الفاعل في اللفظ... » المقتصد: ١/٣٥١

حرف الجر فتقيم المفعول الذي ليس أصله حرف الجر لاغير»(١) نحو: أُمِرَ زيدٌ الخيرَ.

الثالث: أن يكون من باب «ظننت» فتقيم فيه المفعول الأول لاغير، وكذلك الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تقيم فيه المفعول الأول لاغير(٢).

---

١) البسيط: ٩٦٩

٢) يعنى باب أعلمت، وماذهب إليه المؤلف هو مذهب ابن عصفور، شرح الجمل ١/٥٣٨-٥٣٠ وشيخه بن أبى الربيع، البسيط: ٩٧٣، وفي المسألة مذاهب أخرى، انظر المساعد: ١/٣٩٩-٤٠٠ وأوضح المسالك: ٢/١٥٢-١٥٣

باب من مسائل مالم يسم فاعله.

إذا بُنِيَ الفعل للمفعول به فلا بدّ من حذف الفاعل، ولا بدّ من شيء يقوم مقامه / ٤٩ والذي يقوم مقام الفاعل أحد خمسة أشياء: المفعول به والمجرور والمصدر وظرف الزمان وظرف المكان، تقدم الكلام في الباب الذي قبل هذا في إقامة المفعول، وكلامه هنا في إقامة غيره مما ذكرنا، فالمجرور يقام مقام الفاعل بشرطٍ واحدٍ:(١)وهو أن لا يحضر المفعول به.

وظرف الزمان وظرف المكان لايقام واحد منهما إلا بثلاثة شروط: أن لا يحضر المفعول به، وأن يكون الظرف متصرفاً،(٢) وأن ينصب على التشبيه بالمفعول به(٣). والمصدر لايقام إلاّ بأربعة شروط: الثلاثة المذكورة في الظرف،(٤) والرابع: بأن يكون مفيداً، وإفادته بأن يكون يفيد النوع أو العدد(٥).

وقوله: (وتقول: أُعطِيَ بالمُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً)(٦)اعطي: فعل يتعدى إلى مفعولين وكذلك المعطى، وقد تقدم أنه يجوز لك في باب «أعطيت» إقامة الأول وإقامة

---

١) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول مع وجوده مطلقاً، والأخفش بشرط تقدم النائب. انظر الخصائص: ٣٩٧/١، وشرح الكافية الشافية: ٦٠٩/٢، وشرح اللمحة البدرية: ٣١٧/١-٣٢٠ ووافقهم ابن مالك في التسهيل وشرحه بقوله: «وأجاز هو يعني «الأخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لامانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب» شرح التسهيل: ١٢٨/٢، وانظر نص التسهيل ضمن الشرح: ١٢٤/٢، والمساعد: ٣٩٨/١-٣٩٩

٢) الظرف المتصرف: هو مايخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن الى التأثر بالعوامل المختلفة.

٣) أي: ينصب نصب المفعول به على جهة الاتساع. الملخص: ٢٩٢/١، وانظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٣٤

٤) المصدر المتصرف: هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: ضَرْب، قَتْل، وضده المصدر غير المتصرف، نحو: «معاذ الله» فإنه لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية.

٥) ويسمى: المصدر المختص. وضده المبهم.

٦) الجمل: ٨١

الثاني(١).

و«أعطى» في هذه المسائل الأربع(٢)التي ذكرها أبو القاسم مفعوله الأول هو «المعطى» ومفعوله الثاني هو «الثلاثون» والمفعول الأول «للمعطى» هو الضمير، ومفعوله الثاني هو «الدينارين» ولا يجوز لك أن تجعل «الثلاثين» مفعولاً «بالمعطى» و «الدينارين» مفعولاً «بأعطي» لأن الألف واللام موصولة، فإن فعلت ذلك فقد فصلت بين الصلة والموصول بماليس من / الصلة، وهذه المسألة الأولى التي ذكرها أبو القاسم مفعول ٥٠
«أعطي» فيها الأول قد دخل عليه حرف الجر فصار مع «أعطي» مجرور وهو «بالمعطي» ومفعول وهو ثلاثون، واذا اجتمع المفعول والمجرور فلا يقام إلا المفعول؛ فـ«ثلاثون» هنا لايجوز فيه إلا الرفع و «المعطى» في هذه [المسألة](٣) معه مفعولان: الضمير و «الدينارين» فيجوز فيه وجهان، فإن أقمت الأول، قلت: أعطي بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً، وهو أحسن، فإن أقمت الثاني، قلت: أعطي بالمعطاه ديناران ثلاثون ديناراً، ومعنى هذه المسألة: أعطي ثلاثون ديناراً بسبب الرجل المعطى دينارين.

وقوله: **(وتقول: أعطي المعطى به ديناران ثلاثين دينارا)**(٤)«المعطى» هنا معه مفعول وهو «الديناران» ومجرور وهو «به» وإذا اجتمع المفعول والمجرور فلا يقام إلا المفعول به، فلا يجوز في «الدينارين» هنا إلاّ الرفع، و «اعطي» هنا معه مفعولان «المعطى» و «ثلاثون» فيجوز لك فيه وجهان:

أحدهما: أن تقيم «المعطى» فيكون في موضع رفع، وتنصب «الثلاثين».

والآخر: أن تقيم الثاني فترفع «الثلاثين» ويكون «المعطى» في موضع نصبٍ، ومعنى

---

١) انظر ماتقدم ص ٦٤

٢) هذه المسائل الأربع شرحها المؤلف وبين معناها والوجوه الجائزة فيها، انظر الثلاث الباقية تالية لهذه المسألة.

٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

٤) الجمل: ٨١-٨٢

هذه المسألة: [الرجل الذي أُعطِيَ بسببه](١) ديناران أعطي ثلاثين ديناراً.

وقوله: **(وتقول: أعطي بالمعطى به ديناران ثلاثون ديناراً)**(٢) لا يجوز في / ٥١ هذه المسألة إلاّ وجه واحد، رفع «الدينارين» و «الثلاثين» ومعنى هذه المسألة: أعطي ثلاثون ديناراً بسبب الرجل الذي أعطي بسببه ديناران.

وقوله: **(ولو لم تشغلهما بالباء لنصبت الجميع، فتقول: أعطي المعطى دينارين ثلاثين ديناراً)**(٣)وهذه المسألة هي الرابعة ويجوز لك فيها أربعة أوجه:

أحدها: وهو الأجود، أن تقيم الأول لكل واحدٍ منهما، وهو الذي ذكره أبوالقاسم.

الثاني: أن تقيم الثاني لكل واحدٍ منهما، فتقول: أعطي المعطاه ديناران ثلاثون ديناراً.

والثالث: أن تقيم الأول لـ«أعطي» والثاني «للمعطى» فتقول: أعطي المعطاه ديناران ثلاثين ديناراً.

والرابع: عكسه، فتقول: أعطي المعطى دينارين ثلاثون ديناراً. ومعنى هذه المسألة: المعطى دينارين أعطي ثلاثين ديناراً.

وقوله:**(زِيْدَ في رزق عمرٍو عشرون ديناراً)**(٤)«زاد» تستعمل على ثلاثة أوجه(٥):

أحدها: بمعنى «كَثُرَ» نحو: زاد الماء. فهذه لا تُبنى للمفعول.

---

١) تكملة يلتئم بها الكلام، مستفادة من البسيط: ٩٨٨

٢) الجمل: ٨٢ وفيه «ولو قلت: أعطي ...».

٣) الجمل:٨٢، وجاء فيه «لَنَصَبْتَهُمَا جميعاً، فقلت.» والنص المذكور عند المؤلف قريب من بعض نسخ الجمل حيث جاء فيه «نصب الجميع» بدون اللام، انظر ماأثبته المحقق في هامش الجمل رقم (٣).

٤) الجمل: ٨٢

٥) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٤٤-٤٤٥

والثاني: تتعدى إلى مفعولين: أحدهما بحرف الجر، نحو: زاد الله في رزق عمروٍ عشرين ديناراً، فهذه إذ [ا](١) بنيتَها للمفعول فتقيم مقام الفاعل المفعول(٢).

والثالث: تتعدى الى مفعولين، نحو: ﴿فزادَهُم اللّهُ مَرَضاً﴾(٣) فهي [من](٤) باب «أعطيت». / ٥٢

وقوله: (وعمرو زِيْدَ في رزقه عشرون ديناراً)(٥)إن لم تجعل في «زِيْدَ» مضمراً فهي من القسم الثاني، وإن جعلت في «زيد» مضمراً فهي من القسم الثالث، ويجوز على هذا الوجه وجهان:

أحدهما: ماذكره أبو القاسم،(٦) وهو: عمرو زِيْدَ في رزقه عشرين ديناراً.

والآخر: أن تقيم الثاني، فتقول: عمرو زِيْدَهُ في رزقه عشرون ديناراً.

وقوله: (وتقول: كُسِيَ المكسوُّ جبةً قميصاً)(٧)هذه المسألة مثل «أُعطي المعطى دينارين ثلاثين ديناراً» فـ«كُسِيَ» معه مفعولان: «المكسو» و «قميصاً» و «المكسو» معه مفعولان: الضمير و «جبةً» فيجوز لك فيها أربعة أوجهٍ:

أحدها: وهو الأجود أن تقيم الأول لكل واحدٍ منهما وهو الذي ذكره أبو القاسم.

الثاني: أن تقيم الثاني لكل واحد منهما، فتقول [كُسِيَ المكسوَّه جُبةُ قميصُ.

الثالث: أن تقيم الأول لـ«كُسِيَ» والثاني «للمكسو» فتقول](٨) كُسِيَ المكسوُّه جبةُ قميصاً.

الرابع: عكسه، فتقول: كُسِيَ المكسوَّ جُبةً قميصُ. ومعنى هذه المسألة: المكسوُّ جبةً

---

١) ساقطة من المصورة.

٢) لا يجوز غير هذا الوجه، وهو الذي ذكره أبوالقاسم.

٣) سورة البقرة من آية: ١٠

٤) في المصورة [ما] والصواب ماأثبته.

٥) الجمل: ٨٢

٦) الجمل: ٨٢

٧) الجمل: ٨٣

٨) سقطٌ بسبب سبق النظر.

كُسِيَ قميصاً.

وقوله: (و :أُخِذَ من المكسوِّ جبةً قميصٌ)(١).

[ف «أُ](٢) خِذَ» معه مفعول ومجرور وهو القميص فلا يجوز فيه إلا الرفع والـ«مكسو» معه مفعولان: الضمير و «جبة» فيجوز لك في هذه المسأ[لة](٣) وجهان: أحدهما: ماذكره أبو القاسم. والثاني: أن تقول: أُخِذَ من / المكسوِّه جُبةٌ قميصٌ. ومعنى هذه ٥٣ المسألة: أُخِذَ قميصٌ من المكسوِّ جبةً.

---

١) الجمل: ٨٣

٢) غامضة في المصورة.

٣) غامضة في المصورة.

باب اسم الفاعل.

اسم الفاعل: كل صفة جارية على الفعل المضارع المبني للفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه،(١) نحو: ضارب، فهو جارٍ على يضرب. وكلامه هنا [عن](٢)اسم الفاعل إذا كان بغير ألف ولامٍ ولا إضافة فهو إذا كان كذلك لايعمل إلا بأربعة شروط:(٣) ألايكون بمعنى الماضي (٤)وألا يوصف (٥) وألا يصغر(٦) وأن يعتمد(٧) ومعنى الاعتماد (٨)أن يكون خبراً لما قبله أو نعتاً له أو حالاً، نحو: هذا ضاربٌ زيداً في غدٍ أو الآن، وما أشبه ذلك.

وقوله: **(لو] تنصبه بإضمار فعل، تقديره، ويضرب عمراً)**(٩)هذا مذهب سيبويه، (١٠) وأجاز أبوعلي أن يكون «عمراً» معطوفاً على «زيد» على الموضع(١١)لأن الأصل: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً.

---

١) قريب من هذا التعريف ماجاء في البسيط: ٩٩٧ وانظر الإيضاح: ١٧١

٢) غامضة في المصورة.

٣) انظر هذه الشروط في البسيط: ٩٩٩-١٠٠١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٥٠-٤٥١، والمقرب: ١٢٤/١

٤، ٥) خلافاً للكسائي فقد أجاز عمل اسم الفاعل بمعنى المضي أو كان مصغراً أو موصوفاً. انظر شرح التسهيل: ٧٤/٣-٧٥

٧) خلافاً للأخفش والكوفيين. انظر شرح التسهيل: ٧٣/٣٠، ٧٤/٣، وشرح الكافية: ٨٧/١، وشرح المفصل: ٧٩/٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٣/١

٨) انظر تفصيل ذلك في المقتصد: ٥٠٨/١-٥١٢

٩) الجمل: ٨٥، وفيه «تنصبه ... » بدون واو، وعبارته بتمامها «وهذا ضاربٌ زيدٍ وعمراً، تنصبه بإضمار فعل تقديره ... ».

١٠) الكتاب: ١٦٩/١

١١) انظر مذهب أبي علي في الملخص: ٢٩٧/١، وبه قال صاحب المقتصد: ٥٢٠/١

وقوله:(١)**(ويجوز لك حذف النون من التثنية والجمع)** إذا كان اسم الفاعل بغير ألف ولام، وهو مثنى أو مجموع، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال فليس يجوز فيه إلا وجهان: إثبات النون والنصب، وإسقاطها والخفض.

وأما اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام، نحو: الضارب، فيعمل مطلقاً، كان بمعنى الماضي أو بمعنى / الحال أو بمعنى الاستقبال لأن الألف واللام موصولة [وعمله ٥٤ بالنيابة](٢).

وهو على قسمين:

أحدهما: أن يكون مثنى أو مجموعاً جمع السلامة، وإذا كان هكذا فيجوز لك فيه ثلاثة أوجه(٣) إثبات النون والنصب، نحو قوله تعالى: ﴿والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾(٤) وإسقاطها والخفض، نحو قوله تعالى: ﴿والمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾(٥)وإسقاطها والنصب للتخفيف، نحو قول الشاعر وهو قيس بن الخطيم الأنصارى:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا: يأتيهمُ من ورائنا وَكَفُ(٦).

ويروى: نطف.

الثاني: أن يكون مفرداً أو جمعاً مكسراً أو جمعاً مؤنثاً سالماً فإن كان مفعوله بغير ألف ولام فالنصب لاغير،(٧) نحو: الضارب زيداً، وإن كان بالألف واللام فيجوز لك فيه

---

١) الجمل: ٨٨، وفيه «... فلك حذف النون ... ».

٢) غامضة في المصورة.

٣) انظر البسيط: ١٠٠٥

٤) سورة النساء من آية: ١٦٢

٥) سورة الحج من آية: ٣٥

٦) البيت في ديوان قيس: ١٧٢، ونسبه محقق ديوانه لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي، وانظرها في هامش الديوان: ٦٣، ويروى «نطف» وانظر البيت بهذه الرواية في الكتاب: ١/١٨٥-١٨٦، والمقتضب: ٤/١٤٥، والجمل: ٨٩، والإيضاح: ١٧٥، والمنصف: ١/٦٧، والحلل: ١٢٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٦٧

٧) خلافاً للفراء فقد أجرى العلم وغيره من المعارف مجرى ذي الالف واللام في جواز الإضافة إليه، شرح التسهيل: ٣/٨٦. شرح الكافية الشافية: ٢/٩١٣

وجهان، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ، والرجلَ، بالنصب على أنه مفعول به، والخفضِ على التشبيه بقولك: الحسنُ الوجهِ.

وقوله: **(واعلم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فأضفته إلى(١)معرفة تعرَّف)** كل مايضاف إلى النكرة فهو نكرة ولكنه يختص، وكل مايضاف إلى المعرفة فهو معرفة إلاّ في أربعة مواضع: اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل من، ومثلك وشبهك، وماجرى / مجراها، وقد تكون هذه ٥٥ الأشياء معرفة قليلاً(٢) [إلاّ](٣)الصفة المشبهة باسم الفاعل فإضافتها أبداً غير محضة،(٤) والدليل على أن هذه الأشياء نكرات(٥) دخول «رب» و «كم» و «كُلّ» و «لا» و «أيٌّ»،و«من» الزائدة عليها، وجريانها صفة على النكرات، والنكرات صفات لها، ووقوعها أحوالاً وتمييزاً، والإخبار بها عن النكرة.

---

١) في الجمل: ٩٠، «فأضفته الى نكرة تنكر، وإن أضفته الى معرفة تعرف» ولعل في الكلام سقطاً من المصورة.

٢) انظر هذه الأشياء في البسيط: ١٠٤٠-١٠٤٥، وقد بيّن متى تكون معرفة، ومتى تكون نكرة.

٣) تكملة يقتضيها السياق.

٤) انظر البسيط: ١١٨٤

٥) بعض هذه الأدلة في البسيط: ١٠٤٥ فمابعدها، وساقها ابن الفخار في شرح الجمل: ٤٦١، كما هي عند المؤلف هنا.

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.

هذه الأمثلة خمسة، وقد ذكرها أبوالقاسم(١) وحُكْمُها حُكْمُ اسم الفاعل في جميع ماتقدم لأنها مختصرة من اسم الفاعل، فإذا قلت: ضَرَّاب، فأصله: ضاربٌ ضرباً كثيراً، ثم وُضِع مكان هذا كله «ضَرَّابٌ» وذكر أبوالقاسم الخلاف في «فَعِلٍ»(٢) ولم يذكره في «فعيل» والخلاف فيهما(٣).

---

١) الجمل: ٩٢ وهي: فَعول، وفَعَّال، ومِفْعال وفَعِل، وفَعيل.

٢) أشار ابوالقاسم إلى الخلاف بقوله: «وفي «فعل» اختلاف، وسيبويه يجريه مجرى هذه الأمثلة» الجمل: ٩٣، ولم يصرِّح بمن خالف سيبويه.

٣) يرى سيبويه وأبوعمر الجرمي إعمال هذه الأمثلة الخمسة ووافقه المازني والمبرد في ثلاثة منها وخالفاه في «فَعِلٍ» و «فعيل» ومذهبهما أنهما لايعملان. انظر المقتضب: ١١٤/٢-١١٥ ووافق ابن السراج المازني والمبرد في الأصول بقوله «والقول عندي كما قالوا» ١٢٤/١-١٢٥ وانظر البسيط: ١٠٥٨ فمابعدها، والتبصرة: ٢٢٦/١-٢٢٧، والهمع: ٩٧/٢. واعترض ابن السيد على أبي القاسم في عدم ذكره الخلاف في «فعيل» وابنُ الفخار، وابنُ أبي الربيع واعتذر عنه ابن أبي الربيع، انظر إصلاح الخلل: ٢٠٧، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٦٧ والبسيط: ١٠٦٦

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل(١)

وهي كل صفة(٢) تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، وليست على شكل الفعل المضارع، نحو: حسنٍ وكريم، فـ«حسن» ليست على شكل «يحسُن» فهذ[ه](٣)الصفة عملت لشبهها باسم الفاعل فيماذُكِرَ(٤)إلاّ أنها لاتعمل إلا فيما كان من سببها، والأصل في عملها الرفع، فتقول [مررت](٥) برجل حسنٍ وجهُهُ، وهذا هو الأصل، ومن العرب من يستثقله لتوالي أربعة أشياء فيه كالشي / الواحد: وهو الخافض والمخفوض في قولك: برجل، والنعت ٥٦ والمنعوت وهو «حسن» وماقبله، والفاعل وهو «الوجه» وما ارتفع به، والمضاف إليه وهو الضمير والمضاف فنقلوا الضمير المضاف إليه، وجعلوه في «حسن» وصار فاعلاً بـ«حسن» وزال «الوجه» من أن يكون فاعلاً بـ«حسن» فمنهم من يخفضه بالإضافة، فيقول: حسنِ الوجهِ، وحسنِ وجهٍ، فهاتان مسألتان في الخفض جائزتان، ومنهم من ينصبه على التشبيه بالمفعول به، فيقول: حسنٍ الوجهَ، ووجهاً، فهاتان مسألتان في النصب جائزتان والأحسن في «الوجه» إذا نصبته أو خفضته أن يكون معرفة مراعاة لأصله، فهذه خمس مسائل، أربع منها يتعرَّف منها «حسن» والخامسة لا يتعرَّف، وهي: مررت برجل حسنِ وجهٍ، فتصير هذه المسائل عشراً،(٦) تسع منها جائزة، والعاشرة غير جائزة.

وقوله: **(ولو قلت: مررت بالرجل الحسنِ وجهٍ،(٧)لم يجز)** هذه العاشرة، وهي

---

١) جاء هذا العنوان في الجمل: ٩٤، بزيادة «فيما تعمل فيه».

٢) قريب من هذا التعريف مافي البسيط: ١٠٦٧، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٧٢

٣) ساقطة من المصورة.

٤) انظر الإيضاح: ١٧٧، وكذلك في دلالتها على حدث ومن قام به، وقال ابن أبي الربيع: «اتفقا في أن كل واحد منهما يوصف به الأول، ويفيد فيه وصفاً في الحال» البسيط: ١٠٧٤

٥) ساقطة من المصورة.

٦) ذكر المؤلف خمساً منها، وتصير عشراً بإدخال «أل» على الصفة نحو: الحسنِ وجهُهُ، والحسنِ الوجهَ، والحسنِ وجهاً، والحسنِ الوجهِ، فهذه تمام التسع الجائزة، والعاشرة ذكرها المؤلف بعدُ.

٧) جاء في الجمل: ٩٧ بعد المثال «... فجمعت بين الإضافة والألف واللام لم يجز».

التي لا تجوز.

والمضاف والمضاف إليه يكونان بغير ألف ولام مطلقاً، نحو: غلام زيد، ولا يكونان بالألف واللام إلاّ في ثلاثة مواضع: في اسم الفاعل، نحو: الضارب الغلام، والصفة المشبهة، نحو: الحسن الوجهِ، وفي العدد قليلاً، نحو: الثلاثة الأثواب / ويكون الألف ٥٧ واللام في المضاف إليه خاصة، نحو: غلام الرجل، وعكس هذا لا يجوز إلاّ في بابين: في اسم الفاعل والصفة المشبهة به، إذا كان كل واحد منهما مثنى أو مجموعاً،(١)نحو: الضاربا زيد، والضاربو عمرو.

وقوله: (والعاشر: أن تقول: مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ)(٢)الأصل في هذه المسألة: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، فهاتان المسألتان لاخلاف في جوازهما، وإنما الخلاف في إعراب «الوجه» فقال الزجاج «الوجه» فاعل بـ«حسن» والضمير محذوف،(٣) وهذا لايصح لأن الضمير لا يحذف. وقال الكوفيون:(٤)«الوجه» فاعل بـ«حسن» والألف واللام بدل من المضمر وهذا خطأ؛ لأن الضمير اسم والألف واللام حرف ولا يعوض الحرف من الاسم، وقال الفارسي:(٥) فاعل الحسن مضمر فيه، والوجه بدل منه، وكذلك الخلاف في قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مفتَّحةً لَهُم الأبوابُ﴾(٦) فإن [قلت]:(٧)مررت برجل حسنٍ وجهُهُ، وبالرجل الحسنِ وجهُهُ، فهاتان المسألتان لا تجوزان على مذهب الكوفيين،(٨)وتجوزان على

---

١) يقصد جمع المذكر السالم.

٢) الجمل: ٩٧

٣) انظر مذهب الزجاج في البسيط: ١٠٩٥ ووافقه أبوالقاسم، انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٨٢ وبه قال ابن عصفور في شرح الجمل: ٥٧١/١

٤) انظر مذهب الكوفيين في معانى القرآن للفراء: ٤٠٨/٢-٤٠٩، وتبعهم ابن مالك، شرح التسهيل: ١٠١/٣-١٠٣، والجنى الداني: ١٩٨-١٩٩، وابن الفخار في شرح الجمل: ٤٧٨

٥) الإيضاح: ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٠/١، وشرح اللمحة البدرية: ١٥٨/٢

٦) سورة ص آية: ٥٠

٧) ساقطة من المصورة.

٨) برفع «وجه» في المسألتين على الفاعلية وامتناعهما عند الكوفيين لأنه ليس في «وجه» ضمير يعود إلى الموصوف-أو مايسد مسده وهو «أل».

قول غيرهم. [و](١)إعراب «وجه» على ماتقدم في المسألتين اللتين قبل هذا.

وقوله: **(والوجه الحادي عشر، أجازه سيبويه وحده)**(٢)ولم يجزه سيبويه إلاّ في الشعر / وقال فيه مع ذلك: إنه رديء(٣). ٥٨

وقوله: **(وخالفه جميع الناس)**(٤)لم يخالفه فيما حُكِيَ إلا المبرد(٥).

وقوله: **(لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه)**(٦)ليست العلة هذه إذ لو كانت هذه هي العلة لم يجز «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ» وقد تقدم أن هذا يجوز لأن إضافته في تقدير الانفصال، وإنما امتنع «حسنِ وجهِهِ» في الكلام لأن الأصل في «وجهه» أن يكون فاعلاً، وإنما نُصب أو خُفض عند إزالة الضمير من اللفظ ونقْلِهِ وجَعْلِهِ في «حسن» طَلَبَ التخفيف، وأنت إذا قلت: حسنِ وجهِهِ، فالضمير باقٍ فليس تخفيفٌ، وتعريف هذا الوجه الحادي عشر لايجوز، فلا يقال: الحسنِ وجهِهِ، فهاتان مسألتان: إحداهما: لا تجوز، والثانية: لا تجوز إلا في الشعر، وكذلك نَصْبُ «الوجه» مع الضمير، «وحسن» فيه معرفة ونكرة، نحو: حسنٍ وجهَهُ والحسنِ وجهَهُ، فهاتان أيضاً مسألتان لا تجوزان إلا في الشعر(٧) لماتقدم فقد تحصَّل فيما ذكرته أن جميع مايُتَصَوَّر في هذا الباب من المسائل ثمانِ عشرةَ مسألة وهي:(٨)مررت برجل حسنٍ وجهُهُ، والحسنِ وجهُهُ، فهاتان مسألتان جائزتان، وحسنٍ وجهَهُ، والحسنِ وجهَهُ، وحسنِ وجهِهِ، فهذه / ثلاث كلها لا تجوز إلاّ في الشعر، والحسنِ ٥٩ وجهِهِ لا تجوز أصلاً، ومررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ، والحسنِ الوجهَ، وحسنٍ وجهاً، والحسنِ وجهاً، وحسنِ الوجهِ، والحسنِ الوجهِ، وحسنِ وجهٍ، فهذه السبع كلها جائزة، والحسنِ وجهٍ،

---

١) ساقطة من المصورة.

٢) الجمل: ٩٨ وتمام العبارة «وهو قولك: مررت برجل حسنِ وجهِهِ».

٣) الكتاب: ١٩٩/١

٤) الجمل: ٩٨

٥) انظر مخالفته لسيبويه في البسيط: ١١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٣/١، وشرح التسهيل: ٩٩/٣

٦) الجمل: ٩٨

٧) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٧٨

٨) انظرها في شرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٠/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٧٦ فمابعدها.

وهي غير جائزة، وحسنٍ الوجهُ، والحسنِ الوجهُ، لا خلاف في جوازهما ووقع الخلاف في الإعراب، وحسنٍ وجهٌ والحسنِ وجهٌ، اختُلِفَ في جوازهما.

بـاب الـتـعـجـب.

التعجب على ثلاثة أقسام:

أحدها: تعجب يفهم من البنية وهي المذكورة في هذا الباب وله بناءان: ماأفعله، وأفعل به.

الثاني: تعجب يفهم من الحرف وذلك الحرف اللام، ويكون ذلك في موضعين: في القسم، نحو: لله لأكرمنك، وفي النداء، نحو قول امرىء القيس:

فيالك من ليل كأن نجومه: بكل مغار الفتل شد بيذبل(١).

الثالث: تعجب يفهم من قرائن الأحوال، وهذا لايفهم من اللفظ.

فأمّا قولهم: ماأفعله! وذلك نحو: ماأحسن زيداً، «ما» عند سيبويه اسم تام ومابعده خبره،(٢) وهي عند الأخفش موصولة ومابعدها صلتها،(٣) والخبر عنده محذوف، والتقدير عنده: الذي حسن زيداً شيء عظيم / وكلام سيبويه أقرب لأنه لا حذف فيه. ٦٠

وقوله: **(واعلم أن فعل التعجب غير متصرف)**(٤)الأفعال كلها متصرفة إلا أربعة: عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب، وإنما منع فعل التعجب من التصرف لكونه(٥)أخرج عن أصله فجعل لفظه الماضي والمراد به الحال(٦).

---

١) البيت في معلقة امرىء القيس، انظر الديوان: ١٩، ويروي فيه بالتاء «شدت» وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٥٥/١ استشهاداً على جواز التمييز بمن، ويروى «شدت» بالتاء في الكامل: ٩٩٢/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٨/١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٨٣٣/٢ والمغنى: ٢٨٤، وهمع الهوامع: ٣٢/٢، والدرر اللوامع: ٣١/٢

٢) الكتاب: ٧٢/١ «زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل، ولم يتكلم به».

٣) الأصول: ١٠٠/١، وشرح الكافية: ٣٠٧/٢-٣١٠، والتبصرة: ٢٦٥/١ وضعفه ابن مالك في شرح التسهيل: ٣١/٣-٣٢، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٢/١

٤) الجمل: ٩٩

٥) المقتضب: ١٧٣/٤، ١٧٥، والأصول: ٩٨/١

٦) هذا قول أبي الحسين شيخ المؤلف، وهو محكي عن المبرد، انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٤٩٥، وفيه مذاهب أخرى، همع الهوامع: ٩١/٢

وقوله: (وفعل التعجب ثلاثي أبداً)(١)الأفعال على خمسة أقسام(٢):

أحدها: ثلاثي لم يجر مجرى الزائد، نحو: حسُن.

والثاني: فعل زائد جرى مجرى الثلاثي، نحو: اشتدَّ، قالوا فيه: شديد، فجرى ذلك مجرى الثلاثي لأن فعيلاً إنما يكون من «فعُل» يقال: كرُم، فهو كريم، فجرى «اشتدَّ» مجرى «شدَّ» فهذان القسمان يتعجب منهما باتفاق.

الثالث: ماكان على وزن «أفعل» نحو: أعطى، قالوا: ماأعطاه للدراهم، فاختُلِفَ في هذا،(٣)هل هو قياس أو سماع؟

الرابع: ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف لم يجر مجرى الثلاثي ولا هو على وزن أفعل، نحو: انطلق، ودحرج، واستخرج.

الخامس: ثلاثي جرى مجرى الزائد نحو: حمِر. فهذان القسمان لا يتعجب منهما إلاّ بـ«أشدّ» ونحوه.

وقوله: (واعلم أن «كان» تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها)(٤)قد تقدم أن قولهم: ماأحسن زيداً، إنما يراد به التعجب من حُسْنٍ حا[ضر](٥) / فلفظه لفظ الماضي، والمراد به الحال، فإذا أرادوا التعجب من حُسْنٍ ماضٍ أدخلوا ٦١

---

١) الجمل: ١٠٠

٢) شرح الجمل لابن الفخار: ٤٩٠

٣) للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: إطلاق القول بالقياس، وهو ظاهر كلام سيبويه، والمحققين من أصحابه، وهو قول ابن مالك، انظر شرح التسهيل: ٤٦/٣-٤٨

الثاني: الاقتصار على المسموع، ومنع القياس مطلقاً، وإليه ذهب المازني، والمبرد وابن السراج والفارسي. المقتضب: ١٧٨/٤، والأصول: ٩٩-١٠٠

الثالث: التفصيل: ما كان همزته لمعنى فيقتصر فيه على السماع، وما كان همزته لغير معنى فيطلق فيه القول بالقياس. وصحح هذا القول ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه. انظر الأقوال الثلاثة في المساعد: ١٦٣/٢-١٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٩/١-٥٨٠، وشرح الجمل لابن الفخار: ٤٩١

٤) الجمل: ١٠٣

٥) غامضة في المصورة.

أحسن زيداً،(١) وجعل أبو علي(٢) «كان» هنا زائدة، وجعلها أبوالقاسم ناقصة،(٣) وقول أبي علي أحسن، لأنه ليس فيه إلا الفصل بين «ما» وفعل التعجب، وفي كلام أبي القاسم الفصل، وجعل «أحسن» خبراً لـ«كان» ولا يكون خبراً إلاّ لـ«ما» وجَعْلُ «كان» خبر «ما» ولا يكون خبر «ما» إلا فعل التعجب.

وقوله: **(ومن قال: ماأحسن زيداً)**(٤)إذا رددت هذا إلى نفسك قلت: ماأحسنني وماأحسنّي بالإظهار والادغام لأنه لا لبسَ فيه، وتقول: إذا كنت أنت وغيرُك: ماأحسنَنا بنونين ولا يجوز الإدغام هنا لئلا يلتبس بالنفي وكذلك في تثنية الاستفهام وجمعه تقول: ماأحسنّنا ولا يجوز فيه الإدغامُ لئلا يلتبس بالنفي أيضاً.

وقوله: **(ومن التعجب ماجاء بلفظ الأمر)**(٥)الأصل في هذا عند البصريين(٦) أَحْسَنَ زيدٌ، كما يقال: أَلْأَمَ الرجلُ، ثم غيَّروا: أحسنَ، فقالوا: أحسِنْ، للدلالة على التعجب فصار لفظه لفظ الأمر فكرهوا [وقو]ع(٧)المرفوع بعده لأن هذا الشكل إنما يقع بعده منصوب أو مخفوض، وأدخلوا الباء على «زيد» فقالوا: أحسِنْ بزيدٍ، ليزول قُبْحُ اللفظ،(٨)/ ٦٢ وهي هنا لازمة(٩)كما كانت لازمةً في قوله تعالى: ﴿وكَفَىٰ باللَّهِ﴾(١٠)والأصل فيه: كفى اللهُ، في الأعرفِ(١١).

---

١) الكتاب: ١/٧٣

٢) شرح ابن عصفور: ١/٥٨٥، وهو اختيار الرضي في شرحه على الكافيه: ٢/٢٩٤

٣) الجمل: ١٠٣

٤) الجمل: ١٠٣

٥) الجمل: ١٠٤، وتمام العبارة «... وليس بأمر في الحقيقة».

٦) ويقابل هذا المذهب: ماذهب إليه الزجاج، والفراء، والزمخشري، وابن خروف وهو أن «أفعل» دالاً على الامر لفظاً ومعنىً، والتقدير عندهم: أحسِنْ زيداً بالنصب، انظر المساعد: ٢/١٤٩-١٥٠ وهذا المذهب منسوب الى جمهور الكوفيين في شرح الكافية الشافية: ١٠٧٨

٧) غامضة في المصورة.

٨) شرح الجمل لابن الفخار: ٥٠٧

٩) وهي زائدة، ولعله اكتفى عن ذكر زيادتها بقوله السابق.

١٠) سورة الفتح: من آية ٢٨

١١) قال أبوالبقاء «في فاعل كفى وجهان: أحدهما هو اسم الله. والباء زائدة، دخلت لتدل على معنى الأمر، إذ التقدير: اكتف بالله، والثاني: أن الفاعل مضمر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله

بـاب ((مـا))

كلامه في هذا الباب في «ما» النافية، وهي لا تدخل إلا على الجمل، فإن كانت الجملة فعلية بقيت على حالها، نحو: ماقام زيد، وإن كانت اسمية، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، فبنو تميم(١) يتركونه على حاله، وأهل الحجاز يرفعون المبتدأ وينصبون الخبر [فيقولون](٢)ما زيد قائماً؛ لأنهم شبهوها بـ«ليس» إلاّ أن «ليس» تنصب الخبر مطلقاً، و «ما» في لغة أهل الحجاز لا تنصب الخبر إلا بثلاثة شروط:(٣)أن يكون مؤخراً، منفياً،(٤) وأن لايقع بعدها «إن»(٥)لأن المشبه بالشيء لايقوى قوَّتَهُ.

وقوله: **(وتقول: ما زيد قائماً ولا سائراً أخوه)**(٦)يجوز في «سائر» هنا وجهان: النصب والرفع، فإذا كان منصوباً فهو معطوف على «قائماً» و «أخوه» رفع به، والهاء في «أخوه» عائدة على «زيد» واذا رفعته(٧) فلك فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون «أخوه» مبتدأ، و «سائر» خبر مقدَّم.

والثاني: أن يكون «سائر» مبتدأ و «أخوه» فاعل به سدّ مسدّ الخبر، فإن قلت: ما زيد قائماً ولا سائر عمرو، فلا يجوز في «سائر» إلا الرفع(٨)ويجوز في إعرابه الوجهان المذكوران، ولايجوز لك هنا أن تنصب «سائراً» أو تعطفه على «قائماً» / وتجعل «عمراً» ٦٣ فاعلاً به لعدم الضمير، لأن المعطوف على الشيء يتنزل منزلته، فكأنك قلت: مازيد سائراً عمرو، وهذا لايجوز.

فبالله، على هذا في موضع نصب مفعول به» إملاء مامنّ به الرحمن: ١٧٥، وصحح السمينُ الوجهَ الأول في الدر المصون: ٥٨٦/٣ وانظر المسائل العضديات: ٢٢٩

١) الكتاب: ٥٧/١

٢) غامضة في المصورة.

٣) انظر شرح ابن عصفور: ٥٩٢/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥١٢

٤) الكتاب: ٥٩/١ وفي ١٢٢/١ قال سيبويه «كما أن «ما» كـ«ليس» في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها، وإذا تغيَّرت عن ذلك أو قُدِّمَ الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم».

٥) الكتاب: ٢٢١/٤، المقتضب: ١٨٩/١، والأصول: ٢٣٦/١

٦) الجمل: ١٠٧

٧) المقتضب: ١٨٩/٤، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥١٧

٨) شرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٧/١

بـاب نِـعـمَ وبِئـسَ.

الأصل(١) في «نِعْمَ» نَعِمَ الرجلُ، إذا تنعَّم في بدنه، وكذلك «بِئْس» الأصل فيها «بَئِسَ الرجلُ» إذا أصابه البؤسُ والحزن، وهما فعلان(٢)متصرفان، ويقال في مضارعهما: ينعَم وينعِم، بفتح العين وكسرها، وكذلك: يبئِس ويبأَس، واسم الفاعل «بائس» و «ناعم» والمصدر «نعمة» و «بؤساً» ووزنهما «فَعِلَ» وثانيهما حرف من حروف الحلق، وكل ماكان على «فَعِلَ» وثانيه حرف حلق فللعرب فيه أربع لغات اسماً كان أو فعلاً،(٣) فيقال: نَعِمَ، ونِعْم، ونِعِم، ونَعْم، وكذلك: بَئِس، بَأْس، وبِئِس، وبِئْس، ثم إن العرب نقلت «نِعْمَ» للمدح و «بِئْسَ» للذم، ولا يجوز فيهما إلا وجه واحد في الأكثر،(٤) وهما فعلان حقيقان غير متصرفين؛(٥)لأنهما أزيلا عن أصلهما، ولشبههما بالحروف؛ لأنهما معناهما في غيرهما، ولابدّ لهما من فاعل، ويكون ظاهراً ومضمراً، فاذا كان ظاهراً فلا يكون إلا بالألف واللام أو مضافاً إلى مافيه الألف واللام،(٦) نحو: نِعْمَ القومُ قومُك، ونعم صاحبُ القومِ أخوك، واذا كان مضمراً فلا بدّ بعده ما يفسره، وينصب على التمييز(٧) نحو: نعم رجلاً زيد، وزيد

---

١) انظر الكتاب: ٢/١٧٩، والمقتضب: ٢/١٣٨

٢) هذا مذهب البصريين والكسائي، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان. انظر الانصاف: ١/٩٧، وشرح المفصل: ٧/١٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٨

٣) قال سيبويه: «إذا كان ثانية من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه، فَعِلَ، وفِعِل، وفَعْل، وفِعْل، إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء» الكتاب: ٤/١٠٧، وانظر المقتضب: ٢/١٣٨، والأصول: ١/١١١، والمفصل: ٧/١٢٧ ضمن شرح ابن يعيش، وشرح التسهيل: ٣/٦

٤) ومما خالف الأكثر: مجيئها على الأصل كقول طرفة:

ما أقلّتْ قدمٌ إنَّهمُ: نَعِمَ الساعون في الأمر المبرّ.

انظر كلام الزمخشرى في شرح المفصل: ٧/١٢٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/١١٠٠، وحكى أبو علي قولهم «بيس» بفتح الباء وياء ساكنة. شرح الكافية الشافية: ٢/١١٠٢، وجاءت للمدح والذم باللغات الأربع، وحكى الكوفيون فيها «نعيم» انظر المساعد: ٢/١٢٢-١٢٣

٥) انظر الأصول: ١/١١١، والتبصرة: ١/٢٧٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣٠٧، وشرح المفصل: ٧/١٢٧ وشرح الجمل لابن الفخار: ٥١٩

٦) انظر الإيضاح: ١٢٤-١٢٥، والمقتصد: ١/٣٦٣-٣٦٤، شرح الجمل لابن عصفور: ١/٦٠٠، شرح المفصل: ٧/١٣٠

٧) انظر الإيضاح: ١٢٤، والمقتصد: ١/٣٦٤ وشرح المفصل: ٧/١٣١

هو الممدوح أو / المذموم، فإذا جئت به أولاً، فقلت: زيد نعم الرجل، فهو مبتدأ ومابعده ٦٤
خبره، واسم الجنس أغنى عن الضمير، فإن جئت به آخراً، فقلت: نعم الرجل زيد، فلك فيه وجهان(١):

أحدهما: أن يكون مبتدأ وماقبله خبره.

والآخر: أن يكون خبر مبتدإ محذوف تقديره: هو زيد.

---

١) الأصول: ١/١١٢، والإيضاح: ١٢٦-١٢٧

بـاب حـبَّذا

أصل «حَبَّ» أن يكون فعلاً ماضياً، وقلّ مايستعمل، إنما يقال: أَحبَّ زيد، واسم الفاعل «مُحِبّ» والمفعول «مُحَبّ» إلاّ أن «مُحَبّاً» قليل في الاستعمال وأكثر مايقال في المفعول «محبوب»(١) و «محبوب» إنما جرى على «حُبّ»(٢) وإن كان لا يستعمل في الأعرف، و «ذا» فاعل بـ«حَبَّ» ثم إنّ العرب نقلت «حبذا» فجعلته للمدح وإعرابه عند أكثر النحويين (٣) مبتدأ ومابعده خبره، نحو:حبذا زيد، فإن جئت بعده باسم منصوب(٤) وهو مشتقّ، نحو: حبذا راكباً زيد، فيجوز لك في (راكب) وجهان: أن يكون تمييزاً أو حالاً، وإن كان جامداً، نحو: حبذا رجلاً زيد، فـ«رجلاً» هنا تمييز لاغير.

---

١) انظر شرح المفصل: ١٣٨/٧، الخصائص: ٢١٦/٢-٢١٧

٢) فيه لغتان فتح الحاء وضمها. شرح التسهيل: ٢٨/٣، والضم أكثر من الفتح، قال ابن مالك في الألفية: ودون «ذا» انضمام الحا كثُر، وانظر شرح ابن الناظم: ٤٧٦، وشرح ابن عقيل: ١٧٢/٣

٣) للنحاة في إعراب: حبذا زيد، ثلاثةُ مذاهب:

أ - أن «حبذا» مركب غُلِّبَ فيه جانب الاسم فصار اسماً واحداً في موضع رفع بالابتداء ومابعده خبره، وهو مذهب المبرد وابن السراج، والزجاجي وابن جني وابن هشام اللخمي وابن أبي الربيع وابن عصفور، وهو منسوب إلى الخليل وسيبويه وهو اختيار المؤلف حيث ذكره من بين المذاهب.

ب - أن «حبذا» مركب غُلِّبَ فيه جانب الفعل لتقدمه لفظاً، فصار بمجموعه فعلاً ماضياً ومابعده فاعل له، وهو مذهب الأخفش، وأبوبكر خطاب، ونُسب إلى ابن درستويه.

جـ - أن «حَبَّ» فعل ماض و «ذا» فاعل له «وزيد» إما مبتدأ مؤخر أو خبر لمبتدأ محذوف، فهو بمنزلة: نعم الرجلُ زيدٌ. اختار هذا المذهب الفارسي وابن برهان وابن خروف، وقال: هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك، واختاره ابن مالك، وهو ظاهر قول سيبويه عنده. انظر هذه المذاهب مجموعة في شرح المفصل: ١٤٠/٧-١٤١، وشرح التسهيل: ٢٢/٣ فمابعدها، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٩/١-٦١١، والمساعد: ١٤٠/٢-١٤٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥٢٩-٥٣٠-٥٣٢-٥٤١، فقد أسهب في مناقشة المذاهب وردّها مؤيداً مااختاره، وهو اختيار المؤلف.

٤) شرح الجمل لابن الفخار: ٥٤١-٥٤٢

باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحدٍ منهما بصاحبه مثلما يفعل به الآخر.

هذا الباب يسمى باب الإعمال: وهو أن يكون معك اسم واحد وله عاملان، نحو: ضربت وضربني / زيد، فإن شئت أعملت الأول، وإن شئت أعملت الثاني، والاختيار عند ٦٥
البصريين إعمال الثاني؛(١)لأنه الأقرب إلى الاسم، وبه جاء القرآن،(٢)واتفقوا(٣) على أنه إذا أعملت الأول فتضمر في الثاني مايحتاج إليه من فاعل أو مفعول أو مجرور، واذا أعملت الثاني فتنظر الأول، فإن طلب فضلة فتحذف، والفضلة هي المفعول به والمجرور، وإن طلب عمدة وهي الفاعل وماجرى مجراه فمذهب سيبويه أنه يضمر فيه،(٤) وقال الكسائي:(٥)إنه يحذف، ومنع الفراء(٦) هذه المسألة ولم يجزها، ويدل على صحة مذهب سيبويه قولهم: ضربوني وضربت قومَك.(٤)

وقوله: (وظننتُ وظنَّنيهِ زيداً شاخصاً)(٧)إنما قال هذا مسامحة ومراعاة للفظ،(٨) والاختيار أن تقول: ظننت وظنَّني شاخصاً زيداً شاخصاً، لأن «شاحصاً» الثاني ليس هو الأول.

---

١) الكتاب: ٧٣/١، والمقتضب: ٧٢/٤، والتبصرة: ١٤٨/١، واختيار الكوفيين إعمال الأول لسبقه. انظر الإنصاف: ٨٣/١، وشرح المفصل: ٧٧/١، وشرح التسهيل: ١٦٧/٢

٢) الإيضاح: ١٠٨، ومما جاء من قوله تعالى: ﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ وقوله: ﴿هاؤُمُ اقْرَءوا كِتابِيَهْ﴾ وقوله: ﴿وأَنَّهُم ظَنُّوا كما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَن يَبْعَثَ اللهُ أحداً﴾ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ في الكَلالَةِ﴾ ﴿وأَمَّا الذين كَفَروا وكَذَّبوا بآياتنا﴾ و ﴿تعالَوا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رسولُ اللهِ﴾.

٣) يعنى البصريين والكوفيين.

٤) الكتاب: ٧٩/١ ،ومنه تصويب المثال إذ ورد في المصورة بالواو بدل التاء وانظره فيالصفحة التالية.

٥) انظر مذهبه في شرح التسهيل: ١٧٤/٢، وشرح المفصل: ٧٧/١، والمساعد: ٤٥٩/١

٦) انظر مذهبه في شرح المفصل: ٧٧/١، والمساعد: ٤٥٨/١، والمنع منسوب إلى جمهور الكوفيين بمافيهم الكسائي، انظر ذلك في شرح التسهيل: ١٧٤/٢، ومغنى اللبيب: ٦٣٥

٧) الجمل: ١١٥، وجاء فيه «ظننت... » بدون واو.

٨) انظر شرح ابن عقيل: ١٦٦/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥٥٣

باب مايجوز تقديمه من المضمر على الظاهر ومالا يجوز.

المضمرات على ثلاثة أقسام: متكلم، نحو: أنا، ومخاطب، نحو: أنت، وغائب، نحو: هو، فالمتكلم والمخاطب لا إشكال فيهما؛ لأنه يفسرهما المشاهدة، والغائب على أربعة أقسام(١):

أحدها : ضمير يعود على ماقبله منطوق به لفظاً ومعنىً أو لفظاً فقط أو معنىً فقط، نحو: زيد / ضربته. ٦٦

الثاني: ضمير يعود على شيء يفهم من لفظ ماقبله، نحو: ﴿وإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾(٢) فالهاء في «يرضه» عائدة على الشكر المفهوم من «تشكروا».

الثالث: ضمير لا يصلح في الموضع غيرُه،(٣) نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بالحِجابِ﴾(٤) فالضمير في «توارت» عائد على الشمس، ولم يجر لها ذكر.

الرابع: ضمير يعود على مابعده لفظاً ومعنى، وهذا لا يكون إلاّ في أربعة مواضع:(٥) ضمير الأمر والشأن، والضمير في «نعم» و «بئس» في قولهم: نعم رجلاً زيد، وفي «رُبَّ» في قولهم:(٦) رُبَّهُ رجلاً، وفي باب الإعمال على مذهب سيبويه في قولهم(٧): ضربوني وضربتُ قومَكَ، إذا أعملت الثاني.

وقوله: (والوجه الثاني: وهو الذي قصدناه في هذا الباب)(٨).

---

١) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٥٥٩

٢) الزمر من آية: ٧

٣) قال ابن الفخار عن هذا القسم: يعود على مايفهم من سياق الكلام. شرح الجمل: ٥٥٩

٤) ص: من آية: ٣٢

٥) انظر شرح المفصل: ٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١١/٢-١٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥٤٨

٦) الكتاب: ١٧٦/٢

٧) الكتاب: ٧٩/١

٨) الجمل: ١١٨

هذا الفصل مبني على معرفة المراتب وهي [أربع](١) فمرتبة الفاعل قبل المفعول، والمفعول به قبل المجرور، والمفعول الأول قبل الثاني، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم فلا يتقدم لأنك إن قدمته صار مقدماً لفظاً ومعنىً، ولا يتقدم لفظاً ومعنىً إلا في المواضع الأربعة المذكورة قبل هذا،(٢) وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير جاز تقديمه لأنك إن قدمته صار مقدماً في اللفظ وهو في المعنى مؤخر، وهذا لاينكسر(٣) وقول أبي القاسم «إذا اتصل بالمرفوع لم يجز تقديمه»(٤) يعنى بذلك الفاعل مع المفعول / وقد ذكر قبل هذا في باب الابتداء(٥) لأنك تقول: زيد أخوه منطلق، وأخوه ٦٧
منطلق زيد، فأجاز فيه التقديم وقد اتصل بالمرفوع، وقول الشاعر، وهو أبو الأسود الدؤلي:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ: جزاءَ الكلابِ العاويات وقد فَعَل(٦).

حمله أبو القاسم على أن الهاء في «ربه» عائدة على «عدي» وقدمه للضرورة،(٧) وحمله غيره(٨)على أن الهاء عائدة على «الجزاء» المفهوم من «جزى» وهو حسن وجَعَلَهُ مثلَ قولِهِ تعالى: ﴿وإنْ تَشْكُروا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾(٩)ولا ضرورة فيه على هذا، وهو أحسن.

---

١) جاء في المصورة أربعة: والصواب، ما أثبتناه، وانظر المراتب في شرح الجمل لابن الفخار: ٥٦٠

٢) انظر ماتقدم ص ٨٧

٣) هذا رد للمؤلف على ما اعترض به على أبي القاسم في قوله الذي أورده المؤلف، انظر: إصلاح الخلل: ٢١٩، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥٦٣

٤) الجمل: ١١٨ بتصرف يسير في اللفظ.

٥) الجمل: ٣٧

٦) انظر البيت في ديوانه (١٢٤) والجمل: ١١٩، والحلل: ١٥٦، والخصائص: ٢٩٤/١

٧) الجمل: ١١٨-١١٩

٨) انظر الخزانة: ٢٧٩/١

٩) الزمر من آية: ٧

باب إضافة المصدر إلى ما بعده.

المصدر على ثلاثة أقسام:

أحدها: مصدر يعمل فيه فعلُهُ ولم يَنُبْ منابَهُ، نحو: ضربت ضرباً، وقد تقدم الكلام فيه في باب ماتتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية(١).

الثاني: مصدر عمل فيه فعلُه وناب منابه، نحو قولهم في الأمر: ضربا زيداً، وسيأتي الكلام عليه في آخر الكتاب(٢)إن شاء الله تعالى.

الثالث: المصدر المقدَّر بـ«أنْ» والفعلِ، وهو كل مصدر عمِل فيه غيرُ فعلِهِ، نحو: أعجبني ركوبُ زيدٍ الفرسَ، وهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مضافاً فيخفض مابعده، ويُحمَل مابعد المخفوض على المعنى، فيُرْفَعَ إن كان / فاعلاً، ويُنْصَب إن كان مفعولاً. ٦٨

والثاني: أن يكون منوناً فهذا لا خلاف أنه يعمل إلاّ أنه عند الكوفيين(٣)لا يعمل إلا في واحدٍ، وعند البصريين يجوز أن يعمل في اثنين، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، وهو القياس لأنه بالوجه الذي يعمل في الواحد يعمل في الاثنين.

الثالث: أن يكون بالألف واللام فيعمل عند البصريين وقال الكوفيون لا يعمل.

---

١) انظر ماتقدم ص ٣٧

٢) انظر ماسيأتي ص ٢٠١

٣) ويقول ابن أبي الربيع في الكافي: ٣٢٩/١ (والفاعل مع المصدر يُحذَف وإن كان لا يُحذَف مع الفعل، وفي هذا خلاف، وقال الكوفيون: إن المصدر المنون ينصب ولا يرفع، ومن الناس من ذهب إلى أن هذا المصدر يرتفع بعده المفعول، فتقول: أعجبني ركوبٌ الفرسَ، على تقدير: أن يُركبَ الفرسَ، فالكلام هنا في فصول. الأول مع الكوفيين، فإنَّهم ذهبوا إلى أن ينصب ولا يرفع، فتقول: أعجبني ركوبٌ الفرسَ، ولا تقول: أعجبني ركوبٌ زيدٌ، ولا يقال: أعجبني ركوبٌ زيدُ الفرسَ، والصحيح أنه يرفع وينصب ويجوز أن تأتي بهما، ويجوز أن يأتي بأحدهما .

وليس خلافهم في أن المصدر المنون أتى عاملاً الرفع في الشعر، وإنما الكلام - والله اعلم - في عمله في الكلام، والقياس يقتضي ذلك) منقول من هامش شرح الجمل لابن الفخار: ٥٧١

وهذا المصدر في تقدير «أن» والفعل، فهو موصول والموصول كل ما كان من صلته فلا يتقدم عليه، ولا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي أي ماليس من الصلة.

وقوله:

(لقد عَلِمَتْ أولى المُغيرةِ أنني: لَحِقْتُ فلم أنكُلْ عن الضَرْبِ مِسْمَعاً)(١).

يجوز في نصب «مسمعاً» وجهان كما ذكر(٢) على رواية من روى «لحقت فلم أنكل» ويروى «كررتُ»(٣) فعلى هذا يكون «مسمعاً» مفعولاً بالضرب ولا ينصب بـ«كررت» لأن «كررت» لا يتعدى إلا بحرف الجر.

---

١) الجمل: ١٢٤، والبيت لمالك بن زُغْبة الباهلي، شاعر جاهلي، انظر الخزانة: ١٢٩/٨، ونسبه سيبويه إلى المرار الأسدي، الكتاب: ١٩٢/١، وذكر ابن يعيش النِّسبتين: ٦٤/٦، وانظر البيت كما رواه أبوالقاسم في الكتاب: ١٩٣/١، والمقتضب: ١٥٢/١، وأشار إليها صاحب المقتصد: ٥٦٨/١، والحلل: ١٦٨، وأشار إليها ابن يعيش: ٦٤/٦، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٨٠/١، والدرر: ١٢٥/٢، والهمع: ٩٣/٢

٢) قال أبوالقاسم «ففي نصب «مسمع» وجهان: أحدهما: أن يكون منصوباً بوقوع الضرب عليه، كأنه أراد: «عن ضرب مسمع» فلما أدخل الألف واللام بَطَلَت الإضافة، فنصب كما بينت ذلك. والآخر: أن يكون منصوباً بـ«لحقت» كأنه قال: لحقت مسمعاً فلم أنكل عن الضرب» الجمل: ١٢٤

٣) هذه الرواية وردت في الإيضاح: ١٨٧، والمقتصد: ٥٦٧/١، ومُشارٍ إليها في الحلل: ١٦٨، وشرح المفصل: ٦٤/٦، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٦/٢-١٩٧، وشرح التسهيل: ١١٦/٣

بـاب الـعـــدد

مبدأ العدد الواحد، والواحد عندهم ليس بعدد، وحكم العدد من ثلاثة إلى عشرة أن يضاف الى جمع مخفوض، فإن كان واحده مذكراً فالعدد بالتاء، وإن كان مؤنثاً فالعدد بغير تاء، وهو مخالف لجميع / أبواب العربية؛ لأن المؤنث فيها يكون بالتاء والمذكر بغير تاء ٦٩ إلاّ في باب العدد؛ لأنَّ العددَ كله مؤنث(١) كان بالتاء أو بغير تاء، والمؤنث بالعلامة أصل للمؤنث بغير علامة، والمذكر أصل للمؤنث، والمؤنث فرع، فقالوا: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، فأعطوا الأصل للأصل والفرع للفرع للمناسبة(٢).

وقوله: (فإذا جُزْتَ العشرة)(٣)العدد من «أحد عشر» الى «تسعة وتسعين» يفسر كله بواحد منصوب على التمييز مذكراً كان أو مؤنثاً، وحكمه من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» مبني،(٤) يكون في الرفع والنصب والخفض على صورة واحدة، ويبنى الاسم الأول للتركيب، والثاني لتضمنه حرف العطف إلا اثنى عشر فإنه معرب، وأصله «اثنان» و «عشرة» في المذكر فغُيِّرَ الثاني وبُنِيَ لتضمنه حرف العطف، وحذفت النون من «اثنان» وجعل مكانها «عشر» ليصير «عشر» مع «اثنان» كالشيء الواحد،(٥) ويدل على ذلك أنه لا يضاف فلا يقال: اثناعشرك، ويقال: ثلاثة عشرك(٦).

وحكمه في المذكر أن يكون الأول بالتاء والثاني بغير تاء، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وفي المؤنث بالعكس، نحو: ثلاث عشرة جارية، ويجوز في المؤنث / كسر الشين من ٧٠ «العشرة» وهي لغة بنى تميم، وبالسكون لغة أهل الحجاز(٧).

---

١) انظر الكتاب: ٥٥٧/٣، والمقتضب: ١٥٥/٢، وانظر شرح الرضي على الكافية: ١٤٧/٢ فمابعدها.

٢) قال ابن الفخار في شرح الجمل: ٥٩١ «وهذا ظاهر تعليل أبي القاسم» وانظره في أسرار العربية: ٢١٨، وهذا التعليل مبسوط عند ابن الفخار، وانظر الجمل: ١٢٥ وانظرالملخص :٤٢١/١

٣) الجمل: ١٢٦

٤) المقتضب: ١٥٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٨٨/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥٨٤-٥٨٥

٥) الكتاب: ٥٥٨/٣، والإيضاح: ٢٣٦، والمقتصد: ٧٣٧/٢

٦) الكتاب: ٢٩٩/٣، وانظر المقتضب: ١٧٦/٢

٧) الكتاب: ٥٥٧/٣، والتبصرة: ٤٨٤/١

وقوله: (**فإذا بلغت العشرين**)(١)العقود كلها من العشرين إلى التسعين يستوى فيها المذكر والمؤنث(٢) ومابينهما وهو المعطوف يكون للمذكر والمؤنث على حسبما تقدم من «ثلاثة» الى «عشرة» فاذا بلغت المائة يستوى فيها المذكر والمؤنث، تقول: عندي مائة عبدٍ ومائة جارية، وفُسِّرَتْ بالمفرد لولايتها التسعين، وبالمخفوض لشبهها بالعشرة لأن المائةَ عقدُ العشرات كما أن العشرة عقد الآحاد،(٣) وكذلك «الأَلْفُ»(٤) يُفَسَّرُ بواحد مخفوض في المذكر والمؤنث، نحو: أَلْفُ عبدٍ وأَلْفُ جاريةٍ، وتقول: عندي ثلاثمائة رجلٍ، وثلاثمائة جارية، بغير تاء في المذكر والمؤنث. لأنَّك تضيفُه إلى المائة، وهي مؤنَّثة،(٥) كما تقول: عندي ثلاثةُ ألاف عبدٍ، وثلاثة ألاف جارية، بالتاء في المذكر والمؤنث؛ لأنك تضيفه إلى الأَلْفِ، والأَلْفُ مذكَّر.

---

١) الجمل: ١٢٧

٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥٨٤

٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥/٢-٣٦، وشرح الجمل لابن الفخار: ٥٨٨

٤) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٥٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥/٢-٣٦

٥) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٥٩٣

بـاب ثـانـي اثـنـيـن وثـالـث ثـلاثـة.

يريد وما فوق ذلك،(١) فحذف المعطوف لدلالة مابعده عليه من الكلام، كما قال الله تعالى: ﴿وجعلَ لكم سرابيلَ تقيكم الحَرَّ﴾(٢) معناه / والبرد للعلم به، وهذا الباب ٧١ يكون على وجهين:

أحدهما: المتفق اللفظ، نحو: [ثالث](٣)ثلاثة وعاشر عشرة، فهذا لايجوز فيه إلاّ الخفض في الثاني،(٤) [ومعنى](٥) ثالث ثلاثة أحد ثلاثة، فالجملة كلها ثلاثة وهذا واحد منها.

والثاني: المختلف اللفظ، نحو: ثالث اثنين، فهذا اسم فاعل؛ لأنك تقول: ثلثت الرجلين،(٦)أي صيرتهما ثلاثة بنفسك،(٧) وهكذا إلى العشرة، فـ«ثالث» من «ثَلَثْت» بمنزلة «ضارب» من «ضربت» فحكم هذا كحكم اسم الفاعل، ويشترط فيه مايشترط في اسم الفاعل، (٨) فإذا أردت به الماضي فمابعده مخفوض لاغير، وإن أردت به معنى الحال أوالاستقبال فيجوز لك فيما بعده وجهان: النصب وهو المختار، والخفض.

وقوله: (وتقول: هذا حادي أحدَ عشرَ)(٩)المختلف اللفظ لا يستعمل إلاّ من

---

١) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٥٩٩

٢) سورة النحل من آية: ٨١

٣) في المصورة ثلاث، والصواب ماأثبتناه.

٤) هذا مذهب سيبويه: ٥٥٩/٣، والمبرد في المقتضب: ١٨٠/٢، والفراء في معاني القرآن: ٣١٧/١

٥) في المصورة [معاني] ومااثبته أولى.

٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٤١/٢، حكاية عن العرب.

٧) قال سيبويه: «وتقول: هذا خامسُ أربعة، وذلك أنك تريد أن تقول: هذا الذي خَمَسَ الأربعة، كما تقول: خَمْستُهم ورَبَعْتهُم، وتقول في المؤنث: خامسةُ أربعٍ، وكذلك جميع هذا من الثلاثة الى العشرة. إنما تريد هذا الذي صير أربعة خمسة» الكتاب: ٥٥٩/٣

٨) انظر باب اسم الفاعل فيما تقدم ص ٧١

٩) الجمل: ١٣٢

ثلاثة إلى عشرة خاصة، وأماّ المتفق اللفظ، فإذا جئت به غير مضاف، فقلت: ثالث وعاشر، والمراد به أنه في المنزلة العاشرة، فتقول على هذا إذا جزت العشرة في المذكر: حادي عشر، إلى تاسع عشر، فيكون مبنياً، بُنِيَ الأول للتركيب، والثاني لتضمنه حرف العطف، ويكون الاسمان بغير تاء في المذكر، وتقول في المؤنث: حادية عشرة،(١)إلى تاسعة عشرة، بالهاء فيهما، وهو مبني / كالمذكر. ٧٢

وإذا جئت به مضافاً على من يقول: ثالث ثلاثة، فتقول فيه إذا جزت العشرة، هذا ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ،(٢) فـ«هذا» مبتدأ و «ثالث عشر» خبره، و «ثلاثة عشر» مضاف إليه، ويكون الأول وهو «ثالث عشر» مبنياً لماتقدَّم، والثاني وهو «ثلاثة عشر» مبنيٌّ أيضاً لماتقدم، وهذا هو الأصل،(٣) ومن العرب من يحذف «عشر» الأول، ويعرب ماقبله لزوال التركيب، فيقول: هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ، وهذا هو الأكثر، ومن العرب - أيضاً، من يحذف «عشر» الأولى، ويحذف من الثاني ماقبل «عشر» الثاني، ويعرب الأول، ويبقي الثاني على بنائه،(٤) فيقول: هذا ثالثُ عشرَ.

---

١) الكتاب: ٣/٥٦٠

٢) الكتاب: ٣/٥٦٠

٣) في هذه المسألة ثلاثة أوجه: أحدها الأصل، ووجهان سيذكرها المؤلف، انظر هذه الأوجه الثلاثة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٦٠٤-٦٠٥

٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤١ فقد أورده حكاية عن الكسائي، وبقي في المسألة مذهبان:

أ - إعراب اللفظين لزوال ماأوجب بناءهما.

ب - بناء اللفظين.

والمذهب الأول جائز عند ابن عصفور، والثاني باطل. شرح الجمل: ١/٤١-٤٢

بـاب (كـم).

اعلم أنَّ (كم) واقعة على عددٍ مبهم، وتكون على وجهين: استفهامية وخبرية، وتتفقان في خمسة أشياء(١) بفي الوقوع على عدد مبهم، وفي أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تلزم صدر الكلام، وفي أنها تحتاج إلى مفسِّر، وفي أنها مبنية: الاستفهامية بُنيت لتضمنها همزة الاستفهام، والخبرية بُنيت لأنها أشبهت الحرف في الافتقار الى مابعدها، وفي أن كل واحدةٍ منهما يحكم على موضعها بالرفع والنصب والخفض، ويختلفان في شيئين: في المعنى والمفسِّر لِكَمْ:

الاستفهامية تفسر / بواحدٍ منصوب، وبالمخفوض بـ«من» مطلقاً، ويجوز حذف ٧٣
«من» بشرطين(٢) :أن يدخل على «كم» حرفُ الجر، وأن لا يفصل بينها وبين مفسرها بفاصل.

وقوله: **(بمنزلة اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والخفض)**(٣)اعلم أن «كم» إذا دخل عليها حرفُ الجر، نحو: بكم، فهي في موضع خفض، وإن لم يدخل عليها حرفُ الجر، وليس بعدها فعل فهي في موضع رفع بالابتداء، نحو: كم من رجلٍ في الدار، وكذلك إذا كان بعدها فعل وفيه ضمير مرفوع يعود على «كم» نحو: كم رجلاً جاءك؟ وكذلك إذا كان بعدها [ضمير](٤) مجرور في موضع رفع نحو: كم رجلاً مُرَّ به، وإن كان بعدها فعل قد اتصل به ضمير منصوب عائد على «كم» نحو: كم رجلاً ضربتُهُ؟ أو مجرور في موضع نصب، نحو: كم رجلاً مررت به، فيجوز لك في إعراب «كم» وجهان:

أحدهما: أن تكون في موضع رفع بالابتداء، وهو أجودُ.

الثاني: أن تكون في موضع نصب بإضمار فعل [من](٥)باب الاشتغال.

---

١) انظر بعض أوجه الاتفاق في الملخص: ٤٣٤/١

٢) انظر الشرطين في الملخص: ٤٣٥/١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٦١٢. قلت: ومرد الشرطين الى الزجاجي: أما الشرط الأول فقد ذكره عنه ابن عصفور في شرح الجمل: ٤٩/٢، وأما الثاني فقد ذكره في الجمل: ١٣٥ بقوله «فإن فصلت بين كم وماتعمل فيه لم يجز إلا النصب على كل حال».

٣) النص الوارد في الجمل «وهي في ذاتها اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والخفض» ١٣٤

٤) تكملة يقتضيها السياق.

٥) في المصورة (ما) ولعل الصواب ماأثبته.

فإن وقع بعدها الفعل وليس فيه ضمير يعود على «كم» فتعرب بحَسَبِ مفسِّرِها، فتقول: كم رجلاً ضربت؟ فتكون مفعولاً مقدَّماً، وتقول: كم يوماً سرت، فتكون ظرفَ زمان، وكم ميلاً سرت، فتكون ظرف / مكان، وكم ضربةً ضربت، فتكون مصدراً.(١) وهكذا جميع ٧٤
أسماء الأعداد تُعرب بحسبِ مفسرها.

وقوله: **(وأما «كم» في الخبر)**(٢)«كم» الخبرية تفسر بالمفرد والجمع، نحو: كم كتابٍ، وكم كتبٍ عندى، وتفسر بالمخفوض مع الاتصال، وأجاز أبو على أن تفسر بالمنصوب مع الاتصال.(٣) ويدل عليه قول الشاعر:

كم عمةٍّ لكَ ياجريرُ وخالةٍ: فدعاءُ قد حلبتْ عليّ عِشاري(٤).

جعل أبوالقاسم «كم» في هذا البيت استفهاماً على من نصَب.(٥) ويضعُف(٦)لقوله - بعدُ - «قد حلبت علي عشاري» لأن «قد» لا تكون مع الاستفهام، فلا يقال: أين قد جلست؟ وإنما تكون مع الإخبار نحو: زيد قد ضربْتُ، واتفقوا(٧) على أنها تفسر بالمنصوب مع الفصل، لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه إن خفضت.

وقول الشاعر:

---

١) انظر الملخص: ١٣٤/١-١٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٠/٢-٥١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٦١٧-٦١٨

٢) الجمل: ١٣٦

٣) الإيضاح: ٢٣٩، وجعله سيبويه لغة لبعض العرب، انظر الكتاب: ١٦١/٢

٤) البيت للفرزدق انظر ديوانه: ٣٦١/١، وانظر الكتاب: ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، ومعاني القرآن للفراء: ١٦٩/١، والمقتضب: ٥٨/٣، والأصول: ٣١٨/١، والجمل: ١٣٧، والحلل: ١٧٩، وشرح المفصل: ١٣٣/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٩/٢، والخزانة: ٤٨٥/٦

٥) الجمل: ١٣٨

٦) انظر هذا الرد في شرح الجمل لابن الفخار: ٦٢٢، ومما يُضْعِف قول أبي القاسم - أيضاً - أن الفرزدق هاجٍ، والاستفهام لايصلح في الهجاء، على خلاف فيه، انظر إصلاح الخلل: ٢٣٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٦٢٢

٧) هذا مذهب جمهور البصريين، وأجازوا جرّ المفسر في الشعر إذا كان مفصولاً بظرف أو جار ومجرور. وأما الكوفيون فأجازوا الجر بالإضافة مع الفصل مطلقاً. انظر الإنصاف: ٣٠٣/١ والمساعد: ١١٢/٢

كم بجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا: وكريمٍ بُخْلُهُ قد وضَعَه(١).

فإعراب «كم»(٢) مبتدأ على من خفض «المقرف» أو نصبه و «نال العلا» خبره، و «بجود» متعلق بـ«نال العلا» ومَنْ رفع «المقرف» جعله مبتدأ و «نال العلا» خبره، و «كم» ظرف زمان، ومفسرها محذوف تقديره: كم مرة.

---

١) البيت لأنس بن زنيم رضي الله عنه. وانظر البيت في الكتاب: ١٦٧/٢، والمقتضب: ٦١/٣، والأصول: ٣٢٠/١، والتبصرة: ٣٢٤، والحلل: ١٧٧، وشرح المفصل: ١٣٢/٤، والخزانة: ٤٦٨/٦

٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٦١٩-٦٢١

بـاب (مُـذ ومـنـذ).

/ اعلم أنهما لابتداء الغاية أو للغاية كلها(١) بمنزلة «مِنْ»(٢)ولا تدخلان إلا على ٧٥
الزمان، ومتى لم يقع بعدهما الزمان فلا بدّ من تقديره.

ويكونان حرفين - ولابدّ - في موضعين: إذا دخلتا على الزمان الحاضر، نحو: مذ يومِنا، أو على «كم» نحو: مذ كم سِرْتَ؟

ويكونان اسمين - ولا بد - في موضعين:(٣)إذا وقع بعدهما جملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، نحو: مذ قام زيد، ومذ زيد قائم، ولا يكونان هنا حرفين لأن حروف الجر لا تدخل على الأفعال ولا على الجمل، وماعدا ذلك فالأكثر في «منذ» أن تكون حرفاً فتخفض مابعدها، وفي «مذ» أن تكون اسماً فترفع مابعدها، نحو: منذ يومين، ومذ يومان.

وقوله: (فأما «مذ» فإنها ترفع مامضى)(٤)قد تقدَّم أنَّ الأكثر في «منذ» أن تخفض مابعدها، وفي «مذ» أن ترفع مابعدها، وإذا كان مابعدهما مخفوضاً فهما حرفان، وإذا كان مابعدهما مرفوعاً فهما اسمان، واختُلف في إعرابهما، فجعلهما أبو علي مبتدأين ومابعدهما خبرهما،(٥)فاذا قلت: مارأيته مذ يومان، فتقديره عنده [أَمَدُ](٦)ذلك يومان، وإذا قلت: مارأيته مذ يومُ الجمعة، فتقديره عنده: أول ذلك يوم الجمعة، وجعلهما أبو القاسم ظرفين ومابعدهما هو المبتدأ / وقول أبي علي أقرب من جهة المعنى، وقول أبي القاسم ٧٦
أقرب من جهة اللفظ؛ لأن «مذ» لا تتصرف وعدم التصرُّفِ يوجد كثيراً في الظروف(٧).

---

١) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٦٢٤

٢) تكون «من» للغاية كلها أي لابتدائها وانتهائها، انظر رصف المباني: ٣٨٨، والجنى الداني: ٣١٣

٣) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٦٢٣

٤) الجمل: ١٤٠

٥) الإيضاح: ٢٧٥، وهذا القول للمبرد: انظره في المقتضب: ٣/٣٠

٦) جاء في المصورة: مذ، والصواب ماأثبته، وانظر الإيضاح: ٢٧٥

٧) قال ابن أبي الربيع «وهما عندي لذلك متساويان» الملخص: ١/٥٢٧، وانظر تفصيل المسألة عند ابن الفخار في شرح الجمل: ٦٢٦-٦٢٧

باب الجمع بين (إنَّ) و (كان).

إذا اجتمعت «إنَّ» و «كان» فتُقدَّم «إنَّ» على «كان» لأن «إنّ» حرفٌ صدر، و «كان» ليست بحرفِ صدر.

وقوله: **(إنَّ زيداً كان قائماً)**(١)الأجود نصب «قائم»؛ لأن «كان» الناقصة في الكلام أكثر من «كان» الزائدة(٢).

وقوله: **(إنَّ القائمَ أبوه كان منطلقةً جاريتُهُ)**(٣)الأحسنُ في «منطلقة» النصبُ، ويكون خبر «كان»(٤) ويجوز رفعه على أن يجعل خبر «إنّ» و «كان» زائدة(٥).

---

١) الجمل: ١٤١

٢) ويجوز رفع «قائم» على أنه خبر «إنّ» وكان زائدة، انظر الكتاب: ٢/١٥٣

٣) الجمل: ١٤١

٤) و «جاريته» فاعل «منطلقة» ويجوز الرفع على هذا الوجه على أن «منطلقة» خبر مقدم ومابعده مبتدأ، والجملة خبر كان.

٥) هذا هو الوجه الثاني، ويجوز أن تكون «منطلقة» خبر مقدم، ومابعده مبتدأ، والجملة خبر إن.

باب الفصل ويسميه الكوفيون العِماد.

العرب تجعل ضمائر الرفع المنفصلة، وهي اثناعشر، أنا، ونحن، وأنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، فصولاً، بشرطين(١):

أحدهما: بين المبتدأ والخبر، أو ماأصله المبتدأ والخبر، وذلك ثلاثة أشياء: ظننت وأخواتها، وإن وأخواتها، وكان وأخواتها.

الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر معرفة، أو نكرة تُشْبِهُ المعرفة، والنكرة التي تشبه المعرفة هي التي لا تدخل عليها الألف واللام، نحو: مثلك وخيرٌ منك.

وقوله: ﴿كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾(٢)يجوز لك / في «أنت» على من نصَب ٧٧
«الرقيبَ» ثلاثةُ أوجه: أن يكون فصلاً أو توكيداً أو بدلاً(٣).

---

١) انظر الكتاب: ٣٨٩/٢، شرح المفصل: ١١٠/٣

٢) الجمل: ١٤٥، والآية من سورة المائدة من آية: ١١٧

٣) انظر شرح المفصل: ١١١/٣، والدر المصون: ١١٨/٤، ولم يذكروا أنه بدل.

بـاب الـتّـأريـخ.

يقال: أرَّخ ووَرَّخ، ويقال: كتبتُهُ غُرَّةَ شهر كذا، أي في أول يوم منه، ويقال: كتبته لليلتين خلتا من شهر كذا، أو بَقِيْنَ منه، أو لثلاث ليالٍ خَلَوْن، على قياس ماتقدَّم في العدد من ثلاثة إلى عشرة.

وإن لم تذكر الليالي ولا الأيام قلت: كتبته لثلاث خلون، بغير تاء، فتغلب المؤنث على المذكر، وليس في العربية شيء يغلب فيه المؤنث على المذكر إلا في هذا الباب.

وفي قولهم «ضَبُعٌ» يقال للأنثى «ضَبُعٌ» وللذكر «ضِبْعان» فإذا اجتمع المذكر والمؤنث قالوا «ضَبُعان» وكان القياس «ضِبْعانان» وقد حُكِي قليلاً(١).

وتقول من ثلاثة إلى عشرة: خلَوْن وخلت، وخلون أحسن؛ لأنه يفسر بالجمع فيعود عليه ضمير الجمع، وفيما زاد على العشرة «خلت» أحسن؛ لأنه يُفسر بالواحد فيعود عليه ضمير الواحد قال الله تعالى: ﴿إنَّ عِدَّةَ الشهورِ عندالله اثنا عشرَ شهراً في كتابِ الله﴾(٢) ثم قال: ﴿منها أربعةٌ حُرُم﴾(٣) فأعاد الضمير على «اثناعشر» ثم قال تعالى: ﴿ذلك الدينُ القَيِّمُ فلا تظلموا فيهِنَّ أنفسَكُم﴾(٤) فأعاد الضميرَ على الأربعة.

---

١) تذكرة النحاة: ٤٦١.

٢) التوبة: من آية: ٣٦

٣) التوبة: من آية: ٣٦

٤) التوبة: من آية: ٣٦

بـاب الـنـداء.

كلُّ منادى في / كلام العرب فهو منصوب أبداً لفظاً ومعنىً إلا المفرد المقصود، ٧٨
علماً كان أو غير علم، نحو: يازيدُ، ويارجلُ، إذا قصدت واحداً بعينه، فهو في اللفظ مرفوع مبني على الضم، وهو في موضع نصب؛(١)لأن المعنى: أنادي زيداً، وإنما بُنِيَ لتضمنه حرف الخطاب(٢)أو لشبهه بـ«أنت» في الإفراد والتعريف والخطاب،(٣)ولم يُبْنَ على السكون لأن البناء طاريءٌ عليه، ولم يُبْنَ على الكسر لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولم يُبْنَ على الفتح لئلا يصير لفظه كلفظ المعرب.

والمنادى المنصوب لفظاً ومعنىً على ثلاثة أقسام:

إمّا مضاف، مثل: يا عبدالله.

وإمّامشبَّهٌ بالمضاف،وهو كلُّ ماعمِل فيما بعده، ويسمى المطوَّل، نحو:ياحسناً وجهُهُ.

وإماّ نكرة، نحو: يارجلاً، إذا قصدتّ واحداً غير معين.

وقوله: (فإذا نعتّ)(٤)اعلم أن المنادى إذا كان منصوباً فنعته منصوب لا غير، نحو: ياعبدَالله العاقلَ.

وإن كان المنادى مبنياً على الضم، نحو: يازيدُ، فتنظر الى نعته، فإن كان مضافاً إضافة محضة فلا يجوز فيه إلا النصب، نحو: يازيدُ أخانا،(٥) وإن كان نعته مفرداً أو مضافاً وإضافته غير محضة، نحو: يازيدُ العاقلَ والحسنَ الوجهِ، فيجوز / لك فيه - أعنى ٧٩
في النعت - وجهان:(٦)الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع، لأن الأصل:

---

١) انظر الكتاب: ١٨٢/٢

٢) هو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين: المساعد: ٤٩٠ وانظر الملخص: ٤٥٥/١

٣) هو مذهب المبرد في المقتضب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، وانظر التبصرة: ٣٣٨، وأسرار العربية: ٢٢٤

٤) الجمل: ١٤٩

٥) انظر الملخص: ٤٥٧/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٦٧٠

٦) انظر الكتاب: ١٤٨/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٦٧٧

أنادي زيداً العاقلَ.

والتوكيد حُكْمه كحكم النعت في جميع ماتقدَّم إلا أنَّ الإضافة فيه لا تكون إلا محضةً، فتقول: ياتميمُ كلِّكم، بالنصب لا غير، وياتميمُ أجمعون وأجمعين، لأنه غير مضاف.

وأماّ عطف البيان فحكمه كحكم التوكيد في كل شيء.

وأماّ البدل فهو على تقدير تكرار العامل، فإذا أردت أن تبدل من المنادى فتأتي بالبدل على حسب ماتأتي به مع حرف النداء، فتقول: ياعبدَالله زيدُ، ويكون «زيد» مبنياً على الضم من غير تنوين كما تقول: يازيدُ، وتقول: يازيدُ عبدَالله.

وأماّ العطف بالحرف فإن كان المعطوف بغير ألف ولامٍ فيتنزل فيه حرفُ العطف منزلة حرف النداء، فتقول: يازيدُ وعبدَالله، وياعبدَالله وزيدُ، وإن كان المعطوف بالألف واللام، فإن عطفت على منصوب فانصب، نحو: ياعبدَالله والرجلَ، وإن عطفت على مرفوع، نحو: يازيد والرجل، فيجوز لك في المعطوف وجهان: الرفع والنصب.

واختار الخليلُ الرفعَ(١)لأنك تقول: يازيدُ وحارثُ.

فإن كان غيرَ علَم، نحو: يازيدُ والرجلَ، فالمختار فيه النصب(٢).

وقوله: (يأيُّها الرجلُ)(٣)الرجل / هنا - عند سيبويه نعت، ولا يجوز فيه إلا ٨٠

---

١) «وقال الخليل رحمه الله: من قال يازيدُ والنضرَ فنَصَبَ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيدُ والنضرُ» الكتاب: ١٨٦/٢-١٨٧، وانظر فيها قول السيرافي في هامش رقم «١» وهو مذهب سيبويه والمازني ، انظر المقتضب: ٢١٢/٤.

٢) «وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت: يازيد والحارث، فالرفع هو الاختيار عنده، وإذا قلت: يازيد والرجل، فالنصب هو المختار، وذلك أن الحارث وحارثاً علمان، وليس في الألف واللام سوى ماكان قبل دخولهما، والألف واللام في الرجل قد أفادنا معنى، وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار، والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً لأنهما بمنزلة الإضافة» شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢، وانظر الأصول: ٣٣٦/١

٣) الجمل: ١٥٠

الرفع،(١) وأجاز المازني فيه الرفع والنصب(٢).

وقوله: (وحروف النداء خمسة)(٣)أسقط منها - هنا - «وا» وهي لا تستعمل إلا في الندبة وقد ذكرها في بابها،(٤) والقريب ينادى بالهمزة، والوسط ينادى بـ«أي» والبعيد ينادى بسائرها(٥).

وقوله: (وقد يحذف حرف النداء)(٦)اعلم أن حرف النداء يجوز حذفه بشرطين(٧) أحدهما: أن يكون معرفة، نحو: ياعبدَالله، فإن كان نكرة فلا يحذف منه حرف النداء، نحو: يارجلاً.

الثاني: أن تكون المعرفة مما لايجوز دخول «أي» عليها فإذا قلت: يارجلُ، فلا يحذف منه حرف النداء، لأنه يصح أن تقول: يأيُّها الرجل.

---

١) الكتاب: ١٨٨/٢

٢) قال الزجاج «وأجاز المازني أن تكون صفة «أي» نصباً، فأجاز «ياأيها الرجلَ» أقبل، وهذه الإجازة غيرُ معروفة في كلام العرب، ولم يُجزْ أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار» معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٨/١-٢٢٩، وانظر مذهب المازني في شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢

٣) الجمل: ١٥٥، وهي «يا، وأيا، وهيا، وأي، والألف».

٤) انظر ماسيأتي ص ١١٣

٥) انظر الملخص: ٤٧٢/١

٦) هذا النص غير وارد في كتاب الجمل المطبوع، وإنما ورد بمعناه قول الزجاجي: «وقد يُنادى بغير حرف النداء» الجمل: ١٥٦، ولعل المؤلف أثبت هذه العبارة تصحيحاً لقول الزجاجي ويدل على ذلك ماأورده تلميذه ابن الفخار إذ قال «فقد كان الأولى أن يقول: وقد يحذف حرف النداء من اللفظ، وهو مراد في المعنى» شرح الجمل: ٦٩١، وقريب مما قاله المؤلف ماذكره ابن أبي الربيع في الملخص: ٤٧٣/١

٧) انظر المقتضب: ٢٥٨/٤، والملخص: ٤٧٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٨٨/٢

باب الاسمَيْنِ اللذين لفظُهما واحد، والآخر مضاف منهما.

كُلُّ منادى مضاف ليس بعَلَمٍ فيجوز لك أ ن تكرره نحو: يا غلامَ غلامَ زيدٍ.

ويا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ... ....(١).

وإذا كررته فالثاني منصوب لا غير، ويجوز في الأول وجهان: الرفع والنصب، فمن رفع وقال: ياتيمُ تيمَ عدي، فالأول منادى مفرد مبني على الضم، ويجوز في إعراب الثاني أربعة أوجهٍ(٢):

أحدها: أن يكون بدلاً من الأول.

والثاني: أن يكون معطوفاً على الأول عطف بيان.

والثالث: أن يكون منصوباً / بإضمار فعل. ٨١

والرابع: أن يكون منادى مضافاً على إسقاط حرف النداء، ومن نصبهما جميعاً فقال: ياتيمَ تيمَ عدي، ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون «تيم» الأول مضافاً إلى «عدي» ثم أقحم الثاني بينهما وتُرِكَ الأولُ على حاله(٣).

والثاني: أن يكون رُكِّبَ «تيم» الثاني مع الأول وجعلا كاسم واحدٍ مضاف إلى «عدي(٤).

---

١) البيت لجرير من قصيدة هجا فيها عمر بن لجأ التميمي والبيت بتمامه:

ياتَيْمَ تَيْمَ عديٍّ لا أبالَكُمُ لا يُلقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

وانظر البيت في: الكتاب: ٥٣/١، ٢٠٥/٢، والمقتضب: ٢٢٩/٤، والكامل: ١١٤٠/٣، والجمل: ١٥٧، والخصائص: ٣٤٥/١، والتبصرة: ٣٤٢/١، والحلل: ٢٠٨، وشرح المفصل: ١٠/٢

٢) انظر هذه الأوجه في شرح التسهيل لابن مالك: ٤٩٥/٣، وشرح الجمل لابن الفخار: ٦٩٧-٦٩٨، وقد زاد كل منهما وجهاً خامساً.

٣) وهذا مذهب سيبويه والمبرد في أحد قوليه: انظر الكتاب: ٢٠٦/٢، والكامل: ١١٣٩/٣-١١٤٠، والمقتضب: ٢٢٧/٤

٤) ذكره ابن أبي الربيع، انظر الملخص: ٤٦٣/١

وكذلك تقول: يازيدٌ بنَ عمرو، فتنصب «ابن» لا غير، ويجوز لك في «زيد» وجهان: الرفع والنصب، فمن رفع وقال: يازيدُ بنَ عمرو، فزيدٌ منادى مفرد، و «ابن» نعت له على الموضع،(١)ومن قال: يازيدَ بنَ عمرو، فنَصَبَهُما معاً فيجرى فيه الخلاف المتقدِّم فيمَنْ قال: ياتيمَ تيمَ عدي، على من نَصَبَهُما.

---

١) المقتضب: ٢٣١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٧٠١

باب إضافة المنادى إلى «ياء» المتكلم.

إذا أُضفتَ المنادى إلى ياء المتكلم ففيه خمسُ لغات كما ذكر،(١) والأصل منها: ياغلامِيَ، بفتح الياء؛ لأن الفتح فيها مطرد والإسكان إنما يكون إذا لم يكن قبلها ساكن؛ ولأنها على حرفٍ واحدٍ كالكاف في «غلامِكَ».

واللغة الثانية: ياغلاميْ، بإسكان الياء تخفيفاً.

والثالثة: تُحذَف الياءُ كما يُحذَف التنوينُ في النداء لأنها أشبهت التنوين في أنَّ كل واحدٍ منهما طرفٌ ساكنٌ/ على حرف واحدٍ. ٨٢

والرابعة: ياغلاما.

والخامسة: ياغلامُ.

---

١) انظر الجمل: ١٥٩-١٦٠، وانظرها في الكتاب: ٢/٢٠٩-٢١٠، وذكر ابن عصفور في شرح الجمل: ٢/١٠٠، أن الأخفش زاد وجهاً سادساً وهو أن تحذف الألف فتجتزيء بالفتحة، فتقول: ياغلامَ، ثم ردَّه ابن عصفور، وقال «فالصحيح أنه ليس فيه إلاّ خمس لغات».

باب مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء.

إذا أضفت الاسم إلى ياء المتكلم وهو غير منادى، نحو: قام غلامي، فليس فيه إلاّ وجهان: فتح الياء وإسكانها(١)إلا قولهم: يا بن أُمِّي، ويا بن عمِّي، فللعرب فيه لغتان:

اللغة الأولى: مثل ماتقدم - هنا - وهي القياس، فتقول: يا بن أميَ، ويا بن عميَ، بفتح الياء وإسكانها لا غير.

واللغة الثانية: يُركِّبون «ابن» مع «أم» حتى يصيرا بمنزلة اسمٍ واحدٍ بمنزلة «غلام» فعلى هذه اللغة يجوز فيه خمس لغات(٢):

يا بن أمي: على من قال : ياغلاميَ.

ويا بن أمي: على من قال: ياغلاميْ.

ويا بن أم: على من قال: ياغلامِ.

ويا بن أماّ: على من قال: ياغلاما.

واللغة الخامسة: يا بن أُمَّ، بفتح الميم لأنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً بمنزلة خمسةَ عشرَ، على من قال: ياغلامُ بضم الميم.

---

١) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٧٠٨

٢) الكتاب: ٢/٢١٤، وانظر قول السيرافي في الهامش رقم (١) وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٤/٢

باب مالا يقع إلا في النداء خاصةً ولا يستعمل في غيره.

أصل الأسماء أن تكون متصرفةً، فتكون فاعلة ومفعولة ومجرورة وغير ذلك، وقد يوجد من الأسماء مالا يتصرف فيستعمل في موضعٍ واحدٍ، وأكثر مايكون ذلك في ثلاثة مواضع:

٨٣ / في المصادر، نحو: سبحانَ الله.

وفي الظروف: نحو: سَحَرَ، إذا أردتَهُ ليوم بعينه.

وفي النداء: نحو قولهم: ياملأمانِ. ومأشبهه مما ذكره أبوالقاسم في هذا الباب(١).

وقوله: (يا أبتِ)(٢)أب وأم لا تلحقهما التاء إلاّ بثلاثة شروط:(٣)النداء، والإضافة إلى ياء المتكلم غيرِ ملفوظ بها.

---

١) ذكر أبوالقاسم مالا يقع إلا في النداء وهى كالأتي:
ياهَنَاهَ، ويامَخْبَثَانِ ووزنه، ويافَسقَ وزنه، ويالَكَاعِ ووزنه، ويافُل، واللهم مما ورد عن العرب، الجمل: ١٦٣-١٦٤

٢) الجمل: ١٦٥

٣) شرح الجمل لابن الفخار: ٧٢٠

باب الاســـــتـغـاثـة.

إذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثة أو التعجب فلك فيه وجهان(١):

أحدهما: أن تزيد في آخره ألفاً، فتقول: يازيدا، وإذا وقفت عليه وقفت بالهاء.

والثاني: أن تُدخل عليه لام الجر مفتوحة، وتخفض مابعدها، وتكسر لام المستغاث [من أجله،ولام المستغاث](٢)به أولى بأن تفتح لأنه منادى، والمنادى شبيه بالمضمر، ولام الجر إذا دخلتْ على المضمر فهى مفتوحة، نحو: لَكَ(٣).

ويتعلق الأولُ بمحذوف، تقديره: ألجأ لزيدٍ، لأنك إذا استغثْتَ به فقد لجأتَ إليه، ويتعلق الثاني وهو المستغاث من أجله بمحذوف آخر، لأن التقدير: لأجل السارق أُناديك.

وإذا عطفت على المستغاث به مستغاثاً آخر، فإن كررت حرف النداء معه فتحتَ لامَهُ وإلاّ كسرتَها، فتقول: يالَزيدٍ ويالَعمرٍو، بالفتح فيهما، وتقول: يالَزيدٍ ولِعمرٍو، فتفتح اللام الأولى وتكسر الثانية.

---

١) شرح الجمل لابن الفخار: ٧٢٣

٢) تكملة يتم بها الكلام من شرح الجمل لابن الفخار: ٧٢٥

٣) انظر المقتضب: ٤/٢٤٥-٢٥٥، والمسائل البصريات: ٥١٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/١١٠، وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٢٥

بـاب الـتـرخـيـم

الترخيم عند العرب / الحذفُ،(١) وهو عند النحويين: حذفُ أواخرِ الأسماء في ٨٤
النداء(٢). والأسماء على قسمين:

أحدهما: مافي آخره التاء، فلا يرخم إلا بشرطين: أن يكون منادى مبنيّاً على الضم.

والآخر: ماليس آخره التاء فلا يرخم إلاّ بأربعة شروط: الشرطين المذكورين، وأن يكون علماً على أكثر من ثلاثة أحرف(٣).

وقوله: (ومِن العرب مَنْ إذا رخّم الأسماء)(٤)الترخيم فيه لغتان:

اللغة الأولى: يحذفون الآخر ويتركون ماقبله على حاله نحو: ياجعفَ، ويامالِ، ويسمى هذا الترخيم: على لغة من نوى، أي نوى المحذوف وكأنه موجود، وهذا يكون في الأسماء كلها.

واللغة الثانية: إذا رخّموا الاسم بَنَوا مابقي منه على الضم، فيقولون: يا حارُ، وياجعفُ، بمنزلة يازيدُ، بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء، وهذا يكون في الأسماء كلها إلاّ(٥) فيما آخره التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، نحو: شيخ، وشيخة، تقول في ترخيم «شيخة»: ياشيخَ، على لغة من نوى، ولا يقال: ياشيخُ، بالضم، على لغة من لم ينوِ، لئلا يلتبس بالمذكر.

---

١) الصحاح:٥/١٩٣٠ «رخم».

٢) انظر نص التعريف في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١١٣، وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٢٨

٣) رخّم الكوفيون والأخفشُ الثلاثي مُحَرَّك الوسط كأسد، ونمر، وعمر. انظر أمالي ابن الشجري: ٢/٣٠٤، والإنصاف: ١/٣٥٦، ونُسِب هذا المذهب إلى الفراء في شرح التسهيل: ٣/٤٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/١١٤، والمذكور عند المؤلف هو مذهب البصريين والكسائي.

٤) الجمل: ١٧٠، وجاء فيه «رخمّ الاسم» بالمفرد لا بالجمع.

٥) قال سيبويه «واعلم أنه لايجوز أن تحذف الهاء، وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر» الكتاب: ٢/٢٥١، وانظر الملخص: ١/٤٨٠

وقوله: (وكذلك إذا كان قبل آخر الاسم ياءٌ أو واو أو ألف زوائدُ حذفتَها مع الآخر)(١)إذا رخَّمْتَ الاسم حذفت آخره فقط إلاّ في موضعين فإنك / تحذف الآخِر وماقبله. ٨٥

أحدهما: إذا كان آخر الاسم زيادتان زيدتا معاً فتحذفان معاً، وذلك في ستة مواضع(٢):

أحدها: ماأخره الألف والنون للتثنية، نحو: رجل سميته: زيدان.

[الثاني](٣) ما آخره الألف والتاء للتأنيث، نحو رجلٍ يسمى بـ«هندات».

الثالث: ما آخره واو ونون للجمع، نحو: رجل يسمى: زيدون.

الرابع: ما آخره ألف ونون لغير التثنية، نحو: سكران، إذا سميته به.

الخامس: ما آخره همزة التأنيث، نحو: حمراء.

السادس: ماآخره ياءُ النسب، نحو: كرسي، إذا سميتَ به.

الموضع الثاني: إذا كان الحرفُ الذي قبل الآخِر حرفَ مَدٍّ زائدٍ [حركةُ ما](٤) قبلَه من جنسه، قبله ثلاثة أحرف فأكثر، ليس الآخِرُ تاء التأنيث، فإذا اجتمعت هذه الشروط الخمسة، فتحذف الآخر وماقبله، نحو: منصور، تقول فيه: يامنصُ أقبلْ(٥).

---

١) الجمل: ١٧٠

٢) انظر الكتاب: ٢/٢٥٦-٢٥٩

٣) جاء في المصورة [الثالث] والصواب ماأثبتناه.

٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

٥) انظر الكتاب: ٢/٢٥٩

بـاب الـنـدبـة.

المندوب منادى على وجه التفجّع لا لأنْ يُجيب، وينادى بحرفين بـ«يا» وبـ«وا» وتلحق في أخر الاسم ألف، ويوقف عليها بهاء السكت،(١) تقول: وازيداه، ومن العرب من يتركه على حاله،(٢) وتُفهَم الندبة من قرائن الأحوال، ومن قال: ياغلامِيَ، بفتح الياء، قال في الندبة: [واغلامياهُ](٣) ومن قال: ياغلامِيْ، بإسكان الياء، قال في الندبة: واغلامياه،(٤) وواغلاماه(٥)/ ومن قال: ياغلامِ، وياغلاما، وياغلامُ، قال في الندبة: واغلاماه، لاغير، وعلامة ٨٦
الندبة الألف إلا في موضعين: تكون ياء لأجل اللبس، في مثل: غلامكِ، وغلام صاحبِه،(٦) وتكون واواً في موضعين - أيضاً - في مثل: غلامَهُ، وغلامكُم(٧)لأجل اللبس.

---

١) انظر المقتضب: ٢٦٨/٤

٢) ويكون ذلك إذا نودي بـ«يا» لأن حرف الـ«يا» مشترك بين سائر المناديات وعند لحاق الألف في آخره يشتبه بصورة المستغاث والمتعجّب منه. شرح الجمل لابن الفخار: ٧٤٨ بتصرف.

٣) جاء في المصورة [واغلاماه] بدون ياء ولعل الصواب ماأثبتناه.

٤) وهو مذهب سيبويه: الكتاب: ٢٢١/٢

٥) وأجاز هذا الوجه المبرد في المقتضب: ٢٧٠/٤، وانظر التبصرة: ٣٦٢، وشرح التسهيل: ٤١٥/٣، وهو مذكور عن القاضي في شرح الجمل لابن الفخار: ٧٤٩

٦) فتقول فيهما: واغلا مكيه، وواغلام صاحبيه. انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٧٤٨

٧) فتقول فيهما: واغلامهوه، وواغلامكموه. انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٧٤٨

بـاب الـمـعـرفـة والـنـكـرة

قد تقدَّم صدر هذا الكلام في باب النعت (**وأعرف المعارف** «أنا»)(١)أعرف المعارف المضمرات، المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، ثم الأسماء الأعلام، وما أضيف إليها وما أضيف إلى المضمرات، كل ذلك سواء، ثم المبهمات، وما أضيف إليها بمنزلتها،(٢) ثم مافيه الألفُ واللام، وما أضيف إليه بمنزلته.

---

١) الجمل: ١٧٨

٢) هذا مذهب سيبويه، انظر المقتضب: ٢٨١/٤ فمابعدها، والإنصاف: ٧٠٧/٢، وأسرار العربية: ٣٤٥، وشرح المفصل: ٥٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣٦/٢، وفي المسألة مذاهب أخرى، انظرها في المراجع المحال إليها.

باب الحروف التي تنصب الأفعال [المستقبلة](١)

النواصب بالحقيقة أربعة: أَنْ، ولن، وإذن، وكي، فأمّا «لن وإذن وكي» فلا تنصب إلاّ ظاهرة، ولا يجوز حذفها، وقال الخليل(٢) في «لن»: أصلها «لا أنْ» فَغُيِّرت. وأمّا «كي» فتكون جارة،(٣) نحو قولهم «كيمه» بمعنى «لِمَهْ» وتكون ناصبة، إذا دخل عليها حرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا على مافاتَكُم﴾(٤) ولا يجوز - هنا - أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها، فإن قلت: جئتُكَ كي تُكرمني، أمكن أن تكون ناصبة بنفسها، وأمكن أن تكون جارة / والفعل بعدها منصوب بإضمار «أنْ». ٨٧

وأمّا «أنْ» فعلى ثلاثة أقسام(٥):

أحدها: أن تكون محذوفة لا تظهر، وذلك في ستة مواضع(٦): بعد «حتى» الجارة و«كي» الجارة، ولام الجحود: وهي الواقعة بعد «كان» المنفية، وبعد الفاء، والواو، و «أو» ولا يكون الفعل بعد هذه الحروف منصوباً بها؛ لأن الحروف الثلاثة الأُوَل منها حروف جر، والثلاثة الأُخَر حروف عطف، وحروف الجر لا تعمل في الأفعال، وكذلك حروف العطف لا تعمل.

الثاني: إن شئت أظهرتها، وإن شئت حذفتها(٧): بعد لام «كي» وإذا كان «أن» والفعل معطوفاً(٨) على اسم قبله وأكثرُ مايكون مصدراً.

الثالث: ماعدا ذلك فتكون ظاهرة ولا يجوز حذفها إلا قليلاً(٩).

---

١) تكملة من الجمل: ١٨٢

٢) الكتاب: ٥/٣، وفيها مذاهب أخرى انظر الكتاب، وشرح التسهيل: ١٥/٤

٣) هذا مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فيرون أنها لا تكون إلا حرف نصب، ولا تكون حرف جر، انظر مذهب البصريين في الكتاب: ٦/٣-٧، وانظر كلام السيرافي في هامش الصفحة السابعة. والإنصاف: ٥٧٠/٢، ومغنى اللبيب: ٢٤٢

٤) سورة الحديد من آية: ٢٣

٥) انظر الأقسام الثلاثة في شرح الجمل لابن الفخار: ٧٦٠

٦) انظر الملخص: ١٢٩/١-١٣٢

٧) الملخص: ١٣٦/١

٨) أراد الواو، وأو، والفاء، وثم، إذا عطفت الفعلَ على اسمٍ صريحٍ

٩) قال ابن أبي الربيع في الملخص: ١٣٧/١ «وما عدا هذه الثمانية فـ«أنْ» تظهر، ولا تضمر إلا في الضرورة وفي قليل من الكلام كما جاء: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، الأصل: أن تسمع» وانظر المسألة في الكتاب: ٣٠٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٨٨، وشرح ابن عقيل: ٢٤/٤، وهي من مسائل الخلاف، انظر الإنصاف: ٥٥٩/٢

بـاب الـجـواب بالـفـاء

الفعل المضارع ينتصب بعد الفاء بشرطين(١):

أحدهما: أن يكون ماقبلها سبباً فيما بعدها.

والثاني: أن يكون ماقبلها غيرَ واجب، وذلك في ثمانية مواضع(٢):النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي. وقد تقدم أنه منصوب بإضمار «أنْ» و «أنْ» مع الفعل بتأويل المصدر، وهو معطوف على شيء مقدَّر، فإذا قلت:(٣) ما تأتينا فتحدِّثَنا، فمعناه: مايكون / منك إتيان فحديث. ٨٨

---

١) شرح الجمل لابن الفخار: ٧٦٥

٢) انظر تفصيل هذه المواضع عدا الترجي في شرح شذور الذهب: ٣٠٢ فمابعدها.

٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٢/٢

بـاب (أو).

اعلم أن «أو» ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أنْ» إذا أردت بها معنى «إلاّ أنْ» كذا قال سيبويه،(١) وقال أبوالقاسم: إذا أردت بها معنى «كي» أو معنى «إلى أنْ»(٢) وما قاله سيبويه هو الذي يطّرد ألا ترى إلى قول امريء القيس:

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنَّما : نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنعذرا(٣).

لا يصح فيه تقدير «كي» لأنه يفسد المعنى،(٤) ومعنى «إلى أن» فيه بُعدٌ، وما قاله سيبويه أبين(٥) - إن شاء الله تعالى - والفعل بعدها منصوب بإضمار «أنْ» و «أنْ» مع الفعل بتأويلِ المصدر، وهو معطوف على شيء مقدّر، تقديره: تكون منيّ محاولةُ مُلْكٍ أو موتٌ.

---

١) الكتاب: ٤٧/٣

٢) الجمل: ١٨٦

٣) البيت في الديوان: ٦٦، وهو من شواهد الكتاب: ٤٧/٣، والمقتضب: ٢٧/٢، والأصول: ١٥٥/٢-١٥٦، والجمل: ١٨٦، والخصائص: ٢٦٣/١، والتبصرة: ٣٩٨، وآمالي ابن الشجري: ٧٨/٣، وشرح المفصل: ٢٢/٧، والخزانة: ٥٤٤/٨

٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٦/٢

٥) وهو اختيار شيخه ابن أبي الربيع، انظر الملخص: ١٣٦/١

بـاب الـواو.

اعلم أن الواو ينتصب الفعل المضارع بعدها بإضمار «أنْ» إذا أردت بها معنى الجمع ولم ترد بها معنى العطف، نحو: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن،(١) ومعناه: لا تجمع بينهما، وله أن يفعل أحدهما، وإن قلت: لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن، بالجزم، فمعناه: النهي عنهما معاً مفترقين أو مجتمعين، ويجوز في «تشرب» الرفع، فتقول: لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن، ويكون «تشرب» خبرَ مبتدإ محذوف، والواو واو الحال، والتقدير: لا تأكلِ السمك وأنت تشربُ / اللبن،(٢)أي لا تأكلِ السمك في حال شربك اللبن، وإنما ٨٩ جُعِلَ «تشرب» - هنا - خبرَ مبتدإ محذوف؛ لأن واو الحال لا تدخل على الفعل المضارع، فلا يقال: جاء زيد ويضحك،(٣)إلاّ في الشعر،(٤) ويكون حينئذٍ «يضحك» خبر مبتدإ محذوف لتكون واو الحال داخلة على المبتدإ والخبر.

---

١) هذا الأسلوب في الكتاب: ٤٢/٣، وانظر المقتضب: ٢٤/٢

٢) شرح الألفية لابن الناظم: ٦٨٣

٣) انظر شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٨/٢

٤) ومما ورد في الشعر، قول عنترة:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وأَقْتُلُ قومَها ... زَعْماً لَعَمْرُ أبيك ليس بِمَزْعَمِ

وقول الآخر:

فَلَمَّا خشيتُ أظافيرَهم ... نَجَوْتُ، وأَرْهَنُهُمْ مالِكا

وقول زهير:

بَدَا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

بَلِيْنَ وتحسبُ آياتِهِنَّ ... عن فَرْطِ حَوْلَيْنِ رِقّاً مُحِيلا

بـاب (وحـــده).

اعلم أن «وحده» في كلام العرب منصوب أبداً إلا في المواضع الثلاثة التي ذكرها أبوالقاسم (١) وهي قولهم: في المدح: «نسيج وحده» وفي الذم «عُيير وحده» وجُحيش وحده» يقال هذا في الذي ينفرد برأيه ولا غناء عنده، كذا فسره أبوعلي(٢).

و «وحده» اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال،(٣) فاذا قلت: جاء زيد وحده، الأصل: جاء منفرداً، ثم جعل مكانه «انفراداً» ثم وضع «وحده» موضع «انفراداً» والعرب تضع المصادر في موضع الحال، ويكون ذلك على ثلاثة أوجه(٤):

أحدها: أن يكون نكرة، نحو: قتلته صبراً، واختلف في هذا قياس(٥) هو أم سماع؛ وأكثر النحويين على أنه سماع لا يقاس عليه.

الثاني: أن تكون معرفة بالألف واللام، نحو:

أرسلها العراك: ... .(٦).

الثالث: أن يكون مضافاً، نحو: طلبته جهدي، ولا خلاف في هذا أنه مسموع / ٩٠ فوضع «صبراً» موضع «صابراً» و «العراك» موضع «معتركة» و «جهدي» موضع «مجتهداً».

---

١) الجمل: ١٨٩

٢) المسائل المنثورة: ٣٠٤

٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٦٠ وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٧٤

٤) انظر ماسيأتي: ٢٠١، ٢٠٢

٥) مذهب الجمهور أنه سماع لا يقاس عليه، وهو الذي ذكره الغافقي بعد، وقاسه المبرد، واختلف النقل عنه هل يشترط أن يكون المصدر نوعاً من فعله أم مطلقاً، انظر المقتضب: ٣/٢٣٤، مع النظر إلى كلام الشيخ عضيمة في الهامش عن اختلاف النقل، وانظر شرح المفصل: ٢/٥٩-٦٠، وقاسه ابن مالك وابنه بعد «أماً» وبعد خبر شبه به مبتدؤه، أو قرن هو بـ«أل» الدال على الكمال، انظر شرح التسهيل: ٢/٣٢٨-٣٢٩، والمساعد: ٢/١٤-١٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣١٧ وأوضح المسالك: ٢/٣٠٨

٦) بيت للبيد بن ربيعة العامري وهو:

فأرسلها العراك ولم يذدها: ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الرِّحالِ.

انظر ديوانه: ١٠٨

باب مسائل (حتى) في الأفعال.

اعلم أن «حتى» يكون الفعل بعدها منصوباً لاغير، في ثلاثة مواضع(١)أحدها: أن يكون قبلها مفرد، نحو: سَيْري حتى أدخل المدينة.

الثاني: أن يكون قبلها جملة لا تقتضي وقوع الفعل، نحو: ماسرتُ حتى أدخلَها، وهل سرتَ حتى تدخلَها؟

الثالث: ألّا يكون ماقبلها سبباً فيما بعدها، نحو: سرتُ حتى تطلُعَ الشمس. فإذا كان قبل «حتى» جملة تقتضي وقوع الفعل، وماقبلها سبب فيما بعدها، نحو: سرت حتى أدخل المدينة، فتنظر مابعد «حتى» فإن أردت به الاستقبال فالنصب لاغير، وإن أردت به الحال فهو مرفوع لاغير، وإن أردت به الماضي فيجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وزُلْزِلُوا حتى يقولُ الرسولُ﴾(٢)قُرِيءَ بالرفع والنصب؛(٣)لأنَّ القول - هنا - يراد به الماضي.

---

١) انظر الكتاب: ١٧/٣ فمابعدها، والمقتضب: ٣٧/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٧٨

٢) سورة البقرة: من آية: ٢١٤

٣) الرفع قراءة نافع وحده، وقرأ الستة الباقون بالنصب. انظر كتاب السبعة: ١٨١، ومعاني القرآن للفراء: ١٣٢/١

بـاب مـن مـسـائـل (إذاً)(١)

اعلم أن «إذاً» حرف جواب وجزاء،(٢) ولا تنصب الفعل إلا بثلاثة شروط:(٣)أن تكون أولاً، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل ماعدا القسم والنداء / و «لا»، فالفصل بهذه الثلاثة كَلا فَصْلٍ، وإذا دخل عليها حرف العطف ٩١ فيجوز لك فيما بعدها وجهان: الرفع والنصب،(٤) والرفع أكثر، ثم أنشد:

لَئِنْ عاد لي عبدُالعزيز بمِثْلِها : وأَمْكَنَني مِنها إذاً لا أُقِيلُها(٥).

اعلم(٦)أنه إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب للمتقدِّم منهما، وإذا اجتمع «إذاً» والشرط فالجواب للشرط تقدَّم أو تأخَّر، وإذا اجتمعت «إذاً» والقسم؛ فإن تقدم القسم فالجواب له، وإن تقدمت «إذاً» فأنت بالخيار، فتقول: إذاً واللهِ أُكرِمَكَ، وإذاً والله لأكرمنَّكَ.

---

١) قد تقدم عرضنا للخلاف الواقع في كتابة «إذن» وانظر الجمل: ١٩٥ والشرح: ٩

٢) انظر الكتاب: ٢٣٤/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٨٨

٣) انظر شرح المفصل: ١٤/٩، رصف المباني: ١٥٢-١٥٣، وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٨٨

٤) انظر المقتضب: ١١/٢، ومغنى اللبيب: ٣٢

٥) البيت لِكُثَيِّرعزة في ديوانه: ٣٠٥وانظر البيت في الكتاب: ١٥/٣، والجمل: ١٩٥ وشرح المفصل: ١٣/٩، والحلل: ٢٦٦، ورصف المباني: ١٥٤، ومغنى اللبيب: ٣٠

٦) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٧٨٩.

باب من مسائل (أنِ) الخفيفة الناصبة للفعل [المستقبل](١).

كلامه في هذا الباب في الفرق بين «أن» الناصبة للفعل وبين «أن» المخففة من الثقيلة، وهي التي لايكون الفعل بعدها إلا مرفوعاً، واعلم أنَّ «أنْ» إذا وقعت بعد أفعال العِلْم والتحقيق، نحو: علِمْت أن سيقوم، وتحقَّقت، وتيقَّنت، فهي المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف،(٢) وإذا وقعت بعد الأفعال التي لغير العلم والتحقيق، نحو: أطمع أن تقوم، وأرجو،(٣)أو أشكر، فهي الناصبة للفعل إلاّ «ظننت» إذا لم تُرِد بها/ معنى «علمت» ٩٢
«وحسبت» و «خِلْت» فإن هذه الأفعال الثلاثة تقع بعدها «أنْ» الناصبة للفعل على القياس، وتقع بعدها «أن» المخففة من الثقيلة،(٤) أجروها مجرى «علمت» لأنها من أخواتها، وقد قُرِىء: ﴿وحَسِبُوا أنْ لا تكونَ﴾(٥) بالرفع والنصب(٦).

واعلم أنَّ «أنَّ» إذا خُفِّفت فقد تعمل قليلاً،(٧)فيقال: علمت [أنْ](٨)زيداً قائمٌ، والأكثر أنها لاتعمل،(٩)) ويحذف اسمها وتقع بعدها جملة من مبتدإ وخبر، وفعل وفاعل، تكون خبراً لها، وتكون الجملة منفية وموجبة، فإذا كانت منفية فحرف النفي عوض من

---

١) الجمل: ١٩٧

٢) الكتاب: ١٦٥/٣

٣) من أمثلة الكتاب: ١٦٧/٣

٤) انظر الكتاب: ١٦٦/٣، والمقتضب: ١٨٧/١

٥) المائدة: من آية: ٧١

٦) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالنصب، وقرأ أبوعمرو وحمزة والكسائي بالرفع. انظر كتاب السبعة: ٢٤٧، واعراب القرآن للنحاس: ٣٢/٢

٧) يقصد عملها في اللفظ وذلك إذا ظهر اسمها.

٨) في المصورة «أنّ» بالتشديد، و الصواب ما أثبته.

٩) يقصد أنها لاتعمل لفظاً، وإلا فهي عاملة في المعنى ويدل على ذلك قول المؤلف بعد.

اسمها،(١) نحو قول تعالى: ﴿وحَسِبُوا أنْ لا تكونُ فتنة﴾ فيمَنْ قرأه بالرفع،(٢) وإن كانت موجبة، فإن كانت مبتدأ وخبراً فتبقى على حالها، نحو قوله تعالى: ﴿وآخِرُ دَعْواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين﴾(٣) والأكثر - هنا - أنْ لا تُخفف. وإن كانت فعلية، فإن كان الفعل ماضياً فتكون بـ«قد» في الأكثر، نحو: علمت أن قد قام زيد، إلا أن يكون فيه معنى الدعاء، أو يكون من الأفعال التي لا تتصرَّف فلا تدخل «قد»(٤) نحو قوله تعالى: ﴿والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها﴾(٥) ﴿وأنْ ليس للإنسانِ إلاّ ماسعى﴾(٦)وإن كان الفعل مضارعاً / فأكثر مايكون بالسين أو بـ«سوف» نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ﴾(٧)والسين ٩٣
و «سوف» وحرف النفي في هذه المواضع عوض من اسمها.

---

١) انظر الكتاب: ١٦٧/٣، والمقتضب: ٣٠/٢

٢) هم أبو عمرو وحمزة والكسائي: السبعة: ٢٤٧

٣) يونس من آية: ١٠

٤) الملخص: ٢٣٩/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٩٢

٥) النور: من آية: ٩، واستشهد المؤلف بقراءة نافع وقرأ الستة الباقون بتشديد النون، وليس في قراءتهم شاهد. انظر كتاب السبعة: ٤٥٣

٦) النجم: ٣٩

٧) المزمل: من آية: ٢٠

بـاب أفـعـال الـمـقـاربـة(١)

اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: «عسى، ويوشك» وهما بمعنى واحد، وهما لمقاربة الفعل في الرجاء، فيستعملان بـ«أنْ» ولا تحذف «أن» معهما إلاّ في الشعر،(٢)وتكون بمنزلة «قَرُبَ» وبمنزلة «قارب»(٣) فإذا قلت: عسى أن يقوم زيد، فـ«أن يقوم» - هنا - فاعل بـ«عسى» وهي بمعنى «قَرُبَ»، وإذا قلت: عسى زيد أن يقوم، فهي هنا - بمعنى «قارب» و «أن يقوم» مفعول(٤) بـ«عسى».

الثاني: «كاد، وكَرِبَ» ومعناهما واحد، وهما لمقاربة ذات الفعل، ولا يستعملان بـ«أن» إلاّ في الشعر،(٥) والمرفوع بعدهما اسمهما، ويكون بعدهما فعل مضارع خبراً لهما.

الثالث: «جعل، وأخذ، وطَفِقَ، وأنشأ» فهذه لا تلحقها «أنْ» أبداً لا في الشعر ولا في غيره؛ لأنها للأخذ في الفعل و «أنْ» تُخَلِّصُ الفعل للاستقبال.

وتحتاج اسماً وخبراً، اسمها مرفوع وخبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، ولا فرق بينها وبين «كان» وأخواتها إلا في الخبر، فإنّ هذه لا يكون خبرها إلاّ فعلاً مضارعاً، وخبر

---

١) الجمل: ٢٢٠

٢) كقول الشاعر:

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه ... يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ.

وقول الآخر:

يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... في بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافقُها.

٣) ذكر ابن الفخار أربعة مذاهب في معنى «عسى» وقال عن المذهب المذكور هنا «فهو أجودها وقال به الأستاذ، ويُعزَى لأبي العباس المبرد، وهو ظاهر كلام أبي القاسم هاهنا» شرح الجمل: ٧٩٨-٧٩٩

٤) يقصد به أنه خبر عسى، وعبارة الزجاجي «فيكون موضع «أن» نصباً» الجمل: ٢٠٠

٥) كقول الشاعر:

كادتِ النَفْسُ أنْ تَفيضَ عليه ... إذ غدا حَشْوَ رِيطَةٍ وبُرودِ.

وقول الآخر:

سَقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّما ... وقد كَرِبَتْ أعناقُها أنْ تقطعا.

«كان» يكون مفرداً / وجملة، وظرفاً، ومجروراً. ٩٤

وقوله تعالى: ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَراها﴾(١) هذا الوجه هو الأظهر،(٢) والمعنى «لم يرها ولم يقارب رؤيتها»(٣) ويقال: - أيضاً: لم يكد زيد يقرأ، إذا كان قد قرأ بعد مشقة،(٤) وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوها وما كادُوا يَفْعَلُون﴾(٥).

---

١) النور: من آية: ٤٠

٢) وهو الذي ذكره أبو القاسم بقوله «تأويله: لم يرها ولم يكد» وذكر المعنى المذكور هنا بعدُ، الجمل: ٢٠١-٢٠٢

٣) من كلام أبي القاسم في الجمل: ٢٠١-٢٠٢

٤) هذا هو المعنى الثاني في «كاد» المنفية، وهو نفي المقاربة دون نفي الفعل، انظر المعنيين في شرح الجمل لابن الفخار: ٨٠١

٥) البقرة: من آية: ٧١

باب من المفعول المحمول على المعنى(١).

قد تقدم أن الفاعل مرفوع، والمفعول به إذا ذُكِرَ الفاعلُ فهو منصوب،(٢) وذَكَرَ - هنا - أنه يكون بالعكس، وهذا لايجوز إلاّ بشرطين:

أحدهما: إذا فُهِمَ المعنى، نحو: خَرَق الثوبُ المسمارَ(٣).

والآخر: أنه إنما يكون في الشعر، نحو قوله:

..... قد بَلَغَتْ: نَجْرانُ أوبَلَغَتْ سوءاتِهم هَجَرُ(٤).

وقد قيل أنه يكون في قليل من كلام العرب، نحو: كسَر الزجاجُ الحجرَ.

---

١) الجمل: ٢٠٣

٢) انظر قول أبي القاسم في الجمل: ١٠ باب الفاعل والمفعول به.

٣) انظر رصف المباني: ٤٥٢، مغنى اللبيب: ٩١٧، وهمع الهوامع: ١/١٦٥

٤) البيت للأخطل وهو بتمامه

مثلُ القنافذ هدّاجون قد بلغت: نجرانُ أو بلغت سوءاتِهم هَجَرُ

انظر شعر الأخطل: ٢٠٩/١ برواية على العيارات هداجون، وانظر معاني القرآن للأخفش: ٣١٨/١، وآمالي ابن الشجرى: ١٣٦/٢ والكامل: ٤٧٥/١، والجمل: ٢٠٣، والحلل: ٢٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٢/٢، والمغنى: ٩١٧، ورصف المباني: ٤٥٢، والهوامع: ١/١٦٥

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة(١).

اعلم أن الجوازم بنفسها أربعة: [لم](٢) ولام الأمر، و«لا» في النهي، و«إنْ» وماجرى مجراها.

فأمّا «لم» فهي نفي «فَعَلَ»(٣) يقول القائل: فعلت كذا، فيقال له: لم تفعل، فإن قال: قد فعلت، فيقال له: لمّا تفعل.(٤) فـ«لمّا» في مقابلة «قد» في الواجب، الأصل فيها(٥) «لم» زيدت عليها / «ما» والدليل على ذلك أن العرب تحذف الفعل بعد «لمّا» كما تحذف ٩٥
بعد «قد» تقول شارفت المدينة ولمّا، تريد، ولمّا أدخل، وقال النابغة(٦).

... ... وكأنْ قَدِ.

أراد : وكأن قد زالت.

وأمّا «ألم» فالهمزة للاستفهام، والجزم إنما هو بـ«لم» وكذلك «ألمّا».

وأما لام الأمر، فنحو: لِتَقُمْ يازيد، و «لا» في النهي، نحو: لا تقم، وهذا إنما يقال فيه: أمر، ونهي إذا كان لمن هو دونك، فإن كان لمن هو فوقك، قيل فيه: دعاء، والأجود في ذلك أن تعبر(٧) عن لام الأمر باللام التي معناها طلب الفعل، وتعبر عن «لا» التي للنهي

---

١) الجمل: ٢٠٧

٢) غامضة في المصورة.

٣) الكتاب: ٤/٢٢٠

٤) الكتاب: ٤/٢٢٣، وانظر قول السيرافي في الهامش (٥) وانظر مغنى اللبيب: ٣٦٩

٥) الملخص: ١/١٤٩

٦) انظر ديوانه: ٨٩ والبيت بتمامه:

أفد الترحل غير أن ركابنا : لمّا نزل برحالنا وكأن قد.

ويروى: أزف، وانظر الخصائص: ٢/٣٦١، ٣/١٣١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢/٦٣٦، وشرح المفصل: ٨/٥، ضمن نص المفصل: ١١٠، ١٤٨، ٩/١٩، وشرح التسهيل: ٤/١٠٩، والخزانة: ٧/١٩٧، والدرر: ١/١٢١

٧) بعد كلمة «تعبر» ورد كلمة «بلا» ولا يستقيم النص بها بل بدونها.

بأن يقال: «لا» التي معناها طلب ترك الفعل،(١) وهذه الثلاثة هي التي لا تجزم إلاّ فعلاً واحداً إلا بالتبعية.

وأما «إنْ» فهي التي تجزم فعلين، ويجرى مجراها ماهو بمعناها، وسيأتي الكلام عليها بعد هذا في باب الجزاء(٢)إن شاء الله تعالى.

---

١) وإنما كان ذلك أجود، لأن الطلب يعم الأمر والدعاء والالتماس. انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٨١٩

٢) انظر باب الجزاء ص١٣٠

بـاب الأمـر والـنـهـي(١).

النهي لايكون إلا بالفعل المضارع المجزوم بـ«لا» نحو: لا تَقُمْ، وأما الأمر فيكون للمتكلم والمخاطب والغائب، فإذا كان للمتكلم أو الغائب أو المخاطب، والفعل مبني للمفعول فلا يكون إلا بالفعل المضارع المجزوم باللام،(٢) نحو: لِأُقُمْ، وَلْيَقُرَأْ، وَلْتُضْرَبْ يازيدُ، فإن كان للمخاطب الفاعل فيكون باللام قليلاً، نحو: لِتَقُمْ، وأكثر مايكون بغير لامٍ، نحو: / قُمْ، وتسمَّى هذه الصيغة صيغة الأمر، وهي عند البصريين مبنية على السكون، وذهب ٩٦
الكوفيون إلى أنها معربة،(٣) والأصل عندهم في «قُمْ» «لِتَقُمْ» فحذفوا حرف المضارعة والجازم وأبقوا عمل اللام فبقي «قُمْ» وهذا لا يصح عند البصريين لأن فيه حذف حرف المضارعة، وحرف المضارعة لا يحذف لأن فيه معنى، وفيه - أيضاً - حذف الجازم وإبقاء عمله، وهذا لايأتي إلا في الشعر(٤).

---

١) الجمل: ٢٠٨

٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٠/٢

٣) انظر تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف: ٥٢٤/٢، وانظر المقتضب: ٣/٢-٤، وآمالي الشجري: ٣٥٤:٢-٣٥٥، وأسرار العربية: ٣١٧ فمابعدها.

٤) مما ورد على ذلك قول الشاعر:
محمدُ تَفْدِ نفسَك كُلُّ نفسٍ: إذا ماخِفْتَ من شيءٍ تبالا.
قالوا: أراد: لِتَفْدِ، انظر أمالي الشجري: ١٥٠/٢

باب ما يُجزَم من الجوابات(١).

اعلم أن الفعل المضارع إذا كان جواباً لغير الخبر كان مجزوماً فيخرج من هذا النفي؛ لأنَّ النفي خبر يقال فيه صِدقٌ وكَذِبٌ، وقال الكوفيون: كل ما ينتصب بعد الفاء يكون(٢)مجزوماً عند إسقاط الفاء، ووافقهم البصريون(٣) على هذا إلاّ في موضعين:

أحدهما: جواب النفي فإنه ينتصب بعد الفاء، ولا يجزم عند إسقاطها عند البصريين بل يرفع، فتقول: ما تأتينا تحدِّثُنا، بالرفع، وإن كنت تقول: ما تأتينا فتحدِّثَنا، بالنصب.

الثاني: جواب النهي إذا كان مُسَبَّباً عن وجود الفعل، نحو: لا تَدْنُ من الأسد يأكلْكَ،(٤) فإن الأكل إنما هو مسبَّب عن الدنو، فالمعنى: إن دنوتَ [من](٥)الأسد يأكلْكَ. فهذا عند الكوفيين(٦) يُجزم / وعند البصريين لا يجوز فيه إلاّ الرفع، وأمّا إن كان مسبَّباً ٩٧
عن عدم الفعل، نحو: لا تَدْنُ من الأسد تسلَمْ، المعنى: إن لا تَدْنُ من الأسد تسلمْ، فهذا يجزم بلا خلاف بينهم في ذلك، وأبو القاسم جرى في هذا الباب على مذهب الكوفيين؛ لأنه قال: «وكل ماينتصب بعد الفاء فإنه يكون بإسقاط الفاء مجزوماً»(٧) وذكر في الباب: لا تَشْتُمْ عَسِراً تندَمْ،(٨) وهو بمنزلة: لا تدنُ من الأسد يأكلْكَ.

---

١) الجمل: ٢١٠

٢) في المصورة (فيكون) ولعل الصواب ماأثبتناه.

٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢

٤) من أمثلة الكتاب: ٩٧/٣

٥) غامضة في المصورة.

٦) في المصورة «البصريين» وهو تحريف.

٧) الجمل: ٢١٠، وأورد المؤلف المعنى، واللفظ «وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً كان بغير الفاء مجزوماً» ولعلها عبارة نسخة أخرى.

٨) هذا مثال لم يرد في كتاب الجمل المطبوع، ولعله من نسخة أخرى، والذي ورد في المطبوع «لا تقصد زيداً تندم».

بـاب الـجـــزاء.

كلامه في هذا الباب فيما يجزم فعلين، وذلك اثنتا عشرة كلمة(١):

منها: «إن» وهي الأصل في هذا الباب؛(٢) لأنها إنما وضعت للشرط خاصة، وماعداها فلها معان سوى الشرط، فلتلك المعاني وضعت، نحو: «مَنْ» فإنها وضعت للدلالة على من يعقل، والشرط فيها قد يكون وقد لا يكون.

ومنها ثلاثة أسماء: وهي: «مَنْ، وما، ومهما» وثلاثة ظروف زمان وهي: «متى، وإذ ما، وايان» وثلاثة ظروف مكان وهي: أين، وأنى، وحيثما» ومنها «أيّ» وهي بحسب ماتضاف إليه، إن أضيفت إلى الاسم فهي اسم، وإن أضيفت الى الزمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى المكان فهى ظرف مكان، و «كيف» ومعناها الصفة.

وهذه الحروف كلها تطلب جملتين: الأولى: هي / الجملة الشرطية، ولا تكون إلا 98
فعلية،(٣)والثانية: هي الجزاء، وتكون خبرية وغير خبرية، فإن كانت [غير](٤) خبرية فلا بدّ فيها من الفاء، نحو: إن تكرِمْني فهل تلْقَ إلاّ خيراً، وإن كانت خبرية، فتكون اسمية وفعلية، فإذا كانت اسمية فتكون بالفاء أو بـ«إذا» نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهم سَيِّئةٌ بما قدَّمَتْ أيديهِمْ فإنَّ الإنسانَ كفورٌ﴾(٥) وفي موضع آخر ﴿إذا هُمْ يَقْنَطُون﴾(٦)وإذا كانت فعلية والفعل ماضٍ، فإن كان بـ«قد» فلا بد من الفاء، نحو: إن أكرمْتَني فقد أكرمتُكَ، وإن لم تدخل عليه «قد» فيكون بغير فاء، نحو: إن قام زيد قام عمرو، وإن كان الفعل مضارعاً، فإن كان بالسين أو «سوف» أو بـ«لن» فلا بدّ من الفاء، وإن كان بغير هذه الحروف فيكون

---

١) الملخص: ١/١٥٠-١٥١

٢) الكتاب: ٣/٦٣، والمقتضب: ٢/٤٩

٣) جاء في المقتضب: ٢/٧٥ «... لأن هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال» يعنى أدوات الشرط.

٤) تكملة يقتضيها السياق.

٥) الشورى: من آية: ٤٨

٦) الروم: من آية ٣٦، وتمام الآية ﴿وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

بالفاء وبغير الفاء، فإن كان بالفاء فيرفع، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ﴾(١) وإن كان بغير فاء فيكون مجزوماً إن كان قبله مجزوم، نحو: إنْ تكرِمْني أُكرِمْكَ، وإن كان قبله فعل ماض فيجوز لك فيه وجهان(٢): الرفع والجزم، فتقول: إن قام زيد يقم عمرو، ويقوم عمرو، فـ«يقوم عمرو» على تقدير(٣) يقوم عمرو وإن قام زيد، ولأجل هذا ارتفع في هذا الوجه.

وقوله: **(وإذا وقع بين الشرط والجزاء فعل)**(٤)اعلم [أنك إذا](٥)/جئت بين ٩٩ الشرط والجزاء بفعلٍ، فإن كان ذلك الفعل هو فعل الشرط في المعنى، نحو: إن تكرمني تُحسن إليّ أكرمك، فقولك «تحسن إليّ» بدل(٦) مِنْ «تكرمني» أو كان ذلك الفعل جيء به على جهة الغلط أو النسيان، نحو: إن تَقُمْ تدرُسْ تحفَظْ، أراد أن يقول: إن تدرس تحفظ، فالفعل الثاني مجزوم لا غير، لأنه بدل من الأول،(٧) وعلى ذلك قول امرىء القيس:

فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِها : فإنَّك ممّا أحدثَتْ بالمُجَرَّبِ(٨).

فقوله (لا تلاقها) بدل من قوله «تنأَ» بدل الشيء من الشيء، وإن كان ذلك الفعل على غير هذين الوجهين فيكون مرفوعاً وهو في موضع الحال،(٩) نحو: إن تأتني - تركب - أخرج معك، فـ«تركب» في موضع الحال، والمعنى: إن تأتني راكباً أخرج معك.

---

١) الجن: من آية: ١٣

٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/٢

٣) هذا مذهب سيبويه: الكتاب: ٦٦/٣

٤) الجمل: ٢١٣، ولفظ الجمل: «وإذا وقع بين فعل الجزاء وبين جوابه فعل».

٥) غامضة في المصورة.

٦) بعدها كلمة ذهبت بها الأرضة ولم يَبْقَ منها سوى حرف الباء في أولها ولعلها كلمة «بدل» فتكون تكراراً للكلمة التي قبلها.

٧) الكتاب: ٨٧/٣

٨) انظر البيت في الديوان: ٤٢، وشرح التسهيل: ٣٨٥/١، ورصف المباني: ٣٣٠، والدرر ٦٦/١-١٠١

٩) الكتاب: ٨٥/٣

وقوله: (وإذا دخل على الاسم الذي يجازى به عامل»(١)هذا اللفظ فيه مسامحة، لأن الاسم الذي يجازي به إنما يعمل فيه مابعده، ولا يعمل فيه عامل قبله سوى حرف الجر أو الابتداء، نحو: بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ به،(٢) ومَنْ يكرِمْني أُكرِمْهُ، وإنما يدخل العامل على هذه الأسماء إذا كانت بمعنى الذي، نحو: إنَّ مَنْ يكرِمُني أكرِمُهُ، ترفع الفعلين؛ لأنَّ «مَنْ» بمعنى الذي وليست شرطاً، والمعنى: إن الذي يكرمني أكرمه، فقوله «وإذا دخل على الاسم الذي يجازي به عامل» / معناه وإذا دخل عامل الذي يجوز أن يجازى به، ولا ١٠٠
يدخل العامل على الاسم الذي يجازى به إلا إذا جئت بالضمير، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجرِماً فإنَّ له نارَ جَهَنَّم﴾(٣) فالضمير - هنا - اسم «إن» والجملة التي بعده خبرها وقد يُحذف هذا الضمير في الشعر.

قال الأخطل:

إنَّ مَنْ يدخُلِ الكنيسةَ يوماً: يَلْقَ فيها جآذِراً وظِباءَ(٤).

وقوله: (ومما جاء من الجزاء بـ«مهما») قول زهير:

ومهما تكنَّ عند امرئٍ مِنْ خَلِيقةٍ: ولو خالها تخفى على الناسِ تُعْلَمِ(٥).

الأصل: في «مهما» عند الخليل(٦) «ما» زيدت عليها «ما» فصار «ماما» فكرهوا [تكرار](٧)اللفظ، فأبدلوا من الألف هاءً، فقالوا «مهما».

---

١) الجمل: ٢١٤

٢) هذا الأسلوب في الكتاب: ٨١/٣

٣) طه: من آية: ٧٤

٤) البيت غير موجود في ديوان الأخطل، انظرالجمل: ٢١٥، وآمالى ابن الشجرى: ١٩/٢، والحلل: ٢٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٤٠/١، وشرح المفصل: ١١٥/٣، والمقرب: ١٠٩/١-٢٧٧، ورصف المباني: ١٩٩، والمغنى: ٥٦-٧٦٧، والخزانة: ٤٥٧/١

٥) الجمل: ٢١٥، وانظر البيت في ديوان زهير: ٨٨، وضُبِطَ في المصورة بضم «تَعلَمُ» والصواب أنها بالكسر وانظر البيت في آمالي ابن الشجرى: ٥٧١/٢، والحلل: ٢٨٨، والمغنى: ٤٢٦-٤٣٥، والهمع: ٣٥/٢-٥٨، والدرر: ٣٥/٢، وانظر ماعلق به محقق الجمل على البيت.

٦) الكتاب: ٥٩/٣-٦٠، وفي تركيب «مهما» ثلاثة أقوال انظرها في شرح الجمل لابن الفخار: ٨٣٤

٧) زيادة يتم بها الكلام.

وهذه أدوات الشرط على أقسام(١):

أحدها: «إذْ، وحيثُ» فلا يجزمان إلا بـ«ما» وكذلك «كيف» في الأكثر.

الثاني: لا يلحقه «ما» وذلك ثلاثة «مَنْ، وأنىّ، وأيان».

الثالث: أنت فيه بالخيار، وهي: «متى، وأين، وأيّ، وإنْ» فهذه تكون جازمة بـ«ما» وبغير «ما».

وقوله: (وقد يجازى بـ«إذا» في الشعر نحو قول الشاعر:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كانَ وَصْلُها: خُطانا إلى أعدائنا فنضارِبِ)(٢).

الشاهد في قوله: «فنضارِبِ» لأنه مجزوم، وهو معطوف على موضع «كان» / كأنه ١٠١ قال: يكنْ وصلُها خطانا إلى أعدائنا فنضارب.

---

١) انظر بعض أحكام هذه الأدوات مع «ما» في الملخص: ١٥١/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٨٣٦

٢) الجمل: ٢١٦-٢١٧، وفيها ذكر اسم الشاعر، قال أبوالقاسم «وقد يجازى بـ«إذا» في الشعر، كما قال قيس بن الخطيم الأوسي.... ».

وانظر البيت في الديوان: ٤١، والكتاب: ٦١/٣، والمقتضب: ٥٥/٢، وأمالي ابن الشجري: ٨٢/٢، والحلل: ٢٩٣، وشرح المفصل: ٩٧/٤، ٤٧/٧، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٩/٢، والخزانة: ٢٥/٧ وفيه خلاف في نسبته.

باب ما ينصرف ومالا ينصرف.

الاسم المنصرف: هو مافيه التنوين أو ماعاقب التنوين، وهو الألف واللام، أو الإضافة. وغير المنصرف ضده.

وأصل الأسماء أن تكون منصرفة، وإنما تمتنع الصرفَ لشبهها بالفعل، وذلك إنما يكون إذا اجتمعت في الاسم علتان من العلل التسع(١) و [هي](٢) التي تسمى موانع الصرف، وهي :التعريف، والتأنيث، والجمع، والوصف، والعدل، والتركيب، والعجمة، ووزن الفعل، وزيادة الألف والنون. فهذه موانع الصرف بشروط يأتي ذكرها، إن شاء الله تعالى - وليس يمنع الاسم من الصرف علة واحدة من هذه التسع إلاّ في موضعين:

أحدهما: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، نحو: مساجد.

والثاني: التأنيث اللازم، نحو: صحراء.

هذه العلل كلها فروع، فالتعريف فرع عن التنكير، والتأنيث فرع عن التذكير، والجمع فرع عن الإفراد، وهكذا [سائرها](٣) فصار الاسم إذا كان فيه علتان من هذه التسع يمنع الصرف؛ لأنه أشبه الفعل في الفرعية، لأن الفعل/[ ](٤) فرع عن الاسم؛ لأنه مشتق ١٠٢ : من المصدر، وإذا كانت فيه [ ](٥) علة واحدة لم تقو أن تخرجه عن أصله(٦) - فينصرف نحو: زيد، فإنّ فيه فرعاً واحداً، وهو التعريف، فبقي على أصله لعدم العلتين - إلاّ في الموضعين المذكورين، فإنه ليس فيه إلاّ علة واحدة، وقد منعت الصرف، لأنها تنزّلت منزلة علتين على حسب مايأتي ذكره، إن شاء الله تعالى.

---

١) الأصول: ٨٠/٢ والإيضاح: ٣٠١، والتبصرة: ٥٣٩

٢) في المصورة «هو» ولعل الصواب ما أثبتناه.

٣) غامضة في المصورة، ولعل الصواب ما أثبتناه.

٤) يوجد فراغ في هذا الموضع لم أتبين مافيه، والكلام مستقيم بدونه.

٥) يوجد فراغ في هذا الموضع لم أتبين مافيه، والكلام مستقيم بدونه.

٦) أورد ابن الفخار أن ابن واش الفاسي سأل الشيخ الغافقي عن سبب اشتراط تعدد مانع الصرف وعدم اشتراط تعدد مانع الإعراب فأجاب الشيخ في مسألة طويلة. انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٧٠-٧٢

وقوله: (ومنها «أفعل»)(١)اعلم «أن» «أفعل» على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون صفة مؤنثه «فعلاء» نحو: أحمر، وحمراء، فـ«أحمر» لا ينصرف، لوزن الفعل، والوصف، فإن سميت به لم ينصرف لوزن الفعل، والتعريف، فإن نكرته بعد التسمية انصرف عند الأخفش،(٢)ولم ينصرف عند سيبويه(٣)لوزن الفعل وشبه الأصل،(٤) لأنه اسم نكرة يتعرف بالإضافة كما كان قبل التسمية.

الثاني: أفعل من نحو: أفضل من الناس، فهذا لا ينصرف - أيضاً - لوزن الفعل والوصف، وكذلك إذا سميت به مع «مِنْ» فإن سميته بـ«أفضل» وحده دون «مِنْ» لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وكذلك «أفعل» الذي مؤنثه بالتاء، نحو: أرمل، وأرملة،(٥) فينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة لوزن الفعل والتعريف، وهذا هو القسم / ١٠٣ الثالث.

وقوله: (ومنها «فعلان»)(٦)اعلم أن «فعلان» على قسمين:

أحدهما: «فَعْلان» الذي مؤنثه «فَعْلى» نحو: سكران، وسكرى، فهذا لا ينصرف للوصف، وزيادة الألف والنون، فإن سميت به لم ينصرف - أيضاً - للتعريف وزيادة الألف والنون، فإن نكرته بعد التسمية لم ينصرف - أيضاً - عند سيبويه، والصرف عند الأخفش على حسبما تقدم في «أحمر»،وإنما منعت الألف والنون الصرف في «سكران» لشبهها(٧)

---

١) الجمل: ٢١٨

٢) انظر مذهبه في المقتضب: ٣٧٧/٣، وشرح المفصل: ٧٠/١، وحجة الأخفش أنه إذا سُمِّيَ به فارق الصفة وعَرُضَ فيه التعريف مع وزن الفعل، فإذا نُكِّرَ زال التعريف وبقي فيه علة واحدة، وهي الوزن وحده فانصرف. ووافقه ابن يعيش والمبرد في المقتضب: ٣١٢/٣

٣) الكتاب: ١٩٨/٣

٤) أصله صفة المؤنث.

٥) المقتضب: ٣٤١/٣

٦) الجمل: ٢١٨

٧) بنحو هذا علل سيبويه، الكتاب: ٢١٦/٣، وانظر الملخص: ٦٢٥/١-٦٢٦

بالألف والهمزة في «حمراء» لأن كل واحدٍ منهما آخره زيادتان زيدتا معاً، وهما طرف، والأولى منهما ألف لا تلحقهما التاء.

الثاني: «فَعْلان» الذي مؤنثه بالتاء،(١)نحو: رجل نَدْمان، وامرأة نَدْمانة، فهذا ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة.

وقوله: **(ومنها مافي آخرِهِ ألف التأنيث)**(٢)اعلم أن مافي آخره ألف التأنيث أو همزة التأنيث فلا ينصرف أبداً في معرفة ولا نكرة بلا خلاف؛ للتأنيث ولزوم التأنيث.

وقوله: **(ومنها الجمع)**(٣)هذا هو القسم الرابع، وهو الذي لا نظير له في الآحاد، وهو كل جمع ثالثه ألف وبعدها حرف مشدّد، نحو: دوابّ، أو حرفان / نحو: دراهم، أو ١٠٤
ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة، نحو: دنانير، فهذا لا ينصرف للجمع، وعدم النظير، فإن سميت به لم ينصرف للتعريف، وعدم النظير الجاري عندهم مجرى العُجْمة، فإن نكرته بعد التسمية لم ينصرف على مذهب سيبويه،(٤) وانصرف على مذهب الأخفش،(٥) وهذا الجمع ينصرف إذا لحقته ياء النسب، نحو: صياقلي؛ لأنه صار مفرداً، وكذلك ينصرف إذا لحقته تاء التأنيث، نحو: صياقلة، لأنه صار له نظير في الآحاد نحو: كَراهِيَة، والرَّباعِيَة(٦).

---

١) القسم الثاني وهو الذي مؤنثه «فعلانة» لغة لبعض بني أسد، وفعلان فَعْلى، هي اللغة الفصحى. انظر شرح المفصل: ٦٧/١

٢) الجمل: ٢١٩، وجاء فيه « .. ومنها ماكان في آخره» بزيادة «كان».

٣) الجمل: ٢١٩، ولفظها «ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف... ».

٤) الكتاب: ٢٢٧/٣

٥) انظر مذهب الأخفش في المساعد: ٣٥/٣ وقال ابن عصفور في حديثه عن هذا الجمع «فإن سميت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة... فإن نكرته كان فيه الخلاف الذي تقدم في «أحمر» شرح الجمل: ٢١٨/٢

٦) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل: ٣٢، والياء في الرَّباعِية: ياء النسب وأصله «رَبَعِيّ» ثم زيدت الألف فحذفت إحدى الياءين. انظر ماينصرف ومالا ينصرف: ٤٧، والأصول: ٩١/٢

وقوله: (ومنها المعدول في العدد)(١)سُمِع من هذا المعدول ستة ألفاظ:(٢) «مَوحَد، ومَثْنى» ولا يقاس عليهما باتفاق،(٣)و «أُحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع» واختلف النحويُّون في القياس على هذه الأربعة،(٤) وقد حُكِيَ «عُشار»(٥) فهذه الألفاظ لا تنصرف للوصف والعدل،(٦) فإذا قلت: رأيت القوم ثلاث، فالمعنى: رأيتهم جماعات في كل جماعة منهم ثلاثة، فعدلوا عن ثلاثة [ثلاثة](٧)إلى ثُلاث، فإن سمَّيت بها(٨)فلا بد أن تَلْحَظَ فيها العدل، فلا ينصرف للتعريف ولَحْظِ العدل، فإن نكرتها بعد التسمية فتنصرف على قول أبي الحسن، ولا تنصرف على مذهب سيبويه.

---

١) الجمل: ٢١٩، وجاء فيه «ومنها المعدول من العدد» بلفظ «من».

٢) ماينصرف ومالا ينصرف: ٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٩/٢-٢٢٠

٣) انظر الملخص: ٦٢٠/١

٤) اختلف النحاة في القياس وعدمه، فذهب البصريون إلى الاقتصار على السماع، وذهب جمهور الكوفيين والزجاج إلى القياس، انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٨٨٨، والمساعد: ٣٤/٣، والهمع: ٢٦/١، وتَبِعَ الكوفيين المبردُ وابنُ جني، المقتضب: ٣٨٠/٣، والخصائص: ٨١/٣

٥) جاء في شعر الكُميت: «خِصالاً عُشارا» شرح المفصل: ٦٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤١/١، وانظر الخزانة: ١٧٠/١

٦) الإيضاح: ٣١٠

٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

٨) شرح الجمل لابن الفخار: ٨٩٠

وقوله: (فإذا أدخلت على جميع [ما](١) لا ينصرف الألف واللام)(٢)الأسماء ١٠٥ كلها التي لا تنصرف إذا لحقتها الألف واللام أو الإضافة [انصرفت](٣) فينصرف، نحو: مررت بالمساجد، ومساجد القوم، لأن الألف واللام والإضافة يُعاقبان التنوين، والعرب تحكم للمعاقِبِ كحكم ماعاقَبَهُ، فكما أن هذه الأسماء التي لاتنصرف إذا اضطرّ الشاعر وألحقها التنوين خفَضَها بالكسرة، نحو قول امريء القيس:

تَبَصَّرْ خليلي هل ترى مِنْ ظعائنٍ ... .(٤).

فكذلك تُخفَض بالكسرة إذا لحقتها الألف واللام،أوالإضافة.

وقوله: (ومنها كُلُّ اسم أعجمي)(٥)العُجمة لا تمنع الصرف إلاّ بثلاثة شروط:(٦) أن تكون العجمة عجمة الشخص لا عجمة الجنس، وأن يكون معها التعريف، وأن يكون الاسم على أكثر من ثلاثة أحرفٍ، نحو: إبراهيم.

وقوله: (ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل)(٧)هذا الوزن(٨)يمنع مع التعريف مطلقاً، نحو: أحمد، ويزيد، ويمنع مع الوصف في «أفعل» الذي مؤنثه «فعلاء» وفي «أفعل مِنْ» ومع شبه الأصل في «أحمر» إذا سمي به [ثم](٩) نُكِّرَ على مذهب سيبويه، ولا

---

١) غامضة في المصورة.

٢) الجمل: ٢٢٠، وجاء فيه «فإن أدخلت ... ».

٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

٤) البيت في ديوانه: ٤٣ وهو بتمامه:

تَبَصَّرْ خليلي هل ترى مِنْ ظعائنٍ سوالِكَ نقباً بَيْنَ حزمَيْ شَعْبَعَبِ

تذكرة النحاة: ١٧، وشرح الأشموني ومعه شواهد العيني: ٢٧٤/٣

٥) الجمل: ٢٢٠، ونص الجمل بغير واو.

٦) الملخص: ٦٢٥/١

٧) الجمل: ٢٢٠

٨) انظر الملخص: ٦١٨/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٩٠١

٩) غامضة في المصورة.

يمنع مع غير هذه الثلاثة.

وقوله: (ومنها كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان)(١)إن الألف والنون / ١٠٦ إنما تمنعان الصرف لشبههما(٢)بالألف والهمزة في «حمراء» فلا تمنعان الصرف حتى تكون النون زائدة، ويمنعان الصرف مع التعريف مطلقاً، نحو: حمدان، ومع الوصف في «فعلان» الذي مؤنثه «فعلى» ومع شبه الأصل في «سكران» على مذهب سيبويه إذا نكر بعد التسمية، ولا يمنعان إلاّ مع هذه خاصة.

وقوله: (ومنها كل اسم في آخره هاء التأنيث)(٣)هاء التأنيث لا تمنع الصرف إلاّ مع التعريف خاصة، والمؤنث على قسمين: مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة، وللتأنيث علامتان: التاء، والألف، والهمزة بدل من الألف في «حمراء» فالمؤنث الذي هو بالألف أو بهمزة التأنيث، نحو: حبلى، وصحراء، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، والمؤنث بالتاء لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وأماّ المؤنث الذي ليست فيه علامة التأنيث، فإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف، نحو: زينب، أو على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك، نحو: قدَم،(٤)أو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وهو منقول من مذكر، أو أعجمي كامرأة تسمى بـ«زيد» أو «نوح» فهذه كلها لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، وإن كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط / غير منقول، نحو: امرأة تسمى بـ«هند» و «دعد» ففيه لغتان(٥): ١٠٧ منهم من لا يصرفه للتعريف والتأنيث، ومنهم من يصرفه لخفته، قال الشاعر فجمع بين اللغتين:

---

١) الجمل: ٢٢١، ولفظ «زائدتان» غامضة في المصورة. وما أثبته اجتهاد مني، ووارد في نص الجمل.

٢) انظر الكتاب: ٣/٢١٥-٢١٦، والإيضاح: ٣٠٨

٣) الجمل: ٢٢١

٤) الكتاب: ٣/٣٥٤، وما ينصرف ومالا ينصرف: ٤٩

٥) الكتاب: ٣/٢٤٠-٢٤١، والمقتضب: ٣/٣٥٠، وشرح المفصل: ١/٧٠

لم تتلفَّعْ بفَضْلِ مِئزرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدَ في العُلَبِ(١).

فصحَّ من هذا أن المؤنث بغير علامة لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة إلا الثلاثي الساكن الوسط الذي ليس بمنقول ففيه لغتان: الصرف، وترك الصرف.

وقوله: (**ومنها كل اسم معدولٍ من «فاعل» إلى «فُعَل»**)(٢)معنى العدل: أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره، وأنت تريده، نحو: «عمر» وهو معدول عن «عامر» وهذا العدل يمنع الصرف مع التعريف مطلقاً، ومع الوصف في العدد، نحو: «أُحاد، وثُناء» ونظائرهما، وقد تقدم ذكره،(٣) ومع شبه الأصل في «أحاد» إذا نكر بعد التسمية على مذهب سيبويه، وهذا البناء - أعني «فُعَل» - إنْ سُمِعَ غير مصروف فيحكم عليه بالعدل، نحو: «عمر» لم ينصرف للتعريف والعدل، ولو كان منقولاً من «عُمَرٍ» الذي هو جمع «عُمْرَة»(٤)لا ينصرف في المعرفة والنكرة، وإن سمع مصروفاً(٥) فتحكم عليه بالنقل، وتصرفه كان له أصل في النكرات أو لم يكن، وإنْ جُهِلَ حالُهُ ولم يُسمع فيه / صرف ولاعدمه فيُنظر، فإن ١٠٨
كان له أصل في النكرات صرفتَهُ، نحو [رجلٍ](٦) يُسمَّى بـ«غُرَفٍ» [و](٧)إن لم يكن له أصل في النكرات فلا يصرف، ويحكم عليه بالعدل.

---

١) البيت لجرير، انظر ديوانه: ٦٧ ويروى «ولم تغذ» ويروى لعبيدالله بن قيس الرقيات، وانظر الكتاب: ٢٤١/٣، وأدب الكاتب: ٢٨٢، والكامل: ٤٠٨، والجمل: ٢٢١، وما ينصرف ومالا ينصرف: ٥٠، والتبصرة: ٥٥٢، والخصائص: ٦١/٣-٣١٦، والمنصف: ٧٧/٢، والحلل: ٢٩٤، وشرح المفصل: ٧٠/١

٢) الجمل: ٢٢٢

٣) انظر ماتقدم ص١٣٧.

٤) انظر المقتضب: ٣٢٣/٣

٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٦/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ٩١٤

٦) غامضة في المصورة.

٧) غامضة في المصورة.

وقوله: (**ومنها كل اسم على وزن الفعل الماضي**)(١)وزن الفعل الماضي يمنع الصرف بشرطين:

أحدهما: أن يكون مختصاً به، أي: لا يوجد في الأسماء،(٢) نحو: رجل تسميه بـ«ضَرَّبَ» أو ضُرِبَ، أو أَضْرَبَ، أو انطلق، لأن هذه الأوزان كلها لا توجد في الأسماء.

والثاني: لا يمنع إلاّ مع التعريف.

وقوله: (**ومنها كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً**)(٣)التركيب لا يمنع الصرف إلاّ مع التعريف، وإذا رَكَّبْتَ الاسمين، فالأول منهما مبني على الفتح إلا أن يكون حرفَ علة فتبنيه على السكون، نحو: معديْ كرب.

والثاني: يكون في الإعراب، وينون في النكرة، ويخفض بالكسرة، وإذا كان معرفة لم يدخله خفضٌ ولا تنوينٌ.

وقوله: (**ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق**)(٤)ألف الإلحاق لا تمنع الصرف إلاّ مع التعريف، وكذلك ألف التطويل، نحو: قَبَعْثَرى، فإذا قلت: «أَرْطى» وهو شجر يدبغ به، فتصرفه؛ لأنه لا يشبه ألف التأنيث، لأن التاء تلحقه، فيقال: «أرطاة» فإذا سميت بـ«أرطى» وجعلته علماً، صار بمنزلة «زيد» فلا ينصرف؛ [لأنه](٥)حينئذٍ بمنزلة ١٠٩
«حُبْلى» لا تلحقه التاء كما لا تلحق في «حُبْلى».

وقوله: (**ومنها كل اسم مذكر سميته بمؤنث**)(٦)إذا سميت المذكر باسم مؤنثه، فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف، نحو: رجلٍ يُسمى بـ«قَدَم» لأنه ليس فيه زائد، ولا مايقوم مقامه؛لأنهم يقولون قبل التسمية به إذا صغّرته: «قُدَيْمَة» فإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف،

---

١) الجمل: ٢٢٢ ونصه: «... على بناء الفعل الماضي».

٢) انظر بعض هذه الأوزان في التبصرة: ٥٤١

٣) الجمل: ٢٢٢

٤) الجمل: ٢٢٣

٥) غامضة في المصورة.

٦) الجمل: ٢٢٣

نحو رجلٍ يسمى بـ«ينب» فلا ينصرف للتعريف والتأنيث لأن الحرف الرابع - هنا - قام مقام التأنيث(١)بدلالة قولهم في التصغير وهو اسم للمؤنث «زُيَنْب» فيصغّرونه بغير تاء، وهذا كله مالم يكن جمعاً أو وصفاً، نحو: رجل يسمى بـ«هنود» أو بـ«حائض» فهذا ينصرف(٢) والتأنيث فيه كلا تأنيث، لأنهم حين قالوا: امرأة حائض، وجعلوا حائضاً صفة للمرأة، إنما جاء بملاحَظةشخصٍ حائض، فكأنّ حائضاً مذكر سمى به مذكر، فينصرف، وجموع التكسير كلها لمذكر كانت أو لمؤنث سواء، يجوز فيها التذكير والتأنيث، فيقال: قامت الزيود، وقام الزيود، وقامت الهنود، وقام الهنود، فلذلك انصرف «الهنود» إذا سُمّيَ به.

---

١) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٢٨-٢٢٩

٢) انظر الكتاب: ٣/٢٣٦-٢٣٧-٢٣٩

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان.

وقوله: (وهذه تميم)(١)/ إن جعلت هذا على حذف مضاف، والتقدير: هذه أولاد ١١٠
تميم، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه كما قال الله تعالى: ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾(٢) المعنى - والله أعلم - واسأل أهل القرية، فيكون على هذا «تميم» ينصرف، لأنه اسم للأب الأخير، وهو مذكر، وإن لم تجعله على حذف مضاف فَيَتَصَوَّر فيه وجهان(٣) إنْ لَحَظْتَ فيه القبيلة فلا ينصرف لأنه اسم مؤنث ففيه التعريف والتأنيث، وإن لحظت فيه الحي فينصرف لأنه اسم مذكر.

وقوله: (وتقول في أسماء السور)(٤)اعلم أن أسماء السور على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تُسَمَّى السورة بالجملة، نحو: ﴿الحمدُ للهِ ربِّ العالمين﴾(٥)فهذا النحو يحكى، تقول: صليت بـ«الحمدُ لله رب العالمين».

الثاني: أن تسمى السورة بالحروف التي في أولها، وهذا القسم على قسمين:

أحدهما: ماليس له نظير فيحكى،(٦)نحو: كهيعص.

الثاني: ماله نظير، نحو: قَ، ويسَ، نظيرهما: باب وقابيل، فيجوز لك في هذا ثلاثة أوجه(٧):

أحدها: الحكاية.

الثاني: أن تبنيه على الفتح لقلة تمكنه.

---

١) الجمل: ٢٢٤، وجاء فيه «هذه تميم» بدون واو.

٢) يونس: من آية: ٨٢

٣) انظر ما ينصرف ومالا ينصرف: ٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٣٤/٢

٤) الجمل: ٢٢٧

٥) الفاتحة: آية: ٢

٦) وليس فيه إلا الحكاية، لأنه لايجوز أن تجعل خمسة أشياء اسماً واحداً، انظر ماينصرف ومالا ينصرف: ٦٣

٧) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٩٤٢

الثالث: الإعراب وترك الصرف،(١) فتقول: هذه قاف، فلا تصرفه إذا جعلته اسماً للسورة، للتعريف والتأنيث.

القسم الثالث: أن تسمى السورة باسم ذُكِرَ فيها، نحو: هود، ونوح، إن جعلتهما اسمين للسورة لم تصرفهما(٢)/ للتعريف والتأنيث، والنقل من الخفة إلى الثقل، وإن ١١١
جعلتهما على حذف مضاف، والتقدير: قرأت سورة هود، فتصرفهما، وأمّا إبراهيم، ويونس فإنك لا تصرفهما للتعريف والعجمة، سواء جعلتهما اسمين للسورة، أو على حذف مضاف، على تقدير: سورة إبراهيم، وأمّا إذا قلت: قرأت الرحمن، فلا بدّ أن يكون على حذف مضاف، والأصل: سورة الرحمن، ولا يجوز أن تجعل «الرحمن» اسماً للسورة؛ لأن هذا اللفظ لا يسمى به غيره سبحانه وتعالى(٣).

---

١) قال ابن أبي الربيع «أحسنها الإعراب، ولا تصرف، ويجوز صرفها ويجرى ذلك مجرى هند» وإن نقلته ممن ذكّر الحرف لم تصرف لأنه مذكر سُمِّيَ به مؤنث» الملخص: ١/٦٣٥، وانظر شرح الجمل لابن الفخار: ٩٤٢

٢) الكتاب: ٣/٢٥٦

٣) التبصرة: ٥٧٩

باب ماجاء من المعدول على «فَعَالِ».

اعلم أنّ «فَعَال» على وجهين: مبني، ومعرب، فإذا لم يكن معدولاً فهو معرب، نحو: سماءٍ، وزمان، وإذا كان معدولاً فهو مبني، والمبني على أربعة أقسام(١):

أحدها: المعدول في الأمر: نحو: «نَزَالِ» معدول عن «انزِلْ» وهو قياس في كل أمر من الفعل الثلاثي، يقال في «اقرأ» «قَراءِ» وفي «اسمَعْ» «سَماعِ» وبني لتضمنه لام الأمر،(٢) لأنه بمعنى «لِتَنْزِل» ولم يُبْنَ على السكون؛ لأنَّ قبل آخره ساكناً، وكُسِرَ للالتقاء الساكنين.

الثاني: المعدول في النداء وهو قياس [بلا خلاف](٣)نحو: يا غَدَارِ، ويا فَسَاقِ.

الثالث: المعدول في المصدر: نحو: فَجارِ، ويَسارِ، يراد به الفجور، والميسرة.

الرابع: المعدول في الصفة: نحو قولهم / للمَنِيَّةِ: حَلاقِ،(٤)لأنها تحلِق كل شيء ١١٢ وهذه الأقسام الثلاثة الأخيرة بنيت كلها بالحَمْل على «نزال»(٥)لأنها كلها معدولة مؤنثة.

---

١) انظرها في شرح الجمل لابن الفخار: ٩٤٥، وزاد ابن عصفور قسماً خامساً: وهو أن يكون اسماً علماً معدولاً عن فاعله مثل: حَذامِ، ورَقاشِ. شرح الجمل: ٢٤٣/٢

٢) انظر هذا التعليل في شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٣/٢، وفي تعليل المسألة أقوال أخرى انظرها في شرح الجمل لابن الفخار: ٩٤٥.

٣) الوارد في المصورة «بخلاف» أي بالإثبات، ولعل ماأثبته، وهو نفى الخلاف هو الصواب، حيث أنه يناسب السياق، وقال ابن الفخار، بعد أن أورد هذين القسمين، وكلاهما مطرد. شرح الجمل: ٩٤٥

٤) كقول الشاعر:

لَحِقَتْ حَلاقِ بهم على أكْسائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ

انظر: الكتاب: ٢٧٣/٣، والمقتضب: ٣٧٢/٢

٥) هذا هو مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ٢٧٤/٣، وفي المسألة مذاهب أخرى انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٤/٢

باب الاســـتـثـنـاء.

الاستثناء: إخراجُ بعضٍ مِنْ كل بـ«إلاّ» وماجرى مجراها.

وقوله: (وحروف الاستثناء)(١)يعنى بالحروف الكَلِم، لأن منها حروفاً، ومنها أسماءً، ومنها أفعالاً(٢).

وقوله:(فأما «إلاّ»)(٣)اعلم أن «إلاّ» إذا كان ماقبلها موجباً فمابعدها منصوب لا غير، نحو: قام القوم إلاّ زيداً، وإذا كان ماقبلها غير موجب، فإن كان مفرَّغاً لمابعدها، وطالباً له فيكون بحسب العوامل، نحو: ماقام إلاّ زيدٌ، ترفعه لأنه فاعل، وإن كان غير مفرغ، نحو: ماقام القوم إلاّ زيداً، ففيه وجهان: الرفع على البدل، وهو بدل بعض من كل، وهو الأحسن،(٤)والنصب على الاستثناء.

وقوله: (وأما «غير»)(٥)اعلم أنَّ «غير» تخفض مابعدها على كل حال، وتجري هي في إعرابها مجرى الاسم الذي بعد «إلاّ»، فإن كان ماقبلها موجباً كانت منصوبة لاغير، نحو: قام القوم غيرَ زيد، وإن كان [ما](٦)قبلها غير موجب، فإن كان مفرَّغاً لها، فيكون بحسب العوامل، نحو: ماقام غيرُ زيد، وإن كان غير مفرَّغ فوجهان / البدل والنصب على ١١٣
الاستثناء، نحو: ماقام القوم غيرُ زيد، وهذا كله إذا كانت «غير» بمعنى «إلاّ» ولك هنا - أن

---

١) الجمل: ٢٣٠

٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٨/٢ فمابعدها. والمنتخب الأكمل: ٨٦

٣) الجمل: ٢٣٠

٤) والتبعية على البدل أكثر وأقيس من جهتين:
الأولى: حصول المشاكلة بين مابعدها وماقبلها، فالعرب تحافظ على المشاكلة مع فساد المعنى كما في نحو: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فمحافظتهم عليها مع صحة المعنى أولى.
والجهة الثانية: أن المستثنى مُشَبَّهٌ بغيره. والبدل قائم بذاته غير مُشَبَّهٍ بغيره، وكون الشيء يجري على حكم نفسه أولى من أن يجرى على حكم غيره، انظر شرح الجمل لابن الفخار: ٩٥٩ بتصرف.

٥) الجمل: ٢٣١

٦) تكملة لتناسب العبارة التي قبلها.

تجعلها نعتاً لماقبلها، نحو: عندى درهمٌ غيرُ قيراطٍ، يجوز لك فيه وجهان النصب على الاستثناء، والرفع على النعت. وأماّ إن كانت لاتصلح في مكانها «إلاّ»(١)فلا يجوز فيها الاستثناء ولابدّ أن تكون تابعة لماقبلها على النعت، تقول: عندى درهمٌ غيرُ جيّدٍ.

وقوله: (وأماّ «سوى»)(٢)إذا كسرتَ السين أو ضممتَها قصرتَ، وإن فتحتَها مددتَ، وجعلها أبوالقاسم اسماً(٣) في باب حروف الخفض وجعلها سيبويه ظرفاً(٤) ومابعدها مخفوض لاغير.

وأماّ «حاشا» فمذهب سيبويه أنها حرف لا غير،(٥) فتخفض مابعدها، وأجاز المبرد فيما بعدها النصب، وجعلها فعلاً(٦) واستدل(٧)بقول النابغة:

ولا أرى فاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ، ولا أُحاشى من الأقوامِ مِنْ أحدِ(٨).

وهذا ليس فيه دليل لأن معنى «لا أُحاشي»: لا أقول: حاشا.

وأماّ «خلا» فتكون حرفاً وفعلاً.

وأماّ «ماخلا، وعدا، وماعدا وليس / ولا يكون» فهي(٩) عند سيبويه أفعال، ومابعدها ١١٤ منصوب لاغير.

---

١) هذا اشتراط من المبرد، انظر المقتضب: ٤٢٢/٤، وتابعه المؤلف وانظر الاساليب في المقتضب والجمل: ٢٣٢، وقوله (لا تصلح في ... جيد) مكرر في المصورة.

٢) الجمل: ٢٣٢ وجاء فيه بالفاء «فأما».

٣) الجمل: ٦١

٤) الكتاب: ٤٠٧/١-٤٠٩

٥) الكتاب: ٣٤٩/٢

٦) المقتضب: ٣٩١/٤

٧) لم يرد البيت في المقتضب، وإنما أورده في الرد على سيبويه، ولقد أورد الشيخ عضيمة ردّ المبرد على سيبويه وردّ ابنِ ولاد في الانتصار. انظر ذلك في هامش المقتضب: ٣٩٢/٤-٣٩٣ عن الانتصار.

٨) البيت في ديوانه: ٢٠، وانظره في الانصاف: ٢٧٨/١، وشرح المفصل: ٨٥/٢، شرح الرضي على الكافية: ٢٤٤/١، والجنى الداني: ٥٦٣، ومغنى اللبيب: ١٦٤، والخزانة: ٤٠٣/٣، والهمع: ٢٣٣/١، والدرر: ١٩٨/١

٩) الكتاب: ٣٤٧/٢-٣٤٩

باب الاســـتـثـنـاء المـقـدم.

حكم أدوات الاستثناء أنها في التقديم والتأخير سواء إلا «إلاّ وغير» فإنه يجوز لك فيهما إذا كان قبلهما غير موجب، وقد تم الكلام دونهما، نحو: ماقام القوم إلاّ زيداً - وجهان: الرفع والنصب، الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، فإذا قدّمتهما لم يجز إلاّ النصب، ولا يجوز الرفع مع التقديم،(١)لأنه بدل، والبدل لا يتقدم على المبدل منه.

---

١) انظر تفصيل المسألة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٣/٢ فمابعدها، وشرح الجمل لابن الفخار ٩٨٠ فمابعدها.

بـاب الاســـــتـثـنـاء المنقطع.

وهو أن يكون الثاني ليس من جنس الأول، نحو: مافي الدار أحد إلاّ حماراً، فإن «الحمار» ليس مِن الأَحَدِين، لأن «أحداً» إنما يقع على من يعقل، والحمار لا يعقل، وهو عندهم بمعنى «لكن»(١) كأنك قلت: لكن فيها حمار، وهو عند أهل الحجاز منصوب لا غير، وكذلك عند بني تميم(٢) فيما لايُشْبِهُ المتصل،(٣)نحو: ماضَرَّ إلا النفع، فإن كان يشبه المتصل وذلك(٤)بأن يكون الثاني(٥) من [توابع](٦)الأحدين، نحو: مافيها أحد إلاّ فرساً، أو مايقوم مقامهم، نحو: مافيها إحد إلاّ أسداً، فيجرى هذا كله عند / بنى تميم ١١٥ مجرى المتصل، ويجوز فيه وجهان: النصب على الاستثناء، والبدل بحسب ماقبله، وقول النابغة:

إلاّ الأُوارِيَّ لأْياً ماأُبَيِّنُها : والنُّؤْيَ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ(٧).

---

١) هذا تقدير سيبويه، انظر الكتاب: ٣٢٥/٢

٢) انظر لغة بنى تميم في الكتاب: ٣١٩/٢-٣٢٠، والمقتضب: ٤١٢/٤-٤١٣، وشرح المفصل: ٨٠/٢٠

٣) في المصورة «الأصل» والصواب ماأثبته.

٤) انظر الوجهين اللذَيْنِ سيعرضهما المؤلف في المقتضب: ٤١٣/٤، والملخص: ٤١٠/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٩٨٦-٩٨٧

٥) في المصورة بياض وألفاظ غامضة جداً، وكأنها مزالة، والكلام تام بدونه.

٦) في المصورة [اتوابع] ولعل الصواب ماأثبتناه.

٧) البيت في ديوان النابغة: ١٥

وجاء البيت مع بيتين قبله في الكتاب: ٣٢١/٢ وهي:

يادار مية بالعلياء فالسند : أقوت وطال عليها سالف الأبد.

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها : عيت جواباً وما بالربع من أحد.

إلاّ ألا واري لأيا ماأبينها : والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد.

والبيت مع ماقبله في معاني القرآن للفراء: ٤٨٠/١، والمقتضب: ٤١٤/٤، والأصول: ٢٩٢/١، والجمل: ٢٣٥-٢٣٦، والإيضاح: ٢٣١، والتبصرة: ٣٨١، والمقتصد: ٧٢١/٢، والحلل: ٣١٨، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٥٢، وشرح المفصل: ٨٠/٢

يجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على البدل من «أحد» على الموضع، لأنَّ «مِنْ» زائدة، ويجوز فيه الخفض على النعت كأنه قال: غير الأواري، فتكون «إلاّ» بمعنى «غير» ولا يجوز أن تكون بدلاً إذا خفضته، لأن البدل على تقدير تكرار العامل، والعامل في «أحد» «مِنْ» [الزائدة](١)فإن جعلته بدلاً أدى ذلك إلى أن يكون «الأواري» مخفوضاً بـ«مِنْ» وهو معرفة موجب، و «مِنْ» الزائدة على مذهب سيبويه لا تدخل إلاّ على النكرة المنفيَّة(٢).

---

١) في المصورة «الزيادة» والأولى ماأثبتناه.

٢) الكتاب: ٣١٣/٢

بـاب الـنـفـي بـ(لا).

كلامه في هذا الباب في «لا» النافية: وهي لا تعمل إلاّ بخمسة شروط(١):أن تدخل على المبتدأ والخبر، وأن يكون المبتدأ نكرة، وأن يراد بها استغراق الجنس، وألا يفصل بينهما بفاصل، وأن يكون جواباً لمن قال: هل مِنْ كذا(٢)؟ فإذا اجتمعت هذه الشروط كلها فحينئذٍ تعمل، فمن العرب من يعملها عمل «ليس» وهو قليل،(٣)فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك، / وأكثرهم يجعلونها كـ«إنَّ» تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فإن كان المبتدأ مفرداً، ١١٦ رُكِّبَ معها وبُنِيَ،(٤) نحو: لا رجلَ في الدار [وإنْ](٥) كان مضافاً أو مشبهاً للمضاف، نحو: لا غلامَ رجلٍ عندك، ولا خيراً مِنْ زيد، فينتصب نصباً صحيحاً، ولا يُرَكَّب مع «لا» لئلا [تصير](٦) ثلاثةُ أشياء كالشيء الواحد.

وقوله: (فإنْ نعتَ المنفي)(٧)اعلم أن المنصوب بـ«لا» يجوز لك في نعته وجهان:(٨)الرفع حملاً على الموضع،(٩) والنصب حملاً على اللفظ،(١٠) وكذلك إذا عطفت، ويجوز لك إذا لم تفصل بين النعت والمنعوت أنْ تركِّبَهما معاً(١١) وتنصبهما

---

١) انظر هذه الشروط في شرح الجمل لابن الفخار: ٩٩٨ وبعضها في الملخص: ٤٩٨/١

٢) نحو: هل مِنْ رجل في الدار ؟ فيقال: لا رجلَ في الدار. الملخص: ٤٩٨/١

٣) الكتاب: ٣٠٤/٢، ورصف المباني: ٣٣٣

٤) تُرَكَّبُ «لا» مع اسمها هو علة بناء الاسم عند سيبويه والمبرد. الكتاب: ٢٧٤/٢، والمقتضب: ٣٥٧/٤

٥) غامضة في المصورة.

٦) غامضة في المصورة.

٧) الجمل: ٢٣٨، وجاء فيه «فإذا... ».

٨) الكتاب: ٢٩١/٢-١٩٢

٩) أي حملاً على موضع الموصوف، ومحله الرفع بدليل رفعه عند الفصل. انظر شرح ألفية ابن معطي: ٩٤٥

١٠) وذلك لشبه حركة المبني مع «لا» بحركة الإعراب. انظر شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٠٩

١١) هذا وجه ثالث في المسألة يبطل عند الفصل بين الصفة والموصوف. انظر الوجوه الثلاثة في شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٠٩-١٠١٠، وشرح ألفية ابن معطي: ٩٤٥

بـ«لا» فتقول: لا غلامَ عاقلَ عندك، وأمّا البدل فلا يجوز لك فيه إلاّ الرفع، نحو: لا رجل في الدار إلاّ زيدٌ، على الموضع، ولا يجوز أن تنصبه وتجعله بدلاً؛ لأن البدل على تقدير تكرار العامل و «لا» لا تعمل في المعارف، ولا في الموجب إنما تعمل في النكرات المنفيَّة(١). وأمّا التوكيد فلا مدخل له في هذا الباب، لأنَّ «لا» لاتعمل [إلاّ](٢) في النكرات، وقد تقدَّم أن النكرات لا تؤكَّد(٣).

---

١) الكتاب: ٢/٣١٧-٣١٨، والمقتضب: ٤/٣٥٩

٢) تكملة يستقيم بها النص.

٣) انظر باب التوكيد ص٢٨

بـاب دخـول ألـف الاســتـفـهـام عـلـى (لا).

اعلم أن «ألا» في كلام العرب توجد على خمسة أقسام(١):

أحدها: / أن تكون للاستفتاح، أي: يُستَفْتَح بها الكلام، فهذه لا يقع بعدها إلاّ ١١٧ الجمل الاسمية والفعلية.

الثاني: أن تكون للعرض.

الثالث: أن تكون للتحضيض، ولا فرق بين العرض والتحضيض إلاّ من جهة المعنى أنَّك في العَرْض تعرِضُ عليه الفعل، وفي التحضيض تحضُّه عليه، وهذان القسمان لايقع بعدهما إلاّ الفعل(٢)ظاهراً أو مضمراً.

الرابع: أن تكون بمعنى التوبيخ، نحو: ألا غلامَ لك، فهذه تعمل، وأحكامها - هنا - على حَسَبِما تقدَّم في الباب قبل هذا؛ لأنها «لا» النافية دخلت عليها ألف الاستفهام.

الخامس: أن تكون بمعنى «ليت» نحو: أَلَا ماءَ بارداً أشربه،(٣) معناه: ليت لي ماء، وهذه - أيضاً - «لا» النافية دخلت عليها ألف الاستفهام وأحكامها على حسبما تقدَّم في الباب قبلُ إلاّ في موضعين عند سيبويه:

أحدهما: أنها لا تعمل عمل «ليس»(٤)لأنه دخلها معنى «ليت».

الثاني: أن المنصوب بها إذا نعته أو عطفتَ عليه فلا يجوز فيه إلاّ النصبُ حملاً على اللفظ،(٥) ولا يجوز فيه الرفع حملاً على المعنى؛ لأنها دخلها معنى «ليت» والمحمول على اسم «ليت» لا يجوز فيه إلاّ النصب.

---

١) شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٣٢

٢) انظر باب الاشتغال ص ٤٣

٣) انظر هذا الاسلوب في الكتاب: ٣٠٧/٢، وقال المبرد في المقتضب: ٣٨٣/٤ «وتقول أَلَا ماءَ باردَ، إنْ شئتَ وإن شئت نوَّنْتَ بارداً، وإن شئت لم تنوِّنْ».

٤) قال سيبويه «وليس في ذا الموضع معنى ليس» الكتاب: ٣٠٩/٢

٥) هو مذهب سيبويه والخليل والجرمي، انظر الكتاب: ٣٠٧/٢، والمقتضب: ٣٨٢/٤-٣٨٣، والأصول: ٣٩٧/١

وقوله: (أَلا طِعانَ ولا فُرْسانَ عادية: إلاّ تَجَشُّؤَكُمْ عند التَّنانيرِ)(١)./ ١١٨

أخذ سيبويه هذا البيت على التوبيخ، وهو الظاهر، وحمله أبو القاسم على التمني،(٢) وهو على هذا بمنزلة قوله: ياوَيْحَ مَنْ يرثي له الشامِتُ(٣).

---

١) الجمل: ٢٤٠، والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه.
انظر البيت في الكتاب: ٣٠٦/٢، والحلل: ٣٢٨، ومغنى اللبيب: ٩٦، ورصف المباني: ١٦٦، والخزانة: ٦٩/٤، وهو في التبصرة: ٣٩٢/١ برواية «غادية».

٢) قال البغدادي: وزعم الزجاجي «في الجمل» أنَّ ألا في هذا البيت للتمني، وليس كذلك لأن البيت من الهجو، ولو كان تمنّياً لما كان ذمّاً. الخزانة: ٧٠/٤

٣) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٣٣

بـاب الـتـمـيـيـز.

التمييز: بيان ماانبهم من الذوات، ولا يكون إلا منصوباً، ولا يكون عند البصريين إلاّ نكرة، وقال الكوفيون: قد يكون معرفة(١) يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(٢) وليس في هذا دليل؛ لأنه يمكن أن يكون على إسقاط حرف الجر،(٣) والأصل «في نفسه».

وهو على قسمين:

أحدهما: تمييز بعد تمام الكلام، نحو: حسُن زيدٌ وجهاً، وهو فاعل في المعنى، والأصل: حسُن وجهُ زيدٍ، وذهب الزجاج(٤)إلى أنه قد يكون في المفعول، واستدل بقوله تعالى: ﴿وفَجَّرْنا الأرضَ عُيوناً﴾(٥) وليس فيه دليل؛ لأنه يمكن أن يكون بدلاً(٦)من «الأرض».

والثاني: تمييز بعد تمام الاسم، وهو تمييز الأعداد والمقادير وماجرى مجراها. والمقادير على ثلاثة أقسام: مكيل، وموزون، وممسوح، والذي يجرى مجراها: عندي مثلك عالماً.

---

١) انظر مذهب الكوفيين وقد اختاره ابن الطراوة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨١/٢، وشرح اللمع: ١٨٦/٢، والتصريح: ٣٩٤/١، والهمع: ٢٥٢/١

٢) البقرة: من آية: ١٣٠

٣) انظر هذا التوجيه مع توجيهات أخرى في شرح التسهيل: ٣٨٦/٢-٣٨٧

٤) انظر مذهب الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٣١٤/٣، وهو مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك، انظر المقدمة الجزولية: ٢٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢، وشرح التسهيل: ٣٨٤/٢، وشرح اللمحة البدرية: ١٩١/٢، والتصريح: ٣٩٧/١

٥) القمر: من آية: ١٢

٦) أنكر المؤلف التمييز المنقول من المفعول متابعةً لابن أبي الربيع الذي أوّلَ الآية بتأويلين أحدهما: أنّ «عيوناً» بدلٌ من الأرض وهو أحسن، والثاني: أن يكون على إسقاط حرف الجر، انظر الملخص: ٣٩٦/١، ولعل أول من أنكر هذا القسم هو الشلوبين وتابعه تلميذه ابن أبي الربيع والأبذي، انظر شرح اللمحة البدرية: ١٩١/٢ ولابن هشام ردٌّ عليهم، وانظر التصريح: ٣٩٧/١

وإن كان العامل في التمييز غير فعل لم يتقدم على عامله باتفاق، وإن كان العامل فيه فعلاً فلا يتقدم عليه عند سيبويه،(١) وأجاز ذلك المازني والمبرد(٢) واستدلا / على ١١٩ ذلك بقول الشاعر:

أتهجُرُ ليلى بالفِراقِ حبيبَها : وما كان نَفْساً بالفِراقِ تطيبُ(٣).

وردَّ هذا الزجاج بأن قال الرواية: وما كان نفسي بالفراق تطيب.

وقوله: (بعد عدد منوَّن)(٤)هذا لايجوز إلاّ في الشعر، ومثاله: ثلاثة أثواباً(٥).

وقوله: (أو فيه نون)(٦)نحو: عشرين درهماً.

وقوله: (أو فيه نيَّة تنوين)(٧)نحو: خمسةَ عشرَ؛ لأن الأصل فيه: خمسةٌ، وعشرةٌ.

---

١) الكتاب: ١/٢٠٥

٢) المقتضب: ٣/٣٦، وانظر المسألة في الإنصاف: ٢/٨٢٨

٣) اختُلف في نسبته إلى قائله، فقيل للمخبل العدوي، وقيل: لأعشى همدان، وقيل: لقيس بن الملوح، والبيت في المقتضب: ٣/٣٧، والجمل: ٢٤٣، والإيضاح: ٢٢٤، والخصائص: ٢/٣٨٤، والتبصرة: ١/٣١٩، والمقتصد: ٢/٦٩٣، والإنصاف: ٢/٨٢٨، وأسرار العربية: ١٩٧، والحلل: ٣٣١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٤٩، وشرح المفصل: ٢/٧٤

وانظر رواية الزجاج في موقعها من الإيضاح، وأسرار العربية، والحلل، وشرح المفصل، وقال ابن جني بعد أن ذكر البيت «فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق، أيضاً: وما كان نفسي بالفراق تطيب: فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم» الخصائص: ٢/٣٨٤

٤) الجمل: ٢٤٢

٥) انظر الكتاب: ٢/١٦١-١٦٢، والمقتضب: ٢/١٦٦، قال سيبويه «لأنه لو جاز في الكلام أو اضطُرَّ شاعر فقال ثلاثةٌ أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثواب».

٦) الجمل: ٢٤٢

٧) الجمل: ٢٤٢

بـاب الإغـراء.

الإغراء: هو التسليط، وهذا الباب فَصْلٌ من فصول أسماء الأفعال، والعرب تسمي الفعل بأسماء يُفهَم منها مايُفهَم من الأفعال؛ لأن كل اسم دال على مسماه، كما تفعل ذلك بأسماء الأشخاص، وأسماء الأشخاص على ثلاثة أقسام: مفردة، نحو: زيد، ومضافة: نحو: عبدالله، ومركّبة، نحو: بعلبكّ، فكذلك أسماء الأفعال تكون مفردة، نحو قولهم: رويد زيداً، معناه: دع زيداً، وتكون مركّبة، نحو قولهم: حَيَّهل الثريدَ، معناه: إيتِ الثريد، وتكون مضافة نحو قولهم: حَذَرَكَ زيداً،(١)معناه: لِتحذر زيداً، ومن هذا قولهم: عليك، وعندك، ودونك، فهذه الثلاثة الظروف تنصب مابعدها، وهي اسم لـ«الزم» وأجاز الكوفيون ذلك في ظروف المكان كلها،(٢)فأجازوا: أمامك زيداً، بمعنى: الزم زيداً / وهذا عند البصريين لا يقال؛ ١٢٠
لأن أسماء الأفعال جعلت على غير قياس، فلا يقال منها إلا ماسُمِع(٣).

وقوله: (عليه رجلاً ليسني)(٤)فيه شذوذان:

أحدهما: الإغراء بالغائب.

والثاني: قولهم: «ليسني» والأكثر في كلامهم أن يؤتى - هنا - بالضمير المنفصل فيقال: ليس إيّاي(٥).

---

١) انظر هذا الاسلوب في الكتاب: ٢٤٩/١، وانظر قول السيرافي في هامش الصفحة رقم (٢).

٢) أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة القياس في جميع الظروف والمجرورات إلا ماكان على حرف واحد. انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٦/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٠٥٧

٣) مذهب البصريين هو التوقّف على السماع إلا «فَعَالِ» في الأمر فإن بناءه يطّرد من كل فعل ثلاثي. انظر الكتاب: ٢٧٠/٣-٢٧٢، والمبرد يقصر «فعال» على السماع كغيره. انظر التبصرة: ٢٥٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٠٥٧

٤) الجمل: ٢٤٤، وهذه العبارة منقولة عن العرب في الكتاب: ٢٥٠/١، والمقتضب: ٢٨٠/٣

٥) الملخص: ٥٨٦/١ والخزانة: ٣٢٤/٥، وانظر شرح ابن عقيل: ١٠٤/١-١٠٩، وانظر منحة الجليل حاشيةً عليه.

بـاب الـتـصـغـيـر.

تصغير الأسماء: بمنزلة وصفها بالصِّغَر، فإذا قلت: دُوَيْرَة، فهو بمنزلة دارٍ صغيرة، والدليل على أن التصغير بمنزلة الوصف أن اسم الفاعل إذا صُغِّرَ لايعمل كما أنه إذا وُصِفَ لا يعمل(١).

وقوله: (**أبنية التصغير ثلاثة**)(٢)زاد أبو علي في الأمر العام،(٣) ويعني بالأبنية:(٤)الأشكال لا الأوزان.

---

١) قال ابن مالك «وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً، ولم يَرَ الكسائيُّ ذلك مانعاً» شرح التسهيل: ٧٤/٣، وانظر باب اسم الفاعل ص٧١

٢) الجمل: ٢٤٥، والأبنية هي: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل.

٣) التكملة: ١٩٦

٤) الأشكال: أي على هذه الأمثلة في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والأوزان: أي بيان الأصول من الحروف والزوائد. انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٦/٢، وشرح الشافية: ١٤/١

باب تصغير الثلاثي.

قوله: (**وتكسر مابعد ياء التصغير**)(١)يكسر مابعد ياء التصغير أبداً إلاّ في ستة مواضع(٢):

أحدها: ما آخره تاء التأنيث، نحو: شُجَيْرة.

الثاني: ما آخره ألف التأنيث، نحو: حُبَيْلى.

الثالث: ما آخره همزة التأنيث، نحو: حُمَيْراء.

الرابع: ما آخره ألف ونون، نحو: سُكَيْران.

الخامس: ما كان على وزن «أفعال» تقول في أجمال، أُجَيْمال.

السادس: أن يكون بعدها حرف الإعراب، نحو: رُجَيْل. واعلم أن الثلاثي على خمسة أقسام:

أحدها: المضاعف، نحو: كُرّ، تقول فيه: كُرَيْر.

الثاني: / المعتل الأول، فإن كان ياء بقي على حاله، نحو: يُسَيْر في «يُسْرٍ» وإن كان ١٢١
واواً، نحو: وعدٍ، فيجوز فيه وجهان: وُعَيْد، وأُعَيْد(٣).

الثالث: أن يكون معتل الوسط، فإن كان واواً فيبقى على حاله، نحو: سُوَيْط في تصغير «سوط» وإن كان ياءً فيجوز فيه وجهان: نحو «بيت» تقول: بُيَيْت، وبُيَيْت،(٤)وإن كان ألفاً فيُرَدُّ إلى أصله، تقول في «باب» بُوَيْب؛ لأنهم قالوا: أبواب، وفي «ناب» نُيَيْب؛(٥)لأنهم قالوا: أنياب.

---

١) الجمل: ٢٤٦، وجاء فيه «ويكسر... ».

٢) انظر المواضع في الملخص: ١٣٩/٢، والمساعد: ٥٩٩/٣

٣) انظر المنصف: ٢١٢/١-٢١٧-٢١٨، والممتع: ٣٣٢/١

٤) انظر الكتاب: ٤٨١/٣، قال سيبويه، ومن العرب من يقول: شِيَيْخ، وبِيَيْت، وسِيَيْد، كراهة الضمة، والمقتضب: ٢٧٠/٢

٥) ويجوز كسر النون: نِيَيْب، انظر المقتضب: ٢٧٩/٢

الرابع: أن يكون معتل الآخر، فيصير ياءً على كل حال، تقول في «ظَبْي»: ظُبَيٌّ، وفي «دَلْو» دُلَيٌّ، وفي «فَتَى»: فُتَيٌّ.

الخامس: الصحيح غير المضاعف، نحو: رجل، تقول فيه: رُجَيْل، وإن كان مؤنثا صُغِّر بالتاء، فتقول في «دار» دُوَيْرة، وفي «نار» نُوَيْرة، إلا عشرة ألفاظ صُغِّرت بغير تاء،(١) وهي مؤنثة، وهي: القَوْس، والفَرَس، والعُرْس،(٢) والعِرْس،(٣)والحَرْب، والناب، والعرب، والدرع، والذود، والضُّحى.

---

١) انظر التبصرة: ٧٠٠، وشرح الرضي على الشافية: ٢٤١/١ فمابعدها، والملخص: ١٣٧/٢-١٣٨، وشرح الجمل لابن الفخار: ١٠٨٦

٢) جاء في الصحاح «عرس»: العُرْس: طعام الوليمة، يُذكَّر ويُؤنث.

٣) أيضا في الصحاح «عرس» العِرْس بالكسر: امرأة الرجل، ولبوة الأسد.

باب تصغير الرباعي.

اعلم أنه على ستة أقسام:

أحدها: أن يكون مضاعف العين، نحو: سُلَّم، تقول فيه: سُلَيْلِم.

الثاني: أن يكون مضاعف اللام، وهو على وجهين، ملحق، نحو: قَرْدَد، تقول فيه: قُرَيْدِد، وغير ملحق، نحو: معدّ، تقول فيه: مُعَيْدّ، بتشديد الدال.

الثالث: أن يكون / معتل الثاني، فإن كان ياءً أو واواً بقي على حاله، نحو: جَوْهَر، ١٢٢ وصَيْرَف،(١) تقول فيه: جُوَيْهِر، وصُيَيْرِف، وإن شئت: صَيَيْرِف،(٢) وإن كانت ألفاً فتنقلب واواً، نحو: خاتم، تقول فيه: خُوَيْتِم.

الرابع: أن يكون معتل الثالث فيصير ياء، تقول في «كتاب» كُتَيِّب، وفي «عجوز» «عُجَيِّز» وفي «ظريف» ظُرَيِّف، إلاّ أن تكون واواً مفتوحة، نحو: أسود، فيجوز فيه وجهان:(٣) أُسَيْوِد، وأُسَيِّد.

الخامس: أن يكون معتل الآخر فيصير ياءً، نحو: ملهى، وأرطى،(٤) وعَرْقُوَة،(٥) فتقول [فيها](٦) مُلَيْهٍ، وأُرَيْطٍ،(٧) وعُرَيْقِيَة، إلاّ أن يكون الآخر ألف التأنيث، نحو: حبلى، فيترك على حاله، تقول حُبَيْلَىً.

السادس: ماعدا ذلك، نحو، جعفر، وعقرب، تقول فيه: جُعَيْفِر، وعُقَيْرِب.

---

١) النَّقَّاد، وهو الذي يبيع الفضة بالذهب، وهو المحتال المتصرف في الأمور. انظر الصحاح «صرف».

٢) قال سيبويه: وقد يكسرون أول الحروف لمابعده من الكسرة والياء، وهي لغة جيدة» الكتاب: ٣٨٤/٤-٣٨٥ والمقتضب: ٣٢٥/١، وانظر المنصف: ١٢٣/٢

٣) الكتاب: ٤٦٩/٣

٤) شجر من شجر الرمل. الصحاح: مادة: أرط.

٥) العرقوتان: الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب. انظر الصحاح: مادة: عرق.

٦) في المصورة (في) ولعل ماأثبته هو الصواب.

٧) الكتاب: ٤١٩/٣

باب تصغير الخماسي ومافوقه.

اعلم أن الاسم إذا كان على خمسة أحرف فيوجد على خمسة أقسام:

أحدها: ما رابعه حرف مدٍّ ولين، فلا يحذف منه شيء تقول في «سِرْبال(١) وعصفور»: سُرَيْبيل، وعُصَيْفير.

الثاني: أن يكون فيه حرف زائد، وليس رابعه حرف مد ولين، نحو: قَرَنْفل،(٢) تحذف الزائد، فتقول: قُرَيْفِل.

الثالث: أن يكون فيه زائدان أحدهما ضعيف، فتحذف الضعيف، نحو: منطلق، تقول: مُطَيْلِق(٣).

الرابع: أن يكون فيه زائدان متساويان، نحو: قُلَنْسُوَة، النون والواو زائدان، فيجوز فيه
١٢٣ / وجهان:(٤) قُلَيْنِسَة، وقُلَيْسِيَة.

الخامس: أن يكون كله أصولاً، نحو: سفرجل، فتحذف آخره، فتقول: سُفَيْرِج،(٥) ويجوز لك أن تترك الآخر، وتحذف ماقبله، إذا كان ماقبله من حروف سألتمونيها أو مايشبهها، (٦) نحو: الدال؛ لأنها من مخرج التاء، فتقول في (قُذَعْمِل) (٧) قُذَيْعِل، وقُذَيْعم، وفي (فرزدق) فُرَيْزِق، وفُرَيْزِد.

فإن كان الاسم على ستة أحرف، فلا يكون كله أصولاً، ولابد فيه من حرف زائد، أو حرفين، أو ثلاثة، فإنْ كان فيه حرف زائد فقط، فلا بد من حذفه، فاذا حذفته بقي على خمسة أحرفٍ، فتصغّره كما تصغر الخماسي، نحو: عَضَرْفوط،(٨) تحذف الواو لأنها زائدة،

---

١) السربال: القميص. انظر الصحاح: مادة: سربل.

٢) قرنفل ثمرة شجرة: بسفالة الهند. انظر القاموس المحيط: ٣٧/٤

٣) ويجوز أيضاً: مُطَيْلِق، انظر الكتاب: ٤٢٧/٣

٤) الكتاب: ٤٣٦/٣، المقتضب: ٢٥٧/١، والملخص: ١٤٧/٢

٥) ويجوز: سُفَيْرِيج. انظر الكتاب: ٤٤٨/٣

٦) الكتاب: ٤٤٨/٣-٤٤٩، قال سيبويه «فهذان قولان، والأول أقيس».

٧) قُذَعْمِل: الضخم من الابل. انظر الصحاح «قذعمل».

٨) الغضرفوط: العظاءة الذكر: الصحاح: غضرفوط.

فيبقى: عَضَرْفَط، مثل: سفرجل، فتحذف آخره، فتقول: عُضَيْرِف(١).

فإن كان فيه حرفان زائدان، فيوجد على قسمين:

أحدهما: أن تكون إذا حذفت إحدى الزيادتين استغنيت بها عن حذف الأخرى، فتحذف [التي](٢) تستغني بها، نحو: عَيْطَمُوس،(٣)فالياء والواو فيه زائدان، فإن حذفت الواو لم يكن بد من حذف الياء فإن حذفت الياء أولاً لم تحتج إلى حذف الواو؛ لأنه يبقى «عَطْموس» بمنزلة «عصفور» فتقول فيه: عُطَيْمِيس(٤) كما تقول: عُصَيْفِير ولا شك أن حذف حرفٍ أولى من حذف حرفين.

الثاني: أن لا يُستغني بحذف أحدهما عن الآخر،(٥) نحو: مُتدحرج / لابد من ١٢٤
حذف الميم والتاء، وهما الزائدان؛ لأن حذف أحدهما لا يغني عن الآخر، وكذلك الكلام فيه إذا كان فيه ثلاث زوائد، تقول في «مستخرج»: مُخَيْرِج، فتدعُ الميم، لأنه أقوى، وتحذف السينَ والتاءَ [معا](٦) وكذلك «استخراج» [تقول](٧) فيه: تُخَيْرِيج.

وقوله: (وماكانت في آخره ألف التأنيث)(٨)لا يخلو أن تكون مقصورة، أو ممدودة، فإن كانت ممدودة بقي الاسم على حاله، نحو: صحراء، وخُنفُساء، إلاّ ماكان ثالثه حرف مد، فإنه عند سيبويه يحذف نحو: بَرُ وكاء،(٩) تقول فيه: بُرَيْكاء،(١٠) وذهب المبرد

---

١) ويجوز «عُضَيْرِيف» انظر الكتاب: ٣/٤٤٩، والمقتضب: ٢/٢٤٧

٢) في المصورة «الذي» ولعل الصواب ماأثبته.

٣) العَيْطَمُوس: التامة الخلق من النساء والإبل. انظر الصحاح: عطمس.

٤) الكتاب: ٣/٤٤٤، ٤٤٥، والمقتضب: ٢/٢٥٤، والاصول: ٣/٥٠

٥) الكتاب: ٣/٤٤٧، والمقتضب: ٢/٢٤٩، والتبصرة: ٦٩٥-٦٩٦

٦) غامضة في المصورة وماأثبته اجتهاد مني.

٧) تكملة يقتضيها السياق.

٨) الجمل: ٢٤٨، وفيه «وما كان.... » بتذكير الفعل.

٩) البُرُكاء: الثبات في الحرب والجد، وأصله من البروك. انظر الصحاح: برك.

١٠) انظر الكتاب: ٣/٤٤٠-٤٤١

إلى أنه لا يحذف(١) فتقول: بُرَيْكاء، بتشديد الياء، وهكذا الخلاف فيما ثالثه حرف مدٍّ، وآخره ألف ونون، أو واو ونون للجمع، أو ألف وتاء للجمع، نحو: ظريفان، وظريفون، وظريفات، والصحيح مذهب سيبويه لقولهم في «ثلاثون» ثُلَيْثون(٢).

وإن كانت مقصورة فيوجد ذلك على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان على أربعة أحرف، فيترك على حاله، نحو: حبلى، تقول فيه: حُبَيْلى.

الثاني: أن يكون على أكثر من أربعة أحرف، وليس ثالثة حرف مد، فتحذف الألف، نحو: قَرْقَرَى،(٣) تقول فيه: قُرَيْقِر.

الثالث: ماثالثه حرف مد، نحو: حُبارىٰ،(٤) يجوز لك فيه ثلاثة أوجه(٥): حُبَيْرى، وحُبَيِّر، وحُبَيْرة، / والأول أحسن. ١٢٥

---

١) انظر المقتضب: ٢/٢٦٠ فمابعدها، فقد أورد مذهب سيبويه كذلك وحججه، وفصّل الخلاف في المسألة، وانظر شرح الشافية: ١/٢٤٧ فمابعدها. وشرح الكافية الشافية: ١٩٠٠ فمابعدها.

٢) قال سيبويه: «وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: ثُلَيْثون، ولم يثقّل، شبهها بواو جَلُولاء، لأن ثلاثاً لا تستعمل مفردة على حد مايفرد ظريف» الكتاب: ٣/٤٤٢

٣) موضع مخصب باليمامة، انظر معجم البلدان: ٤/٣٢٦

٤) الحُبارى: طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع، ويقال: حُبارَيات. انظر الصحاح: حبر.

٥) الكتاب: ٣/٤٣٦-٤٣٧، والمقتضب: ٢/٢٥٩-٢٦٠

باب تصغير الظروف.

التصغير على ثلاثة أقسام:

أحدها: تصغير الظروف، والمراد به التقريب، فإذا قلت: جلست فُوَيْقَك،(١) فالمعنى: فوقك بيسير.

الثاني: يراد به التقليل، وذلك تصغير الجموع، وهي على قسمين: جمع سلامة، وجمع تكسير، فجموع السلامة كلها، وأربعة أبنية من جموع التكسير، وهي:(٢)أَفْعُل، وأَفْعال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، تُصغَّر، وماعدا هذه من الجموع فلا يُصغَّر؛ لأنه للكثرة، وإن أردت أن تُصغِّر جموع الكثرة فإنك ترجع إلى الواحد منها؛ وتجمعه بالواو والنون، إن كان يعقل، وبالألف والتاء، إن كان لايعقل، وإن كان له جمع قليل، فيجوز أن ترجع إليه، وتُصغِّره فتقول في «كلاب» أُكَيْلِب، أو كُلَيَّبات، أو كُلَيْبون إن كان اسم رجل.

القسم الثالث: ماعدا ذلك، فالمراد بتصغيره التحقير، تقول في «دار» دُوَيْرة، وتقول في «أحمر» أُحَيْمِر، ومعناه: فيه يسير من الحُمْرة.

---

١) الكتاب: ٤٧٧/٣

٢) الكتاب: ٤٨٦/٣-٤٩٦، والتكملة: ٢٠٧، وشرح الشافية: ٢٦٦/١

باب تصغير الأسماء المبهمة.

الأسماء المبهمة لا تُصغَّر، لأنها أشبهت الحروف،(١) والحروف لا تصغر، فما أشبهها من الأسماء، وبني، فلا يصغر إلا أنهم صغروا / على غير قياس من الأسماء المبنية ١٢٦
الأسماء المبهمة، ومن الموصولة: الذي، والتي، ولما كان تصغيرهم لها على غير قياس صغروها على غير طريقة التصغير، فلم يضموا أوائلها،(٢) وتركوا أوائلها على حالها، وزادوا في آخرها ألفاً لتكون عِوَضاً من ضم الأول إلا أن يكون الاسم ممدوداً، فتزاد الألف قبل آخره، نحو: أُولاء، قالوا فيه: أُولَيَّاءِ، وفي «ذا» ذَيَّا، فألحقوا - هنا - ياء التصغير ثانية، لما لم يكن قبلها مضموم، وقالوا في تصغير «اللاتي واللاتِ»: اللَّتَيَّات، فرجعوا إلى الواحد،(٣) وصغَّروه، وجمعوه بالألف والتاء، وكذلك قالوا في تصغير «الذين» اللذيون في الرفع، واللَّذَيِّين في النصب والجر، وقد قيل في تصغيره:(٤)اللَّذَيُّون في الرفع، واللَّذَيَّيْن في النصب والجر.

---

١) شرح الشافية: ٢٨٤/١

٢) قال سيبويه: «اعلم أن التحقير يَضُم أوائل الأسماء إلاّ هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر، وذلك لأن لها نحواً في الكلام ليس لغيرها، فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ماسواها ... وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك» الكتاب: ٤٨٧/٣

٣) هذا مذهب سيبويه، انظره في الكتاب: ٤٨٨/٣، وفي الهامش رقم (٦) قال السيرافي «قد اختلف مذهب سيبويه والأخفش في ذلك، فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم ولا يقدرها، وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين، ولا يتغير اللفظ في التثنية، فإذا جمع تبيَّن الخلاف بينهما، يقول سيبويه في جمع اللَّذَيَّا: اللَّذَيُّون، واللَّذَيِّين، بضمِّ الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء، وعلى مذهب الأخفش: اللَّذَيُّون واللَّذَيَّين بفتح الياء، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية، لأنه يحذف الألف التي في اللذيا لاجتماع الساكنين، وهما الألف في اللذيا وياء الجمع، كما تقول في المصْطَفَيْن والأَعْلَيْن» وانظر الخلاف في المقتضب: ٢٨٩/٢، وشرح المفصل: ١٤١/٥، وشرح الشافية: ٢٨٨/١

٤) هذا رأى الأخفش وقد أشرنا إليه في الهامش السابق.

بـاب النســـــب.

النَّسَب والإضافة والإسناد عند العرب بمعنى واحد،(١)والنحويون فرقوا بينها ، فما لحقته من آخره ياء مشددة، نحو: تميميّ، قالوا فيه: نسب، وما حُذِفَ منه التنوين، وخُفِض مابعده، نحو: غلام زيد، قالوا فيه: إضافة، وماضُمَّ إلى غيره فكان منه كلام مفيد، قالوا فيه: إسناد، نحو: قام زيد.

وكل اسم نُسِبَ إليه فلا بد فيه من أربع تغييرات:(٢)اثنان في اللفظ / وهما لحاق ١٢٧ الياء المشددة في آخره، وانتقال الإعراب إليها، واثنان في المعنى: كان اسماً فصار نعتاً، وكان يقع على شيء فصار يقع على غيره، ألا ترى أنك إذا قلت: بغداد، فهو واقع على المدينة، وقولك: بغدادي: إنما يقع على المنسوب إليها، فلما كان النسب مبنياً على التغيُّر، كثُر فيه التغيير، فمنه مايحفظ ولا يقاس عليه، ومنه مايحفظ ويقاس عليه(٣).

وقوله: (أو صناعة)(٤)لم يذكر أبو علي الصناعة، لأن الصناعة يُبْنى منها «فَعَّال» نحو: بَزَّاز، وعَطَّار، وذكرها أبوالقاسم، لأنه إذا لم يُسمَع فيه «فَعَّال» فترجع إلى الياء، قال سيبويه:(٥) يقال لبائع الشعير: شَعيريّ، ولا يقال: شَعَّار.

وقوله: (فأماً المقيس منه)(٦)اعلم أن الاسم إذا كان على وزن فَعِيْلَة، أو فُعَيْلَة، أو فَعُوْلَة، أو فُعُوْلَة، فيوجد على ثلاثة أقسام:

---

١) انظر شرح الجمل لابن الفخار: ١١٢٤ فقد افتتح الباب بمثل ماذكره المؤلف هنا.

٢) انظرها في شرح الجمل لابن الفخار: ١١٢٤، ولم يذكر: لحاق الياء المشددة في آخره وإنما ذكر: لزوم كسر ماقبلها.

٣) الكتاب: ٣٣٥/٣

٤) الجمل: ٢٥٢

٥) نص الكتاب: ٣٨٢/٣ «وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته: لَبَّان، وتَمَّار ونَبَّال، وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرّ: بَرَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاه، ولا لصاحب الشعير: شَعَّار، ولا لصاحب الدقيق: دَقَّاق».

٦) الجمل: ٢٥٢

أحدها: أن يكون معتل العين، نحو: طَوِيلَة.

الثاني: أن يكون مضاعفاً، نحو: شديدة. فهذان القسمان لا يحذف منهما إلاّ التاء،(١) تقول: طَوِيْلِيّ، وشَدِيْدِيّ.

الثالث: ماعدا ذلك، نحو: حنيفة، فهذا تُحذَف منه التاء، وحرف المدِّ،(٢) وتفتح الثاني، فتقول: حَنَفِيّ، وفي «شَنُوءة» شَنَئِيّ، فإن كانت هذه الأبنية / الأربعة بغير تاء، فتبقى ١٢٨
على حالها، نحو: قُرَيْشِيّ، وقولهم: قُرَشِيّ، وثَقَفِيّ، شاذ(٣).

وقوله: (فإذا نسبتَ إلى اسم مقصور»(٤)المقصور: هو ما آخره ألف نحو: عصا، ورحى، وهو على ثلاثة أقسام(٥):

أحدها: أن يكون ثلاثياً، فتقلب الألف واواً، فتقول: رَحَوِيّ، وعَصَوِيّ.

الثاني: أن يكون على خمسة أحرف فأكثر، نحو: مُشْتَرَى، تحذف منه الألف، فتقول: مُشْتَرِيّ.

الثالث: أن يكون على أربعة أحرف، فتحذف منه الألف إن كان ثانيه متحركاً،(٦) نحو: جَمَزى،(٧)تقول فيه: جَمَزِيّ، وإن كان ثانيه ساكناً، فيوجد على ثلاثة أقسام(٨):

أحدها: أن تكون الألف منقلبة عن ياء، أو واو، من نفس الكلمة، نحو: مَرْمى، ومَلْهى، فالأجود فيه أن تقلب الألف واواً، فتقول: مَرْمَوِيّ، ومَلْهَوِيّ، ويجوز حذفها، فتقول: مَرْمِيّ.

---

١) الكتاب: ٣٣٩/٣، والأصول: ٧٢/٣

٢) الكتاب: ٣٣٩/٣، وانظر تفصيل المسألة في الخصائص: ١١٥/١، وشرح الشافية: ٢٠/٢ فمابعدها.

٣) هذا مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ٣٣٥/٣، وفي المسألة مذاهب أخرى، انظر المقتضب: ١٣٣/٣، وشرح الشافية: ٢٩/٢ مع النظر إلى الهامش.

٤) الجمل: ٢٥٣ وجاء فيه «وإذا نسبت... » بالواو.

٥) انظر الملخص: ١٠٢/٢-١٠٤

٦) الكتاب: ٣٥٤/٣

٧) الجمزى: السريع العدو. انظر الصحاح: جمز.

٨) شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٨/٢-٣١٩، وشرح الجمل لابن الفخار: ١١٣٨-١١٤٠

الثاني: أن تكون الألف للتأنيث، نحو: حُبْلى، فيجوز لك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأحسن، أن تحذفها، فتقول: حُبْلِيّ.

الثاني: حُبْلاويّ، تشبهها بـ«حمراوي».

[الثالث: أن تقلبها واواً فتقول: حُبْلَويّ](١).

وفي الثالث: أن تكون الألف للإلحاق، نحو: أَرْطى، فيجوز لك فيه وجهان: أَرْطِيّ، وأَرْطَوِيّ، فتقلبها واواً، أو تحذفها، وحكى أبو زيد:(٢)أَرْطاوِيّ.

وقوله: **(وإذا نسبت إلى اسم ممدود)**(٣)والممدود: ماآخره همزة قبلها ألف، وهي على ثلاثة أقسام(٤):

أحدها: أن تكون / الهمزة أصلية، نحو: قُرّاء،(٥)فيترك على حاله، فتقول: قُرّائيّ، ١٢٩
وحُكِيَ قليلاً:(٦)قُرّاوِيّ.

الثاني: أن تكون الهمزة للتأنيث، نحو: حمراء، فتقلبها واواً، فتقول: حَمْراوِيّ.

الثالث: ماعدا ذلك، وهو أن تكون الهمزة منقلبة عن ياء، أو واو من الكلمة، نحو: كساء، ورداء، أو عن ياء زائدة للإلحاق نحو: علباء، فيجوز لك في هذا كله وجهان:

أحدهما: أن تترك الهمزة على حالها، فتقول: كِسائيّ.

والثاني: أن تقلبها واواً، فتقول: كِساوِيّ، وهذا حكم هذا الفصل كله في التثنية والجمع بالواو والنون، والجمع بالألف والتاء، لا فرق.

---

١) تكملة يتم بها الكلام، مستفادة من شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٩/٢، وشرح الشافية: ٤٠/٢

٢) القاموس المحيط: ٣٦٢/٢، وانظر التكملة: ٥٤

٣) الجمل: ٢٥٤

٤) انظر هذه الأقسام في شرح الجمل لابن الفخار: ١١٤٢ فمابعدها.

٥) القُرّاء: الرجل المتنسّك. انظر الصحاح: قرأ.

٦) قال سيبويه: «وقد أبدلها ناس من العرب كثير على مافسرنا، يجعل مكان الهمزة واواً، وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز، مثل: قُرّاء ونحوه» الكتاب: ٣٥١/٣-٣٥٢، وانظر المقتضب: ١٤٩/٣، والتكملة: ٥٩

وقوله: (**وإذا نسبت الى اسم في آخره ياء قبلها كسرة**)(١)هذا الفصل يوجد على أربعة أقسام(٢):

أحدها: أن يكون خماسياً، فما زاد، نحو: مُشْتَرٍ، فتحذِفُ الياءَ، فتقول: مُشتريّ.

الثاني: أن يكون رباعياً، نحو: قاضٍ، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تحذف الياء، فتقول: قاضِيّ.

الثاني: أن تفتح ماقبلها، فتقلب الياء ألفاً، فتصير: قاضَى، بمنزلة: مَلْهَى، فتقول فيه: قاضَوِيّ، كما تقول: مَلْهَوِيّ، وهو أجود، ومن قال: مَلْهِيّ: قال: قاضِيّ.

الثالث: أن يكون ثلاثياً، نحو: عمٍ، فتفتَح ثانيه، كما تفعل في الثلاثي المكسور الثاني، نحو: نَمِرٍ / فتقول فيه: نَمَرِيّ، فإذا فتحت ماقبل الياء صارت الياء ألفاً، فصار ١٣٠ «عَماً» بمنزلة «رَحىً» فتقول فيه: عَمَوِيّ، كما تقول: رَحَوِيّ.

الرابع: أن يكون على حرفين، نحو: شِيَةٍ، فلا بُدَّ من ردِّ المحذوف، والأصل: وِشْية، فتقول على مذهب الأخفش:(٣) وِشْيِيّ، وعلى مذهب سيبويه،(٤)تترك الشين متحركة، وتفتحها كما فعلت في «عَمٍ» فتقلِبُ الياءَ ألفاً، فتصير «وشاً» فتقول فيه: وِشَوِيّ.

وقوله: (**آخره ياء مشددة**)(٥)اعلم أن ماآخره ياء مشددة يوجد على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون ثلاثياً، نحو: حيّ، وليّ، فيجوز لك فيه وجهان(٦):

أحدهما: أن تتركه على حاله، فتقول: حَيِّيّ، ولَيِّيّ.

والثاني: وهو الأجود، أن تحرك الوسط، وترده إلى أصله، ويصير: حَيِيَ، ولَوِيَ، فتتحرك الياء، فتنقلب ألفاً، فتصير: حيَا، ولوَا، فتقول فيه: حيَوِيّ، لوَوِيّ.

---

١) الجمل: ٢٥٤، وجاء فيه «فإن نسبت ... ».

٢) انظر هذه الأقسام مفصلة في شرح الجمل لابن الفخار: ١١٤٥ فمابعدها.

٣) انظر مذهب الأخفش في المقتضب: ١٥٦/٣، والأصول: ٨٠/٣ وفيه «وِشيّ» بدون الياء والصواب: إثبات الياء مكسورة وِشْيِيّ» انظر التكملة: ٥٥، والتبصرة: ٦٠

٤) الكتاب: ٣٦٩/٣، ٣٧٠

٥) نص الجمل «إن كانت فيه «ياء» مشددة حذفتها» ٢٥٤-٢٥٥

٦) الكتاب: ٣٤٥/٣، والتبصرة: ٥٩٧، وشرح الشافية: ٥٠/٢

الثاني: أن يكون رباعياً، نحو: قُصَيٌّ، فيجوز لك فيه وجهان:(١)أن تتركه على حاله، فتقول: قُصَيِّيٌّ.

الثاني: وهو أجود، أن تحذفَ الياءَ الأولى، فتبقى: قُصَيٌّ، فتقلب الياء ألفاً، فتقول: قَصا، ثم تنسب إليه: قَصَوِيٌّ، وكذلك عليٌّ، وعديٌّ، تقول فيه عَلَوِيٌّ، وعَدَوِيٌّ، وأجاز أبو علي: عليٌّ،(٢) وهو ضعيف(٣).

الثالث: أن يكون خماسياً، فيوجد / على قسمين(٤): ١٣١

أحدهما: أن تكون الياءان فيه زيدتا معاً، فتحذفان معاً، نحو: كرسيٌّ، فتقول فيه: كرسيٌّ.

الثاني: ماعدا ذلك، نحو: مَرْمِيٌّ، فتحذف الياء الأولى، فتصير: مَرْمِيْ،(٥) على شكل «قاضي» فمن قال: قاضِيٌّ، قال: مرميٌّ، ومن قال: قاضَوِيٌّ، قال: مَرْمَوِيٌّ.

وقوله: (وفي يد)(٦)اعلم أن الاسم المعرب أقلُّ مايكون على ثلاثة أحرف، ومتى رأيته على حرفين، فلا بد أن يكون حُذِفَ منه حرف، والمحذوف على ثلاثة أقسام: فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها، فما حُذِفَتْ فاؤه فنحو: عِدةٍ، أصله: وعدة، وما حذفت عينه، فنحو: سَهٍ، أصله: سَتَهٌ، لقولهم في الجمع: أستاه، فهذان إذا نسبت إليهما، تُرِكا على حالهما،(٧) تقول: سهيٌّ، وعديٌّ، إلا شِيَةَ، وماكان مثلُهُ مما ثانيه حرف علة، فلا بد من رد

---

١) الكتاب: ٣٤٤/٣، والتبصرة: ٥٩٧

٢) أجاز أبو علي ذلك في كلمة «عَدِيٌّ» جاء في التكملة: ٥٨ « ... فتقول: قَصَوِيٌّ، وعَدَوِيٌّ، ويجوز: عَدَيِيٌّ» وجاء في الكتاب: ٣٣٤/٣ «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ فلا يغيّرون لمّا صار إعرابها كإعراب مالا يعقل، شبهوه به كما قالوا: طَيِّئٌ، وأما عَدِيٌّ فيقال، وهذا أثقل؛ لأنه صار مع الياءات كسرة».

٣) وسبب ضعفه توالي الياءات مع الكسرة، وهذا مستكره في اللغة، وانظر شرح الشافية: ٢٢/٢-٢٣

٤) شرح المفصل: ١٥٥/٥، وشرح الشافية: ٥٣/٢، وشرح الجمل لابن الفخار: ١١٦٠

٥) في المصورة بالياء المشددة، ولعل الصواب ماأثبته.

٦) الجمل: ٢٥٥

٧) وذلك إذا كان لام الكلمة صحيحاً، كما سيتبيّنُ بعدُ، وانظر التكملة: ٦٠، وشرح الجمل لابن الفخار: ١١٦٢

المحذوف فيه، وتقول: وِشْيِيٌّ على مذهب الأخفش، ووِشَوِيٌّ على مذهب سيبويه على ماتقدَّم، وأما ماحُذِفتْ لامه، فينقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: ماعوض منه ألف الوصل، نحو: ابن، اسم، الأصل: سموٌ، فهذا إذا نسبتَ إليه، فيجوز لك فيه وجهان(١):

أحدهما: أن ترده إلى أصله، فتقول: بَنَوِيٌّ.

والثاني: أن تتركه على حاله، فتقول: ابنيٌّ.

الثاني: ماحذف، وعوض منه / التاء، نحو: بنت، وأخت، فذهب يونس(٢)إلى أنه ١٣٢ يبقى على حاله، فتقول: بِنْتِيٌّ، وذهب سيبويه إلى أنه تحذف منه التاء،(٣) وتنسب إليه كما تنسب الى القسم الأول: فتقول: ابنيٌّ، وبنويٌّ.

الثالث: ماحُذِفَ، ولم يعوض منه شيء، نحو: أخٌ، ويدٌ، فهذا ينقسم قسمين(٤):

أحدهما: أن يكون ذلك المحذوف قد رُدَّ في الإضافة، أو في التثنية، أو في الجمع بالألف والتاء، نحو: أخ، قالوا فيه: أخوك، وأخوان، وأخوات [فهذا](٥)لابد فيه من رَدِّ المحذوف في النسب، فتقول: أَخَوِيٌّ.

الثاني: أن يكون المحذوف لم يُرَدَّ في هذه المواضع، نحو: يدٌ، فإن شئت تركته على حاله، فقلت: يَدِيٌّ، وإن شئت رددت إليه المحذوف، فتقول: يَدْيِيٌّ، على مذهب أبي الحسن،(٦) ويَدَوِيٌّ، على مذهب سيبويه،(٧) ويجوز لك في «فمٍ» أربعة أوجه:(٨) فَمِيٌّ، فَمَوِيٌّ، وفَوْهِيٌّ، وفاهِيٌّ.

---

١) الكتاب: ٣٦١/٣، والمقتضب: ١٥٤/٣-١٥٥

٢) قال سيبويه: «وأما يونس، فيقول: أُخْتِيٌّ، وليس بقياس» الكتاب: ٣٦١/٣

٣) وهو قول الخليل، الكتاب: ٣٦٠/٣-٣٦١

٤) انظر القسمين في الكتاب: ٣٥٧/٣-٣٥٩، والتكملة: ٦٠، والتبصرة: ٥٩٨-٥٩٩

٥) في المصورة «فهذه» للمؤنث، ولعل الصواب ماأثبته.

٦) انظر مذهب الأخفش في المقتضب: ١٥٢/٣

٧) الكتاب: ٣٦٦/٣

٨) الكتاب: ٣٦٦/٣، وشرح الشافية: ٦٦/٢، والمساعد: ٣٧٨/٣

وقوله: (وإذا نسبت إلى اسم في آخره «هاء» التأنيث)(١)لابد من حذف التأنيث في النسب، فتقول في «طلحة» طَلْحِيٌّ، لشبهها بياء النسب، قالوا: المهالبة(٢) والمعنى: المُهَلَّبِيُّون، فلحقت التاء للدلالة على النسب، وقالوا: تمرة، وتَمْرِيٌّ،كما قالوا: رومي وروم.

وكذلك النسب إلى الاسمين المركبين، فإنك تنسب إلى الأول، وتقول / في ١٣٣ «بعلبكَّ» بعليٌّ، وكذلك إذا نسبت إلى جملة، تقول في «تأبَّطَ شراً» تأبَّطِيٌّ،(٣)وأماّ النسب إلى المضاف والمضاف إليه فإن كان الأول يتعرف بالإضافة، نحو: ابن الزبير، فينسب إلى الثاني، تقول فيه: زُبَيْرِيٌّ، وإن كان لا يتعرف بالإضافة، فينسب إلى الأول، تقول في «امرىء القيس» امْرِيٌّ، على من قال ابنيٌّ، ومَرْئِيٌّ بفتح الراء وإسكانها، على الخلاف المتقدّم،(٤) على من قال: بَنَوِيٌّ.

---

١) الجمل: ٢٥٥

٢) الكتاب: ٣٧٨/٣

٣) «ويدلُّك على ذلك أنَّ من العرب مَنْ يفُرد فيقول: يا تأبَّطُ أقبلْ، فيجعل الأول مفرداً، فكذلك تفرده في الإضافة» الكتاب: ٣٧٧/٣

٤) انظر ماتقدم ص ١٧٢

بـاب ألـفِ الـقـطـع وألـف الـوصـل.

الألفات كلها ألفات قطع إلاّ في ستة مواضع،(١) فإنها ألفات وصل.

أحدها: الفعل الماضي، إذا كان على أكثر من أربعة أحرف، على أي وزن كان، نحو: انطلق، واستخرج.

الثاني: الأمر منه، نحو: انطلقْ.

الثالث: مصادره.

الرابع: الأمر من الفعل الثلاثي، نحو: اضربْ.

الخامس: الألف التي مع لام التعريف، نحو: الرجل.

السادس: أسماء تحفظ، ولا يقاس عليها، وهي: ابن، واسم،واست، وامرؤ، واثنان، وايمن الله على مذهب سيبويه،(٢) وماجرى مجراها(٣).

وقوله: (**فإن كان ثالث الفعل مضموماً**)(٤)اعلم أن ألفات الوصل مكسورة أبداً إلاّ في موضعين:

أحدهما: تكون فيه مضمومة كراهة / الخروج من كسر إلى ضم، وذلك إذا كان ١٣٤
الثالث مضموماً ضمة لازمة،(٥) نحو: اقتُلْ، فالثالث مضموم ضمته لازمة؛ لأنك تقول: يقتُلُ.

الثاني: تكون فيه مفتوحة، وذلك مع لام التعريف، نحو قولك: الرجل،(٦) وفي «ايمن» على مذهب سيبويه، وفتحت(٧) - هنا - لأن دخولها على الحرف شذوذ، فشذّوا في حركتها، وفتحت في «ايمن»(٨) بالحمل على «الرجل»؛ لأن «ايمن» اسم غير متمكن لا يكون إلا مبتدأ لا غير.

---

١) انظر هذه المواضع في الملخص: ٣١/٢-٣٦

٢) الكتاب: ٥٠٣/٣ وهو مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أن «أيمن» جمع «يمين» وهمزته قطع، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، انظر الانصاف: ٤٠٤/١

٣) وهو راجع إليها، فابنم،أصله: ابن،وزِيْدَ عليه الميم، وابنه وامرأة واثنتان مؤنثة ابن وامرىء واثنين.

٤) الجمل: ٣٥٨ وفيه «وإن كان ... ».

٥) الكتاب: ١٤٦/٤، والمقتضب: ٢١٩/١

٦) هذا مذهب سيبويه، الكتاب: ١٤٧/٤، والمقتضب: ٢٢١/١

٧) الملخص: ٣٧/٢-٣٨

٨) الكتاب: ١٤٨/٤

باب معرفة المعرب والمبني.

البناء ضد الإعراب، والإعراب: هو اختلاف الأواخر لاختلاف العوامل، وهو عند العرب يكون بمعنى البيان، وبمعنى التغيُّر، وبمعنى الحُسْن، يقال: أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها وفي الحديث «والثيِّبُ تُعرِبُ عن نفسِها»(١)أي: تُبِينُ، ويقال: عَرِبت معدةُ الرجل، إذا تغيَّرت، وأعربها الطعام، إذا غيَّرها، وقال الله عزوجل: ﴿عُرُباً أَتْراباً﴾(٢)أي: حِساناً، فسمَّى النحويون هذا التغيير الذي يكون في الأواخر لاختلاف العوامل إعراباً، لأنَّه تغيُّر، ويمكن أن يكون هو الإعراب الذي هو البيان؛ لأنَّ به يقع الفرق بين الفاعل والمفعول، وألقاب الإعراب أربعة:(٣) رفع ونصب وجر، - والكوفيون(٤) يقولون: خفض - وجزم، وألقاب البناء أربعة / ضم وفتح، وكسر، ووقف، أو سكون. ١٣٥

أصلُ الإعرابِ أنْ يكون في الأسماء، وأصل البناء أن يكون في الأفعال والحروف، والحروف كلها مبنية على الأصل، والأفعال كلها مبنية على الأصل إلا الفعل المضارع، فإنه أُعْرِبَ لشبهه بالاسم، على حسبما يأتي إن شاء الله تعالى.

والأسماء أصلها الإعراب، وإنما تبنى(٥)لشبهها بالحرف، أو لتضمنها معناه، أو لشبهها بذلك،(٦)أو لتركيبها معه، نحو: لارجلَ، أو مع الصوت نحو: سيبويه، أو لإضافتها

---

١) رواه ابن ماجة في السنن برقم ١٨٧٢ وأحمد في المسند: ١٩٢/٤، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٢٣/٧، وانظر إرواء الغليل: ٢٣٤/٦

٢) سورة الواقعة: ٣٧

٣) الكتاب: ١٣/١، وشرح المفصل: ٧٢/١

٤) مذهب البصريين التفريق بين حركات الإعراب وحركات البناء، وعليه سار المؤلف انظر مذهبهم في الكتاب: ١٣/١، والمقتضب: ١٤٢/١، وفي هامشه رقم (٢) تحقيق جيد في المسألة للشيخ عضيمة، والأصول: ٤٥/١، والكوفيون: لا يفرقون بينهما. انظر مذهبهم في شرح المفصل: ٧٢/١-٧٣، وقال صاحب المقتصد «وقد تستعمل ألقاب البناء في الإعراب، فيقال لحركة زيد في قولك: رأيت زيداً، الفتح، وذلك يُفعل اتساعاً واعتماداً على وضوح المعنى، والأجود أن لا يفعل» ١٠٠/١

٥) انظر موجبات بناء الاسم في الملخص: ١٢٣/١-١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٨/٢-٣٢٩

٦) أراد: شبهها بالمبني، نحو: «فَعالِ» معدول عن صيغة الأمر. انظر الملخص: ١٢٤/١

إلى المبنى في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾(١)أو لقلة التمكن(٢).

والوجهان الأولان هما اللذان يبنى لها الاسم على اللزوم،(٣) وما عداهما فقد يبنى له الاسم وقد لا يبنى.

وقوله: (فالمبني منها على الضم: قبلُ وبعدُ، وأوّلُ، وحيثُ)(٤).

الدليل على أن هذه أسماء دخول حرف الجر عليها، نحو: من قبل، ومن بعد، ومن حيث، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. ولم تُبْنَ على السكون الذي هو أصل البناء؛ لأن البناء طاريء عليها، وبنيت على الضم ليخالف حالها في البناء حالها في الإعراب، لأنها حين تعرب تنصب، وتخفض، ولا ترفع، فيقال: قبلَك، ومن قبلِك.

[وحيثُ] فيها ثلاثةُ وجوه: فتُبنى على الفتح لأنه أخف الحركات](٥)[وتبنى على الكسر لالتقاء الساكنين، ويقال بالواو - أيضاً - مع الوجوه الثلاثة: حَوْثُ، حوثَ، حوثِ](٦).

وقوله: (وقط) (٧)فيه ثلاث لغات:(٨) قُطُّ، بضمّ القاف، قَطُّ، قَطْ، وهي نظيرة «الأبد» مع / المستقبل. ١٣٦

---

١) سورة الذاريات من الآية: ٢٣

٢) أي: في الاسم: الملخص: ١٢٤/١

٣) وعليهما اقتصر أبو على الفارسي. انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٩/٢

٤) الجمل: ٢٦٢-٢٦٣، على اختلاف في ترتيب الألفاظ المبنية.

٥) تكملة من عندي يتم بها الكلام

٦) تكملة من كلام المؤلف يبدو أنها جاءت في غير موضعها، وسنشير إلى مكان ورودها في ص١٧٨ وانظر هذه اللغات في «حيث» في الكتاب: ٢٩٢/٣، والمقتصد: ١٣٥/١، وشرح المفصل: ٩٠/٤-٩١، وشرح التسهيل: ٢٣٢/٢، والهمع: ٢١٢/١

٧) الجمل: ٢٦٢

٨) انظر هذه اللغات في شرح المفصل: ١٠٨/٤، وذكر ابن يعيش لغة رابعة وهي: قط، بضم القاف وتخفيف الطاء، وقال وهو قليل، وانظر شرح التسهيل: ٢٢١/٢، نص التسهيل، والهمع: ٢١٣/١

وقوله: (**والمبني منها على الكسر: أمسِ**)(١)بُنيت لتضمنها الألف واللام،(٢) ولم تُبْنَ على السكون؛ لأن قبل آخرها ساكناً، وكسرت لالتقاء الساكنين. و «نَزَالِ» بني لتضمنه لام الأمر، ولم يبن على السكون؛ لأن قبل آخره ساكناً، وكسر لالتقاء الساكنين، وماعدا «نَزَالِ» مماهو على شكلها، وليس بأمر فتبنى بالحمل على «نَزَالِ».و «جيرِ» من جعلها حرفاً فلا سؤال فيها؛ لأن الحرف مبني، ومن جعلها اسماً، وهو الصحيح،(٣)لأنهم قالوا: جيرٍ،(٤)بالتنوين، فبنيت لقلة تمكنها، أو لأنها اسم فعل، ولم تبن على السكون؛ لأن قبل آخره ساكناً، وكسرت لالتقاء الساكنين.

وقوله: (**والمبني على الفتح: أينَ، وكيفَ**)(٥)الدليل على أنها أسماء دخول حرف الجر عليها، واستقلال الكلام بها مع الاسم، نحو: أين زيد، وبنيت إن كانت استفهاماً لتضمنها حرف الاستفهام، وإن كانت شرطاً فلتضمنها حرف الشرط، ولم تبن على السكون؛ لأن قبل آخرها ساكناً، وفتحت لأن الفتح أخف الحركات(٦).

وقوله: (**والمبني منها على الوقف: مَنْ، وكمْ، وقَطْ**)(٧) الدليل على أن «كم، ومن» اسمان / دخول حرف الجر، تقول: بمن، وبكم، و «من» على أربعة أقسام، تكون ١٣٧
استفهاماً، وشرطاً، فتبنى في هذين الموضعين لتضمنها الحرف، وتكون موصولة، وموصوفة، وبُنِيَتْ في هذين لشبهها بالحرف في الافتقار، وأمّا «كم» إذا كانت استفهاماً فبُنِيت

---

١) الجمل: ٢٦٣، وفيه «والمبني من الأسماء... ».

٢) أسرار العربية: ٣٢، وشرح المفصل: ١٠٦/٤

٣) الملخص: ٥٣٨/١-٥٣٩ وفيه مذاهب أخرى في المسألة.

٤) جاءت منونة في قول الشاعر:

وقائلةٍ أسِيتَ، فقلت جيرٍ أسِيٌّ إنني من ذاك إنَّه.

٥) الجمل: ٢٦٣، وفيه «والمبني منها على الفتح».

٦) ورد بعدها قوله: «وتبنى على الكسر لالتقاء الساكنين، ويقال بالواو - أيضاً - مع الوجوه الثلاثة: حوث، وحوث، وحوث» وهذا كلام عن «حيث» والكلام عنها متقدم قبل قليل، وقد رددنا ماورد هنا إلى موضعه اجتهاداً منا في ذلك.

٧) الجمل: ٢٦٣

لتضمنها حرف الاستفهام و «كم» الخبرية بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار، وأمّا «قط» فهي بمعنى «حَسْبُ»(١)ساكنة الطاء خفيفة فبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار.

وقوله: **(الأفعال تبنى على وجهين)**(٢)الأفعال على ثلاثة أقسام:

أحدها: مختص بالماضي وذلك، نحو: قام، وهذا مبني على أصله، لأنه فعل، وأصل الفعل البناء، لكن أصل البناء السكون، فبني «قام» على الحركة لوقوعه موقع الاسم، وموقع الفعل المعرب، تقول: مررت برجل قام، فقد وقع «قام» هنا - موقع «قائم» وتقول: إنْ قام زيد قام عمرو، والمعنى: إن يقم زيد يقم عمرو.

والثاني: صيغة الأمر، نحو: قم، فهذه مبنية على السكون عند البصريين، ولا سؤال في ذلك على مذهبهم، لأنه فعل وأصل الفعل البناء، وأصل البناء السكون، وقال الكوفيون هو معرب،(٣) والأصل فيه «لِتَقُمْ» فحذفوا اللام، والتاء، فبقي «قم» وهذا يبطل بأنّ حرف المضارعة لا يحذف، وبأنّ / حذف الجازم وإبقاء عمله لا يكون إلاّ في الشعر، وهذا ١٣٨
يستعمل في الكلام كثيراً، فدلّ أنّ ذلك ليس على ماذكروه.

الثالث: الفعل المضارع، وهو على قسمين: مبني، ومعرب، فإذا لحقته النون الشديدة والخفيفة، أو نون جماعة النسوة فهو مبني وإلاّ فهو معرب، وأعرب لشبهه بالاسم في العموم والاختصاص،(٤) ورفع لوقوعه موقع الاسم،(٥) نحو: إنّ زيداً يقوم، فقد وقع «يقوم» موقع «قائم» وهو معرب، ونُصِبَ بالنواصب التي تقدَّم ذِكْرُها،(٦) وجُزِمَ بالجوازم التي مضى الكلام فيها.

وقوله: **(وأمّا الحروف فإنها تبنى على أربعة أوجه)**(٧)ماكان منها مبنياً على

---

١) الكتاب: ٢٣١/٤

٢) الجمل: ٢٦٤

٣) انظر المسألة في الانصاف: ٥٢٤/٢، وللمبرد رد على الكوفيين في المقتضب: ٣/٢-٤

٤) انظر المقتضب: ٨٠/٤-٨١، أسرار العربية: ٢٥ فمابعدها. وانظر ماسبق ص ٨

٥) هذا مذهب البصريين، انظر أسرار العربية: ٢٨، وانظر ماسبق ص ٨

٦) انظر النواصب والجوازم فيما سبق ص ٨-٩

٧) الجمل: ٢٦٥، وفيه «فأما ... » بالفاء.

السكون فلا سؤال فيه، لأنه حرف، وأصل الحرف البناء، وأصل البناء السكون، وماكان منها مبنياً على الفتح ففيه سؤال واحد، لِمَ لَمْ يُبْنَ على السكون ؟ [فيكون](١)إمّا لأن ماقبل آخره ساكن، نحو: ليت، ولعل، وإمّا لكونه على حرف واحدٍ، نحو كافِ التشبيه، ولام الابتداء، لا يقال لِمَ بُنِيَ على الفتح، لأن الفتح أخف الحركات، وليس في الحروف مايُبْنى على الضم إلا «مُنْذُ» فيمَنْ جَرَّ بها، ولم يُبن على السكون لأن قبل آخرها ساكناً، وبنيت على الضم اتباعاً للميم، / وليس في الحروف مايبنى على الكسر إلاّ حرفين:(٢)باء الجر ١٢٩
ولامه، أمّا باء الجر فهي أبداً مبنية على الكسر؛ لملازمتها الحرفية والخفض، فأرادوا أن يوافق لفظها عملها، وأمّا لام الجر فتفتح إذا دخلت على المضمر، نحو: له، على الأصل، وكذلك تفتح إذا دخلت على الاسم الظاهر، وهو منادى تلِيْ حرف النداء، نحو: يالَزيد، وتكسر فيما عدا ذلك، نحو: لِزيدٍ مال، وإنما كسرت ولم تفتح فرقاً بينها وبين لام الابتداء،(٣)لأنهم لو فتحوها لَالْتَبَسَتْ بلام الابتداء فيما لايظهر فيه إعراب نحو: لموسى زيد، وللقاضي عمرو، ولهذا أخوك، ومأشبهه.

---

١) غامضة في المصورة.

٢) المقتصد: ١٤٢/١، والملخص: ١٢٦/١

٣) المقتصد: ١٤٢/١-١٤٣

بـاب الـمـخـاطـبـة.

أصل هذا الباب قوله (اجعل أول كلامك من تسأل عنه، وآخره من تخاطبه)(١) الذي تسأل عنه هو الذي تشير إليه(٢) على ستة أحوال، يقال للواحد المذكر «ذا» وللاثنين «ذان» وللجميع «أولاء» وفي الواحدة المؤنثة «ذي، وتي، وتا» وللاثنتين «تان» وفي الجميع «أولاء» والذي تسأله هو الذي - تخاطبه، والمخاطب على ستة أحوال، للواحد المذكر «كَ» وللاثنين «كُما» وللجميع «كُم» وللواحدة المؤنثة «كِ» وللاثنيْن «كُما» ولجماعة النسوة / ١٤٠ «كُنّ» فتضرب هذه الستة في التي قبلها، فتصير ستاً وثلاثين مسألة، وبيان ذلك أنك إذا سألت رجلاً تخاطبه بـ«ك» وتسأله عن ستة أشياء، عن الواحد والاثنين والجميع، وعن الواحدة، والاثنتين، وجماعة النسوة، وكذلك تسأل الرجلين بـ«كما» وتسألهما عن ستة أشياء، وكذلك إذا سألت [الجميع](٣) بـ«كم» فتسألهم عن ستة أشياء، وكذلك إذا سألت الواحدة المؤنثة فأنت تخاطبها بـ«كِ» وتسألها عن ستة أشياء، وكذلك الاثنتين، وجماعة النسوة، تسأل كل واحد منهما عن ستة أشياء.

---

١) الجمل: ٢٦٦، وفيه «لمن» بإضافة اللام إلى «من».

٢) مثال سؤال المفرد المذكر: كيف ذاك الرجل يارجل، وقِسْ على ذلك كما بَيَّنَ المؤلف، وانظر التمثيل لكل مسألة في شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤١/٢ فمابعدها.

٣) جاء في المصورة «الواحدة المؤنثة» وهو وهم من الناسخ.

باب الهجاء.

اعلم أن ما آخره ألف اسماً كان أو فعلاً، فإنه على قسمين:

أحدهما: أن يكون ثلاثياً، نحو: رمى، وغزا، والعصا، والرحى، فتنظر، فإن كانت الألف أصلها واو، فتكتب بالألف، وإن كان أصلها بالياء فتكتب بالياء، نحو: رمى، وتعلم ذواتُ الواو من ذوات الياء(١)في الأفعال بلحاق أحد الضمائر التسعة، تقول: رميت، ورمينا، ورميتَ، ورميتِ، ورميتُما، ورميتم، ورميتنَّ، والهندات رَمَيْنَ، ورمَيا، في التثنية، وكذلك تقول: غزوتُ / وغزونا، وبالمضارع نحو: يرمي، يغزو، وبالمصدر، نحو: رمياً، ١٤١ وغزواً، ويُعلمُ ذلك في الأسماء بالتثنية، قالوا: رَحَيان، وعَصَوان، وبالإمالة، قالوا: الرحى، فأمالوه، ولم يميلوا «العصا» وبالاشتقاق، قالوا:(٢) عصوتُ الرجل، إذا ضربته بالعصا.

الثاني: أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف، يكتب كله بالياء، نحو: مَدْعى، ومَلْهى، واستدعى، إلا أن يكون قبل آخره ياء، أو يكون مهموزاً، فيكتب بالألف، نحو: أخطأ، ومستقرأ، وأحيا، وأعيا، إلا «يحيى»(٣) فإنهم كتبوه بالياء.(٤).

فصل.

ثم قال: (وكل اسم في آخره ياء قبلها كسرة)(٥)الاسم إذا كان آخره ياء قبلها كسرة فيرفع بالضمة مقدرة، ويخفض بكسرة مقدرة إن لم يكن فيه مانع الصرف، وبفتحة

---

١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٤٥، والمنتخب الأكمل: ٢/٣٧٠

٢) الكتاب: ٣/٣٨٦

٣) أدب الكاتب: ٢٠٥

٤) جاء في حاشية المصورة «فرقاً بينه وبين الفعل المضارع من «حيي».

٥) الجمل: ٢٧١

مقدرة إن كان فيه مانع الصرف، وينصب بفتحة ظاهرة، فتقول: هذا قاضٍ، وهؤلاء جوارٍ، ومررت بقاضٍ وجوارٍ، ورأيت قاضياً وجواريَ، والتنوين في «قاضٍ» تنوين صرف، وفي «جوار» تنوين عوضٍ،(١) والأصل «جواريٌ» استثقلوا الضمة على الياء فحذفوها وحذفوا الياء، وألحقوا التنوين عِوَضاً من ذلك، فيكتب هذا النوع في حالة النصب بالياء، وتكتبه في حالة الرفع والجر بغير ياء على لغة من يقف عليه بالسكون، فتقول /: هذا قاضٍ، وتكتبه ١٤٢
بالياء، على لغة من يقف عليه بالياء،(٢) فتقول: هذا قاضي، والأول أكثر، وقد قرئ بهما، وقف ابن كثير على «هادٍ»(٣)و «وال»(٤) و«واق»(٥)بالياء،(٦) ووقف الباقون بغير ياء، فإن ألحقت هذا النوع الألف واللام، أو أضفته [سقط](٧)التنوين، وثبتت الياء(٨) في الوصل والوقف في الأعرف، ويبقى الإعراب على حسب ماتقدَّم، فتقول: هذا القاضي، وقاضي طنجة، ومررت بالقاضي، وقاضي مصر، وتكتب بالياء في كل حالٍ.

---

١) الكتاب: ٣٠٨/٣، وانظر تفصيل المسألة في شرح الرضي على الكافية نشره يوسف حسن عمر: ١٥٢/١-١٥٥

٢) الكتاب: ١٨٣/٤، والتكملة: ٢١

٣) سورة الرعد من آية: ٧

٤) سورة الرعد من آية: ١١

٥) سورة الرعد من آية: ٣٤

٦) انظر كتاب السبعة: ٣٦٠، وحجته في ذلك أن الياء للوصل، فإذا وقف وزال التنوين رجعت الياء، وهو الأصل، ولذلك أُثبِتَتْ في نداء: غلامي اقبل، لعدم التنوين، انظر حجة القراءات لابي زرعة: ٣٧٥-٣٧٦.

٧) غامضة في المصورة.

٨) الكتاب: ١٨٣/٤

بـاب آخـر مـن الـهـجـاء.

قوله: (الهجاء على ضربين)(١)أما الضرب الأول فلا يكتب به أحد إلا أهل العروض عند تقطيع الشعر [فلا يراعون](٢)إلا ماينطق به اللسان خاصة.

وأماّ الضرب الآخر: فهو الذي يكتب به العرب والناس، ويراعون في ذلك ستة أشياء(٣):

أحدها: يكتبون الأوائل على حسب الابتداء، نحو: الذي أوتمن، يكتبون بالألف بعدها واو، لأنك تقول في الابتداء: أوتمن.

الثاني: يكتبون الأواخر على حسب الوقف، نحو: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَة﴾(٤)يكتب بالألف؛ لأن الوقف عليه بالألف.

[الثالث]:(٥)على حسب الأصل، نحو: الرحمن، يكتب بالألف واللام على الأصل.

الرابع: يزيدون لأجل اللبس، نحو: عمرو، يكتب بالواو فرقاً بينه وبين «عمر».

الخامس: ينقصون تخفيفاً، نحو: [الله](٦)/ من غير ألفٍ بعد اللام، و «بسم الله» ١٤٣
حذفوا منه الألف لكثرة الاستعمال.

وقوله: (ومنه حذفوا الألف من «ابن»)(٧)اعلم أن «ابنا» تُحذَفُ منه الألف - في الخط - والتنوين، نحو: قام زيد بن عمرو، بثلاثة شروط(٨):

---

١) الجمل: ٢٧٣

٢) تكملة يتم بها الكلام.

٣) لم يذكر سوى خمسة أشياء.

٤) سورة العلق من آية: ١٥

٥) جاء في المصورة «الثاني» وهو وهم من الناسخ.

٦) غامضة في المصورة.

٧) الجمل: ٢٧٥ بنص مغاير حيث جاء في الجمل «فأما ماحذفوا اختصاراً.... وحذفهم الألف من «ابن».

٨) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢

أحدها : أن يكون مفرداً، فإن كان مثنى، نحو: جاءني زيد وعمرو ابنا محمد، فلا بد من الألف والتنوين في الاسم الذي قبله.

الثاني: أن يكون نعتاً لعلم، أو كنيةٍ، أو لقب.

الثالث: أن يكون مضافاً لعلمٍ، أو كنية، أو لقب.

فإن كان مضافاً لغير هذه فلا بدّ من الألف، والتنوين، نحو: جاءني زيد ابن الرجل الصالح.

بـاب آخـر مـن الـهـجـاء(١).

وقوله: (**اعلم أن كل فعل صار في الأمر على حرفٍ واحد**)(٢)الفعل يكون على حرف واحد في الأمر إذا كان معتل العين واللام، نحو: وَعَيْتُ، ووَشَيْتُ، تقول في الأمر: عِهْ، وشِهْ،(٣) وكذلك الأمر من «رأيت»(٤)لأنهم حذفوا عين الفعل في المضارع، فقالوا: يرى، وأصله: يَرْأَيُ،(٥) فيقال في الأمر: ره،(٦)رَيداً.

وقوله: (**وتكتب: فيم جئت**)(٧)اعلم أن «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حرفاً كان أو اسماً فإنك تحذف الألف في الخط واللفظ فرقاً بين الاستفهام والخبر، فإن كان الخافض حرفاً نحو: عمّ تسأل؟، فيجوز لك فيه / في الوقف - وجهان(٨): ١٤٤

أحدهما: أن تقف عليه بهاء السكت.

والآخر: أن تقف عليه بالسكون. ووقف البَزِّيُّ عليه بالهاء،(٩) ووقف الباقون عليه [بالسكون] (١٠)فإن كان الخافض اسماً نحو: مثل م أنت، ومجيء م جئت، فتقف عليه بالهاء، لا غير.

---

١) عنوان الباب في الجمل: ٢٧٧ «نوع آخر من الهجاء».

٢) الجمل: ٢٧٧، ونصه: «صار إلى حرف واحد».

٣) الكتاب: ٢١٩/٤

٤) جاء الفعل في المصورة «ريت» بسقوط الهمزة، وانظر تفصيل المسألة في المسائل الحلبيات ٤٢-٩٦

٥) جاء الفعل في المصورة «يراءي» والصواب ماأثبته، وانظر الكتاب: ٥٤٦/٣ وأصل «يرى» «يرأي» على مثال «يفتح» تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار «يرأى» ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان «عين الفعل ولامه» فحذفت العين فصار «يرى» بزنة «يفل» انظر المغنى في تصريف الأفعال: ١٧٨ هامش رقم (٢).

٦) إنما أراد التمثيل لحالة الوقف ولذلك جاء بهاء السكت، وتسقط الهاء في الدرج كما مثل بعد، وأصله: ارأ، بعد حذف اللام لأنه حرف علة، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فاستغنوا عن همزة الوصل، ثم حذفت عين الفعل، وهي الهمزة، حملاً على حذفها في المضارع فيبقى الراء فقط وهو فاء الكلمة، انظر المغنى في تصريف الأفعال هامش ١٧٩ بتصرف يسير.

٧) الجمل: ٢٧٧

٨) الكتاب: ١٦٤/٤ وشرح الشافية: ٢٩٧/٢

٩) التصريح على التوضيح: ٣٤٥/٢، وأوضح المسالك: ٣٥٠/٤

١٠) غامضة في المصورة.

نـوع آخـر مـن الـهـجـــاء.

قد تقدم أن ما آخره ألف، إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرفٍ فيكتب بالياء، نحو: مشترَى، وإن كان على ثلاثة أحرفٍ، فإن كانت الألف منقلبة عن ياء كتبت بالياء، نحو: الرحى، هذا كله إذا لم تلحقه التاء، فإذا لحقته التاء كتب كله بالألف، نحو: عصاة، ومشتراة، إلاّ الصلوة والزكوة، والحيوة، ومنوة، فإنهم كتبوها في المصحف بالواو على غير قياس(١) وكأنهم كتبوا «الصلوة» بالواو على لغة من يُفَخِّم اللام و «الزكوة» بالحمل على «الصلاة» والله أعلم.

---

١) أدب الكاتب: ٢٠١

أحكام الهمزة في الخط.

اعلم أن الأغلب في كتبها أن يكون على حسبما تُسَهَّل، وهي لاتخلو أن تكون ساكنة، أو متحركة، فإن كانت ساكنة تبدل ألفاً، إن كان قبلها فتحة، وياء إن كان قبلها كسرة، وواواً إن كان قبلها ضمة، نحو: يأكُل، ويؤمِن، وبِئْسَ، وإن كانت متحركة، فإن كانت أولاً كتبتها ألفاً بأى حركة تحركت، نحو: إبراهيم، وأحمد، وأُبْلُم،(١) على حسب / ١٤٥ الابتداء، لأنها [لا](٢)تسهل في الابتداء، فإن وصلتها بماقبلها جاز تسهيلها، وصار حكمها كحكم المتوسطة.

فإن كانت متحركة، فلا يخلو أن يكون قبلها ساكن، أو متحرك، فإن كان قبلها ساكن [متأخرة](٣)فلا صورة لها، لأن الساكن إن كان حرفاً صحيحاً فتُسَهَّل بنقل حركتها إلى ماقبلها، وحذفها، فتقول في «الخبء» الخَبْ، وفي «ملء» مِلْ، وفي «الجزء» الجزْ، وكذلك إذا كان قبلها ياء، أو واو أصليتان، نحو: شيء، والسوء، تقول فيه: شيٌ، والسَّو، وكذلك إذا كان الساكن ألفاً، نحو: جاء، فسهلها بالحذف، تقول: جا، وإن كانت الياء، والواو زائدتين فتسهل بالبدل والإدغام، نحو(٤) :النسيء، وقروء [وبريئون](٥).

فإن كانت متحركة وقبلها متحرك، فإن كانت الهمزة آخراً، فإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء، نحو: شاطىء، تقول فيه: شاطي، في الرفع، والخفض في الوقف على لغة من يقف بالسكون، ويسهلها بين بين في الوصل، وفي الوقف في لغة من يقف بالرَّوْم، وتقول في النصب: [شاطياً](٦)فتبدلها ياء، وتقف بالألف، فإن كانت قبلها ضمة أبدلت واواً، تقول

---

١) يقال «رجل أبلم، أي غليظ الشفتين، وبعير أبلم.

٢) ساقطة من المصورة، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٦/٢

٣) تكملة يقتضيها السياق، مستفادة من الجمل وحسب الأمثلة.

٤) الكتاب: ٥٤٧/٣

٥) جاءت في المصورة: بريون، بالتسهيل، وهو غير المراد، وإنما أراد عرض الألفاظ.

٦) جاءت في المصورة «شاطئاً» ولعل الصواب الذي يقتضيه الحكم ماأثبته، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٨/٢

في «لؤلؤ» لولو، في الرفع والخفض في الوقف على لغة من يقف بالسكون / ويجعلها بين ١٤٦
بين في الوصل والوقف على لغة من يقف بالروم، وتقول في النصب: لولواً، فتبدلها واواً، وتقف بالألف، وإن كان قبلها فتحة كتبت ألفاً، نحو: الخطأ، تقول فيه: الخطا، في الرفع والنصب والخفض في الوقف بالسكون، وتجعلها بين بين في الوصل، والوقف بالروم، في لغة من يروم المنصوب.

وأماّ إن كانت وسطاً، فإن كانت مفتوحة، وقبلها كسرة كتبت ياء، نحو: فِئَة؛ لأنك تقول في تسهيله: فِيَه، وإن كان قبلها ضمة كتبت واواً، نحو: لُؤَم، ويُؤَخِّر؛ لأنك تقول في التسهيل: يُوَخر، وإن كان قبلها فتحة كتبت ألفاً، نحو: سأل، وإن كانت مكسورة كتبت ياء بأيّ حركة تحرك الحرف الذي قبلها، نحو: سُئِل، وسَئِم؛ لأنها تسهل بين الهمزة والياء، وأجاز الأخفش(١)إذا كانت مكسورة، وقبلها ضمة، نحو: سُئل، أن تسهل بين الهمزة والواو، وأن تبدل واواً، وإن كانت مضمومة فتكتب بالواو، نحو: لَؤُمَ، لأن تسهيلها بين الهمزة والواو بأي حركة تحرك الحرف الذي قبلها إلاّ «يستهزئون» فإنها كتبت من غير صورة، فتكتب «يستهزءون» بواو واحدةّ، وأجاز الأخفش في / «يستهزئون»(٢)أن تبدل الهمزة ١٤٧
ياء، وأن تسهل بين الهمزة والياء، مراعاة الكسرة التي قبلها، وسيبويه يسهلها بين الهمزة والواو(٣).

---

١) شرح الشافية: ٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٨/٢

٢) المقتضب: ٢٩٤/١

٣) الكتاب: ٥٤٢/٣ وهو قول الخليل.

باب المقصور والممدود.

ما آخره ألف سُمِّيَ مقصوراً؛ لأن آخره قصر عن الإعراب، أي منع منه الإعراب، فيكون في الرفع والنصب والخفض على صورة واحدة وإعرابه مقدر،(١) وهو على أربعة أقسام:

أحدها: أن تكون الألف منقلبة عن ياء، أو واو من نفس الكلمة، نحو: عصا ورحى.

الثاني: أن تكون زائدة للتأنيث، نحو: سَكْرَى.

[الثالث: أن تكون زائدة للإلحاق، نحو: مِعْزَى](٢).

الرابع: أن تكون زائدة للتطويل، نحو: قَبَعْثَرَى.

والمقصور على قسمين: منون، وغير منون، فغير المنون، نحو: سكرى، فهذا تثبت ألفه في الوصل والوقف، والمنون، نحو: رحىً، وعصاً، والأصل فيه: عصوٌ، ورحيٌ، تحركت الياء، والواو، وقبلهما فتحة فانقلبتا(٣) ألفاً، ثم جاءت الألف ساكنة، وبعدها التنوين ساكن، فحذفوا الألف في الوصل لالتقاء الساكنين في حالة الرفع والنصب والجر، فقالوا: عصاً، ورحًى، فإذا وقفت وقفت بالألف في كل حال، واختلف النحويون في هذه الألف.

فذهب المازني(٤)إلى أنها بدل / من التنوين في حالة الرفع، والنصب، والخفض، ١٤٨ وهذا يبطل بالإمالة [وبأنها](٥) تكون رويّاً، وألف التنوين لا تكون رويّاً.

الثاني: إنها [الألف الأصلية](٦) في جميع الأحوال، وهو مذهب سيبويه،(٧) ويقويه

---

١) الكتاب: ٥٣٦/٣

٢) تكملة يقتضيها السياق.

٣) (فا) غامضة في المصورة.

٤) انظر مذهب المازني في التكملة: ٢٦، والخصائص: ٢٩٦/٢، وشرح المفصل: ٧٧/٩، وشرح الكافيه الشافية: ١٩٨٣/٤

٥) غامضة في المصورة.

٦) غامضة في المصورة.

٧) انظر مذهب سيبويه في شرح الكافية الشافية: ١٩٨٣/٤، وشرح الأشموني: ٢٠٤/٤

الإمالة، وكونها تكون رويّا.

الثالث: وهو مذهب أبي علي،(١)أنّها في حالة النصب بدل من التنوين، كما تبدل من التنوين في حالة النصب في الصحيح في قولك: رأيت زيداً وعمراً، وهي في حالة الرفع والجر الأصليةُ، والتنوين قد حُذِفَ كما يحذف في الصحيح في الوقف في حالة الخفض، والرفع، فأُجرِيَ المعتل مُجرى الصحيح، ويقويه ماروي عن ورش وأبي عمرو بخلاف عنهما أنهما يُميلان «قُرىً»(٢) و «مُفْتَرىً»(٣) في الوقف في حالة الرفع والجر، ويفتحان ذلك في حالة النصب في الوقف.

وقوله: **(والمقصور والممدود على ضربين)**(٤)هذا صحيح، والمقصور يُعْلَم قَصْره بأمرين:

أحدهما: الاطراد، نحو: فَعْلان، إذا كان صفة للمذكر، نحو: عطشان، وسكران، والمؤنث منه مقصور، نحو: عَطْشى، وسكرى، والجمع في مثل هذا مدٌّ وكذلك كل ماكان نوعاً من المشي، وآخره ألف فالقصر فيه مطرد، نحو: القهقرى / والهَيْدَبى،(٥) وماأشبه ١٤٩
ذلك.

الثاني: [بنظيره](٦) من الصحيح، ومثال ذلك إذا كان الفعل على «فَعِل، يفعَل» والصفة منه: أفعل، أو فَعْلان، أو فَعِل، فمصدره مقصور، نحو: عَمِيَ يعمى، فهو أعمى، والمصدر: عَمًى، وأصله: عَمَيٌ، تحركت الياء، وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً، ونظيره في الصحيح: صَلِعَ يصلَع، فهو أصلع، والمصدر الصَلَع، فلمّا كان «الصَلَع» قبل آخره مفتوح لزم في «العمى» أن يكون قبل آخره مفتوح، فإن أنت مددتَهُ وقلت: العَماء خالف نظيره من

---

١) انظر التكملة: ٢٦

٢) سورة الحشر: ١٤

٣) سورة القصص: ٣٦

٤) الجمل: ٢٨٣

٥) الهيدبى: ضرب من مشي الخيل فيه جِدّ. انظر القاموس: هدب.

٦) غامضة في المصورة.

الصحيح، وصار قبل آخره ساكن، ونظيره من الصحيح قبل آخره مفتوح، وكذلك تقول: صَدِيَ يصدَى، فهو صَدْيان، والمصدر: الصَّدَى، بمنزلة: عطِش يعطَش، فهو عطشان، والمصدر: العَطَش، وكذلك تقول: ردِي يردَى، فهو رَدٍ، والمصدر: الرَّدَى، كما تقول: حنِر يحنَر، فهو حَنِرٌ، والمصدر: الحَنَر، وكذلك تقول في المفعول من «أعطى» مُعْطَى، ومثله: مُكْرَم، وكذلك ماأشبهه.

وقوله: **(ومنه ماكان جمعاً على وزن «فَعْلَى» نحو: صَرْعى)**(١)هذا يعلم قصره بالاطراد؛ لأن «فعلى» - مقصوراً - موجود في الجموع، و«فعلاء» ممدود لا يكون إلاّ [مفرداً] (٢)نحو: صحراء [وكذلك ماكان](٣)آخره ألفاً، وكان نوعاً من المشي، نحو: القهقرى / فهو مقصور لا [يُمَدُّ](٤)اطرد فيه ذلك، ولم يوجد شيء منه ممدوداً. ١٥٠

وقوله: **(وأما الممدود)**(٥)فالممدود ما آخره همزة قبلها ألف، وهو في أربعة أقسام:

أحدها: أن تكون الهمزة أصلية، نحو: قُرَّاء(٦).

الثاني: أن تكون منقلبة عن ألف التأنيث، نحو: حمراء.

الثالث: أن تكون منقلبة عن ياء أو واو من نفس الكلمة، نحو: كساء، ورداء، الأصل: كِساوٌ [رِدايٌ](٧).

الرابع: أن تكون الهمزة منقلبة عن ياء زائدة للإلحاق، نحو: عِلْباء(٨).

---

١) الجمل: ٢٨٤، ونص الجمل «ومنه ماكان من المجموع على «فعلى» نحو «جرحى، وصرعى».

٢) غامضة في المصورة.

٣) غامضة في المصورة.

٤) غامضة في المصورة.

٥) الجمل: ٢٨٥، ونص الجمل: «وما يدرك من الممدود قياساً... ».

٦) القُرَّاء: الناسك المتعبِّد، والقَرَّاء بفتح القاف: الحَسَنُ القراءة أو الكثيرها، والهمزة أصليّة فيهما.

٧) في المصورة «رداو» والصواب ماأثبته من قولهم: فلان حَسَنُ الرِّدْيَةِ، والحكم يقتضيه.انظر اللسان «ردى» والمقتضب: ٨٥/٣

٨) الكتاب: ٢١٤/٣

الأصل: علْباي، والياء زائدة؛ لقولهم: المُعَلَّب(١). والممدود يُعلَمُ مدُّه بشيئين بالاطراد، وبالنظير، فمثال الاطراد: فعلاء، إذا كان صفة مذكره: أفعل، فلا يوجد إلاّ ممدوداً، نحو: أحمر، وحمراء، ومثال النظير، كل مصدر لفعل زائد على ثلاثة أحرف، نحو: أعطى، يقال في مصدره: إعطاءً، لأن نظيره من الصحيح: أكرم إكراماً، فكما كان إكرام (٢) قبل آخره ألف فكذلك إعطاء (٣) قبل أخره ألف، وأصله: اعطاي، جاء. الياء طرفاً بعد ألف زائدة [فـ](٤)قلبت همزة.

وقوله: **(ومما يدرك من المقصور، والممدود سماعاً مما يكثر ترداده في المخاطبات والمكاتبات، فالمقصور منه: الفتى)**(٥)الألف إن كانت منقلبة عن أصل، فإن كانت / عين الكلمة فيحكم عليها أنها منقلبة عن واو؛ لأنه الأكثر، ولا يحكم عليها ١٥١
بالياء إلا بدليل، وإن كانت لاماً فيحكم عليها بأنها منقلبة عن ياء، لأنه الأكثر، ولا يحكم عليها بالواو إلا بدليل.

وقوله: **(والنوى)**(٦)الألف - هنا - يحكم عليها بأنها منقلبة عن ياء بأمرين:

أحدهما: مما تقدم ذكره، وهو أن الياء على اللام أغلب.

والآخر: أنك إذا جعلتها منقلبة عن ياء صار ذلك بمنزلة «لويت» وإذا جعلتها منقلبة عن واو صار ذلك بمنزلة «قوة» عينه، ولامه من جنس واحد، وباب «لويت» في الكلام أكثر من باب «قوة» فينبغي أن يحكم بالأكثر.

---

١) انظر الصحاح واللسان: «علب».

٢) في المصورة «أكرم» والصواب ماأثبته.

٣) في المصورة «أعطى» والصواب ماأثبته.

٤) تكملة يقتضيها السياق.

٥) الجمل: ٢٨٦ ونصه «كثر» بالماضي.

٦) الجمل: ٢٨٧

بـاب الـمـذكـر والـمـؤنـث.

الحروف كلها تذكر وتؤنث، حروف الهجاء، وحروف المعاني، والأفعال كلها مذكرة، والتأنيث اللاحق لها في نحو: قامت هند، إنما المقصود به الإعلام بأن الفاعل مؤنث، وأماّ الأسماء فأصلها التذكير، واستدل على ذلك سيبويه بقولهم: شيء،(١) فإنه مذكر، وهو يقع على كل موجود مذكراً كان أو مؤنثاً، واستدل على ذلك أبوعلي بأن التأنيث من موانع الصرف وموانع الصرف كلها فروع(٢)/ والأسماء على ثلاثة أقسام:(٣) ١٥٢
منها مايذكر لاغير، ومنها مايؤنث لاغير، ومنها مايجوز فيه الوجهان التأنيث والتذكير، وهذا كله راجع إلى السماع، وللتأنيث علامتان: التاء والألف والألف على قسمين: مقصورة، وممدودة، فالمقصورة، نحو: حبلى، والممدود: نحو: حمراء، الهمزة فيه منقلبة عن ألف التأنيث، والتاء اللاحقة للأسماء، نحو: قائمة، تبدل في الوقف هاءً في أكثر اللغات، والأصل التاء(٤) وغُيِّرت في الوقف على مَنْ يبدلها هاءً يدلك على ذلك أن من العرب من يجعلها [تاء](٥) في الوصل والوقف(٦).

والمؤنث على ضربين:

أحدهما: ماأنث بالعلامة فلا إشكال في تأنيثه.

والآخر: مؤنث بغير علامة، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون تأنيثه حقيقياً، نحو: زينب، فلا إشكال فيه.

---

١) الكتاب: ٢٤١/٣

٢) التكملة: ٨٦

٣) انظر تفصيل ذلك في المنتخب الأكمل: ٤٤٥ فمابعدها.

٤) هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين الهاء، انظر مذهبهم في شرح المفصل: ٨٩/٥، وشرح الرضي على الكافية نشرة يوسف حسن عمر: ٣٢٢/٣

٥) ساقطة من المصورة.

٦) الكتاب: ١٦٧/٤

والآخر: ماتأنيثه غير حقيقي، وهو ماليس له فرج بإزائه ذكر، وهذا هو المشكل، ويعرف تأنيثه بأن تجرى عليه أحكام المؤنث فمن ذلك عودة الضمير عليه، نحو: قوله تعالى: ﴿والشمسُ تَجْري لِمُسْتَقَرٍّ لها﴾(١) ومن ذلك نعته، نحو قوله عزوجل: ﴿بِكَأْسٍ مِنْ مَعينٍ، بيضاءَ لَذَّةٍ﴾(٢) فالكأس مؤنثة، ولو كان مذكراً لقال «أبيض» وكذلك / قوله تعالى: ١٥٣
﴿النارِ ذاتِ الوَقُودِ﴾(٣) ومن ذلك إسقاط التاء في العدد من ثلاثة إلى عشرة، نحو قوله عليه السلام: «ليس فيما [دون](٤) خمس ذودٍ من الإبل صدقة»(٥)لأنه لو كان مذكراً لكان فـ[يما دون](٦) خمسة . بالتاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هذه جَهَنَّمُ﴾(٧) فعُلِم بالإشارة أنها مؤنثة، إذ لو كانت مذكراً لقال: هذا، ومن ذلك ماجمع من الرباعي الذي ثالثه حرف مد على «أَفْعُلٍ» نحو: شمال وأشمُل ولو كان مذكراً لجمع على «أَفْعِلَة» نحو: حمار، وأَحْمِرَة، ومن ذلك إلحاق التاء في الاسم الثلاثي عند التصغير إذا لم تكن في المُكَبَّر، نحو قولهم في تصغير: أُذُن، وعَيْن،(٨)أُذَيْنة، وعُيَيْنة.

---

١) سورة يسٓ من آية: ٣٨

٢) سورة الصافات: آخر أية: ٤٥ مع أول آية: ٤٦

٣) سورة البروج آية: ٥

٤) تكملة يتم بها نص الحديث... ووجودها في الحديث ينبني عليه حكم.

٥) متفق عليه رواه البخارى في كتاب الزكاة باب «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» انظر فتح البارى: ٣٢٢/٣-٣٢٣ ومسلم «كتاب الزكاة»: ٦٧٣/٢

٦) تكملة يتم بها الكلام.

٧) سورة الرحمن من آية: ٤٣

٨) المذكر والمؤنث للفراء: ٦٤، والتكملة: ١٣٣

باب مايؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره.

قوله: (والكبد)(١)يدل على تأنيثها قوله:

لها كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أَسِرَّة ... .

وقوله: (والكَرِش)(٢)قالوا: كُرَيْشَة، وقالوا للرجل إذا كان كثير العيال: عليه كرش منثورة،(٣) وكذلك «الوَرِكُ»؛ لأنَّهم قالوا في تصغيرها: وريكة، كذلك «الفخذ» لقولهم: هي الفخذ و «الساق» يدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿والْتَفَّتِ الساقُ بالساقِ﴾(٤) و «القدم» الدليل على تأنيثها ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌ بعدَ ثُبُوتِها﴾(٥) و «الأصبع»(٦) يدل على تأنيثها قوله عليه السلام:(٧) «هل أنتِ إلا أصبع دَميتِ».

و «الضلع» / قالوا «ضِلَعٌ عَوْجاء»(٨) واليد، والرجل، يدل على التأنيث قوله: ١٥٤

ويمنَعُهُنَّ أنْ يأكُلْنَ منه: حياةُ يدٍ ورِجْلٍ تركُضانِ(١٠)

و «الكَفُّ» قالوا: كَفٌّ مَلْساء و «القتب» قالوا في تصغيرها: قُتَيْبَةٌ، و «السِّنُّ» قالوا: ذهبتْ سِنُّه، و «اليمين والشمال» يدل على تأنيثهما: أَيْمَنُ، وأَشْمَلُ.

---

١) الجمل: ٢٩٢ ولم اعثر على تخريج الشطر المذكور بعد .

٢) الجمل: ٢٩٢

٣) التكملة: ١٣٣، وشرح ألفية ابن معطي: ١٢٢٧

٤) سورة القيامة: ٢٩

٥) سورة النحل من آية: ٩٤

٦) في «الأصبع» عشر لغات، انظر المنتخب الأكمل: ٤٦٧، وسبع لغات في شرح ألفية ابن معطي: ١٢٢٧

٧) وبعده: وفي سبيل الله مالقيت. وهو بيت من الرجز ردده النبي ﷺ، متفق عليه رواه البخارى في كتاب الجهاد، باب من ينكب في سبيل الله، انظر فتح البارى: ١٩/٦، ومسلم في كتاب الجهاد والسير باب مالقي النبي ﷺ من آذى المشركين والمنافقين: ١٤٢١/٣ قائله الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي انظر نسب قريش ٣٢٤

٨) ورد هذا القول في قول الشاعر:

هي الضلع العوجاء لست تقيمها: ألا إن تقويم الضلوع انكسارها

مقاييس اللغة: ٣٦٨/٣، وتاج العروس «ضلع» ٤٣٣/٥

١٠) لم اعثر على تخريجه

باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره.

قوله: (والضَّرَبُ)(١)الدليل على تأنيثها: ضَرَبٌ بَيضاء(٢).

وقوله: (والكأس)(٣)يدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿بكأسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيْضاءَ﴾(٤).

وقوله: (والموسى) (٥)يعنى: موسى الحديد،(٦) سمع فيها الوجهان: الصرف، وترك الصرف، فمن صرفها فوزنها: مُفْعَل، والأصل: موسى، وهو على هذا من: أَوْسَيْتُ رأسه، إذا حلقته، ومن لم يصرف، فوزنها على هذا «فُعْلَى»(٧) وأصلها: مُيْسَى، قلبوا الياء الساكنة واواً، وهو من ماس يَمِيس،(٨)إذا تبختَر.

وقوله: (والقلوص)(٩)يدل على تأنيثها قوله:

وعَطِّلْ قلوصي في الرِّكابِ فإنَّها: ستُبْرِدُ أكباداً وتُبكي بواكيا(١٠).

وقوله: (والذود من الإبل)(١١)والأكثر على أنه يقع على ماكان من الثلاثة إلى العشرة من الإبل.

---

١) الجمل: ٢٩٣

٢) جاء في بيت لأبي ذؤيب الهذلي:

وما ضَرَبٌ بَيْضاءُ يأوي مليكُها: إلى طُنُفٍ أعيا بِراقٍ ونازلِ.

شرح ديوان الهذليين للسكرى: ١٤٢/١

٣) الجمل: ٢٩٣

٤) سورة الصافات من آيتين: ٤٥ و ٤٦

٥) الجمل: ٢٩٣

٦) شرح الشافية: ٣٤٧/٢

٧) هذا قول الكسائي، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري:..... وشرح الشافية: ٣٤٨/٢

٨) انظر الصحاح: ميس.

٩) الجمل: ٢٩٣

١٠) البيت لمالك بن الريب، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٠/٢، واللسان «برد»

١١) الجمل: ٢٩٣

وقوله: (والوحش)(١)يدل على التأنيث قوله:

/ إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظللاتِها(٢)... ... . ١٥٥

وقوله: (وسقر، ولظى)(٣)يدل على التأنيث قوله تعالى: ﴿لا تُبْقِي ولا تَذَرُ﴾(٤) وقوله: ﴿نَزَّاعَةً لِلشَّوَىٰ﴾(٥).

وقوله: (والشمس) (٦)يدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿والشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾(٧).

وقوله: (والسماء والأرض)(٨)الدليل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿والسَّمَاءِ ذَاتِ الرجعِ، والأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ﴾(٩).

---

١) الجمل: ٢٩٤

٢) البيت للنابغة الجعدي وعجزه: سواقِطُ مِن حَرٍّ وقد كان أظهرا.

انظره في الكتاب: ٦٣/١، واللسان «سقط» وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٣/٢

٣) الجمل: ٢٩٤

٤) سورة المدثر: ٢٨

٥) سرو المعارج: ١٦

٦) الجمل: ٢٩٤

٧) سورة يس من آية: ٣٨

٨) الجمل: ٢٩٤

٩) سورة الطارق: ١١-١٢

بـاب «أمـس».

اعلم أن «أمس» تستعمل على ثلاثة أوجه: بالألف واللام، وبالإضافة، وبغير ألف ولام ولا إضافة، فإذا كانت بالألف واللام، أو بالإضافة فهي معربة عند الجميع، نحو: ذهب الأمسَ، وكرهت الأمسَ، وكان أمسُنا طيباً.

وإذا كانت بغير ألفٍ ولامٍ، ولا إضافةٍ فهي عند أهل الحجاز مبنية على الكسر، وبنيت لتضمنها الألف واللام، ولم تبن على السكون لأن قبل آخرها ساكناً، وكسرت لالتقاء الساكنين، وهي عند بني تميم كذلك إذا كانت في موضع نصب، أو خفض بغير «مذ» و «منذ» وإن كانت في موضع رفع، أو خفض بـ«مذ» أو «منذ» فيُجْرونها مجرى اسم لا ينصرف، فيقولون: ذهب أمسُ بمافيه، ومذ أمسَ، فيعربونها، ويمنعونها الصرف للتعريف والعدل، وذلك / أن «أمس» في الأصل نكرة وكان حقهم أن يعرفوه بالألف واللام، أو ١٥٦
بالإضافة، فعدلوا عن ذلك وعرفوه بالعلمية هذا كله نص عليه سيبويه،(١) وقال أبو القاسم «ومن العرب من يبنيه على الفتح»(٢) وأنشد على ذلك قول الشاعر(٣).

لقد رأيت عجباً مذ أمسا

---

١) الكتاب: ٣/٢٨٣-٢٨٤

٢) الجمل: ٢٩٩، وقال سيبويه «وقد فتح قوم أمس في مذ لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها» الكتاب: ٣/٢٨٤، وهم بعض تميم، والفتح عند سيبويه لترك الصرف، وزعم الزجاجي أنه للبناء.

٣) القائل هو العجاج، والشاهد في الجمل: ٢٩٩، وانظره في الكتاب: ٣/٢٨٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٩٦، وشرح المفصل: ٤/١٠٦-١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٠١، والخزانة: ٧/١٦٧، والدرر: ١/١٧٥، وجاء في حاشية المصورة:

عجائزاً مثل السعالي خمسا.

يأكلن مافي رحلهن همساً:

لا ترك الله لهن ضرسا

باب أسماء الفاعلين والمفعولين.

اسم الفاعل كل صفة جارية على الفعل المضارع المبني للفاعل في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، والأفعال على قسمين:

أحدهما: ما كان على ثلاثة أحرف، فاسم الفاعل منه، فَاعِل، نحو: ضَارِب.

والثاني: أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف، فإذا أردت اسم الفاعل من هذا أسقطت منه حرف المضارعة، وجعلت مكانه ميماً مضمومةً، تقول في «يَنْطَلِقُ» مُنْطَلِق، وفي «يُكْرِم» مُكْرِم.

وأمّا اسم المفعول: فهو كل صفة جارية على الفعل المضارع المبني للمفعول في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف إلاّ أن هذا لايصح إلاّ مما زاد على ثلاثة أحرف، تقول في «أُكْرِم» مُكْرَم، وفي «يُستخرَج» مُستخرَج، فتحذف [حرف](١)المضارعة، وتجعل مكانه ميماً مضمومة.

وأمّا اسم المفعول / من الثلاثي فهذا على «مفعول» تقول: يُركَب، فهو مركوب، ١٥٧ ليس بجارٍ على «يُرْكَب» ولكنه نائب منابه، وعِوَضٌ منه، ولو كان جارياً عليه لقيل فيه: مُرْكَبٌ.

---

١) تكملة يتم بها المعنى، ومكانها بياض في المصورة.

باب الحروف التي ترفع(١) مابعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع.

يعنى بالحروف الكلم، لأن الحروف التي ذكر منها حروف وأسماء.

وقوله: (وهي إنما)(٢)اعلم أنَّ «إنّ» وأخواتها تنصب المبتدأ، وترفع الخبر على حسب ماتقدم مالم تلحقها «ما» فإذا لحقتها «ما» فتوجد على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تقع بعدها الجملة الفعلية، نحو: إنما قام زيد، فـ«ما» - هنا - موطئة، أي: وطّأت لـ«إنَّ» أن تدخل على الفعل، وتسمى أيضا - مهيئة، ومهيأة(٣).

الثاني: أن يقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ﴾(٤) فـ«ما» - هنا - كافة، أي: كفت «إنَّ» عن العمل، ومنعتها من ذلك.

الثالث: أن يكون المبتدأ بعدها منصوباً، و «ما» زائدة، نحو: ليتما زيداً قائم، إلا أن هذا لا يسمع إلا في «ليت» وحدها، فمن النحويين من لم يقس عليها غيرها،(٥)ولم يُجِزْ ذلك إلاّ في «ليت» ومنهم من قاس عليها «لعل، وكأن»(٦) ومنهم من قاس عليها أخواتها كلها،(٧) وهو ظاهر كلام أبي القاسم(٨).

---

١) أي: ترفع - أيُّها المخاطب- مابعدها بالابتداء. انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٣/٢

٢) الجمل: ٣٠٢

٣) لم أعثر على تخريج لهذه اللفظة ولعلها تكرار محرف من الناسخ.

٤) سورة النساء من آية: ١٧١

٥) هذا مذهب سيبويه، الكتاب: ١٣٧/٢-١٣٨

٦) وهو قول ابن السراج وأبو اسحاق الزجاج، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٣/١، وشرح عمدة الحافظ: ٢٣٣

٧) وهو قول أبي القاسم الزجاجي وابن مالك، انظر الأصول: ٢٣٢/١، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٧٤/١-٣٧٥

٨) قال أبو القاسم في الجمل: ٣٠٤ «ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلما بكراً مقيم، فيلغي «ما» وينصب بـ«إن» وكذلك سائر أخواتها».

١٥٨ / باب ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

كلامه - هنا - في الأسماء التي تنتصب بالفعل الذي لايجوز إظهاره، والأسماء المنصوبة على ثلاثة أقسام:

أحدها: ماينتصب بفعل ظاهرٍ، ولا يجوز حذفه، وذلك إذا لم يكن معك مايدل عليه، ولا ما ينوب منابه، نحو: ضربت زيداً، لا يجوز - هنا - حذف «ضربت».

والثاني: أسماء منصوبة بإضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره، وهي التي ذكرها أبوالقاسم في هذا الباب،(١) نحو قولهم في الأمر: ضرباً زيداً، وفي الدعاء: سقياً لك، والأصل: اضرب زيداً ضرباً، وسقاك الله سقياً،(٢) فحذفت العرب الفعل - هنا - وأنابت المصدر منابه، فلا يجمع بينهما.

والثالث: أسماء تنصب بأفعالٍ ظاهرة، وإن شئت حذفتها، وذلك إذا كان معك مايدل عليها من قرائن الأحوال وغيرها، تقول لمن يقول لك: مَنْ أضرب، فتقول: زيداً، والمعنى: اضرب زيداً، وإن شئت أظهرت الفعل - هنا - وكذلك نقول لمن نراه بطريق مكة على هيئة الحاج: مكةَ واللهِ، المعنى تريد مكة، أو تقصد، وإن شئت أظهرت ذلك الفعل.

---

١) الجمل: ٣٠٥

٢) الكتاب: ٣٥٣/١

وقوله: (ومنه قولهم: قتلته صبراً)(١)الأصل - هنا - يصبر صبراً فـ«صبراً» مصدر منصوب / بـ«يصبر»(٢) و «يصبر» في موضع الحال، وأصله: قتلته صابراً، فوضع ١٥٩
«يصبر» موضع «صابراً» ثم حُذِفَ الفعل، وجُعِلَ المصدر مكانه فصار «صبراً» مصدراً في موضع الحال لكونه قام مقام «يصبر» والعرب تضع المصادر في مواضع الأحوال، وتوجد على ثلاثة أقسام: نكرات ومُعَرَّفات بالألف واللام، وبالإضافة، فمثال النكرات هو ماتقدَّم، واختلف في هذا هل هو قياس أو سماع ؟ فذهب سيبويه إلى أنه يحفظ ولا يقاس عليه،(٣) وذهب المبرد إلى القياس،(٤) ومثالها معرفات بالألف واللام، وبالإضافة، قولهم: أرسلها العراك، وطلبته جهدي، والأصل: تعترك العراك، واجتهد جهدي، ولا خلاف أن هذه المعرفات تحفظ ولا يقاس عليها.

---

١) الجمل: ٣٠٧، ونص الجمل «ومنه قولهم: لقيته فجاءة، وكفاحا» «وقتلته صبراً...».

٢) هذا مذهب المبرد، ويرى سيبويه أن العامل في «صبراً» هو الفعل المذكور قبله، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٣/٢، والمنتخب الأكمل: ٥٥٢-٥٥٣

٣) الكتاب: ٣٠٧/١

٤) المقتضب: ٢٣٤/٣، ٣١٢/٤

باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ماقبله.

أدوات الاستفهام على قسمين: حروف وأسماء، فالحروف، نحو: الهمزة و «هل» فهذه حروف صدرٍ، لا تُعْمِلُ مابعدها فيما قبلها، ولا ماقبلها فيما بعدها، فلا يجوز أن تقول: زيداً أَضَرَبْتَ، ولا ظننت أزيداً قائماً أم [عمراً](١)وأماً [أسماء](٢)الاستفهام، فنحو: أيّ، ومَنْ، وما، فهذه تطلب صدر الكلام، تقول: أيُّهم ضربْتَ ؟ فيعمل فيها مابعدها، ولا يعمل فيها ماقبلها إلا حرف / الجر، أو الابتداء، لكون الجار والمجرور كالشيء الواحد، ولكون ١٦٠
الابتداء عاملاً معنوياً، نحو: بمَنْ مررْتَ؟ وأيُّهم عندكَ؟

---

١) غامضة في المصورة.

٢) تكملة يقتضيها السياق.

بـاب الـوقـف.

الوقف ضد الابتداء، والابتداء لايكون إلا بالمتحرك فلا يوقف على الحرف إلاّ بالسكون.

وقوله: **(أحدها: أن تقف بالسكون)**(١)هذه اللغة أفصح اللغات يقفون بالسكون إلا على المنصوب المنونفيقفون عليه بالألف بدلاً من التنوين،(٢) وعلى هذه اللغة وقف القُرَّاء، ورُوِيَ عن أبي عمرو، وحمزة، والكسائي الوقف بالروم، والإشمام، وهو المختار لجماعتهم لمافيها من البيان إلا أن الإشمام لا يكون إلا في المرفوع خاصة، ولا يُسْمَعُ، وهو أن تسكّن الحرف ثم تضم شفتيك بعد ذلك؛ ليعلم بذلك الذي يراك أنه مرفوع في الوصل؛ لأن ضم الشفتين في الوصل لايكون إلا في المرفوع والمضموم، وأماّ الروم فيُسمع، وهو أنْ تُضْعِفَ الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فيُسْمَعُ صويتٌ خفيٌّ يدركه الأعمى بحاسة سمعه، ويكون عند القراء في المرفوع، والمخفوض خاصة، ومن العرب من يستعمله في المنصوب(٣) [غير المنون](٤).

---

١) الجمل: ٣٠٩، ونص الجمل «فالوجه الأول: أن تقف على المرفوع والمجرور بالسكون.... » المراد: الوجه الأول من أوجه الوقف السبعة.

٢) هذا مذهب أكثر العرب، وفي الوقف على المنصوب المنون لغات أخرى، هي:

الأولى: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، وتنسب إلى ربيعة.

الثانية: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وتنسب إلى أزد السراة.

انظر التبصرة: ٧١٨/٢، وشرح المفصل: ٦٩/٩-٧٠، والمساعد: ٣٠٢/٤-٣٠٣، وشرح الأشموني: ٢٠٤/٤

٣) الكتاب: ١٧٢/٤، وشرح الشافية: ٢٧٥/٢

٤) غامضة في المصورة، ومأأثبته اجتهاد مني.

وقوله: (**والوجه السادس: النقل**)(١)هذا النقل لا يكون إلا / بأربعة شروط(٢): ١٦١

أحدها: أن يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكناً.

الثاني: أن يكون صحيحاً.

الثالث: أن يكون قبله فتحة، فإن كان قبله كسرة أو ضمة أتبعوا ولم ينقلوا، فقالوا: البُرُ والعِدِل، في الرفع، والنصب، والخفض.

الرابع: أن يكون الاسم مرفوعاً أو مخفوضاً، ولا يكون ذلك في المنصوب عند البصريين(٣).

وقوله: (**والوجه السابع: التثقيل**)(٤)هذا لايكون إلا بشرطين(٥):

أحدهما: ألا يكون الأخر همزة.

والثاني: أن يكون الحرف الذي قبل الآخر متحرّكاً، نحو: هذا فَرَجٌ.

---

١) الجمل: ٣١٠، ونص الجمل: «والوجه السادس: الإتباع» ولعل الصواب ماأثبتهُ المصنف، قال الخفاف: «وكلام أبي القاسم متدافع لأنه سماها اتباعاً، ثم فسر الإتباع بالنقل» المنتخب الأكمل: ٥٨٧

٢) انظر هذه الشروط في : شرح الشافية: ٣٢١/٢ فمابعدها، والمساعد: ٣١٦/٤ فمابعدها، وشرح الأشموني: ٢١٠/٤ فمابعدها.

٣) الكتاب: ١٧٣/٤، وأجاز النقلَ في المنصوبِ الكوفيون والأخفشُ والجرميُّ، انظر: شرح المفصل: ٧٢/٩، المساعد: ٣١٨/٤، شرح الأشموني: ٢١٢/٤

٤) الجمل: ٣١٠

٥) شرح الشافية: ٣١٥/٢

بـاب (لـو) و (لـولا).

قوله: (أماّ «لو» فتدل على امتناع الشيء لامتناع غيره)(١)هذا هو الأكثر، واللازم لها أنها تدل على امتناع الجملة الأولى، وأماّ الجملة الثانية، فإن كانت مسببة عن الأولى فهي - أيضاً - ممتنعة، نحو: لو درست لحفظت، وإن لم تكن مسببة عنها لم تكن كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّما في الأَرضِ مَن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ والبحرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مانَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ﴾(٢) و «لو» لايقع بعدها إلاّ الفعل، ولا يكون الاسم بعدها إلاّ محمولاً على فعل مضمر، نحو قوله: لو ذاتُ سوارٍ لطمتني،(٣)معناه: لو لطمتني ذات سوار، فـ«ذات» فاعل بإضمار فعل. ولابد لها من جواب، ولا يكون إلاّ جملة / فعلية، ١٦٢ والفعل ماضٍ، وأكثر مايكون باللام، نحو: لو درست لحفظت. وأما «لولا» فتوجد على قسمين:

أحدهما: حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيد لأكرمتك، فالمعنى: إن الإكرام امتنع لوجود زيد، وهذه لايقع بعدها إلا الاسم مرفوعاً بالابتداء،(٤) وخبره محذوف لا يظهر، والتقدير: لولا زيد حاضر أو موجود، ولا بدّ لها من جواب، مثل «لو» وأكثر مايكون باللام.

والثاني: أن تكون للعرض والتحضيض، وحروف العرض والتحضيض أربعة: هَلاّ، وألاَ، ولولا، ولوما، وقد تخفف «هلا» وتُشَدّد(ألا)في الشعر. فهذه لا يقع بعدها إلاّ الفعل، ويكون ظاهراً، ومضمراً، ومقدماً ومؤخراً.

---

١) الجمل: ٣٣١، ونص الجمل «أما «لو» فيمتنع بها الشيء لامتناع غيره».

٢) سورة لقمان: ٢٧

٣) مجمع الأمثال: ٨١/٣ وهو من أمثالهم، انظر الكامل: ٣٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٠/٢، وتذكرة النحاة: ٤٨٩، وقال المبرد في المقتضب: ٧٧/٣، والصحيح من روايتهم «لو غيرُ ذاتِ سوار لطمتني».

٤) هذا مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أن المرفوع بعد «لولا» فاعل بفعل مضمر. انظر الانصاف: ٧٠/١، وشرح ألفية ابن معطي: ٣٧٨/١

باب ماجاء من المثنى بلفظ الجمع.

الأصل أن يعبر عن الاثنين بلفظ كما يعبر عن الواحد بلفظ آخر، وأن يعبر عن الجميع بلفظ آخر، فتقول للواحد ثوب، وفي التثنية ثوبان، وفي الجمع: أثواب، للفرق بين الواحد والاثنين والجماعة، ثم إن العرب اتسعت فعبرت عن الاثنين بلفظ الجمع، وصار ذلك قياساً في موضعين(١).

أحدهما: في المضمرات، قالوا: نحن فعلنا، في الاثنين كما يقال في الجماعة.

والثاني: هذا الذي ذكره / أبو القاسم - هنا - وهو كل شيئين من شيئين،(٢) نحو: ١٦٣ قطعت رؤوس الزيدين، إلا أن هذا يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: ماتقدم، وهو الأكثر.

الثاني: أن يؤتى به على الأصل، فتقول: قطعت رأسَيْ الزيدين.

الثالث: أن تأتي به مفرداً، فتقول: قطعت رأس الزيدين، وهو قليل، وماعدا هذين الموضعين فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وهلْ أتاكَ نَبَؤُ الخَصْمِ إذْ تسوَّروا المحرابَ إذْ دَخَلُوا﴾(٣) ثم قال تعالى: ﴿خَصْمانِ﴾.

---

١) الكتاب: ٣/٦٢١-٦٢٢

٢) الجمل: ٣١٢، والعبارة في الكتاب: ٢/٤٩

٣) سورة ص: ٢١-٢٢ وتمام الآية: ﴿إذْ دَخَلُوا على داودَ ففزِعَ منهم قالوا لا تَخَفْ خَصْمانِ بَغَىٰ بعضُنا على بعضٍ فاحكُمْ بيننا بالحقِّ ولا تُشْطِطْ واهدِنا إلى سواءِ الصراطِ﴾.

باب مايحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال.

اعلم أن «ابناً» يحذف التنوين من الاسم الذي قبله إن كان فيه تنوين، والألف من «ابن» بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون «ابن» مفرداً، نحو: قام زيد بن عمرو، فإن كان مثنى فلا بدّ من التنوين في الاسم الذي قبله إن كان منصرفاً، ومن إثبات الألف في «ابن» في الخط، نحو: كان زيد وعمرو ابنا محمد شاخصين.

الثاني: أن يكون «ابن» نعتاً لعلم، أو كنية، أو لقب.

الثالث: أن يكون مضافاً لعلم، أو كنية، أو لقب، فإذا قلت: زيد ابن أخيك، فلا بدّ من إثبات التنوين، والألف؛ لأن «ابناً» قد أضيف إلى «أخيك» وليس بعلم، ولا كنية، ولا لقب.

وحذفُ التنوين حيث ذُكِرَ؛ إما لالتقاء الساكنين، وإما للتركيب / يدل على ذلك أن ١٦٤
سيبويه حكى عن العرب الذين يصرفون «هند» أنهم كلهم يقولون: هذه هندُ بنتُ عمرو، فيحذفون التنوين، فإذا قلت: هند بنت عمرو، على لغتهم جاز في «هند» وجهان: إثبات التنوين، وحذفه، فمن أثبته(١) [حذفه](٢)من: هند ابنة، لالتقاء الساكنين، ومن حذفه،(٣) فإنما حذفه للتركيب، فكذلك يحذف من: هند ابنة، للتركيب أيضاً.

---

١) هذا مذهب سيبويه ويونس، انظر الكتاب: ٥٠٦/٣

٢) غامضة في المصورة.

٣) هذا مذهب أبي عمرو بن العلا، انظر مذهبه في الكتاب: ٥٠٦/٣

باب أقسام المفعولين، وهي خمسة:

قد تقدم الكلامُ في المفعول به [حين](١) تُكُلِّمَ في الفاعل،(٢)وذُكِرَ - هناك - المفعول به لِيُفَرَّقَ بينه وبين الفاعل، وقد تقدم الكلام في المفعول المطلق، وهو المصدر، والمفعولفيه، وهو ظرف الزمان والمكان، والحال في باب «ماتتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية»(٣) وإنما ذكر هذه الأشياء في أول الكتاب؛ لأن كل فعل يتعدى إليها، ويعنى [أبو القاسم بهذا الباب](٤)المفعول [معه](٥) والمفعول من أجله؛ لأنه ليس بلازم لكل فعلٍ.

وقوله: (في الظروف: «**وهي محتوية على المفعول والفاعل [والفعل معاً]**(٦)(٧)فإذا قلت: ضربت زيداً أمامك، فلا يتعلق «أمامك» بـ«ضَرَبَ» إلا إذا كان الضرب، والضارب، والمضروب في الأمام [فإذا كان الضرب والضارب في الأمام](٨)فقط والمضروب لم يكن / في الأمام، فيكون «أمامك» على هذا في موضع الحال من الفاعل، ١٦٥ فتقول: ضربتُ أمامك زيداً خلفك، «وخلفك» حال من المفعول، وكل واحد منهما يتعلق بمحذوف لا يجوز إظهاره، فيكون التقدير: ضربت في حالِ أني أمامك زيداً في حال أنه خلفك، وعلى هذا قول امرىء القيس:

فَشَبَّهْتُهُمْ في الآلِ لمَّا تكمَّشوا: حدائقَ دَوْمٍ أو سفيناً مُقَيَّرَاً(٩).

---

١) في المصورة «حتى» ولعل الصواب ماأثبتناه.

٢) انظر باب الفاعل والمفعول به وقد تقدم ص ١٣

٣) تقدم هذا الباب ص ٣٧

٤) تكملة يتم بها الكلام، مستفادة من المنتخب الأكمل: ٦٤٢

٥) في المصورة «المطلق» والصواب ماأثبتناه، انظر البسيط: ٤٦٨/١-٤٦٩

٦) غامضة في المصورة.

٧) الجمل: ٣١٦، ونصه: «وإنما هي محتوية على الفاعل والمفعول والفعل معاً».

٨) تكملة يتم بها الكلام، مستفادة من المنتخب الأكمل: ٦٤٢

٩) البيت في ديوان امري القيس: ٥٧، وانظره في أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٦٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٧٨٨

فقوله: في الآل في موضع الحال من الضمير المفعول به، فهو المتعلق بمحذوف، ولا يجوز أن يتعلق بالفعل الظاهر؛ لأن الفاعل لم يكن في الآل.

وقوله: (**والمفعول معه، قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ**)(١)اختلف النحويون فيه في فصلين:

أحدهما: في أصله، فذهب الأخفش(٢) [إلى](٣)أن الأصل: جاء البردُ مع الطيالسة، فوضعوا مكان «مع» الواو، وجعلوا الإعراب الذي كان في «مع» في الاسم الذي بعد الواو، لمَّا تعذر جَعْلُه في الواو، لأن الواو حرف والإعراب لا يكون في الحروف، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا﴾(٤)الأصل فيه: «غيرُالله» فجعلوا «إلا» مكان «غير» وجعلوا الإعراب الذي كان في «غير» في الاسم الذي بعدها لمَّا تعذر جَعْلُهُ في «إلاّ» لأنها حرف / وذهب غيره(٥)إلى أن الأصل: بالطيالسة كما تقول: جاء زيد بثوب، فجعلت ١٦٦
الواو مكان الباء، ونصبوا الاسم الذي بعدها بالفعل الذي قبلها بوساطة الواو، ولم يتركوه مخفوضاً؛ لأنه لو تركوه مخفوضاً لكان مخفوضاً بالواو، والواو في الأصل عاطفة لا تعمل.

والثاني: اختلف النحويون فيه، هل هو قياس أو سماع ؟ فذهب أكثر النحويين(٦) إلى أن المفعول معه سماع يحفظ ولا يقاس عليه.

وقوله: (**وأماً المفعول من أجله**)(٧)هو علة الفعل وسببه، وهو على ثلاثة أقسام:

---

١) كذا في المصورة، ونص الجمل «والمفعول معه: قولهم «جاء البرد والطيالسة» والجملة التي ذكرها المؤلف مذكورة في الجمل، انظر الجمل: ٣١٧

٢) انظر مذهب الأخفش في الانصاف: ٢٤٨/١، وشرح ألفية ابن معطي: ٥٨٦/١

٣) غامضة في المصورة.

٤) سورة الأنبياء من آية: ٢٢

٥) هذا مذهب سيبويه والبصريين، انظر الكتاب: ٢٩٧/١-٢٩٨، والإنصاف: ٢٤٨/١

٦) وهو مذهب الأخفش ورأي أبي على الفارسي، انظر الايضاح: ٢١٧، وشرح المفصل: ٥٢/٢، ويرى جمهور البصريين أنه مقيس، لأنه مفعول كسائر المفاعيل. انظر شرح ألفية أبن معطي: ٥٨٨/١

٧) الجمل: ٣١٩

أحدها: أن يكون اسماً غير مصدر، فهذا لابدّ فيه من اللام، نحو: جئتك لزيد، أي: لأجل زيدٍ.

الثاني: أن يكون «أنْ، وأنَّ» نحو: جئتك لأنْ تكرمني، أو لأنَّك فاضل، فهذا باللام، وبغير اللام.

الثالث: أن يكون مصدراً، نحو: ابتغاء الخير، فهذا يكون باللام، وبغير لام إن اجتمع فيه شرطان: أن يكون فعلاً لفاعلِ الفعلِ المُعَلَّلِ، وأن يكونا في زمن واحد، نحو: جئتك ابتغاء الخير، فأنا الجائي وأنا المبتغي، وهما في وقت واحد، فإن قلت: جئتك ابتغاء زيد خيرك أو جئتك اليوم لمجيءٍ لك أمسِ، فلا بدّ من اللام.

ويكون هذا المفعول من أجله معرفةً(١) ونكرةً.

---

١) ذهب الجرمي إلى منع مجي المفعول له معرفة. انظر أسرار العربية: ١٨٨، وشرح ألفية ابن معطي: ٥٨٤/١

بـاب مـواضـــع (مـا).

/ اعلم أن «ما» تكون اسماً في خمسة مواضع: ١٦٧

أحدها: أن تكون استفهاماً فتلزم صدر الكلام، ويقع بعدها الاسم والفعل، نحو: مافعلت ؟ وما فِعْلُك ؟

الثاني: أن تكون شرطاً فتلزم صدر الكلام، ولا يقع بعدها إلاّ الفعل.

الثالث: أن تكون موصولة، فلا يقع بعدها إلاّ الجملة، أو الظرف، أو المجرور، ولا تلزم صدر الكلام.

الرابع: أن تكون نكرة موصوفة، والصفة لازمةٌ لها، ولا تلزم صدر الكلام.

الخامس: أن تكون تعجُّباً فتلزم صدر الكلام.

وتكون حرفاً في خمسة مواضع:

أحدها: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية.

الثاني: أن تكون مصدرية موصولة، وتوصل بالفعل الماضي والمضارع واختُلِفَ، هل توصل بالجملة الاسمية أو لا(١).

الثالث: أن تكون زائدة نحو: ﴿فَبِما رحمةٍ مِن اللهِ﴾(٢).

الرابع: أن تكون كافّة، نحو: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ﴾(٣).

الخامس: أن تكون مُوَطِّئة، وتُسمى مُهَيِّئة، نحو: إنما قام زيد.

---

١) منع الجمهور وصْلَها بالجملة الاسمية، وأجازه قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف، انظر همع الهوامع: ٨١/١

٢) سورة آل عمران من آية: ١٥٩

٣) سورة النساء من آية: ١٧١

بـاب مـواضـــــع (مَنْ).

لها أربعة مواضع كما ذُكِرَ(١):

والاستفهامية: تلزم صدر الكلام، ويقع بعدها الاسمُ والفعلُ.

والشرطية: تلزم - أيضاً - صدر الكلام، ولا يقع بعدها إلاّ الفعلُ.

والموصولة والموصوفة / لا تلزمان صدر الكلام. وزاد الكوفيون خامسة، وهو أن ١٦٨
تكون زائدة،(٢)وأنشدوا عليه:

ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له(٣):

والرواية المشهورة: ياشاة ماقنصٍ،(٤) و «ما» زائدة كما تقدَّم.

---

١) الجمل: ٣٢٣

٢) انظر قول الكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور: ٤٥٨/٢، ونُسِبَ إلى الكسائي في مغنى اللبيب: ٤٣٤، والشاهد الآتي بروايته.

٣) البيت من معلقة عنترة. وهو بتمامه:
ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له: حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحرُمِ.
وانظر البيت في ديوان عنترة: ١٥٢، برواية «ياشاة ماقنص» وشرح المفصل: ١٢/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٥٨/٢، ومغنى اللبيب: ٤٣٤، والخزانة: ١٣٠/٦

٤) وهذه رواية البصريين. انظر شرح المفصل: ١٢/٤

بـاب مـواضـــــع (أيّ).

لها أربعة مواضع كما ذكر(١):

أحدها: أن تكون استفهاماً، فتلزم صدر الكلام، ويقع بعدها الاسمُ والفعلُ.

الثاني: أن تكون شرطاً، فتلزم صدر الكلام - أيضاً - ولا يقع بعدها إلاّ الفعل.

الثالث: أن تكون موصولة بمعنى «الذي» ولا تلزم صدر الكلام.

الرابع: أن تكون صفة، وتضاف إلى الموصوف، نحو: مررت بعالمٍ أيِّ عالمٍ، أي: بعالم كامل في علمه، وتكون «أي» منعوتة في النداء، نحو: يأيها الرجل، والرجل - هنا - نعت لـ«أي».

واختُلِفَ، هل تكون نكرة موصوفة أم لا ؟ نحو: مررت بأيٍّ معجبٍ لك، أي: شيء معجب لك، كما تقول: بما معجب لك، وبمَنْ معجب لك، فمن النحويين من أجازه قياساً،(٢) ومنهم من منعه.

---

١) الجمل: ٣٢٤

٢) قاسه الأخفش وهو غير مسموع، انظر مغنى اللبيب: ١٠٩

بـاب الـقـول.

اعلم أن القول إذا كان بعده مفرد كان منصوباً، نحو: قال زيد الحقَّ، وإن كان بعده جملة فعلية فتبقى على حالها، وكذلك إذا وقع بعده جملة اسمية ولم / يدخله معنى الظن، ١٦٩ فإن دخله معنى الظن وكان بعده المبتدأ والخبر، ففيه ثلاث لغات:

أحدها: الحكاية، فتقول: قال زيد: عمرو منطلق.

الثاني: أن تنصب به، تُغلِّب عليه حكمَ الظنِّ، فتقول: قال زيد عمراً منطلقاً، وهي لغة بني سُلَيْم(١).

الثالثة: وهي الأفصح، أن تنصب به بأربعة شروط،(٢) وإن نقص منها شيء واحد حكيت، فرفعت، وهي: أن يكون فعلاً مضارعاً(٣) بتاء الخطاب، تقدمته أداة الاستفهام، لم يفصل بينهما بفاصل أجنبي ماعدا الظرف والمجرور، فإن العرب اتسعت فيهما مالم تتسع في غيرهما.

وبحسب اللغات تفتح «إنَّ» أو تكسرها، فإذا وقعت «إن» بعد القول على لغة من يحكي كانت مكسورة، وإذا وقعت «إن» بعد القول على لغة من يُعمِلُه فتكون مفتوحة لاغير.

---

١) الكتاب: ١٢٤/١

٢) انظر الكتاب: ١٢٢/١-١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٣/٢

٣) هذا مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ١٢٢/١، وجاء في الهمع: ١٥٧/١ «وذهب السيرافي الى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع، وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً» وانظر التصريح: ٢٦٢/١

بـاب الـحـكـايـة بـــ(مـــن).

للعرب في الحكاية ثلاث لغات:

الأولى: وهي لغة بني تميم لا يحكون شيئاً(١).

الثانية: هي لغة لبعض العرب يحكون كل اسم ظاهر، وهم الذين يقولون: دَعْنا مِنْ تمرتان،(٢) و«ليس بقرشياً».

[والثالثة](٣): وهي لغة أهل الحجاز / فيحكون النكرات بـ«مَنْ» «وأي» بزيادات ١٧٠
يلحقونها «مَنْ، وأيّاً» على حسب مايأتي بعد - إن شاء الله، ويحكون الأسماء الأعلام بعد من بشرطين:(٤)أن لا يدخل على «مَنْ» حرف العطف، وأن لا يتبع الاسم بتابع.

---

١) قال سيبويه: «وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين» الكتاب: ٤١٣/٢

٢) الكتاب: ٤١٣/٢، والجمل: ٣٣١

٣) تكملة يقتضيها السياق.

٤) انظر الشرطين في شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٥/٢، وشرح ألفية ابن معطي: ١٩٠٢-١٩٠٣

باب حكاية الأسماء الأعلام بـ(من).

قوله: (وإن أتيت بـ«أيّ» رفعت ذلك كله)(١)اعلم أن «مَنْ» هي التي تحكي بعدها الأسماء الأعلام في لغة أهل الحجاز بالشرطين المذكورين(٢)ولا يحكى بعد «أيّ» في لغتهم، لأنّ «أيّاً» اسم معرب، قد ظهر فيه الابتداء، ورفع به فقوِيَ طلبُه للخبر، فلم يكن إلاّ مرفوعاً و «مَنْ» اسم مبني لم يظهر فيه الابتداء، فطلبه للخبر ضعيف، فلم يكره أن يقع بعده المخفوض والمنصوب حكاية.

و «مَنْ» تخالف «أيّاً» في أربعة أشياء(٣):

أحدها: هذا، وهو أن الأسماء الأعلام تحكى بعد «مَنْ» في لغة أهل الحجاز، ولا تحكى بعد «أيّ» في لغتهم.

الثاني: أنّ «مَنْ» مبنية و «أيّاً» معربة.

الثالث: أن «من» لا يقع إلا على من يعقل و «أي» تقع على من يعقل، ومالا يعقل.

الرابع: [أنّ](٤) من، وأيّاً، تحكى بعدهما النكرات بزيادة تلحقهما، وتلك الزيادة لا تلحق «مَنْ» إلاّ في الوقف خاصة، وتلحق «أيّاً» في الوصل والوقف.

---

١) الجمل: ٣٣٣، ونصه «فإن حكيت بـ«أي» رفعت ذلك كله».

٢) انظر ماسبق: ٢١٦

٣) انظر شرح ألفية ابن معطي: ١٠٩١

٤) زيادة تقتضيها حركة [أي] الإعرابية.

/ باب حكايات النكرات بـ(مَنْ). ١٧١

النكرة إذا أعيدت بلفظها نكرة، فالثانية غير الأولى، فإذا قلت رأيت رجلاً فضربت رجلاً، فالذي ضربت [غير](١)الذي رأيت، ولو كان الثاني هو الأول لأعدته بلفظ المعرفة، فكنت تقول: رأيت رجلاً فضربته، أو فضربت الرجل، فلو حكوا - هنا - النكرات بعد «مَنْ» بلفظها، وقالوا: مَنْ رجلاً، لكان الثاني غير الأول على ماتقدّم، وهم يريدون السؤال عن الأول، ولو أتوا به معرفة، وقالوا: مَنَ الرجل، لم تكن حكاية على وجهها، فلماّ تعذر ذلك كله ألحقوا «مَنْ» زيادات في الوقف بحسب إعراب الاسم تدل على ذلك، فإن كان الاسم مرفوعا [ألحقوا](٢)الواو، إذ هي من جنس الضمة، وإن كان منصوباً ألحقوه ألفاً لكونها من جنس الفتحة، وإن كان مخفوضاً ألحقوه ياء لكونها من جنس الكسرة، وإن كانت مؤنثاً ألحقوه التاء، وإن كان مثنى [أو](٣) مجموعاً زادوا في آخره علامة التثنية والجمع؛ ليدلوا بذلك [على](٤)الحكاية بحسب إعراب الاسم.(٥) والله أعلم.

---

١) غامضة في المصورة.

٢) غامضة في المصورة.

٣) غامضة في المصورة.

٤) غامضة في المصورة.

٥) انظر الكتاب: ٤١٢/٢ وشرح المفصل: ١٤/٤-١٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٧/٢، ومثال ذلك: إذا قال قائل: جاءني رجل. قلت: منو ؟ وإذا قال رأيت رجلاً. قلت: منا ؟ وإذا قال مررت برجل. قلت: مني ؟ وإذا كان مؤنثاً أنّثت فقلت: مَنَه، وإن كان مثنى ثنيت فقلت: منان في الرفع، ومنين، في النصب والجر، وإن كان جمعاً مذكراً، قلت: منون، في الرفع، ومنين، في النصب والجر، وتقول في جمع الإناث: منات.

باب حكايات الجمل.

الجمل: هي الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وإذا سمَّيت بها [شخصاً](١)/ فتمتنع ١٧٢
منها أحكام سبعة: لا تغيرها العوامل، فيكون في الرفع والنصب والخفض على صورة واحدة، ولا تثنى ولا تجمع ولا يغيرها النداء ولا [تُرَخَّم](١)ولا تُصغر، ولا تضاف.

وقوله: (وإن سميته «لزيد»(c)) اعلم أنك إذا سميت بالخافض والمخفوض، فيوجد ذلك على ثلاثة أقسام(٣):

أحدها: أن يكون الخافض اسماً، نحو: قِطُّ زيدٍ، فهذا تُعرِبُ الأول، وتضيفه إلى الثاني،(٤) وتجريه مجرى المضاف والمضاف إليه، فتقول: هذا قِطُّ زيدٍ، ورأيت قِطَّ زيد، ومررت بِقِطِّ زيدٍ.

الثاني: أن يكون الخافض حرفاً على حرفين، نحو: مِنْ زيد، فالأحسن فيه أنْ تجريَه مجرى الأول، فتقول: هذا مِنُ زيد، ورأيت مِنَ زيد، ومررت بمِنِ زيد، ويجوز فيه الحكاية، وإن سميته بقولك «في الدار» على مَنَّ جعل الإعراب في الأول شدَّدت الياء(٥) فقلت: هذا فيُّ الدار، ورأيت فيَّ الدار، ومررت بفيِّ الدار، وكذلك على هذه اللغة إذا سميته بقولك «عَمَّ» قلت: هذا عنُّ ماءٍ،(٦)ورأيت عنَّ ماء، ومررت بعنِّ ماء، لا غير.

الثالث: أن يكون الخافض حرفاً على حرف واحد، نحو: بزيد، فلا يجوز فيه إلاّ الحكاية(٧)/ فتقول: قام بزيدٍ، ورأيت بزيدٍ، ومررت بزيدٍ. ١٧٣

---

١) غامضة في المصورة.

٢) الجمل: ٣٤٠، ونص الجمل «وإن سميته نحو قولك: لزيد، وبزيد».

٣) انظرها في شرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٢/٢-٤٧٣

٤) الكتاب: ٣٣٠/٣

٥) الكتاب: ٣٣٠/٣

٦) الكتاب: ٣٣٤/٣، والمقتضب: ٣٣/٤

٧) الكتاب: ٣٣٤/٣

وقوله: **(وإن سميته بجمع سالم)**(١)اعلم أنك إذا سميته بجمع مذكر سالم كان لك فيه الوجهان اللذان ذكرهما أبوالقاسم(٢)زاد السيرافي(٣) ثالثاً: وهو أن يكون الإعراب في النون، وهو بالواو في كل حال، فتقول في الرفع: زيدونٌ، وفي النصب: زيدوناً، وفي الخفض: زيدونٍ، وتجعله بمنزلة زيتون، ويمنع من الصرف إن كان معرفةً اسماً لمؤنث.

وقوله: **(وإن سميت امرأة بـ«هندات، وطلحات»)**(٤)اعلم أنك إذا سميت بالجمع المؤنث مذكراً كان [أم](٥)مؤنثاً، فليس فيه إلا الحكاية في الأعرف(٦) فيكون يرفع بالضمة، وينصب ويخفض بالكسرة، ولا يحذف منه التنوين، وإن كان اسماً مؤنثاً معرفة؛ لأن التنوين فيه تنوين المقابلة لحق في مقابلة النون في الزيدين، فكما أن النون لا تحذف في الزيدين فكذلك التنوين لا يحذف هنا - والتنوين على خمسة أقسام:

أحدها: تنوين المقابلة، وهو هذا.

الثاني: تنوين الصرف،(٧) نحو: زيد، وعمرو.

---

١) الجمل: ٣٤٤

٢) قال ابوالقاسم «كان لك فيه وجهان:

إن شئت جعلته بالياء على كل حال، وأعربت النون.

إن شئت أجريته مجرى الجمع، فجعلته بالرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء» الجمل: ٣٤٤

٣) انظر مازاد السيرافي في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٧٤، والمتخب الأكمل: ٧٠٤، والتصريح: ١/٧٦

٤) الجمل: ٣٤٥، ونص الجمل «وإن سميت امرأة أو رجلاً «هندات» أو «طلحات».

٥) تكملة يقتضيها السياق.

٦) وفيه وجهان آخران هما:

١- إعرابه على ماكان قبل التسمية مراعاة للجمع مع ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث، وأجاز هذا الوجه المبرد، انظر المقتضب: ٣/٣٣٣

٢- إعرابه إعراب مالا ينصرف.

وانظر هذين الوجهين في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٧٥، وشرح ابن عقيل: ١/٧٥-٧٦

٧) ويسمى تنوين التمكين.

الثالث: تنوين التنكير، ويلحق الأصوات، وأسماء الأفعال، نحو: إيهٍ، وغاقٍ، [وسيبويه](١)فإذا لم تنون هذه الأشياء كانت معرفة، وإن نونتها فهي نكرة.

/ الرابع: تنوين العوض، وهو يلحق كل اسم آخره ياء قبلها كسرة، وفيه مانع ١٧٤
الصرف، نحو: جوارٍ، الأصل فيه: جواريٌ، فاستثقلوا الضمة على الياء فحذفوها، وحذفوا الياء، وألحقوا التنوين عوضاً من ذلك،(٢) وكذلك «قاضٍ» إذا سميت به امرأة، تقول فيه في الرفع، والخفض: قاضٍ، وفي النصب: قاضيَ، وتنوينه تنوين عوضٍ؛ لأنه لا ينصرف للتعريف، والتأنيث، بخلاف «قاضٍ» إذا كان اسماً للرجل، فإن تنوينه تنوين [صرف](٣) صرفته؛ لأنه ليس فيه مايمنعه من الصرف، فتقول [فيه](٤) قاضٍ، في الرفع، والجر، وفي النصب: قاضياً.

الخامس: تنوين الترنم، ويلحق الأفعال(٥) قليلاً، نحو قوله:

ومن طَلَلٍ كالأُتُحَمِيِّ أَنْهَجَنْ(٦).

والأقسام الأُوَلُ الأربعة لا تكون إلاّ في الأسماء خاصة.

---

١) غامضة في المصورة.

٢) هذا مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ٣/٣١٠، وانظر كلام السيرافي في هامش الصفحة وفي المسألة مذاهب أخرى، انظرها في شرح الرضي على الكافية لنشره يوسف حسن عمر] ١/١٥٣-١٥٤

٣) في المصورة [عوض] والصواب ماأثبته.

٤) في المصورة [في] والصواب ماأثبته.

٥) ويلحق الحروف أيضاً نحو قول الشاعر:

أَزِفَ الترحُّل غير أنَّ ركابنا: لمّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِنْ.

انظر شرح ابن عقيل: ١/١٩

٦) البيت للعجاج، انظر ديوانه: ٣٤٨، والكتاب: ٤/٢٠٧، والأصول: ٢/٣٨٧، وكتاب الشعر: ١٣، والخصائص: ١/١٧١، وتذكرة النحاة: ١٦٩، والمغنى: ٤٨٧

باب مواضع (إن) المكسورة الخفيفة.

لها أربعة مواضع كما ذكر(١):

أحدها: أن تكون شرطاً، فلا تدخل إلا على الفعل، والفعل ظاهر، ولا يحذف إلا إذا كان المفسر فعلاً ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ مِن المشركينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(٢) فأ«أحد» - هنا - فاعل بإضمار فعل تقديره: إنِ استجارك أحد فأجره، فإن كان الفعل الذي بعدها مضارعاً كان مجزوماً، نحو: إنْ تكرمْني، وإن كان ماضياً / بقي على حاله، وكان في ١٧٥
موضع جزم.

الثاني: أن تكون نافية، نحو قوله تعالى: ﴿ولئِنْ زالتا إنْ أمسكَهُما مِنْ أَحدٍ﴾(٣) تقديره: مايمسكهما، وأكثر ماتأتي هذه النافية مع «إلاّ» التي هي إيجاب، نحو قوله: ﴿إنِ الكافرون إلّا في غُرورٍ﴾(٤) وهذه النافية لا يقع بعدها إلاّ الجمل الاسمية والفعلية.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فهذه لا تدخل إلاّ على المبتدأ والخبر، أو مايدخل على المبتدأ والخبر، نحو كان وأخواتها، وظننت وأخواتها،(٥) والجملة التي بعدها لا بدّ فيها من اللام في الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ كانوا لَيقولونَ﴾(٦)معناه: وإنهم، وهذه اللام لازمة في الخبر فرقاً بين النافية والمخففة من الثقيلة.

الرابع: أن تكون زائدة، وأكثر ماتكون بعد «ما» النافية نحو قول امرىء القيس:

لَعَمْرُكَ ما إنْ ضَرَّني وَسْطَ حِمْيَرٍ: [وأقيالِها] إلاّ المخيلةُ والسُّكْرُ(٧).

---

١) انظر الجمل: ٣٥١، وهذا ماعليه الجمهور، وورد لـ«إنْ» معان أخرى، انظر مغنى اللبيب: ٣٩، والمنتخب الأكمل: ٧٢٠

٢) سورة التوبة من آية: ٦

٣) سورة فاطر من آية: ٤١

٤) سورة الملك من آية: ٢٠

٥) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها النافية، واللام بعدها بمعنى «إلاّ» وأجازوا دخولها على سائر الأفعال، انظر الجني الداني: ٢٠٩

٦) سورة الصافات آية: ١٦٧

٧) الشاهد في الديوان: ١١١، وجاء في المصورة «وأقوالها» والصواب من الديوان.

بـاب مـواضــع (أن) الـمـفـتـوحـة الـمـخـفـفـة.

لها أربعة مواضع كما ذكر(١):

أحدها: أن تكون مصدرية، فلا تدخل إلا على الفعل، ويكون الفعل ماضياً، ومضارعاً، إذا كان مضارعاً كان منصوباً.

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتعمل قليلاً،(٢)والأكثر أن لا تعمل / ويحذف ١٧٦ اسمها، ويكون بعدها جملة اسمية أو فعلية خبراً لها، فيكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً، وقد تقدم الكلام قبل هذا في الفرق بينها وبين الناصبة(٣) حيث تكلم في النواصب للأسماء.

الثالث: أن تكون بمعنى «أي» تفسيراً،(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وانْطَلَقَ الملأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا﴾ (٥) ويشترط فيها شرطان:(٦)أن تقع بعدها جملة، فيها معنى القول، وليس فيها صريح القول.

الرابع: أن تكون زائدة، وأكثر ماتزاد بعد «لمّا»(٧).

---

١) انظر الجمل: ٣٥٣، ولها معان أخرى، انظر المنتخب الأكمل: ٧٢٧، والجني الداني: ٢١٦ فمابعدها.

٢) قد مضى تفسير مراد المؤلف بهذا في ص ١٢١

٣) انظر «باب من مسائل «أن» الخفيفة الناصبة للفعل» وقد تقدم ص١٢١، وفي الجمل: ١٩٧، وليس فيما أحال إليه المؤلف - باب نواصب الأسماء - كلام في المسألة.

٤) قال ابن هشام «وعن الكوفيين إنكار «أن» التفسيرية البتة، وهو عندي متجه ...» مغني اللبيب: ٤٧

٥) سورة ص من آية: ٦

٦) انظر الجني الداني: ٢٢١، ومغني اللبيب: ٤٨

٧) انظر رصف المباني: ١٩٧، والجني الداني: ٢٢١

باب الجواب بـ(بلى) و (نعم).

إذا كان السؤال موجباً فجوابه بـ«نعم» أو «لا» فإذا قال القائل: أقام زيد ؟ فتقول له: نعم، إن كان قد قام، أو «لا» إن كان لم يقم، وإذا كان السؤال منفياً فجوابه بـ«نعم» أو بـ«بلى» فإذا قيل لك: ألم يقم زيد ؟ فإن كان لم يقم، قلت له: نعم، تصديقاً للنفي، وإن كان قد قام، قلت له: بلى، والمعنى فيه: بل قام، فتحذف الجملة، وتجعل الألف عوضاً منها، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلىٰ﴾(١)معناه، والله أعلم، أنت ربنا، وهذا هو الأكثر في كلامهم(٢).

---

١) سورة الأعراف من آية: ١٧٢

٢) ومما خالف الأكثر قول جحدر:

أليسَ الليلُ يجمَعُ أمَّ عمرو: وإيَّانا فذاك بنا تداني.

نعم وترى الهلالَ كما أراه: ويعلوها النهارُ كما علاني.

انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٥/٢، والجني الداني: ٤٢٢-٤٢٣

باب النون الثقيلة والخفيفة.

اعلم أنهما لا يلحقان إلاّ في موضعين:

/ أحدهما: صيغة الأمر، نحو: قم تقول فيه: قومنَّ، وقومنْ. ١٧٧

والثاني: الفعل المضارع في ستة مواضع:

أحدها: الأمر، والنهي، نحو: لتضربَنّ، ولا تضربَنْ.

الثاني: في الاستفهام، نحو: هل تضربَنّ.

الثالث: في العرض، والتحضيض، نحو: هلا تضربَنَّ.

الرابع: في جواب القسم، نحو: والله لأخرجَنّ.

الخامس: في الشرط المقرون بـ«ما» هذا مذهب سيبويه،(١) وقال أبوالقاسم(٢) في «إنْ» وحدها من أدوات الشرط دون أخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿فإمَّا تَرِيَنّ﴾(٣).

السادس: ألفاظ سُمِعَتْ من العرب، نحو: لأمرٍ ماأرينَّك هاهنا،(٤) ولا تلحق الفعل المضارع في غير هذه المواضع إلاّ في الشعر،(٥) وأنت في إلحاقها في المواضع المذكورة بالخيار إلاّ في جواب القسم فإنها لازمة فيه عند البصريين(٦).

---

١) الكتاب: ٣/٥١٤-٥١٥

٢) قال أبوالقاسم «... وفي «إن» التي للجزاء خاصة إذا وصلت بـ«ما» دون سائر مايجازى به» الجمل: ٣٥٦

٣) سورة مريم من آية: ٢٦

٤) انظر الكتاب: ٣/٥١٧، والمقتضب: ٣/١٥، بلفظ «بعين ماأرينك، ومجمع الأمثال للميداني: ١/١٧٥

٥) كقول الشاعر:

يحسبه الجاهل مالم يعلما: شيخاً على كرسيه معمماً.

٦) هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين، انظر الكتاب: ٣/١٠٩، ويرى الكوفيون وبعض البصريين كأبي على الفارسي أن لحاق النون هنا كثير، ولكنه غير لازم. انظر شرح المفصل لابن يعيش:

وقوله: (واعلم أَنّ النون الخفيفة)(١)الثقيلة تلحق في ستة مواضع:

في الواحد المذكر، والمذكرَيْنِ، وجماعة الذكور، والمؤنثة الواحدة، وفي الاثنتين، وفي جماعة النسوة، والخفيفة لا تلحق في ثلاثة مواضع:

في تثنية المذكرين، وفي تثنية المؤنثين، وفي جماعة النسوة عند أكثر النحويين، وأجاز ذلك يونس،(٢) والكوفيون(٣)أجازوا: اضربانْ، ولا تضربانْ / ولا تضربنانْ، وجمعوا ١٧٨
بين الساكنين، واستدلوا بقراءة نافع(٤) ﴿ومحياىْ﴾(٥) بإسكان الياء في الوصل، ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ذلك لا يجوز؛(٦)لأنه لا يجمع بين الساكنين عندهم في الأعرف إلاّ بشرطين: أن يكون الساكن الأول حرف لين والثاني مشدد، وأمّا قراءة نافع «محياىْ» بإسكان الياء في الوصل، فإنه أجرى الوصل فيه مجرى الوقف، فليس فيه دليل على ذلك، والله أعلم، وتلحق الخفيفة في الثلاثة الباقية(٧)من الستة المذكورة.

---

١) الجمل: ٣٥٧

٢) انظر مذهب يونس في الكتاب: ٥٢٧/٣

٣) انظر المسألة في الإنصاف: ٦٥٠ فمابعدها.

٤) انظر السبعة: ٢٧٤

٥) سورة الأنعام من آية: ١٦٢

٦) انظر الكتاب: ٥٢٧/٣

٧) وهي الواحد المذكر، والمؤنثة الواحدة، وجماعة الذكور.

بـاب الـصـــلات.

الموصولات على قسمين: حروف وأسماء، فالحروف أربعة: أنْ، وأنّ، وما، وكي، فأماّ «أنْ» فلا توصل إلا بالفعل الماضي والمضارع(١) وأماّ «كي» فلا توصل إلاّ بالفعل المضارع، وأماّ «أنَّ» فلا توصل إلا بالمبتدأ والخبر،(٢) وأما الأسماءُ الموصولة فهي ستة: مَنْ، وما، والذي، والتي، وأيّ، والالف واللام بمعنى الذي والتي وماجرى مجراها، وذلك «ذو» في لغة طيء تكون بمعنى: الذي، والتي، قال رجل منهم:

قُولا لهذا المرءِ ذو جاءَ طالِباً(٣).

معناه: الذي جاء طالباً، وقال آخر:

... ... وبئر [ي](٤) ذو حفرتُ وذو طَوَيْتُ(٥).

ومعناه: التي، لأن البئر مؤنث، / قال الله تعالى: ﴿وبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾(٦) وتثنية الذي ١٧٩ والتي اللذان واللتان، في الرفع، والذين، واللتين، في النصب، والخفض، وجمع الذي الذين في كل حال مبني.

---

١) توصل الأمر كقولك: أشرت إليه بأن يسر. انظر ابن عقيل:

٢) لم يذكر عن «ما» شيئاً كما فعل مع أخواتها، ولعل في الكلام سقطاً وتقدير الكلام الساقط «وأماّ «ما» فتوصل بالفعل الماضي والمضارع» وهذا مستفاد من المنتخب الأكمل: ٧٦٠

٣) البيت لقوال الطائي وهو بتمامه:

قُولا لهذا المرءِ ذو جاء طالباً: هلمّ فإنّ المشرفيّ الفرائضُ.

انظر الانصاف: ٣٨٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣١٤، ٣/٢٣، وشرح الأشموني: ١/١٥٧

٤) ساقطة من المصورة.

٥) البيت لسنان بن فحل الطائي وهو بتمامه:

فإن الماء ماء أبي وجدي: وبئري ذو حفرت وذو طويت.

والبيت في حماسة أبي تمام: ١/٣٠٢، والانصاف: ٣٨٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٧، ٨/٤٥، والخزانة: ٦/٣٤، والدرر: ١/٥٩

٦) سورة الحج من آية: ٤٥

وبعض العرب تقول في الرفع: اللذون،(١) تجعله بمنزلة الزيدون، وفي مفرده أربع لغات: الذي، الذيُّ، الذِ، الذْ، وكذلك «التي» وفي جمع «التي» لغات: اللاتيْ، واللاتِ، واللواتيْ، واللواتِ، واللائيَ، اللاءِ، واللايِ، واللايْ، والأُلى، بمعنى الذين، نحو قوله:

رأيتُ بني عَمِّي الأُلى يخذلونني(٢). ....

وتكون بمعنى «اللاتي» نحو قوله:

تَبَذَّ الأُلى يَأْتِينَها مِنْ وَرَائها(٣).

والفرق بين الحروف الموصولة والأسماء الموصولة أن الأسماء تحتاج إلى عائد، لأن العائد اسم، ولا يعود الاسم على الحرف.

وقوله: (فأما «ما»)(٤)اعلم أن «ما» تقع على مالا يعقل، وعلى صفة من يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿قالَ فرعونُ ومارَبُّ العالمين﴾(٥) وعلى جنس من يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿فانْكِحُوا ماطابَ لكم مِن النِّساءِ﴾(٦).

وأما «مَنْ» فلا تقع إلاّ على من يعقل، فأمّا قوله تعالى: ﴿فمِنْهم مَنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ ومنهم من يمشي على رِجْلَيْنِ﴾(٧)فإنه غلّب فيه مَنْ يعقل على مالا يعقل.

---

١) وهي لغة هذيل أو عُقَيْل، انظر أمالي ابن الشجري: ٥٦/٣، وشرح ألفية ابن معطي: ٦٩١، وأوضح المسالك: ١٤٣/١

٢) البيت لعمرو بن أُسد الفقعي، وهو بتمامه:

رأيت بني عمي الأُلى يخذلونني على حدثانِ الدهرِ إذ يتقلَّبُ.

وله روايات أخرى، الشاهد في شرح ألفية ابن معطي: ٦٩٤، المساعد: ١٤٣/١، والتصريح: ١٣٢/١، والهمع: ٨٣/١، والدرر: ٥٧/١

٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو بتمامه:

تَبَذَّ الأُلى يَأْتينها مِنْ ورائها وإنْ تتقدَّمها السوابقُ تَصْطَدِ.

انظر ديوان زهير: ٢٢، ،الملخص: ١٩٠/١

٤) الجمل: ٣٦١

٥) سورة الشعراء من آية: ٣٠

٦) سورة النساء من آية: ٣

٧) سورة النور من آية: ٤٥

وأمّا «الذي» فتقع على من يعقل ومالا يعقل بشرط: أن يكون مفرداً مذكراً.

وأمّا «التي» فتقع على من يعقل ومالا يعقل، بشرط أن يكون مفرداً / مؤنثاً. ١٨٠

وقوله: (ولا بدّ لها من صلة وعائدٍ)(١)الأسماء الموصولات كلها ماعدا الألف واللام - توصل بأحد ستة أشياء: بالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والشرط والجزاء، والقسم والجواب، والظرف، والمجرور.

وأمّا الألف واللام فلا توصلان إلا باسم الفاعل واسم المفعول، والعائد عليهما إن كان مرفوعاً استتر، وإن كان منصوباً أو مخفوضاً ظهر.

وأمّا العائد على الموصول ماعدا الألف واللام فلا يخلو أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مخفوضاً، فإن كان منصوباً، فإن كان متصلاً فأنت بالخيار بين إثباته وحذفه،(٢) نحو: الذي ضربت زيد، [وإن كان منفصلاً لم يجز حذفه](٣) وإن كان مرفوعا فينقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً لم يسم فاعله، أو اسم كان فيستتر في الإفراد ويظهر في التثنية والجمع.

الثاني: أن يكون مبتدأ فحذفه قبيح(٤)إلا في «أيّ» فحذفه فيه حسن.

الثالث: ماعدا ذلك فلا يحذف إلاّ في الشعر.

وإن كان مخفوضاً، واجتمعت [فيه](٥) ثلاثة شروط: أن يكون الخافض حرفاً، والحرف قد تقدم، والفعل واحد، فأنت بالخيار في إثباته أو حذفه، وإن نقص منها واحد فلا [تحذف](٦)./ ١٨١

---

١) الجمل: ٣٦١، ونصه «... لا بد لها من صلة وعائد» بدون واو.

٢) فإذا كان متصلاً بالفعل وأُمن اللبس جاز حذفه، وإذا كان متصلاً بالحرف فلا يجوز الحذف كاتصاله بـ«إن» واخواتها. انظر شرح التسهيل: ١/٢٠٣-٢٠٥، وشرح ابن عقيل: ١/١٩٣

٣) تكملة يقتضيها السياق، مستفاد من المنتخب الأكمل: ٧٦٥، والملخص: ١/١٩٣

٤) انظر الكتاب: ٢/١٠٨، والملخص: ١/١٩٣

٥) غامضة في المصورة.

٦) غامضة في المصورة.

وقوله: **(وإن جعلت «راكباً» حالاً من «الذي»)**(١)هذا لا يجوز عند أكثر النحويين،(٢)لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في «الذي» هنا هو الابتداء فيؤدي أن يكون الابتداء عاملاً في الحال، والابتداء ليس بفعل، ولا معنى فعل، وأكثر النحويين يذهبون إلى أن الحال لا يعمل فيها إلاّ الفعل أو معنى الفعل(٣).

وقوله: **(الذي أمامك زيد)**(٤).الأصل فيه: الذي استقر أمامك زيد، و «استقر» هو صلة الذي، والعائد هو الضمير الفاعل المستتر في «استقر» و «أمامك» متعلق باستقر، ثم حذفت العرب الفعل، وأنابت الظرف منابه.

وقوله: **(تقول من ذلك إذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: قام زيد)**(٥) الإخبار يكون بـ«الذي» وبـ«الألف واللام» فإذا قيل لك أخبر عن الاسم بـ«الذي» فإنما معناه: ألْحِقْ «الذي» أول كلامك. واجعل الجملة صلة له، واجعل مكان الاسم الذي تخبر عنه ضميراً غائباً، والذي يخبر عنه مرفوعاً في آخر كلامك، وإذا قيل لك اخبر بـ«الألف واللام، فمعناه: ألحق «الألف واللام» أول كلامك، وصُغ من الفعل الذي في كلامك اسم فاعل، أو اسم مفعول، يكون صلة للألف واللام. واجعل مكان الذي تخبر / عنه ضميراً غائباً، والذي تخبر عنه تجعله خبراً مرفوعاً في آخر كلامك، فلهذا لا يخبر عن الاسم بالألف واللام إلاّ إذا كان في جملة فعلية، والفعل متصرف؛ لأن اسم الفاعل والمفعول لا يكونان إلاّ من الفعل المتصرف، والإخبار بالذي يكون سواء كان الاسم في جملة فعلية، والفعل متصرف، أو غير متصرف، أو جملة اسمية؛ لأن هذا كله يكون صلة للذي.

---

١) الجمل: ٣٦٤، ونصه: «فإن جعلته حالاً من «الذي» لم يجز أن توقعه إلا بعد تمام الصلة، فتقول «الذي قصده أخوك يوم الجمعة راكباً زيد» وأصل الجملة كما ذكره قبل، «الذي قصده أخوك زاكباً يوم الجمعة زيد».

٢) قال السيرافي في هامش الكتاب: ١٤٨/٢ «فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت به أخوة النسب؛ لأنك إن نصبت قائماً بـ«أخوك» لم يجز كما لايجوز «زيد أخوك قائماً» في النسب، وإن نصبت قائماً بالظرف على تقدير: إن الذي في الدار قائماً أخوك، صار قائماً في صلة الذي، ولم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول بـ«أخوك» وهو خبر، وإن جعلت «أخوك» في معنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في «قائماً» جاز) قلت: وهذا يؤدي إلى أن العامل فيها غير العامل في صاحبها، وهذا جائز عند سيبويه وابن مالك وأبي حيان، انظر الكتاب: ١٤٨/٢-١٤٩، وشرح التسهيل: ٣٥٤/٢-٣٥٥، والهمع: ٢٤٤/١

٣) شرح الرضي على الكافية: ١٤/٢

٤) الجمل: ٣٦٤

٥) الجمل: ٣٦٧، ونصه «تقول من ذلك إذا قال لك قائل: قام زيد، «كيف تخبر عن ذلك».

بـاب الـجـمـع الـمـكـسـر.

كلامه - هنا - في الثلاثي، ويتصور فيه اثنا عشر بناء: فَعْل، بفتح الفاء، والعين ساكنة، أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهذه أربعة، وفُعْل، بضم الفاء والعين ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فهذه أربعة أُخر [وفِعل، بكسر الفاء والعين ساكنة، أو مفتوحة أو مكسورة، أو مضمومة، فهذه أربعة أُخر](١).

واحد من هذه الأبنية معدوم، لا يوجد في الكلام، وهو «فِعُل» بكسر الفاء وضم العين، وآخر منها، وهو «فُعِل» نحو: ضُرِب، يوجد في الأفعال كثيراً، ولم يوجد في الأسماء إلاّ في حرف واحدٍ وهو «دُئل»(٢) فيبقى منها عشرة أبنية، وهي كلها في الأسماء.

أمّا «فَعْل» فيجمع في القليل على «أَفْعُل» نحو: كَلْب، وأَكْلُب، ونَسْر، وأَنْسُر، وفي الكثير على «فِعال، وفُعول» قالوا: كلاب، ونسور / وهذا إذا [كان](٣) صحيح العين، فإن ١٨٣
كان معتل العين، فيجمع في القليل على «أَفْعال» نحو: بيت، وأبيات، وسوط، وأسواط، وفي الكثير يجمع على «فُعول» إن كانت عينه ياء، نحو: بُيوت، وعلى «فِعال» إن كانت عينه واواً، وتُرَدُّ الواو ياء [للفرق](٤) نحو: سِياط، جمع «سوط».

وأمّا «فِعْل» فيجمع في القليل، والكثير على «أَفْعال» نحو: عِدْل، وأَعْدال، ورِيح، وأَرْواح، إلاّ أن يكون معتل العين فيجمع في الكثير على «فِعال» نحو: رِياح.

وأمّا «فَعَل» فينقسم أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون مضاعفاً، فيجمع في القليل والكثير على «أَفْعال» نحو: طَلَل، وأَطْلال.

---

١) تكملة يقتضيها السياق.

٢) الدئل: الدويبة، انظر الصحاح: دأل، ويوجد في بناء أخر وهو «رُئم» للاست، انظر: القاموس: رئم، وانظر الممتع: ٦١/١

٣) غامضة في المصورة.

٤) غامضة في المصورة. ويدل عليه قول الرضي «... لو قيل فيه «بِيات» كـ«حياض» لالتبس الواوي بالِيائي». شرح الشافية: ٩١/٢

والثاني: أن يكون معتل اللام، نحو: عصا، فيجمع في القليل على «أَفْعال» وفي الكثير على «فُعُول» قالوا: أَعْصاء، وعِصِيّ.

الثالث: أن يكون معتل العين، فإن كان مذكراً جُمع في القليل على «أفعال» وفي الكثير على «فِعْلان» قالوا: تاج، وأتواج، وتيجان، فإن كان مؤنثاً جمع في القليل على «أَفْعُل» وفي الكثير على «فُعْل» نحو: دارٍ، وأَدْوُرٍ، ويجوز، هنا، قلب الواو همزة،(١) وفي الكثير: دُوْر.

الرابع: أن يكون صحيح العين واللام غير مضاعف، فيجمع في القليل على «أَفْعال» وفي / الكثير على «فِعال» نحو: جمل، وأجمال، وجِمال. ١٨٤

وأمّا «فُعْل» فينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون مضاعفاً، فيجمع في القليل على «أَفْعال» وفي الكثير على «فِعَال» نحو: عُشّ، وأعشاش [وعِشاش](٢).

الثاني: أن يكون معتل اللام، فيجمع في القليل والكثير على «أَفْعال» نحو: مُدًى، وأَمْداء.

الثالث: أن يكون معتل العين، فيجمع في القليل على «أَفْعال» وفي الكثير على «فِعْلان» نحو: حُوت، وأَحْوات، وحِيْتان.

الرابع: أن يكون صحيح العين واللام، غير مضاعف، فيجمع في القليل على «أَفْعال» وفي الكثير على «فُعُول» نحو: بُرْج، وأبراج، وبُروج.

وأمّا «فُعَل» فلا يجمع في الأكثر إلاّ على «فِعْلان» نحو: نُغَر، ونِغْران.

وأمّا سائرها، وهي خمسة: فَعِل، نحو: كَتِف، وفَعُل، نحو: عَضُد، وفِعَل، نحو: عِنَب، وفُعُل، نحو: عُنُق، وفِعِل، نحو: إِبِل، فتجمع كلها في القليل والكثير على «أفعال» هذا هو الأكثر في هذه الأبنية، وإليه يرجع عند عدم السماع، وقد جاءت مجموعة على غير ماذُكِر لكنه يحفظ ولا يقاس عليه.

---

١) انظر شرح الشافية: ٥٦/٣

٢) تكملة يقتضيها السياق. وانظر الكتاب: ٥٧٦/٣

باب معرفة أبنية أقل العدد.

الجموع على قسمين: جمع السلامة، وجمع التكسير، فجموع السلامة كلها للقلة لمذكر كانت أم لمؤنث / نحو: [الزيدون](١)الهندات، وجموع التكسير كلها للكثرة إلا ١٨٥
أربعة أبنية: أَفْعُل، وأَفْعال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، وقد جمعها بعضهم فقال:(٢)

بأَفْعُلٍ وبأَفْعال وأَفْعِلَةٍ: وفِعْلَةٍ يُعرف الأدنى من العدد.

والدليل على أن هذه الأبنية الأربعة وجموع السلامة للقلة تصغيرهم إياها، ولو كانت للكثرة ماصُغِّرت، لأن المقصود بتصغير الجمع إنما هو التقليل، ولا يمكن أن يجتمع التقليل والتكثير في الشيء الواحد.

---

١) غامضة في المصورة.

٢) البلغة: ١٥٠، وخزانة الأدب: ١٠٦/٨

باب تكسير ماكان على أربعة أحرفٍ وفيه حرف لينٍ.

يريد ثالثه حرف لين، لأنه إنما ذكر في الباب أمثلة خمسة وهي: فَعَال، وفِعال [وفُعال] (١) وفعيل، وفَعُول، وهنه كلها إذا كانت مؤنثة جمعت على «أَفْعُل» في القليل والكثير، نحو: شَمَال، وأَشْمُل، ويَمِيْن، وأَيْمُن، فإن كانت مذكرة، فأمّا «فِعَال»(٢) فينقسم أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون مضاعفاً نحو: عِنان.

الثاني: أن يكون معتل اللام، نحو: كِساء فهذان القسمان يجمعان في القليل والكثير على «أَفْعِلَة» فنقول: أَعِنَّة، وأَكْسِيَة.

الثالث: أن يكون معتل العين / فيجمع في القليل على «أَفْعِلَة» نحو: خِوان، وأَخْوِنَة، ١٨٦
وعِيان وأَعْيِنَة، ويجمع في الكثير على «فُعْل» بإسكان العين إن كانت العين واواً، فتقول في «خِوان» خُوْن، ويجوز في الشعر:

خُوُن،(٣) وإن كان ياء جمع على «فُعُل» فتقول في «عِيان» عُيُن، ومن قال في «حُمُرٍ» حُمْرٍ،(٤) قال - هنا - عِيْن، بكسر العين.

الرابع: أن يكون صحيح العين واللام، غير مضاعف، فيجمع في القليل على «أَفْعِلَة» وفي الكثير على «فُعُل» نحو: حِمار، وأَحْمِرَة، وحُمُر، ويجوز «حُمْر» بإسكان الميم تخفيفاً.

وكذلك الكلام في: فَعَال، وفُعَال، وقد جاء «فُعال» على «فِعْلان» قالوا في «غُراب»: غِرْبان(٥).

---

١) تكملة يقتضيها السياق، وقد ذكرها أبوالقاسم في الجمل: ٣٧٣

٢) انظر الكتاب: ٦٠١/٣-٦٠٢، وشرح الشافية: ١٢٦/٢-١٢٧

٣) كقول عدي بن زيد العبادي:
عن مُبْرَقاتٍ بالبُرَيْنَ وتبـ «م» دو بالأَكُفِّ اللاّمعاتِ سُوُرْ.

٤) وهم بنو تميم: انظر الكتاب: ٦٠٢/٣، وشرح الشافية: ١٢٨/٢

٥) الكتاب: ٦٠٣/٣

وأمّا «فَعُول» فيجمع في القليل على «أَفْعِلَة» وفي الكثير على «فُعُل» نحو: عَمُود، وأَعْمِدَة، وعُمُد.

وأمّا «فَعِيل» فإن كان اسماً فيجمع في القليل على «أَفْعِلَة» وفي الكثير على «فُعُل» و«فُعْلان» نحو: رَغيف، وأَرْغِفَة، ورُغُف، ورُغْفان، وإن شئت «رُغْف» وإن كان صفة(١) فهو على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون مضاعفاً، فيجمع على «أَفْعِلاء» و «فِعَال» في القليل والكثير، نحو: شديد، وأَشِدّاء، وشِداد.

الثاني: أن يكون معتل اللام، فيجمع على «أفعِلاء» في القليل والكثير، نحو: غنيّ، وأغنِياء.

/ الثالث: أن يكون معتل العين، فيجمع في القليل والكثير على «فِعال» قالوا: رجل ١٨٧ طويل، وقوم طِوال.

الرابع: أن يكون صحيح العين واللام، غير مضاعف، فيجمع في القليل والكثير على «فُعَلاء» و«فِعال» قالوا: كريم، وكُرَماء، وكِرام.

و«فُعال» إذا كانت صفة فيجرى مجرى «فَعيل».

---

١) انظر شرح الشافية: ٢/١٣٥-١٣٧

باب جمع ماكان على (أَفْعَل).

هو على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون اسماً، نحو: أحمد، فيجمع على «أفاعِل» قالوا: أحمد، وأحامِد، وكذلك ماكان على شكله، وأوله همزة، قالوا في «أُصْبُع» أصابِع، وفي «إثْمِد» أثامِد، وفي «أُبْلُم» أبالِم.

الثاني: أن يكون صفةً مُؤَنَّثُهُ «فَعْلاء» نحو: أحمر، وحمراء، تقول في جمعه: حُمْر، وحُمْران،(١) وحُمْر أكثر.

الثالث: أفعل مِنْ، نحو: أفضل من زيد، فهذا على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معه «مِنْ» منطوقاً بها، أو [منويّة](٢) فلا يثنى، ولا يجمع، تقول: الزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو.

الثاني: أن يكون بغير «من» وفيه الألف واللام، نحو: الأفضل، فيثنى، ويجمع، تقول: الأفضلان، والأفضلون، والأفاضل، وفي المؤنث: الفُضْلى، والفُضْليان، والفُضْليات، والفُضَل، قال الله تعال: ﴿إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ﴾(٣).

الثالث: أن يكون / مضافاً،(٤) فإن كانت إضافته على معنى «مِنْ» فلا يثنى، ولا ١٨٨
يجمع، ولا يؤنث، وإن كانت الإضافة للتعريف، فحكمه كحكمه إذا كان بالألف واللام، ولا يجمع بين الألف واللام و «مِنْ»، لا تقول: الأفضل من زيد.

---

١) انظر الكتاب: ٦٤٤/٣، وشرح الشافية: ١٦٨/٢

٢) غامضة في المصورة.

٣) سورة المدثر آية: ٣٥

٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٥٤٠/٢-٥٤١

باب تكسير ماكان على (فاعِل).

اعلم أنه إذا كان بالتاء فيجمع على «فواعل»، نحو: ضاربة، وضوارب، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ولا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ﴾(١) هي جمع «كافرة»، وإنْ كانت بغير تاء فهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون اسماً، فيجمع على «فواعل» نحو: خاتم، وخواتم.

الثاني: أن يكون صفة استعملت استعمال الأسماء، نحو: صاحب، وراعٍ فيجمع على «فُعْلان، وفِعال» قالوا: رُعْيان، ورِعاء،(٢) قال الله تعالى: ﴿حتى يُصْدِرَ الرِّعاءُ﴾(٣).

الثالث: أن يكون صفة لم يجر مجرى الأسماء، فإن كان صفة لمالا يعقل، أو لمؤنث، فيجمع على «فواعل» قالوا: جمل بازل، وامرأة حائض، وفي الجمع: بوازل، وحوائض، وإن كان صفة لمذكر عاقل فيجمع على: فُعَّال، أوفُعَّل، أو فَعَلَة، فرقاً بين المذكر والمؤنث، نحو: كافِر، وكُفَّار، وكَفَرَة، وصُوَّام، وصُوَّم، وقالوا: صُيَّم، إلا ماشذَّ من قولهم: فوارس / في جمع «فارس»(٤)لأنَّ الغالب في الوصف به إنما هو للمذكر، وقالوا: هالك في الهوالك،(٥)لأنه مَثَلٌ، وجاء في الشعر: ١٨٩

---

١) سورة الممتحنة من آية: ١٠

٢) انظر القاموس المحيط: ٣٣٧/٤ «الرِعْيُ».

٣) سورة القصص من آية: ٢٣

٤) قال المبرد «وقد قالوا: فارس، وفوارس، لأن هذا لايكون من نعوت النساء فأمِنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل» المقتضب: ٢١٦/٢، وانظر شرح المفصل: ٥٥/٥

٥) مَثَل، انظره في المقتضب: ٢١٦/٢، والكامل: ٥٧٤، والجمل: ٣٧٦، وشرح المفصل: ٥٦/٥، جاء في قول الشاعر:

فأيقنتُ أنّي ثائرٌ ابنُ مُكدَّمٍ ... غدا تنو أو هالكٌ في الهوالكِ

وذكر البغدادي إحدى عشرة كلمة، انظر في الخزانة: ٢٠٧/١

... ...: ... ... نواكِسَ الأبصارِ(١)

للضرورة، وهذا كله إذا كانت اللام صحيحة، فإن كان معتل اللام، فالأكثر في جمعه «فُعلة»(٢) نحو: رامٍ، ورُماةٍ، وغازٍ، وغُزاة، وقد قالوا: غُزّىً(٣).

---

١) البيت للفرزدق وهو بتمامه:

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُم: خُضُعَ الرِّقابِ نواكِسَ الأبصارِ.

انظر ديوانه: ٣٠٤/١، والكتاب: ٦٣٣/٣، والمقتضب: ٢١٧/٢، والتبصرة: ٦٦٨، وشرح المفصل: ٥٦/٥، والخزانة: ٢٠٤/١

٢) انظر الأصول: ١٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٩/٢

٣) جاء في قوله تعالى: ﴿... إذا ضَرَبُوا في الأرضِ أو كانُوا غُزّىً... ﴾ من آية: ١٥٦ من سورة آل عمران. وانظر شرح الفية ابن معطي: ١١٩٣

باب تكسير ماكان على أربعة أحرف أو خمسة.

الرباعي كلُّه، وإنْ اختلفت أبنيته يُكسَّر على «فَعالِل» نحو: درهم، ودراهم، وجعفر، وجعافر، وكذلك الخماسي كله لابد أن يحذف منه حرف، ويُكسَّر على «فَعالِل» إلا مارابعه حرف لين، فلا يحذف منه شيء، ويُكسَّر على «فَعاليل» نحو: سِرْبال، وسرابيل، والمحذوف من الخماسي، إذا لم يكن رابعه حرف لين إن كان فيه حرف زائد [لم يحذف غيرُه](١) نحو: كَنَهْبل، وكهابِلَ، وإن كان فيه حرفان زائدان يحذف الضعيف منهما تقول في «مُقْتَدِر» مَقادِر، وإن تساويا كنت بالخيار، نحو: قَلَنْسُوَة، تقول: قَلاسٍ، مثل: جوارٍ، أو قَلانِس، وإن كان كله أصولاً حذفت آخره، فقلت في «سفرجل»: سفارج، ولك أن تترك الآخر وتحذف الحرف الذي قبله، إن كان من حروف «سألتمونيها» / أو مايشبهها تقول في «قَذَعْمِل» ١٩٠ قذاعم، وقذاعل، وتكسير هذا الخماسي الأصول قليل(٢).

---

١) تكملة يقتضيها السياق.

٢) ينظر المقتضب: ٢٢٨/٢

باب تكسير ما كان على «فُعْلَة».

اعلم أن الاسم إذا كان على وزن «فَعْلَة» فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة، فإن كان صفة جُمع في القليل بالألف والتاء، وترك على حاله، وفي الكثير على «فِعال» قالوا في «ضَخْمَة» ضَخْمات وضِخام، وإن كان اسماً فيجمع في القليل بالألف والتاء ويفتح ثانية، فتقول في «صَفْحة» صَفَحات، وجَفَنات، مالم يكن مضاعفاً، أو معتل العين، فإنه يبقى على حاله، ولا يُحَرَّك، فتقول: سلّات، وجَوْزات، وحُكِيَ قليلاً: جَوَزات،(١) وإنْ أردت أن تجمعه الجمع الكثير فإن كان مخلوقاً فبين واحده وجمعه إسقاط التاء، نحو: تَمْرة، وتمر، وإن كان مصنوعاً جُمع على «فِعال» نحو: جِفان.

وقوله: **(وأما ماكان على «فُعْلَة»)**(٢)اعلم أن الاسم إذا كان على وزن «فعلة» وأردت أن تجمعه الجمع القليل تجمعه بالألف والتاء، ويجوز لك ثلاثة أوجه(٣): فتقول: غُرْفات، بضم الراء، أو اسكانها أو فتحها، في جمع «غرفة» مالم يكن معتل العين، أو اللام، أو مضاعفاً، فالمعتل/ العين، نحو: دولة، والمضاعف، نحو: دُرَّة، والمعتل اللام، وهي ياء، ١٩١
نحو: مُدْيَة، فهذه كلها تترك على حالها،(٤) فتقول: دُولات، ودُرَّات، ومُدْيات، وإن كانت اللام واواً، نحو: خُطْوة، ففيه وجهان: ضمُّ الطاء، وإسكانها، فتقول: خُطُوات، وخُطْوات، وقد قُرِىء بهما(٥). وإن أردت الجمع الكثير، فإن كان مخلوقاً فبين واحده وجمعه إسقاط التاء، نحو: درة، ودُرّ، وإن كان مصنوعاً فيجمع على «فُعَل» نحو: غرفة، وغرف، وقد قيل: دُرَر، أجري مُجرى «غُرَف».

وقوله: **(وأمّا ماكان على «فِعْلَة»)**(٦) اعلم أن «فِعْلَة» إذا أردت أن تجمعه الجمع

---

١) التحريك لغة هذيل، انظر الكتاب: ٦٠٠/٣، التبصرة: ٦٤٩، وشرح المفصل: ٣٠/٥

٢) الجمل: ٣٧٩، ونصه: «وماكان على «فُعْلَة» بدون لفظ «أمّا»

٣) انظرها في التبصرة: ٦٥٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/٣

٤) انظر الكتاب: ٥٨٠/٣

٥) قرأ «خُطُوات» ابن كثير وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ بتسكين الطاء نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة، ورواه ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير. السبعة: ١٧٤

٦) الجمل: ٣٨٠، ونصه: «وما كان على فِعْلَة» بدون لفظ «أمّا».

القليل فتجمعها بالألف والتاء، ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: فتقول في «سِدْرة»: سِدْرات، بكسر الدال، وإسكانها، وفتحها،(١)والأكثر الكسر مالم يكن معتل العين، أو مضاعفاً فلا يُغَيَّر عن حاله، تقول في «دِيمة» دِيمات، وفي «عِدَّة» عِدَّات، لا غير، وإن أردت الجمع الكثير فإن كان مخلوقاً بين واحده وجمعه إسقاط التاء، نحو: سِدْرة، وسِدْر، وهو شجر، وإن كان مصنوعاً فيُجمع على «فِعَل» نحو: قِرْبة وقِرَب، وقد قالوا: سِدَر،(٢) فأجروا المخلوق مُجرى المصنوع./ ١٩٢

وقوله: (وقالوا في جمع «أرض»: أَرَضات)(٣)اعلم أن المؤنث في كلام العرب على أربعة أوجه:

أحدها: المؤنث بالتاء، فهذا إذا أردت جمعه القليل فتحذف منه التاء، وتجمعه بالألف والتاء، وإن كان اسماً لمذكر، فتقول في «عائشة» عائشات، وفي «طَلْحة»: طَلْحات.

الثاني: أن يكون مؤنثاً بالألف، فتقلب الألف ياء، وتجمعه بالألف والتاء، فتقول في «حُبْلى»: حُبليات، إلا «فَعْلى» التي مذكرها «فَعْلان» نحو: سكرى، وسكران، فلا تقول في «سكرى» سَكْريات، كما لا تقول في «سكران» سكرانون.

الثالث: المؤنث بالهمزة، فهذا تنقلب همزته واواً، ويجمع بالألف والتاء، فتقول في «صحراء» صحراوات، إلا «فَعْلاء» التي مذكرها «أَفْعَل»، نحو: حمراء، أحمر، فلا تقول في «حمراء» حمراوات، كما لا تقول في «أحمر» أحمرون، وإنما تقول في ذلك كله حُمْر.

الرابع: المؤنث بغير علامة، نحو: قِدْر، وهند، فهذا يجمع بالألف والتاء بشرطين: أن يكون علماً عاقلاً، تقول في «هند» هندات، وفي «زينب» زينبات، لوجود شرطين، ولا تقول في «شمس» شمسات، إلا أن تُسَمِّي به مؤنثاً، وقولهم: حمَّامات / وسُرَادِقات، وبُوانات، ١٩٣ في جمع «حمَّام، وسُرَادِق، وبُوان(٤) شاذّ،(٥) يحفظ ولا يقاس عليه، لأنها مذكرة، والمذكرة لا تجمع بالألف والتاء.

---

١) انظر الكتاب: ٥٨١/٣، وشرح المفصل: ٣٠/٥

٢) انظر الكتاب: ٥٨١/٣

٣) الجمل: ٣٨٠

٤) البوان: بكسر الباء وضمها: وهو أحد أعمدة البيت أو الخيمة. انظر: الصحاح: بون.

٥) انظر الجمل: ٣٨١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٨/٣-٣٨٩، والتبصرة: ٦٨٢-٦٨٣

باب مايجمع من الجمع.

ذهب أكثر النحويين(١)إلى أن جمع الجمع سماع يحفظ ولا يقاس عليه، فلا يحتاج فيه - على هذا القول - القانون، وذهب بعضهم(٢)إلى أنه قياس، يقال فيما لم يسمع قياساً على ماسمع، فعلى هذا القول يحتاج فيه إلى قانون، وهو أن تنظر الجمع، إذا أردت أن تجمعه، فإن كان له نظير في الآحاد فيجمع جمعها، فتقول في «أُصُل» جمع «أصيل» آصال، لأنَّ «أُصُلاً» بمنزلة «عُنُق» يقال في جمعه: أعناق،وإن لم يكن له نظير في الآحاد فيجمع على ماهو على شكله في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، تقول في جمع «أعدال» أعاديل، لأن أعدالاً بمنزلة «أسكاف» تقول فيه: أساكيف، وعلى هذا قالوا في جمع «أقوال» أقاويل.

وقوله: (في «أصائل» جمعُ جمعِ الجمع)(٣)جعل(٤)«أصائل» جمع «آصال» وهو مقلوب، إذ لو جُمِعَ «آصال» على حاله لقيل فيه: أآأصيل، ثم تقلب الهمزة الثانية ياء، أو واواً لاجتماع الهمزتين، فيقال: أياصيل، أو أواصيل، وذهب غيره(٥)/ إلى أن «أصائل» ١٩٤ جمع «أصيل» على تقدير لحاق التاء، فكأنه «أصيلة» بمنزلة «صحيفة، وصحائف».

---

١) هو ظاهر كلام سيبويه ومن وافقه: الكتاب: ٦١٩/٣

٢) ذهب المبرد إلى أنه قياس مطرد، وقال ابن الخباز: إن الزمخشري يراه قياساً» انظر شرح ألفية ابن معطي: ١١٩٩، وانظر قول الزمخشري في شرح المفصل: ٧٤/٥، وأثبت ابن يعيش خلافه، وَجَعَلَه تَسَمُّحاً في العبارة.

٣) الجمل: ٣٨٢، ونص الجمل «فأصائل جمعُ جمعِ الجمع».

٤) وافق الزجاجيَّ ابنُ الشجري وابنُ عزيز. انظر المسألة في آمالي ابن الشجري: ٣٨١/١، وقد أشبعها محقق الأمالي د/الطناحي تخريجاً وتتبعاً، فانظر تخريجه في هامش الصفحة.

٥) ومنهم ابن الخشاب والسهيلي وابن الباذش، وغيرهم انظر المسألة في تذكرة النحاة: ٣٧٢ فمابعدها، والهمع: ١٨٤/٢

باب أبنية المصادر.

أبنية الأفعال الثلاثية: فعَل، وفعِل، وفَعُل، فأمّا «فعَل» فيكون متعدياً وغير متعدٍ، فإن كان متعدياً فالأكثر في مصدره أن يأتي على «فَعْل»(١)، نحو: ضرب، ضرباً، وقتل، قتلاً، وإن كان غير متعدٍ فالأكثر في مصدره، أن يأتي على «فُعُول»(٢) نحو: الجلوس، والقعود، وأمّا «فعِل» فإنْ كان متعدّياً فالأكثر فيه «فَعْل» نحو: حمِد حَمْداً،(٣) وإن كان غير متعد فالأكثر فيه «فعَل»(٤) نحو: عرِج عَرَجاً، ولا ينظر في هذا كله إلى المضارع، وهذا هو القياس، وماجاء من المصادر على غير هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وإذا أردت المرة الواحدة من ذلك كله كان على «فَعْلَة»(٥) تقول: جَلْسَة، وشَرْبَة.

وأمّا «فعُل» فلا يكون أبداً إلا غير متعد، وأكثر مايأتي مصدره على «فُعْل» أو «فَعالة»(٦) قالوا: قبُح، قُبْحاً، وقَباحة.

وأمّا الفعل إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف فهو على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون على وزن «فَعْلَل» نحو: دحرج، فمصدره: يكون على وزن «فعللة» و «فِعْلال»(٧) نحو: / دحرج، دَحْرجة، ودِحْراجاً، وكذلك الملحق به، نحو: شَمْلل، وشَمْلَلة، ١٩٥
وشِمْلالاً.

---

١) الكتاب: ٥/٤

٢) الكتاب: ٦/٤

٣) التكملة: ٢١٣

٤) التبصرة: ٧٦٢

٥) الكتاب: ٤٥/٤

٦) الكتاب: ٢٨/٤

٧) جاء في المصورة «فعلان» و الصواب ماأثبتناه، وانظر الكتاب: ٨٥/٤، والتبصرة: ٧٧٣

الثاني: ماأوله ألف الوصل، فهذا إذا أردت مصدره كسرت ثالث الفعل الماضي، وزدت ألفاً قبل آخره، تقول في «انطلق» انطلاقاً، وفي «اقتدر» اقتداراً، وفي «استخرج» استخراجاً.

الثالث: مافي أوله تاء المضارعة، نحو: تدحرج، وتَكَسَّر، فإذا أردت المصدر من هذا تركته على حاله، وضممت ماقبل آخره فتقول فيه: تدحرُجاً، وتكسُّراً.

الرابع: ثلاثة أبنية جاءت على شكل الملحق، وليس فيها إلحاق، وهي: أفعَلَ، وفاعَلَ، وفعَّلَ.(١) فأمّا «أفعل» فمصدره: إفعال، وأمّا «فاعل» فمصدره: مفاعلة، وفِعال، نحو: قاتل، مقاتلة، وقِتالاً، وأمّا «فعَّلَ» فمصدره: التفعيل، نحو: كسر، تكسيراً، هذا هو الأكثر، وماجاء على غير هذا من المصادر فهو يحفظ ولا يقاس عليه.

---

١) التكملة: ٢١٥-٢١٦

باب اشتقاق أسماء المصدر والمكان(١).

اعلم أن ماكان على «فعَل»، يفعِل، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المستقبل، فالمصدر منه: مَفْعَل، والمكان والزمان: مفعِل، بالكسر مالم تكن فاؤه واواً، أو لامه معتلة، فإن كانت / فاؤه واواً، نحو: وَعَدَ، فالمصدر منه، والزمان والمكان: مَفْعِل،(٢) نحو ١٩٦
[مو]عِد(٣) فإن كان معتل اللام فالمصدر منه، والزمان، والمكان: مَفْعَل،(٤) نحو: مرمى، لاغير، وأمّا «فعَل يفعُل» نحو: قعد يقعُد، و«فعَل يفعَل» نحو: ذَبَحَ، يَذْبَح، و «فعِل، يفعَل» نحو: شَرِب يشرب، فالمصدر، والزمان، والمكان منها: مَفْعَل، نحو: مقعد، ومشرب، ومذبح، إلا «فعِل» إذا كانت فاؤه واواً، نحو: وجِل، يوجَل، فيكون فيه وجهان: مَوْجِل، ومَوْجَل،(٥)في المصدر والزمان، والمكان، وهذا كله إذا كانت العين صحيحة، فإن كانت معتلة فالمصدر «مفعَل» والزمان والمكان، «مفعِل» نحو: المقال، والمقيل، والمسار، والمسير، وقد شذ عن ذلك أحرف ثمانية، ذكرها أبوالقاسم(٦).

فصل.

فإن كان الفعلُ على أكثر من ثلاثة أحرف فالمصدر والزمان والمكان منه على شكل المفعول به،(٧) فيقال: مستخرَج، ومنطلَق، في المفعول به، وكذلك يقال في المصدر، والزمان، والمكان.

---

١) في الجمل: ٣٨٨ «باب اشتقاق أسماء المكان والمصدر» بتقديم المكان على المصدر، والمراد بالمصدر: المصدر الميمي.

٢) الكتاب: ٩٢/٤، والتبصرة: ٧٧٩

٣) الميم ساقطة من المصورة.

٤) التبصرة: ٧٨١

٥) حكى الوجه الثاني يونس وغيره عن ناس من العرب، وأكثر العرب على الوجه الأول. انظر الكتاب: ٩٣/٤، والتبصرة: ٧٨٠

٦) «وهي: المشرق، والمغرب، والمسجد، والمنبت، والمجزر، والمفرق، والمسكن، والمطلع» الجمل: ٣٨٨، وهي لغة بني تميم، كما في الكتاب: ٩٠/٤، والتكملة: ٢٢٢

٧) الكتاب: ٩٥/٤

بـاب أبـنـيـة الأسـمـاء.

اعلم أن الاسم المعرب أقل مايكون على ثلاثة أحرف: فاء، وعين، ولام، ومتى رأيت اسماً معرباً على أقل من / ذلك فلابدّ أن يكون قد حذف منه حرف، وأكثر مايكون ذلك ١٩٧ المحذوف اللام نحو: دمٍ، ويدٍ، وأصله: دَمَيٌ، ويَدَيٌ، وقد يكون المحذوف عين الكلمة، أو فاؤها، نحو: سَهٍ، وعِدة، الأصل، وَعْدَةٌ، وسَتَهٌ، لقولهم في الجمع: أستاهٌ(١).

والأسماء المعربة توجد على ثلاثة أحرف و [على](٢)أربعة أصولاً [و](٣) على خمسة أصولاً،(٤) ولا توجد على أكثر من ذلك إلاّ بالزوائد، وأقصى ماتبلغ بالزوائد سبعة أحرف، نحو: احرنجام، فللثلاثي عشرة أبنية، وهي التي تقدَّم ذِكْرُها في باب الجمع المكسر، وهذه العشرة واحد منها لا يكون إلا في الأسماء، وهو «فِعِل» نحو: إِبِل، ولم يذكر سيبويه غيره،(٥) وزاد المبرد: إِطِل،(٦) وقد قيل إنَّ الأصل فيه: إِطْل، فَحُرِّكَ،(٧) وواحد منها يكون في الأسماء كثيراً وهو «فِعَل» نحو: عِنَب، ولم يأتِ صفة عند سيبويه إلا في قولهم: قوم عِدًى،(٨)لا غير، وزاد أبوعلي(٩) ﴿مَكَاناً سِوًى﴾(١٠) وسائرُها، وهي ثمانية

---

١) انظر المقتضب: ٣٦٧/١

٢) في المصورة «هي» ولعل الصواب ماأثبته.

٣) غامضة في المصورة.

٤) مذهب سيبويه والجمهور أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وهو اختيار المؤلف، ويرى الفراء والكسائي أن أصلهما الثلاثي، انظر شرح الشافية: ٤٧/١، وشرح ألفية ابن معطي: ١١٦٥

٥) الكتاب: ٢٤٤/٤

٦) المقتضب: ١٩٢/١، وقد زيدت ألفاظ أخرى، انظر المنصف: ١٨/١، وشرح الشافية: ٤٦/١، والهمع: ١٥٨/٢-١٥٩

٧) انظر الاقتضاب: ٢٤٤/٤

٨) الكتاب: ٢٤٤/٤

٩) انظر الحجة لأبي علي: ١٣١/٣

١٠) سورة طه من آية: ٥٨، وبكسر السين «سوى» قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر. انظر السبعة: ٤١٨، والحجة في القراءات السبع: ٢٤١، وحجة القراءات: ٤٥٣، وقرأ عيسى بالكسر دون =

أبنية، توجد في الأسماء والصفات، فـ«فَعْل» اسم، نحو: كلب، وصفة، نحو: شعر جَعْدٍ، و«فَعَل» اسم: جمل، وصفةً: رجل حَسَن، و«فِعِل» اسم كتِف، وصفة، نحو: وظيفٌ عَجِزٌ، أي: شديد، و «فَعُل» اسم: نحو: عَضُد، وصفةً، نحو: عَجُز

/ و «فِعْل» اسم، نحو: عِدْل، وصفة، نحو: [نِقْض](١)للبعير المهزول، و «فُعْل» ١٩٨ اسم، نحو: قُفْل، وصفة، نحو: طعام حُلْو، و«فُعُل» اسم، نحو: عُنُق، وصفة: رجل جُنُب، و«فُعَل» اسم، نحو: عُمَر، وصفة، نحو قول الشاعر:

... ... قد لَفَّها الليلُ بسوَّاقٍ حُطَم(٢):

[وللرباعي خمسة أبنية تكون في الأسماء والصفات](٣).

وهي «فَعْلَل» نحو: جعفر، وسَلْهَب، للطويل، و «فِعْلِل» نحو: زِبْرِج، للسحاب، وصفة، نحو: دِفْنِس، للأحمق، و «فُعْلُل» اسم، نحو: قُلْفُل، وصفة، نحو: رجل قُلْقُل، و«فِعْلَل» اسم، نحو: درهم، وصفة: هِجْرَع، للطويل و «فِعَلّ» اسم نحو: قِمَطْر، لوِعاءِ الكتب، وصفة، نحو: سِبَطْر، للشعر، وزاد الكوفيون(٤) فُعْلَلاً، نحو: قُلْقَل، والصحيح أنه مخفَّفٌ من

= تنوين انظر البحر: ٢٣٦/٦

١) تكملة يقتضيها السياق. مستفادة من المنتخب الأكمل: ٨٣٩

٢) البيت للحطم القيسي، ونسب لغيره، وهو بتمامه:
هذا أوانُ الشدِّ فاشتدّي زِيَمْ: قد لفَّها الليلُ بسوَّاقٍ حُطَمْ.
انظر الكتاب: ٢٢٢/٣-٢٢٣، والمقتضب: ١٩٣/١، ٣٢٣/٣، والكامل: ٤٩٤-٤٩٩-١٢٣٠، والمنصف: ٢٠/١، وآمالي ابن الشجرى ٣٤٨/٢، والمقتصد في شرح الايضاح: ١٠١٣، وشرح المفصل: ١١٣/٦، وشرح ألفية ابن معطي: ٤٤٥

٣) تكملة يقتضيها السياق، مستفادة من المنتخب الأكمل: ٨٤٠

٤) زاد هذا الوزن الأخفش، وحكى الفراء: طُحْلَب، وبُرْقَع، انظر التبصرة: ٧٨٤، وشرح الشافية: ٤٨/١، وشرح ألفية ابن معطي: ١١٦٨

«قُلقُل»(١) وزادوا - أيضاً - عَرتَن،(٢) وهذا الأصل فيه: عَرَنتَن، فحذفوا النون، وزادوا - أيضاً - فُعَلِلاً، نحو: عُكَمِش،(٣) وهذا - إنما هو محذوف من: عُكامِش، يدل على ذلك توالي أربعة أحرف متحركة،(٤)إذ لايوجد ذلك في شيء من أصول كلامهم في الكلمة الواحدة.

وللخماسي أربعة أبنية: أحدها: لا يكون إلاّ وصفا، وهو «فَعْلَلِل»(٥)نحو: صَهْصَلِق، للجهير الصوت، وجَحْمَرِش، للعجوز السمجة، والثلاثة الباقية تكون في الأسماء والصفات، وهي: «فَعلَلّ» نحو: سفرجل، وصفة، نحو: شَمَرْدَل، للخفيف، و «فِعْلَلّ» / نحو قولهم: ماعليه قِرْطَعْبٌ، أي: ماعليه شيء، والصفة، نحو: جِرْدَحْل، للجمل الضخم، و «فُعَلّ» نحو: خُزَعْبِل، للباطل، وصفة، نحو: أسد خُبَعْثِنَة، للكثيرة اللحم، فتلك تسعة عشر بناء، هي أبنية الأسماء الأصول، وتبلغ بالزوائد نحواً من أربعمائة بناء. ١٩٩

---

١) هذا ماأجاب به على هذا اللفظ وغيره مَنْ تابع سيبويه في الاقتصار على الأبنية الخمسة، وهو مذهب المؤلف، قال الرضي في شرح الشافية: ٤٨/١ «وهو تكلُّفٌ، ومع تسليمه - يعني الأخفش - فمايصنع بماحكى الفراء من: طُحْلَب وبُرْقَع، وإن كان المشهور الضم، لكن النقل لا يرد مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور، فالأَوْلى القول بثبوت هذا الوزن مع قِلّته» وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي: ١١٦٩ «والأظهر ماذهب إليه الأخفش» وأورد سبب ذلك، وذلك أسلم.

٢) انظر الكتاب: ٢٨٩/٤، والممتع: ٦٨/١، وشرح الشافية: ٤٩/١

٣) تكون بالشين والسين، انظر المنصف: ٢٧/١، والممتع: ٦٨/١، والمنتخب الأكمل: ٨٤١

٤) الكتاب: ٢٨٩/٤

٥) الكتاب: ٣٠٢/٤

باب مايجوز للشاعر أن يستعمله لضرورة الشعر(١).

اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام، لأنه يضطرّ فيه إلى الوزن والقافية فيجوز فيه صرف مالا ينصرف، نحو قول امرىء القيس:

تَبَصَّرْ خَليلي هل ترى من ظعائنٍ(٢).... ... ...

وقصر الممدود، نحو قوله:

... ... أجابَتْ رَوَابيه النِّجا وَهُوَ اطْلُهْ(٣).

ردّوهما إلى الأصل، ولا يجوز له ترك الصرف من المنصرف، ولا مد المقصور عند البصريين(٤).

وقوله: (وحذف التنوين لالتقاء الساكنين)(٥) مثاله قول الشاعر الأخر:

ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاً(٦).

---

١) في الجمل: ٣٩٣ «باب مايجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر».

٢) البيت بتمامه:

تَبَصَّرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ سَوالكَ نَقْباً بين حَزْمَيْ شعبعبِ

وقد سبق تخريجه: ١٣٨

٣) البيت لزهير بن أبي سلمى. وهو بتمامه:

وغَيْثٍ مِنَ الوَسْمِيِّ حُوٍّ تِلاعُهُ أجابَتْ رَوَابيهِ النِّجا وهو اطْلُهُ

انظر في ديوان زهير: ٦٥، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٣٨٧، وشرح ديوان زهير لثعلب: ١٢٧

٤) وأجاز الكوفيون ذلك، انظر المسألتين في الإنصاف: ٤٩٣ فمابعدها، ٧٤٥ فمابعدها.

٥) الجمل: ٣٩٣

٦) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو بتمامه:

فألْفَيْتُهُ غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاً.

انظر الديوان: ١٢٣، والكتاب: ١٦٩/١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ٣١٢/٢، والأصول: ٤٥٥/٣، ومايحتمل الشعر من الضرورة: ١٢٠، وكتاب الشعر: ١١٤، والمنصف: ٢٣١/٢، والخصائص: ٣١١/١، وآمالي ابن الشجري: ١٦٣/٢-١٦٤، والإنصاف: ٦٥٩، وشرح المفصل: ٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٧/٢، والمغني: ٧٢٠

وقد قُرِئَ في الشاذ(١) ﴿أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾(٢).

وقوله: (**ويجوز له إظهار المدغم**)(٣)مثاله قول الشاعر:

... ... أَنِّي أجودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا(٤).

«وإلحاق المعتلِّ بالصحيح»(٥) مثاله قول الشاعر:

لا بارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ(٦) ....

وقوله: ([...](٧)**ياء زائدة في مضمرٍ**)مثاله / قول الشاعر: ٢٠٠

له زَحَلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ(٨) ... ...

---

١) هي رواية هارون عن أبي عمرو كما في السبعة: ٧٠١، وذكرها ابن خالويه في مختصر شواذ القراءات من شواذ سورة الاخلاص.

٢) سورة الاخلاص آية: ١-٢

٣) الجمل: ٣٩٣

٤) البيت لقَعْنَب بن أُمِّ صاحب، وهو بتمامه:

مهلاً أعاذِلَ قد جرَّبْتِ مِنْ خُلُقي أَنِّي أجودُ لأقوامٍ إنْ ضَنِنوا.

انظر الكتاب: ٢٩/١، ٥٣٥/٣، والمقتضب: ٢٨٠/١، والأصول: ٤٤١/٣،ومايحتمل الشعر من الضرورة: ٦٣ والخصائص: ١٦٠/١، والمنصف: ٣٣٩/١، ٦٩/٢

٥) العبارة في الجمل: ٣٩٣

٦) البيت لأبي قيس الرقيات، وهو بتمامه:

لا بارَكَ اللهُ في الغواني هلْ يُصْبِحْنَ إلا لهنَّ مُطلَبُ.

انظر الكتاب: ٣١٣/٣-٣١٤، والمقتضب: ٢٨٠/١، والكامل: ١٤٠٩، والأصول: ٤٤٢/٣، والخصائص: ٢٦٢/١، ٣٤٧/٢، والمنصف: ٦٧/٢، والهمع: ٥٣/١، والدرر: ٣٠/١

٧) كلمة لم أتمكن من قراءتها، ونص الجمل: «وحذف الياء والواو إذا كان ماقبلهما دليلاً عليهما، وكان زيادة في مضمر» ٣٩٣

٨) البيت للشماخ، وهو بتمامه:

له زَحَلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ.

انظر ديوانه: ١٥٥وروايته: له زحل تقول: أصوت حادٍ،وانظره في الكتاب: ٣٠/١، والمقتضب: ٤٠٢/١، والخصائص: ١٢٧/١-٣٧١، ١٧/٢، والإنصاف: ٥١٦، ضرائر الشعر: ٥٢

وأمّا قراءة قالون [يؤدّه](١) فليس من هذا لأنه راعى فيه الأصل، لأن الأصل «يؤديه» بمنزلة «فيه».

وقوله: (وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي)(٢)مثاله قول الشاعر:

... ... ـ ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها(٣).

وعكسه. قولهم(٤) ذهبت بعض أصابعه، وهذا يكون في الكلام قليلاً.

وقوله: (وتخفيف المشدَّد)(٥)مثاله قول امرىء القيس:

.... لا يدَّعي القومُ أنّي أفِرّ(٦).

وقوله: (وقطع ألف الوصل)(٧)مثاله قول الشاعر:

---

١) غامضة في المصورة، وقراءة قالون باختلاس حركة الهاء، وليست من باب الضرورة لأن الأصل «يؤديه إليك» فزالت الياء للجزم، وبقيت الحركة مختلسة على أصل ماكانت عليه، انظر السبعة: ٢٠٩، والحجة في القراءات السبع: ١١١، وحجة القراءات: ١٦٧، والبحر: ٥٢٤/٢، والآية من سورة آل عمران من آية: ٧٥

٢) الجمل: ٣٩٣

٣) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو بتمامه:
فلا مُزنةٌ وَدَقَت وَدْقَهَا: ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها.
انظره في الكتاب: ٤٦/٢، معانى القرآن للفراء: ١٢٧/١، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٢، والكامل: ٨٤١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٧٩، مايحتمل الشعر: ٢٦٢، والتكملة: ٨٧، والخصائص: ٤١١/٢، وآمالي ابن الشجري: ٢٤٢/١، وشرح المفصل: ٩٤/٥، ومغني اللبيب: ٨٦٠، والخزانة: ٤٥/١

٤) انظر الكامل: ٦٦٨، مايحتمل الشعر: ٢٥٩،

٥) الجمل: ٣٩٣

٦) البيت لامرىء القيس، وهو بتمامه:
لاوأبيكِ ابنةَ العامريِّ «م» لا يَدَّعي القومُ أنّي أفِرّ.
انظر ديوانه: ١٥٤ ومايحتمل الشعر: ٨٩، وضرائر الشعر: ١٣٢، والمنتخب الأكمل: ٨٥٦، وانشد ابن هشام استشهاداً على زيادة «لا» في القسم توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، مغني اللبيب: ٣٢٩، وانشده ابن عصفور شاهداً على لغة من يجعل حرف الخطاب على كل حال كما يكون للمفرد المذكر: وانشده «لاوأبيكَ» شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٠/٢

٧) الجمل: ٣٩٣

إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنّه(١)... ... ...

وقوله: (ووصلُ ألف القطع)(٢)مثاله قول الشاعر:

إنْ لَمْ أُقاتِلْ فالبسوني بُرْقُعاً(٣)... ... ...

وقوله: (وإلقاء حركتها على ماقبلها)(٤)هذا لا يكون في الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾(٥).

وقوله: (وترخيمُ ماليس بمنادى)(٦)مثاله قول امرىء القيس:

لَنِعْمَ الفتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ: طَرِيْفُ بنُ مالٍ ليلة الجُوعِ والخَصَرْ(٧).

وقوله: (وإسكان الياء والواو في حال النصب)(٨)نحو: لن تغزْو، ولن ترميْ، وهي لُغيَّةٌ لبعض العرب(٩).

---

١) البيت لقيس بن الخطيم. وهو بتمامه:

إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنّهُ: بنشرٍ وتكثيرِ الحديثِ قَمينُ.

انظر الديوان: ١٠٥، ومايحتمل الشعر: ٧٩ برواية «بثٍّ وإفشاء... » وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٥/٢ برواية «... بث وتكثير الوشاة ... » ورواه أبو زيد في النوادر:٤٠٢

إذا ضيَّعَ الإثنانِ سِرّاً فإنَّهُ: بنشرٍ وتضييعِ الوشاةِ قَمينُ.

والبيت في الكامل: ٨٨٣، منسوباً إلى جميل العذري، برواية لا شاهد فيها.

٢) الجمل: ٣٩٣

٣) البيت بتمامه:

إنْ لَمْ أُقاتِلْ فالبِسوني بُرْقُعا: وفَتَخاتٍ في اليدينِ أَربعا.

وانظره في كتاب الشعر: ٣٠٣، والخصائص: ١٥١/٣، وضرائر الشعر: ١٠

٤) الجمل: ٣٩٣، أي إلقاء حركة ألف القطع.

٥) سورة المؤمنون من آية: ١

٦) الجمل: ٣٩٣

٧) البيت في ديوان امرىء القيس: ١٤٢، وأصل الكلام: طريف بن مالك، وانظره في الكتاب: ٢٥٤/٢، وشرح ملحة الاعراب: ٢٥٩، والهمع: ١٨١/١، والدرر: ١٥٧/١

٨) الجمل: ٣٩٣

٩) انظر شرح المفصل: ١٠١/١٠

وقوله: (والنصب بالفاء في جواب الواجب)(١)نحو قول الشاعر:

... ... وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتريحا(٢).

وقوله: (وحذف الفاء من جواب الجزاء)(٣)مثاله قول الآخر:

مَنْ يفعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها(٤) ....

وقوله: (وإبدال حروف / المد واللين من الحروف المضاعفة)(٥)هذا يكون في ٢٠١ الكلام، قالوا في «أَملَلْتُ الكتاب»(٦)أَملَيْتُ الكتاب، وأَمَّا قلب الهمزة ياء، أو واواً، أو ألفاً، فمنه ماهو على القياس، ومنه ماهو على غير قياس على حسبما تقدَّم [في](٧) تسهيل الهمزة.

---

١) الجمل: ٣٩٣، ونصه «والنصب في الفاء في الجواب».

٢) البيت للمغيرة بن حبناء، وهو بتمامه:

سأَتْرُكُ منزلي لبني تميمٍ وأَلْحَقُ بالحجازِ فأستريحا.

انظره في الكتاب: ٣٩/٣، والمقتضب: ٢٢/٢ برواية «وألحق بالعراق» وبنصب «ألحق» والأصول: ٤٧١/٣، والإيضاح: ٣٢٣، والتبصرة: ٤٠٣، وشرح ملحة الإعراب: ٣٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٤٢٧/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٤٧، وجاء فيه منسوبا، وشرح المفصل: ٥٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٠/٢، مغني اللبيب: ٢٣٢، الخزانة: ٥٢٢/٨

٣) الجمل: ٣٩٣، ونصه «وحذف الفاء في جواب الجزاء» وماذكره المؤلف موافق لبعض نسخ الجمل، ينظر هامش الصفحة.

٤) البيت نُسِبَ لحسان بن ثابت، وقيل لعبدالرحمن بن حسان، وقيل لكعب بن مالك، وهو في ديوانه:٢٨٨ وهو بتمامه:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مِثْلانِ.

انظره في الكتاب: ٦٤/٣-٦٥، والنوادر لأبي زيد:٣١ والمقتضب: ٧٠/٢، والأصول: ٤٦٢/٣، والمنصف: ١١٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٢/٢، والمقرب: ٢٧٦/١، والخزانة: ٤٩/٩، مايحتمل الشعر: ١٣٥ برواية «من يعمل» والخصائص: ٢٨/٢

٥) الجمل: ٣٩٣

٦) انظر الكتاب: ٤٢٤/٤، والمقتضب: ٣٨١/١،شرح الملوكي: ٢٥١

٧) غامضة في المصورة.

بـاب الإمـــالـة.

الإمالة:(١)أن تنحو بالألف نحو الياء، وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة، وهذه هي الإمالة المحضة، ومن العرب من يميل أقل من هذا، وهو الذي يقال فيه: بين اللفظين(٢) أي: بين لفظ الإمالة المحضة، وبين لفظ الفتح، والأصل هو الفتح؛ لأنه هو المطرد، والإمالة إنما تكون في مواضع مخصوصة، فتكون لأمرين:

أحدهما: أن تمال إشعاراً بالأصل، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء، نحو: رحىً، وهدًى، أو لكونها تقلب في بعض الأحوال ياء، نحو: حُبلى، وأرطى، وغزا، عند بعض العرب، لأنك تقول: حُبْليان، وأرطيان، وغُزِي، فتقلب ياءً(٣).

والثاني: المناسبة للكسرة، أو الياء، فتمال لكسرة قبلها وبينهما حرف، نحو: عماد، وبينهما حرفان أحدهما ساكن، أو متحركان أحدهما هاء، أو ثلاثة أحرف، أحدهما ساكن والآخر هاء،(٤) نحو: سِرْبال، ويضربها وعندها(٥).

ولكسرة بعدها ظاهرة، أو مقدرة، نحو: عالم، ونادٍ، والنار،(٦)إذا سكنت في الوقف.

وتُمال لياء قبلها، نحو: السَّيَال / وقد يكون بينهما حرف، نحو: شَيْبان،(٧)أو ٢٠٢

---

١) هذا التعريف بنصه في شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/٢، والإمالة لغة بني تميم وقد توجد في لغة غيرهم قليلاً.

٢) ويسمى ترقيقاً، انظر شرح الشافية: ٤/٣

٣) الكتاب: ١١٩/٤-١٢٠

٤) كذا في المصورة، وعبارة ابن عصفور:«... أو بثلاثة أحرف أولها ساكن إذا كان أحدها الهاء ولم يفصل أيضاً بين الكسرة وبين الألف ضمة، نحو: عِنْدَها» شرح الجمل: ٦١٤/٢

٥) الكتاب: ١٢٣/٤

٦) مجرورة، كما في قوله تعالى: ﴿وعذابِ النَّارِ﴾ في سورة البقرة من آية: ١٢٦

٧) الكتاب: ١٢٢/٤

حرفان أحدهما هاء، نحو: يَدَها(١).

وتُمال لياء بعدها قليلاً، نحو: بايع(٢).

وقد تمال الألف اتباعاً لإمالة ألف قبلها أو بعدها، نحو: عمادَى،(٣) و ﴿تَرائَى﴾(٤) وحروف الاستعلاء السبعة التي ذكرها(٥)لا تمنع الإمالة المشعرة بالأصل فيُمال(٦): طاب، وضاق، وطغى، وإنما تمنع هذه الحروف إمالة المناسبة، فتمنع من الإمالة إذا كانت قبل الألفِ [والألف](٧) تليها، وتمنع إذا وقعت بعد الألف والية لها، وغير والية،(٨) والراء توجب من الإمالة مالا يوجب غيرها، قالوا: ﴿الأبصار﴾(٩) ولم يميلوا الأغصان، لأن الكسرة في الراء كسرتين، لأنها حرف مكرر،(١٠) وتمنع من الإمالة مالا يمنع غيرها، فلا يُمال ﴿فِراراً﴾(١١)لأجل الراء، لأنها جرت مجرى حرف الاستعلاء.

---

١) الكتاب: ١٢٤/٤

٢) انظر شرح ألفية ابن معطي: ١٢٨

٣) الكتاب: ١٢٣/٤

٤) سورة الشعراء من آية: ٦١

٥) الجمل: ٣٩٤، قال أبوالقاسم «وهي سبعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف».

٦) سقطت اللام من (يمال)

٧) تكملة يقتضيها السايق.

٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٥/٤

٩) سورة آل عمران من آية: ١٣

١٠) الكتاب: ١٣٦/٤

١١) سورة الأحزاب من آية: ١٣

بـاب أبـنـيـة الأفـعـــال.

أبنية الأفعال الأصول أربعة: فَعْلَ، فَعَلَ، فَعِلَ، فَعْلَلَ، مضارعه: يُفَعْلِل، لا غير، نحو: يُدَحْرِج، وكذلك «فَعُلَ» مضارعه: يَفْعُل، نحو: عَظُمَ، يَعْظُم، وأمّا «فَعِلَ» فمضارعه: يَفْعَل، نحو: عَلِمَ، يَعْلَم، إلاّ في خمسة من الصحيح جاء مضارعها على «يَفْعِل ويفعَل» ذكر منها، أبو القاسم أربعة:(١)والخامس: بَئِسَ، قالوا [بئِس](٢) يبئِس، ويبأَس،(٣) وفي ثمانية من ٢٠٣
المعتل جاءت على «يفعِل» وهي:(٤) وَمِقَ، يَمِق، ووَفِقَ يَفِق، ووثِق، يَثِق، ووَلِيَ، يَلِي، وورِع، يَرِع، وورِم، يَرِم، وورِث، يرِث،، ووري الزندُ، يري، أمّا «فَعَل» فعلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مضاعفاً، فإن كان متعدياً فمضارعه: يفعُل، نحو: رد، يَرُدُّ، وإن كان غير متعد، فمضارعه: يفعِل، نحو: تمَّ، يَتِمُّ، هذا هو الأكثر(٥).

الثاني: أن يكون معتلاً، فإن كان معتل العين، أو اللام، وهي واو كان على «يفعُل»(٦) نحو: قال، يقول، وغزا، يغزو، وإن كانت ياء كان على «يفعِل» نحو: رمى، يرمي، وباع، يبيع، وكذلك المعتل الفاء الأكثر فيه: يفعِل،(٧) نحو: وعد، يعِد، ويَسَرَ، يَيْسِر، ويكثر [في](٨) ذلك «يفعَل» إذا كان ثانيه حرف حلق، نحو: طغى، يَطْغَى، وشأى، يَشْأَى(٩).

الثالث: أن يكون صحيحاً غير مضاعفٍ فيكون على «يفعِل، ويفعُل» نحو: قتل، يقتُل، وضرب، يضرِب، إلا أن يكون ثانيه، أو ثالثه حرف حلق فيكثر فيه «يفعَل»(١٠) نحو: قرأ، يقرأ، وسأل، يسأل.

---

١) وهي: حسِب، يحسَب، ويبس، ييبَس، ويئِس، ييئَس، ونعِم، ينعَم. الجمل: ٣٩٧

٢) غامضة في المصورة.

٣) الملخص:١/٤٤٥، والمنتخب الأكمل: ٨٩٤

٤) التبصرة: ٧٤٨، وشرح الشافية: ١/١٣٥-١٣٦

٥) انظر ماشذ عن ذلك في شرح الملوكي: ٤٦، والمنتخب الأكمل: ٨٩٣

٦) الكتاب: ٤/١٠٦، وشرح الشافية: ١/١٢٥-١٢٦

٧) شرح الشافية: ١/١٢٩

٨) غامضة في المصورة.

٩) الكتاب: ١/١٠٦

١٠) الكتاب: ١/١٠١

بـاب الـتـصـريـف.

قوله: (أول ذلك معرفة الزوائد)(١)حروف الزوائد عشرة يجمعها قولك: سألتمونيها(٢)/ وقيل: أمان وتسهيل،(٣) وقيل: هويت السِّمان، وقيل: اليوم تنساه،(٤) وقيل: ٢٠٤
الموت ينساه،(٥) وسميت هذه زوائد، لأنه إن كان في الكلمة حرف زائد إنما يكون من هذه لا غير، وليس المعنى أن هذه الحروف لا تكون أبداً إلا زائدة، لأنها قد تكون أصولاً، وهذه هي التي تزاد من غير تضعيف، وأما الزيادة بالتضعيف فتكون في الحروف كلها إلاّ الألف، فإنها لا تكون إلا ساكنة، فلا يمكن فيها تضعيف،وقالوا: قَرْدد، فإحدى الدالين زائدة، وليست من حروف «سألتمونيها».

وقوله: (فأما الهمزة)(٦)اعلم أن الهمزة تزاد أولاً، نحو: أحمر، وثانية، نحو: شأمل، وثالثة، نحو: شمأل، ورابعة، نحو: قولهم للصغير: حطائط، لأنه حُطَّ عن درجة الكبير، وإذا وقعت الهمزة غير أول فيحكم عليها بالأصالة حتى يقوم الدليل على الزيادة، وإذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أحرف فأكثر فيحكم عليها بالزيادة حتى يقوم الدليل على الأصالة،(٧)لأنه الأكثر، ومما قام فيه الدليل على أنها أصل: أَيْصَر، لقولهم في الجمع: إصار، و «إمَّعة» وزنه: فِعَّلة، نحو: رجل دِنَّبة،(٨) وهو القصير، لأنك إن جعلت الهاء / فيه ٢٠٥
زائدة، فيكون وزنه: إِفْعَلة، و «إفعلة» لايوجد في الصفات. و «أما أرطى» فالهمزة فيه أصل،

---

١) الجمل: ٣٩٩، ونصه: «أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد».
٢) المنصف: ٩٨/١
٣) الممتع: ٢٠١/١، وشرح الشافية: ٣٣١/٢
٤) المنصف: ٩٨/١، وشرح الشافية: ٣٣١/٢
٥) شرح ألفية ابن معطي: ١٣١٥
٦) الجمل: ٣٩٩
٧) من الدليل على أصالتها - أن يكون أولاً وبعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً، نحو: إصطبل، وإبراهيم. انظر الممتع: ٢٣١/١، وشرح ألفية ابن معطي: ١٣١٦
٨) الكتاب: ٢٧٦/٤

والألف زائدة على من قال:(١) «أديم مأْروط» ومن قال:(٢) مَرْطِيٌّ، فالهمزة عنده هي الزائدة، ووزنه على هذا «أَفْعَل» وعلى القول الأول «فَعْلَل».

وقوله: **(والألف)** (٣)يعنى بها الساكنة، فلا يمكن أن تزاد أولاً، لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يبتدأ بالساكن، ولكن تزاد ثانية، نحو: ضارَبَ، وثالثة في مثل: كتاب، ورابعة في مثل: سكران، وخامسة، نحو: حَبَرْكى، وهو الطويل الظهر القصير الرجلين، وسادسة، نحو: قَبَعْثَرى، للجمل الضخم،(٤) والألف يحكم عليها بالزائدة أبداً حتى يقوم الدليل على أنها منقلبة عن أصل،(٥) وذلك الأصل الياء والواو، ولا تكون الألف أصلاً إلاّ في الحروف، نحو: ماالنافية، ومضارعها من الأسماء المبنية، نحو: ما الاستفهامية.

وقوله: **(والواو)** (٦)الواو لا تزاد أولاً، لأنه لم يسمع ذلك فيها لأجل هذا قال النحويون في: وَرَنْتَل، إن الواو فيه أصلية، ووزنه: فَعَنْلَل،(٧) مثل: جَحَنْفَل، لأنهم لو جعلوا الواو زائدة لدخلوا فيما [ليس](٨)له نظير، وتزاد ثانية، نحو: كوثر، وثالثة، نحو: عجوز، ورابعة، نحو: منصور، / وخامسة، نحو: سِنْدَأْوٍ،(٩) والواو إذا لم تقع أولاً فيحكم عليها ٢٠٦

---

١) هو رأى سيبويه، انظر الكتاب: ٣٠٨/٤

٢) هو رأى أبي الحسن الأخفش، انظر شرح ألفية ابن معطي: ١٣١٨، ونسبه ابن عصفور إلى أبي عمر الجرمي، الممتع: ٢٣٥/١

٣) الجمل: ٤٠٠

٤) وذكر ابن القواس أنها تزاد سابعة، نحو: بردرايا، شرح ألفية ابن معطي: ١٣١٩

٥) ومما يدل على أنها منقلبة عن أصل أن يكون معها حرفان أو أكثر من ذلك حرفان مقطوع بأصالتها وماعداهما مقطوع بزيادته، إذ لابدّ من ثلاثة أحرف أصول، نحو: رمى، غزا، أرطى، في لغة من يقول: أديم مَرْطِيٌّ.

وإن كان ماعداهما محتملاً للأصالة والزيادة، نظرتَ!فإن كان ميماً أو همزة أولاً أو نوناً ثالثة ساكنة قضيت على الألف بأنها منقلبة من أصل، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة وذلك نحو: «أَفَعىً» «موسىً» «عَقَنْقَىً». انظر الممتع: ٢٧٩/١-٢٨٠

٦) الجمل: ٤٠٠

٧) الممتع: ٢٩٢/١-٢٩٣، وشرح الشافية: ٣٧٥/٢

٨) غامضة في المصورة.

٩) السندأو: الحديد الشديد، انظر الكتاب: ٣٢٢/٤، وشرح الملوكي: ١٣٢

بالزيادة حتى يقوم دليل على أنها أصل(١).

وقوله: **(والياء)** (٢)تزاد أولاً، نحو: يلمع، وثانية، نحو: صَيْرف، وثالثة: نحو: سعيد، ورابعة، نحو: [زِبْنِيَة](٣) وخامسة، نحو: بُلَهْنِيَة،(٤) ويحكم عليها بالزيادة أبداً حتى يقوم دليل على الأصالة.

وقوله: **(والميم)** (٥)الميم كالهمزة تزاد أولاً كثيراً، نحو: مضروب، وثانية، نحو قولهم: لَبَنٌ قُمارِصٌ،(٦)لأنه من القارص، وتزاد ثالثة، نحو قولهم للأسد: هِرْماس،(٧)لأنه من الهَرْس، وهو الدق، ومنه سميت الهريسة، ورابعة، نحو قولهم للأزرق: زُرْقُم،(٨) وإذا وقعت الميم أولاً فيحكم عليها بالزيادة حتى يقوم دليل على أنها أصل، وإذا وقعت غير أول يحكم عليها بالأصالة حتى يقوم دليل على الزيادة.

وقوله: **(والنون)** (٩)النون تزاد أولاً، نحو: نذهب، وثانية، نحو: منطلق، وثالثة، نحو: عَنْقَل، ورابعة، نحو: ضيفَنٌ، الذي يأتي مع الضيف، وخامسة، نحو: سكران، وسادسة، نحو: زعفران، وسابعة، نحو: زُعَيْفران، والنون حيث ماوقعت يحكم عليها بالأصالة

---

١) ومما يدل على آصالتها مايأتي:

أ- إذا كان معها حرفان كانت أصلاً.

ب - إذا كان معها حرفان مقطوع بآصالتهما، وماعداهما مقطوع بزيادته، كانت أصلا، أو محتمل الأصالة والزيادة وكانت الميم أو الهمزة أولاً، قضيت عليهما بالزيادة وعلى الواو بالأصالة. انظر الممتع: ٢٠١/١

٢) الجمل: ٤٠٠

٣) غامضة في المصورة. والزبنية واحد الزبانية، شرح الملوكي: ١٣٤

٤) بُلَهْنِيَة: الرخاء وسعة العيش، انظر القاموس المحيط: ٢٨٣/٤ «أبله».

٥) الجمل: ٤٠٠

٦) شرح الملوكي: ١٦٠، والممتع: ٢٤٠/١

٧) قال الأصمعي: إنهم قالوا للأسد: هِرْماس، لأنه من الهرس، المنصف: ١٥٢/١، وشرح الملوكي: ١٦٠

٨) الكتاب: ٣٢٥/٤

٩) الجمل: ٤٠١

حتى يقوم دليل على الزيادة إلاّ في موضعين فإنه يحكم عليها فيهما بالزيادة / حتى يقوم ٢٠٧
دليل على الأصالة.

أحدهما: إن كانت ساكنة ثالثة، وقبلها حرفان، وبعدها حرفان، نحو: عقنقل.

الثاني: أن تكون طرفاً بعد ألف، وقبل الألف ثلاثة أحرف فأكثر، نحو: سكران، ولأجل هذا قال سيبويه في «رُمّان» أن نونه زائدة، ووزنه: فعلان،(١) بناء على الأكثر، وجعل الأخفش نونه أصلية، ووزنه على مذهبه: فُعّال،(٢)لقولهم: أرض رَمِنَة، إذا كانت كثيرة الرُّمّان.

وقوله: (والتاء)(٣)التاء تزاد أولاً، نحو: تخاف، وثانية، نحو: مُتكرم، وثالثة، نحو: مستخرج، ورابعة، نحو: قولهم سَنْبَتة،(٤) وخامسة، نحو: قولهم: ملكوت،(٥)لأنه من الملك، والتاء أبداً يحكم عليها بالأصالة حتى يقوم دليل على الزيادة بناء على الأكثر.

وقوله: (والسين) (٦)السين لا تزاد إلا في: استفعل، وماتصرف منها، وفي قول بعضهم(٧): أسطاع(٨).

---

١) الكتاب: ٢١٨/٣، وشرح الشافية: ٢٠٤٥

٢) انظر مذهب الاخفش في شرح الشافية: ٣٨٨/٢، وبه قال ابن مالك، انظر شرح الكافية الشافية: ٢٠٤٥-٢٠٤٦

٣) الجمل: ٤٠١

٤) «لأنه يقال: سَنْبَة من الدهر» الكتاب: ٣١٦/٤

٥) الكتاب: ٣١٦/٤

٦) الجمل: ٤٠٢

٧) هذا قول سيبويه: الكتاب: ٢٥/١، ورد ذلك المبرد، وجعلها الفراء مخففة من «استطاع» انظر المسألة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣١٢/٣، وشرح الملوكي: ٢٠٦-٢٠٨، وشرح المفصل: ٦/١٠، والممتع: ٢٢٤/١، وشرح الشافية: ٣٧٩/٢

٨) وفيها أربع لغات: الأول: أسطاع يُسْطيع، والثانية: استطاع يَسْتطيع، والثالثة: اسطاع يَسْطيع، والرابعة: استاع، انظرها في شرح الملوكي: ٢٠٨

وقوله: (والهاء) (١)الهاء تزاد في الوقف، فتزاد في كل مالحق آخره حرف مد لمعنى نحو: وازيداه، في الاستغاثة [أو](٢)التعجب، وأحمدوه في الإنكار والتذكير، وتلزم في الفعل الذي يبقى على حرفٍ واحد، نحو: قِهْ، وشِهْ،(٣)وفي «ما» الاستفهامية، [إن كان الخافض اسماً](٤)بمثل م أنت، تقول / في الوقف: مثلُ مَهْ، لاغير، فإن كان الخافض حرفاً ٢٠٨
فيجوز فيه الوجهان:(٥) عمّ، وعمه، وكذلك ماحذف آخره من الأفعال، وليس على حرف واحد، نحو: اغزُ، وارمِ، تقول في الوقف: اغز، واغزه،(٦) وتلحق في كل ماكان آخره متحركاً والحركة حركة بناء، نحو: هو: تقول فيه، هُوَهْ، وهِيَهْ،(٧)إن شئت إلاّ أن تكون الحركة تشبه حركة الإعراب، نحو: لاوجلَ، فلا تلحقه الهاء، وكذلك [إذا كان](٨)لحاقها فيه لبس، نحو: ضَرَبَ، لا تقول فيه: ضَرَبَهْ.

وقوله: (واللام) (٩)اللام تزاد(١٠)في: ذلك، وهنالك، وفي: هَيْقَل،(١١) على من قال: هَيْقٌ، وهو ذَكَرُ النعام، وأماّ من قال: هِقْلَة، للأنثى، فاللام أصل، والياء هي الزائدة.

وقوله: (وكل اسم اشتققت منه)(١٢)تعرف الأصلي من الزائد بأحد خمسة أشياء:

---

١) الجمل: ٤٠٢
٢) غامضة في المصورة.
٣) الكتاب: ٤/١٤٤
٤) غامضة في المصورة.
٥) الكتاب: ٤/١٦٤
٦) الكتاب: ٤/١٥٩
٧) الكتاب: ٤/١٦٣
٨) تكملة يقتضيها السياق.
٩) الجمل: ٤٠٢
١٠) أنكر الجرمي كون اللام من حروف الزيادة، انظر شرح الملوكي: ٢١٠، وشرح الشافية: ٣٨١/٢
١١) انظر شرح الملوكي: ٢١١-٢١٢، وشرح الشافية: ٣٨١/٢، وشرح إلفية ابن معطي: ١٣٢٩
١٢) الجمل: ٤٠٢، واللفظ مختلف وهو «ولا يحكم على حروف الزوائد أنها زائدة في كل موضع إلا بدليل من اشتقاق أو تصريف».

أحدها: الاشتقاق: وهو أقواها، نحو قولهم للريح: شمال وشمأل، [فالهمزة زائدة](١) لقولهم: شَمَلت، فكل حرف يوجد في الكلمة ثابتاً فيما اشْتُقَّ منها، وفيما تصرف منها فهو أصل، وماوجد في بعض تصاريفها [وسقط من بعضها](٢)فهو زائد.

الثاني: بعدم النظير، قالوا /: رجل إمَّعة، فالهمزة فيه أصلية، ووزنه «فِعَّلَة» لأنك إذا ٢٠٩
قلت ذلك قلت ماله نظير، وهو قولهم: رجل دِنَّبَة، وإن جعلت الهمزة فيه زائدة كان وزنه: إِفْعَلَة، وهذا البناء لا يوجد في الصفات.

الثالث: بالكثرة، كالهمزة إذا وقعت أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف فأكثر، فيحكم عليها بالزيادة، لأنه الأكثر، ولا يحكم عليها بالأصالة إلا بدليل.

الرابع: بالإلحاق(٣): نحو: قولهم: مَهْدَد. الميم فيه أصلية، لأنه لو كانت الميم زائدة لقالوا: مَهَدٌّ، كما قالوا: مَفَرٌّ، وإحدى الدالين فيه هي الزائدة، ولأجل هذا لم يدغم فـ«مهدد» بمنزلة: قَرْدَد، ملحق بجعفر(٤).

الخامس: بلزوم الحرف البنية، قالوا: سِنْدَأْوٌ، بالنون والواو زائدتين، لأنهما لازمتان للبنية، وماعداهما هو الأصل لكونه تختلف حروفه، قالوا: عِنْدَأْوٌ،(٥) وحِنْطَأْوٌ.

---

١) تكملة يتم بها الكلام.

٢) غامضة في المصورة، ومااثبته اجتهاد مني.

٣) في المصورة «بالأحكام) والصواب مااثبته.

٤) الممتع: ١/٢٠٧-٢٠٨

٥) غامضة في المصورة «العِنْدَأْوُ: العسر والالتواء والخديعة والجفوة» انظر القاموس المحيط: ١/٢٣، «والعبء».

بـاب مـنـه آخـر.

اعلم أن الفعل إذا كان معتل العين فلا بدّ أن تقلب حرف العلة ألفاً، ياءً كان أو واوا، فإذا كان عين الفعل واواً فيكون وزنـ[ه](١) فعَل، وفعِل، وفعُل، ومثال «فعِل» خاف، أصله: خوِف،(٢) يدلك / على ذلك المضارع: يخاف. لأن «يخاف» يفعَل، فلو كان ٢١٠
الماضي «خوُف» لم يكن مضارعه: يفعَل، لأنَّ «فعُل» إنما يكون مضارعه: يفعُل، نحو: كرُم، يكرُم، ولو كان أصله: خوَف، لم يكن مضارعه: يفعَل، لأنَّ «فعَل» لا يكون مضارعه: يفعَل، إلاّ إذا كان ثانيه، أو ثالثه حرفاً من حروف الحلق، ويدلك على ذلك قولهم: خِفْت، لأن الأصل: خَوِفْت، فنُقِلَتْ حركة الواو إلى الخاء ومثل «فعُل» طال: ضد: قصُر، أصله: طوُل، تحركت الواو، وقبلها فتحة فانقلبت(٣)ألفاً، ومثال «فعَل» قولهم: قال، أصله: قوَل، وليس أصله: قوُل، لأنه يتعدى و «فعُل» لا يتعدى أبداً، وردُّوا [قال إلى قوَل](٤)لقولهم: قلت ثم قلبوا الواو ألفاً. وإذا كان عينُ الفعل ياءً فيأتي على «فعَل» وعلى «فعِل» فمثال «فعِل» قولهم: هاب، أصله: هَيِب، لقولهم في المضارع: يهاب، وهِبْتُ، ومثال «فعَل» قولهم: باع، أصله: بيَع، لقولهم: يبيع، وليس الأصل: بيِع، لأن «فعِل، يفعِل» بكسر العين في الماضي والمضارع لم يأتِ إلاّ في ألفاظ قليلة، ثم ردُّوا «باع» إلى «بيَع» لقولهم: بِعْتُ، وأُعِلَّت العين / في الماضي في ذلك كله لأجل الثقل، واعتلّت في المضارع بالحمل على ٢١١
الماضي، والله أعلم.

---

١) تكملة يقتضيها السياق.

٢) الكتاب: ٣٤١/٤، والمقتضب: ٢٣٦/١

٣) «فا» ساقطة من المصورة.

٤) في المصورة «قول رل» فالكلمة الثانية غامضة، والصواب ماأثبته.

جَيَل، إذا سهّلْت:(١) جيَل، وكذلك إذا كان بعدهما ساكن، نحو: الطواف، والخيال، وكذلك إذا كانت في الاسم وقد لحقه مالا يلحق الفعل، نحو: صَيَدىٰ، وصَوَرىٰ،(٢) والطَّوَفان، لأنه لا تلحق الألف والنون الفعل، ولا ألف التأنيث، فلذلك لم يعل،(٣) والله أعلم.

وقوله: **(وإذا اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون)**(٤)هذا الذي قاله(٥)نحو: طَوَيْتُ طيّاً، وسيِّد، الأصل: طَوْياً، وَسَيْودِ، ومن هذا عند البصريين: كَيَّنُونة، الأصل كَيْوَنُونَة، ردُّوا الواو ياء، وأدغموا الياء في الياء، فصار: كَيَّنُونة، ثم خففوه، فقالوا فيه: كَيْنُونة،(٦) كما قالوا: سَيْد [في سيِّد إلاّ أنهم التزموا](٧) في كينونة التخفيف لثقله، و [كثرة](٨) / حروفه، وهذا مالم يكن الاجتماع عارضاً، فإن كان عارضاً فلا يقال، نحو: ٢١٣
سُوِير، وبُوْيِع، ودِيْوان، لأن الأصل سايَرَ، وبايَعَ، ودوان(٩).

وقوله: **(كل ياء أو واو وقعت بعد ألف زائدة قلبت همزة)**(١٠)مثاله: كساء، ورداء، وهذا إذا كانت الياء أو الواو طرفا، ولم تلحق الكلمة التاء، فإن لحقت التاء، نحو: عظاية، فيجوز فيه وجهان:(١١)قلبها همزة، وتركها على حالها، وإن كانت الألف منقلبة عن أصل فيبقى على حاله، نحو: آيٌ، ورايٌ، أصله على مذهب سيبويه:(١٢) رويٌّ،

---

١) المقتضب: ٢٩٧/١
٢) الكتاب: ٣٦٣/٤
٣) انظر ذلك في التكملة: ٢٦٧، والممتع: ٤٩١/٢
٤) الجمل: ٤٠٣، ونصه «... وسبقت الأولى منهما بالسكون».
٥) غامضة في المصورة.
٦) انظر المنصف: ١٠/٢، والممتع: ٥٠٢/٢
٧) غامضة في المصورة.
٨) غامضة في المصورة.
٩) الكتاب: ٣٦٨/٤، والتكملة: ٢٦٠
١٠) الجمل: ٤٠٤، ونصه «وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة».
١١) الكتاب: ٣٨٧/٤، والتكملة: ٢٦٧
١٢) الكتاب: ٤١٥/٤-٤١٦

وأيِيٌّ، فقلبوا الواو ألفاً على غير قياس، لأن القياس كان أن تعتل اللام، فيقال: رَوَىٰ، وأَيِيٰ، كما تقول: الطوىٰ، وكذلك تقلبُ الياء والواو همزة، إذا كانت بعد ألفٍ زائدة، وهما يليان الطرف، وذلك في اسم الفاعل، بشرط اعتلال الفعل، نحو: قائل، وبائع، الأصل: قاوِل، وبايِع، فاعتلا بالحمل على: قال، وباع، فإن صحتا في الفعل صحتا في اسم الفاعل، نحو: مبايع، وملاوِذ، لأن فعلَهما: لاوَذَ، وبايَعَ.

وقوله: (وكل واوٍ)(١)اعلم أن الواو إذا كانت مضمومة فيجوز فيها وجهان:(٢) تركها على حالها، وقلبها همزة [قال تعالى ﴿إذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ وقُرِيء](٣)وقتتْ(٤)/ وأَدْؤُر، ٢١٤
وأدْؤُر، إلا أن تكون مشددة فلا تقلب، نحو: [التقوُّل](٥)وكذلك إذا كانت الضمة فيها عارضة، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٦) وأمّا الواو المفتوحة فلا تقلب همزة إلاّ بالسماع قالوا: أَناة، والأصل: وَناة،(٧)لأنه من الوَنىٰ، وهو الفتور، وأمّا الواو المكسورة إذا كانت أولاً فيجوز فيها وجهان:(٨)قالوا: وِشاح، وإشاح.

وقوله: (وكل اسمٍ آخره ياء قبلها كسرة)(٩)هذا فيه ثلاث لغات:

اللغة الفصيحة: هي التي ذكرها أبوالقاسم، وهو أن تقدِّر الرفع والجر، وتظهِر الفتحة في النصب، فتقول: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ورأيت القاضيَ.

---

١) الجمل: ٤٠٤

٢) الكتاب: ٣٥١/٤، والمنصف: ٢١٢/١

٣) غامضة في المصورة ومأأثبته من اجتهادي والآية من سورة المرسلات: ١١

٤) قراءة أبي عمرو بالواو، وقرأ الباقون بالألف السبعة: ٦٦٦

٥) غامضة في المصورة.

٦) سورة البقرة من آية: ٢٣٧

٧) الكتاب: ٣٣١/٤، والتكملة: ٢٤٨

٨) التكملة: ٢٤٨، والممتع: ٣٣٤-٣٣٥

٩) الجمل: ٤٠٥، ونصه «وكل ياء قبلها كسرة فإنها تسكُن في حال الرفع والخفض، وتفتح في حال النصب» وهذه هي اللغة الفصيحة التي ذكرها المؤلف بعدُ.

واللغة الثانية: أن يكون ذلك كله مقدراً، فيجرى مجرى المقصور يكون حاله في النصب كحاله في الرفع والجر، فتقول: القاضي في الأحوال الثلاثة.

والثالثة: تجرى مجرى الصحيح، فتقول: هذا القاضيٌ، وهاتان اللغتان الأخيرتان ضعيفتان، وفصحاء العرب يرجعون إليهما في ضرورة الشعر.

وقوله: (وكذلك [كل](١) **فعل في آخره ياء أو واو**)الفعل إذا كان آخره ألفا فليس فيه إلا لغة واحدة، نحو: يخشى، يرفع بالضمة مقدرة، وينصب / بفتحة مقدرة، ويجزم ٢١٥ بحذف آخره، وأما ماآخره ياء أو واو، نحو: يرمي، ويغزو، ففيه ثلاث لغات، أجودها أن يرفع بضمة مقدرة، وينصب بفتحة ظاهرة، ويجزم بحذف آخره.

الثانية: أن يجرى مجرى الصحيح(٢) فيرفع بضمة ظاهرة، وينصب بفتحة ظاهرة، ويجزم بالسكون، ويمكن أن تكون على هذا قراءة قنبل(٣) ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِۦ﴾(٤).

الثالثة: يجرى مجرى ماآخره ألف، فيرفع بضمة مقدرة وينصب بفتحة مقدرة، ويجزم بحذف آخره، وفصحاء العرب يرجعون إلى هاتين اللغتين في الشعر.

وقوله: (**وإن كانت فاء الفعل واواً**)(٥)إذا كانت فاء الفعل واواً فيكون على وزن «فعَل، وفعِل، وفعُل» فإن كان على وزن «فعُل» فتصح فاؤه، نحو: وَضُؤَ، يَوْضُؤ، وإن كان على «فعَل» نحو: وعَد [صحّت](٦)فاؤه في الماضي، وفي المصدر إذا كان على «فعْل» نحو: وعَد، وعْداً، وتحذف في المضارع، فتقول: يعد،(٧) والأصل: يَوْعِد، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وأجرى مجراه، تعِدُ، ونعِدُ، وأعِدُ، كما قالوا: أُكْرِمُ، والأصل: أُأَكْرِمُ،

---

١) تكملة يقتضيها السياق، وهي ثابتة في نص الجمل وهو «وكذلك كل فعل في آخره ياء قبلها كسرة أو واو قبلها ضمة» ٤٠٦.

٢) انظر الجمل: ٤٠٦-٤٠٧ وشرح المفصل: ١٠٤/١٠، والمنتخب الأكمل: ٩٧٩

٣) انظر السبعة: ٣٥١، والحجة لأبي علي: ٤٤٧/٤-٤٤٨، ومغنى اللبيب: ٦٢١

٤) سورة يونس من آية: ٩٠

٥) الجمل: ٤٠٧، ونصه «وكل واو كانت «فاء» من الفعل.

٦) تكملة يقتضيها السياق.

٧) التكملة: ٢٤٦، والمنصف: ١٩١/١-١٩٢

فحذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين وحملُ عليه (١) تُكرِم، ونُكرِم، ويُكرِم، [وقولهم: يَهَبُ وماضيه: وَهَبَ](٢) فحذفوا / الواو كما حذفوها من «يَعِدُ» وفتحوا لأجل حرف الحلق، ٢١٦ وكذلك إن كان المصدر على «فِعْلَة» فإنك تحذف منه الواو بالحمل على الفعل، فتقول: عِدَة، والأصل: وِعْدَة، وهذا مطرد إلاّ ماشذ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾(٣) جعله سيبويه مصدراً،(٤) وكان قياسه: جهة، وحمله أبو علي على أنه يراد به المكان،(٥) أي: مكان يتوجّه إليه، وهو على هذا على القياس، لأنه ليس بمصدر، وإن كان على «فِعِل» نحو: وجِل، فتصح الواو في الماضي، وفي مضارعه أربع لغات(٦): يَوْجَلُ، ويَاجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيْجَلُ.

مسألة.

قد تقدم أن المصدر يعتل باعتلال فعله، فتقول: قياماً، والأصل: قِواماً، فاعتل بالحمل على «قام» وتقول: لِواذاً، فتصح الواو كما صحت في «لاوذ».

وإن كان «فِعال» جمعاً، وعينه واو فتنقلب ياء بشرطين: سكون الواو في المفرد،(٧) وصحة اللام، فتقول في «سَوْط» سِياط، وفي [طويل](٨) طِوال، فلا تُقلَبُ لتحرُّكِها في المفرد.

وتقول [رِواء في](٩) جمع «رِيّان» وكذلك «طِواء» جمع «طِيّان» الأصل: طِوَيان [ورِوَيان](١٠) فلا تقلب [في الجمع لاعتلال المفرد](١١) وتقلب الواو الساكنة ياء إذا كان

---

١) في المصورة (على): الصواب ما أثبته.

٢) غامضة في المصورة، وماأثبته اجتهاد مني.

٣) سورة البقرة من آية: ١٤٨

٤) الكتاب: ٣٣٧/٤

٥) التكملة: ٢٤٦

٦) الكتاب: ٥٢/٤-٥٣، معاني القرآن للأخفش: ٦٠٣/٢، والتكملة: ٢٤٧

٧) المنصف: ٣٤٢/١

٨) في المصورة «طول» والصواب ماأثبته.

٩) غامضة في المصورة.

١٠) في المصورة «ريوان» والصواب ماأثبته.

١١) غامضة في المصورة، وماأثبته اجتهاد مني، وقال الزمخشري في ذلك «وأما قولهم «رواء» مع سكونها في «ريّان» وانقلابها فلئلا يجمعوا بين إعلالين قلب الواو التي هي عين ياء، وقلب الياء التي=

/ قبلها كسرة إذا وقعت فاءً أو عينا، نحو: ميقات، وريح، والأصل: مِوقات، من الوقت، ٢١٧
ورِوْح، لقولهم: أرواح.

مسـألـة.

إذا جاءت ياء ساكنة قبلها ضمة، فإن كانت تلي الطرف والكلمة جمع، نحو: بِيْض. فتنقلب الضمة كسرة، وإن كانت الكلمة مفردة فكذلك عند سيبويه،(١) تقول في «فُعْل» من «البيع» بِيْعَ، والأخفش يقول: بُوْعَ(٢).

وإن كانت في آخر الكلمة ألف التأنيث، وهو صفة، فتنقلب الضمة كسرة، نحو: ﴿قِسْمَةٌ ضِيْزَىٰ﴾(٣) وإن كانت اسماً قلبت الياء واواً، وإن كانت صفة جارية مجرى الاسم فوجهان،(٤) نحو: الطِيْبَىٰ، والطُوبى، وإن كانت لا تلي الطرف قلبت الياء واواً، نحو: عُوطط، الأصل فيه: عُيْطط.

مسـألـة.

اعلم أن «فَعْلَىٰ»(٥)إذا كانت لامها ياء وهي صفة، بقيت على حالها، نحو: ريّا، وصَدْيا، وإن كانت اسماً قلبت الياء واواً، نحو: التقوى، الأصل:وقيا، فقلبوا الواو تاء، والياء واواً، وكذلك «فُعْلَىٰ» إذا كانت صفة جارية مجرى الاسم، ولامها واو فتُقلَبُ ياء، نحو: الدنيا، والعليا، لأنّ[الأصل](٦)دَنَوْتُ، وعَلَوْتُ.

=هي لام همزة» شرح المفصل: ٨٧/١٠، وانظر شرح الشافية: ١٣٧/٣

١) الكتاب: ٣٦٤/٤

٢) في المقتضب: ٢٤٤/١

٣) سورة النجم من آية: ٢٢

٤) شرح الكافية الشافية: ٢١٢/٤

٥) الكتاب: ٣٨٩/٤، المقتضب: ٣٠٦/١-٣٠٧

٦) غامضة في المصورة.

بـاب الإدغـــام.

/ الإدغام: هو الادخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، إذا أدخلته، فالمقصود ٢١٨
بالادغام إنما هو التخفيف، وأصله في المثلين، نحو: ردَّ، فلو أظهر لكان فيه ثقل، وكذلك شبهوه بمشي المقيَّد عند الإظهار، وقد يكون في المتقاربين، والتقارب إمّا في المخرج كالطاء مع الدال، وإمّا في الصفة كالياء والواو، لأنهما متباعدان في المخرج، لأن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين، لكنهما متقاربان في الصفة، وهو المد.

وقوله: (وحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً)(١)هذه الحروف أصوات، فلما أرادوا أن يجعلوها أسماء أتوا بالصوت أولاً، ثم زادوا عليه حرفاً أو حرفين، وقالوا: جيم، وراء، وأمكنهم هذا في الحروف كلها إلاّ الألف الساكنة، إذ لايبتدأ بالساكن، فلما أرادوا ذلك في الألف زادوا قبلها لاماً، وهو الذي يقال فيه: لام الألف، وكان القياس أن يقال في النطق به: لا.

وقوله: (ثم تصير اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة)(٢)هذه الحروف (٣) سبعة، وهي: الجيم كالشين، والجيم / كالكاف، [والكاف كالجيم](٤) ٢١٩
والطاء كالتاء، والصاد كالسين، والباء كالفاء، والضاد الضعيفة.

---

١) الجمل: ٤٠٩، وقد عدها أبوالقاسم، وقوله هذا يخالف ماذكره في كتاب الجمل نفسه: ٢٧٣، من أنها ثمانية وعشرون حرفاً.

٢) الجمل: ٤٠٩، بدون كلمة «حرفا» ولم يتعرض المؤلف للحروف المستحسنة؛ لأن أبالقاسم قد ذكرها، فلم ير حاجة لذكرها، ونظراً لأن الحروف لاتصير اثنين وأربعين إلا بها، فيحسُن بنا ذِكْرُها هاهنا، وهي ستة أحرف: النون الخفيفة، والألف الممالة، وهمزة بين بين، وألف التفخيم، والصاد كالزاي، والشين كالجيم: الجمل: ٤٠٩

٣) غير المستحسنة هي التي لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وقليلة في لغة من تُرْضَى عربيته. انظر: الكتاب ٤٣٢/٤

٤) تكملة يقتضيها السياق، وانظرها مفصلة في شرح الشافية: ٢٥٤/٣-٢٥٧

وقوله: (واعلم أنك إذا أَمَرْتَ من هذا الباب)(١)اعلم أن الادغام يكون في المثلين، وفي المتقاربين، فأمّا المثلان إذا التقيا من كلمتين فيجوز الإدغام، والإظهار إن تحرك ماقبل الأول منهما،(٢)أو كان ساكناً، وهو حرف مدٍّ ولين غير مدغم، نحو: جعل لك، وقال لك، ويقول لهم، فإن كان قبل [الأول](٣)منهما ساكن، والساكن غير حرف مد، نحو: [قرم مالك](٤)أو كان حرف مد مدغماً، نحو: عدُوٌّ وليد فلا يدغم،(٥) وهكذا الحكم في المتقاربين من كلمتين في أن هذا النحو لا يدغم، وأمّا المثلان إذا التقيا في كلمة واحدة، فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف، وهي فِعْلٌ فلا بدّ من الإدغام، نحو: ردَّ، وشمَّ، ولمَّ، ولبَّ، وإن كانت اسماً فكذلك، نحو: ربٌّ، أصله: رَبَبٌ، إلا ماكان على وزن «فَعَل»(٦) نحو: طَلَل، أو كان من الأسماء على غير وزن الفعل،(٧) نحو: جُدَد، وصُرَد، فلا بد من الإظهار فإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف، وكانت ملحقاً فلا يجوز [الإدغام](٨) نحو /: قَرْدَدَ، وجَلْبَبَ،(٩)وإن كان غير ملحق، والمثلان متحركان، فلا بدّ من الإدغام، نحو: ٢٢٠
يُرَدُّ، وردَّا، الأصل: يَرْدُدُ، وارْدُدَا، وإن تحرك الأول وسكن الثاني منهما سكوناً لا تصل إليه الحركة فلا بد من الإظهار في الأعرف،(١٠) نحو: مررت، ورددت، وإن كان تصل إليه الحركة، نحو: اردُدْ، ولم يردُدْ أخاك، فأهل الحجاز يظهرون هذا النحو،

---

١) الجمل: ٤١٤

٢) الكتاب: ٤/٤٣٧-٤٣٨، والمقتضب: ١/٣٤١

٣) في المصورة «الألف» ولعل ماأثبته هو الصواب.

٤) في المصورة «قوم مالك» والأسلوب في شرح الشافية: ٣/٢٣٤

٥) التكملة: ٢٧٥، والمساعد: ٤/٢٦٥

٦) شرح الشافية: ٣/٢٤٢

٧) شرح الشافية: ٣/٢٤٢-٢٤٣

٨) غامضة في المصورة.

٩) المقتضب: ١/٣٣٩

١٠) الكتاب: ٤/٤٧٣، واحترز بقوله «في الأعرف» من لغة أناس من بكر بن وائل، فإنهم يقولون: ردَّتُ، بالادغام، انظر الممتع: ٢/٦٦٠، وشرح الشافية: ٣/٢٤٤

وغيرهم يدغمونه،(١) فينقلون حركة الدال الأولى إلى الراء، فيصير: لم يَرُدْدْ، فيلتقى ساكنان، فيدغم الأول في الثاني بعد أن يحرك الثاني، وفي تحريكه ثلاث لغات(٢):

الأولى: يجعلونه تابعاً لماقبله، فيقولون: لم يَرُدُّ، ولم يَفِرِّ، ولم يَعَضَّ.

والثانية: فتح ذلك كله، لأن الفتح أخف الحركات.

والثالثة: يكسرونه كله لالتقاء الساكنين، فأمّا الكاسرون فيكسرونه أبداً، وأما الفاتحون، فبعضهم يفتح أبداً، وأكثرهم يفتحون أبداً إلا إذا لقيه ساكن من كلمة أخرى فيكسرونه، نحو: رُدِّ القومَ، وأمّا المُتْبِعُون، فيتبعون أبداً إلاّ في ثلاثة مواضع: مع ضمير المذكر يضمون فيقولون: رُدُّهُ، فرُّهُ، عضُّهُ، ومع ضمير المؤنث يفتحون فيه [نحو](٣)/ رُدَّهَا، ٢٢١
فرَّها، عضَّها،ومع الساكن يكسرون، نحو: ردِّ القوم، وأمّا المتقاربان إذا التقيا في كلمة واحدة فلا بدّ من الإظهار [نحو](٤)الدنيا، وصِنْوان،(٥)فلا يدغم هذا لأجل اللبس بالمضاعف.

وإن كانا من كلمتين فهذا يحتاج فيه إلى تفسير.

فأمّا حروف الصفير، وهي الصاد، والسين، والزاي، فيدغم بعضها في بعض، ولا تدغم في غيرها(٦).

وأمّا حروف «ضم شفر» فلا تدغم في مقاربها، و يدغم مقاربها فيها خاصة،(٧)

---

١) الممتع: ٢/٦٥٦-٦٥٧

٢) انظرها في الممتع: ٢/٦٥٧-٦٥٩

٣) غامضة في المصورة.

٤) غامضة في المصورة.

٥) المقتضب: ١/٣٥٥

٦) الكتاب: ٤/٤٦٤

٧) شرح المفصل: ١٠/١٣٣-١٣٤

فتدغم اللام في الراء، نحو ﴿قُل رَّبِّ﴾(١)ولا تدغم الراء في اللام(٢)في الأعرف، للتكرار الذي فيها، وكذلك باقي الحروف الخمسة.

وأمّا الهمزة والألف فلا يدغم واحد منهما في مثله، ولا في مقاربه.

وأمّا الياء والواو فكل واحد منهما يدغم في مثله إذا كانا في كلمة واحدة، نحو: حيّ، وتدغم الواو في الياء، نحو: طيّا، أصله: طَوْيا، والياء في الواو [بعد](٣)أن تقلب الواو ياء، نحو: سيِّد.

وإن [كانا في](٤) كلمتين وقبلهما مفتوح فيدغم كل واحد منهما في مثله، نحو: اخشَوْا وَاقدا، وياهند اخشَيْ ياسراً.

وإن كان ماقبلهما من جنسهما فلا بدّ من / الإظهار، نحو: اضربي ياهند، واضربوا ٢٢٢
واقداً.

وأمّا الهاء فتدغم في الحاء، نحو: اجْبَهْ حَملاً، وفي العين، بشرط أن تَرُدَّ العين حاء، نحو: اجْبَهْ حليا.

وأمّا العين فتدغم في الحاء، نحو: اسمع حملاً، وفي الهاء بشرط أن ترد الهاء حاءً، نحو: [مَحَّم](٥)تريد: معهم.

وأمّا الحاء فتدغم في العين بعد أن تُرَدَّ الهاءُ حاءً،(٦)نحو: امدح حلالاً، تُريد بهلالاً.

وأمّا الغين والخاء فكل واحد منهما يدغم في صاحبه لا غير، وأمّا القاف والكاف فكل واحد منهما يدغم في صاحبه لاغير إلا أنك إذا أدغمت القاف في الكاف نحو: ﴿أَلَمْ

---

١) سورة المؤمنون من آية: ٩٣، من قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾.

٢) قال سيبويه «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة» الكتاب: ٤٤٨/٤، واحترز المؤلف بقوله: «في الأعرف» ممن قرأ بذلك وهم يعقوب الحضرمي، وأبوعمرو بن العلا، وأجازه الكسائي والفراء، انظر التبصرة: ٩٤٩-٩٥١

٣) غامضة في المصورة.

٤) غامضة في المصورة.

٥) في المصورة «محهم» والصواب ماأثبته.

٦) التبصرة: ٩٦٧

نَخْلُقكُّمْ﴾(١) فإن شئت أبقيت الاستعلاء والتفخيم، وإن شئت أذهبته.

وأماّ الجيم فتدغم في الشين لاغير، نحو: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾(٢).

وأماّ الطاء والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، فكل واحد منهما يدغم في الخمسة إخوته، وفي خمسة أحرف، وهي: الصاد، والسين، والزاي، والضاد، والشين، زاد الصَّيْمَرِيُّ:(٣)الجيم [وقد](٤) قُرِئَ به(٥) نحو: ﴿قَد جَّعَلَ﴾(٦)وإذا أدغمت الطاء: [والظاء والصاد في](٧)الحروف المذكورة، فإن شئت / أبقيت الاستعلاء والتفخيم، وهو الأكثر،(٨) ٢٢٣ نحو: ﴿بَسَطْتَ﴾(٩) و ﴿فَرَّطْتُمْ﴾(١٠) وبهذا قرأ القُرَّاء، وإن شئت أذهبته.

وأماّ الباء فتدغم في الميم وفي الفاء خاصة، نحو: ﴿وإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾(١١) ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يشاءُ﴾(١٢).

وأماّ النون ويجرى مجراها التنوين فلهما عند حروف المعجم أحكام: الإظهار، والإدغام، والإخفاء، والإقلاب.

---

١) من قوله تعالى: ﴿ألم نخلقكم من ماء مهين﴾ من سورة المرسلات: ٢٠

٢) سورة الفتح من آية: ٢٩

٣) التبصرة: ٩٤٧

٤) غامضة في المصورة.

٥) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: ٢٩٨، وفيه قرأ بالإدغام أبوعمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف.

٦) سورة مريم من آية: ٢٤

٧) غامضة في المصورة.

٨) انظر الملخص: ٣٢٣/٢، وشرح الشافية: ٢٨١/٣-٢٨٢

٩) من قوله تعالى: ﴿لئن بسطت إلى يدك لتقتلني ماأنا بباسط يدى إليك لاقتلك﴾ المائدة من آية: ٢٨

١٠) من قوله تعالى: ﴿... ومن قبل مافرطتم في يوسف﴾ يوسف من آية: ٨٠

١١) سورة الرعد من آية: ٥، وهو مذهب أبي عمرو، انظر السبعة: ١٢١

١٢) سورة البقرة من آية: ٢٨٤، وانظر السبعة: ١١٨، فالإدغام قراءة لأبي عمرو.

فيظهران عند حروف الحلق، وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، في المتصل والمنفصل، نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾(١)(....)(٢)﴿ومَنْ عَمِلَ﴾(٣) وحُكِيَ إخفاؤها عند الخاء والغين(٤)لقربهما من الفم.

ويدغمان في حروف «يرملون» في الراء واللام بغنة، وبغير غنة، والأكثر بغير غنة،(٥) وفي الياء والواو بغنة وبغير غنة، والأكثر بغنة(٦).

ولا يكون الإدغام في هذه الحروف إلاّ في المنفصل، وأمّا المتصل فلا يجوز فيه إلاّ الإظهار، نحو: الدنيا، وصِنْوَان.

ويقلبان [عند](٧)الباء ميماً في المنفصل، والمتصل، نحو ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾(٨) و ﴿أَنْ بُورِكَ﴾(٩).

ويخفيان عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر في المتصل، والمنفصل.

وأمّا اللام: لام المعرفة(١٠) فتدغم في ثلاثة عشر حرفاً ذكرها أبوالقاسم(١١)/ ولا ٢٢٤ يجوز معها إلاّ الإدغام.

---

١) سورة آل عمران من قوله تعالى: ﴿قُلْ يا أَهْلَ الكِتابِ لِمَ تَصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ مَنْ آمَنَ﴾ من آية: ٩٩

٢) في المصورة كلمة غامضة لم أستطع قراءتها، والسياق يتجه بدونها.

٣) سورة الأنعام من قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ﴾ من آية: ٥٤

٤) الكتاب: ٤٥٤/٤، والتبصرة: ٩٦٤

٥) انظر شرح الشافية: ٢٧٣/٣-٢٧٤

٦) انظر شرح الشافية: ٢٧٣/٣-٢٧٤

٧) غامضة في المصورة.

٨) سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿قالَ يا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ﴾ من آية: ٣٣

٩) سورة النمل من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جاءَها نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النارِ ومَنْ حَوْلَها﴾ من آية: ٨

١٠) الكتاب: ٤٥٧/٤

١١) الجمل: ٤١٦، وهي: النون، والدال، والذال، والتاء، والثاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والزاي، والسين، والشين، والراء.

وأمّا اللام التي لغير التعريف فيجوز فيها الإدغام والإظهار، والإدغام يتفاضل،(١) وإدغامها في الراء أقوى من غيره، نحو: ﴿قُل رَّبِّ﴾(٢)ثم بعده إدغامُها في الصاد، والسين، والزاي، والطاء، والدال، والتاء، ثم بعد ذلك في الظاء، والذال، والثاء، ثم في الضاد، والشين، ثم في النون، وهو أضعفُها.

---

١) انظر تفاضل الإدغام في الكتاب: ٤/٤٥٧-٤٥٩

٢) سورة المؤمنون من آية: ٩٣ من قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾.

باب من شواذ الادغام.

قد تقدَّم أن المتقاربين في كلمة واحدة لا يدغمان، فقولهم في «وَتِد»: وَدٌّ «سِدْس» سِتٌّ، شاذ على(١) غير قياس.

وقولهم في «أَحْسَسْت». أَحْسَيْت، أبدلوا السين الثانية ياء كما قالوا في «أمللت»: أمليت.

وقولهم في «أَحْسَسْتُ»: [أَحَسْتُ](٢)أبدلوا السين الأولى ياء، فصار: أَحْيَسْتُ، ثم نقلوا حركة الياء إلى الحاء، وقلبوها ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ماقبلها في اللفظ، ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فقالوا: أَحَسْتُ.

وقالوا في «مَسِسْتُ» : [مَسْتُ](٣) فقلبوا السين الأولى ياء، ثم قلبوا الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين. وقالوا / أيضاً: مِسْتُ، لما ٢٢٥
قلبوا السين الأولى ياء نقلوا حركة الياء إلى ماقبلها، ثم حذفوها لالتقاء الساكنين.

وقولهم في «بَنِي العَنْبَرِ» بَلْعَنْبَرِ، يفعلون هذا في كل قبيلة تظهر معها لام التعريف.(٤) فإن كانت مدغمةً، نحو: بني النجار، فلا يجوز فيه ذلك، وذكر هذه الشواذ هنا لشبهها به في التغيير.

كَمُلَ الكتاب بحمدِ الله وعونِه، والصلاةُ على محمدٍ وآلِه وسلم تسليماً كثيراً.

وكان الفراغ من تعليقه يوم الاثنين رابع عشر ذي القعدة عام خمس عشرة وسبعمائة ٢٢٦
والحمد لله رب العالمين.

---

١) الكتاب: ٤/٤٨١-٤٨٢

٢) في المصورة «أَحْسَيْتُ» ولعل الصواب ماأثبته، وانظر المسألة في شرح المفصل: ١٠/١٥٣-١٥٤، وشرح التصريح: ٢/٣٩٧

٣) في المصورة «مَسَيْتُ» ولعل الصواب ماأثبته.

٤) هذا الأسلوب في الكتاب: ٤/٤٨٤

الخاتمة.

بحمد لله وتوفيقه أظنني قد وفقت في هذا العمل إلى الأمور التالية:

١ - التعريف بالمؤلف رحمه الله - حسب ماأسعفت به مصادر ومراجع ترجمته.

٢ - عرضت اختياراته في المسائل النحوية والصرفية من خلال هذا الشرح وماكان منها في كتب تلاميذه.

٣ - درست الكتاب دراسة يعرف منها قيمة الكتاب ومادته ومنهجه.

٤ - قمت بتحقيق النص وضبطه والتعليق عليه، ووضعت له فهارس فنية مناسبة.

٥ - ولأن الكتاب هو الأثر الوحيد الذي وصلنا عن المؤلف فأرى إخراجه أهم نتيجة لهذا العمل إذ قد يعطي صورة ما عن مؤلفه الذي اشتهر شهرة واسعة في عصره ولكن لم يصلنا من جهوده العلمية سوى هذا الكتاب.

الفهارس

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة.		
الحمد لله رب العالمين	٢	١٤٤
سورة البقرة		
فزادهم الله مرضا	١٠	٦٩
ولو شاء الله لذهب بسمعهم	٢٠	٣٤
انبئهم	٣٣	٢٧٦
فذبحوها وماكادوا يفعلون	٧١	١٢٥
إلاّ من سفه نفسه	١٣٠	١٥٦
ولكل وجهة	١٤٨	٢٦٩
وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤	١٢٠
حتى يقول الرسول	٢١٤	٦٠
ولا تنسوا الفضل بينكم	٢٣٧	٢٦٧
ويعذب من يشاء	٢٨٤	٢٧٥
سورة آل عمران.		
الأبصار	١٣	٢٥٦
من آمن	٩٩	٢٧٦
فبما رحمة من الله	١٥٩	٢١٣
سورة النساء.		
فانكحوا ماطاب لكم من النساء	٣	٢٢٩
فانكحوا ماطاب لكم من النساء	٣	١٦

كفى بالله	٦	٥٦
والمقيمين الصلاة	١٦٢	٧٢
إنما الله إله واحد	١٧١	٢٠١
إنما الله إله واحد	١٧١	٢١٣

سورة المائدة

بسطت	٢٨	٢٧٥
وحسبوا ألا تكون	٧١	١٢٢-١٢٣
وكنت أنت الرقيب عليهم	١١٧	١٠٠

سورة الأنعام

ومن عمل	٥٤	٢٧٦
ولا تقربوا الفواحش ماظهر منها ومابطن	١٥١	٢٧
ومحياي	١٦٢	٢٢٧

سورة الأعراف

ألست بربكم قالوا بلى	١٧٢	٢٢٥

سورة التوبة

وإن أحد من المشركين استجارك	٦	٤٤-٢٢٣
إن عدة الشهور عند الله		
اثناعشر شهرافي كتاب الله	٣٦	١٠١

سورة يونس

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠	١٢٣
جزاء سيئة بمثلها	١٧	٥٦

سورة يوسف

فرطتم	٨٠	٢٧٥
واسأل القرية	٨٢	١٤٤
إنه من يتقى	٩٠	٢٦٨

سورة الرعد

وإن تعجب فعجب	٥	٢٧٥
هاد	٧	١٨٣
والٍ	١١	١٨٣
واقٍ	٣٤	١٨٣

سورة النمل

وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر	٨١	٣٣
وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر	٨١	٩٣
فتزل قدم بعد ثبوتها	٩٤	١٩٦

سورة مريم

قد جعل	٢٤	٢٧٥

سورة طه

مكاناً سوى	٥٨	٢٤٧
إنه من يأت ربه مجرماً فإن له نار جهنم	٧٤	١٣٣

سورة الأنبياء

لو كان فيهما ألهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٢١١

سورة الحج

والمقيمي الصلاة	٣٥	٧٢
وبئر معطلة	٤٥	٢٢٨

سورة المؤمنون

قد أفلح	١	٢٥٣
قل رب	٩٣	٢٧٤-٢٧٧

سورة النور

والخامسة أن غضب الله عليها	٩	١٢٣
إذا أخرج يده لم يكد يراها	٤٠	١٢٥
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين	٤٥	٢٢٩

سورة الفرقان

ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب	٦٨-٦٩	٣١

سورة الشعراء

قال فرعون ومارب العالمين	٢٣	١٦-٢٢٩
ترا أى	٦١	٢٥٦

سورة النمل

أن بورك	٨	٢٧٦

سورة القصص

حتى يصدر الرعاء	٢٣	٢٣٨
مفترىً	٣٦	١٩١

سورة الروم

إذا هم يقنطون	٣٦	١٣١

سورة لقمان

ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده		
سبعة أبحر مانفدت كلمات الله	٢٧	٢٠٧

سورة الأحزاب

فراراً	١٣	٢٥٦

سورة فاطر

ولئن زالتا إن أمسكهما	٤١	٢٢٣

سورة يسن

والشمس تجرى لمستقر لها	٣٨	١٩٥-١٩٨

سورة الصافات

بكأس من معين بيضاء لذة	٤٥-٤٦	١٩٥-١٩٧
وإن كانوا ليقولون	١٦٧	٢٢٣

سورة ص

وانطلق الملأ منهم أن امشوا	٦	٢٢٤
وهل أتاك نبؤا الخصم إذ تسورو المحراب إذ دخلوا	٢١-٢٢	٢٠٨
خصمان	٢٢	٢٠٨
حتى توارت بالحجاب	٣٢	٨٧
جنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠	٧٦

سورة الزمر

وإن تشكروا يرضه لكم	٧	٨٧-٨٨

سورة الشورى

الله ربنا	١٥	٤٢
وإن تصبهم سيئة بماقدمت أيديهم فإن الإنسان كفور	٤٨	١٣١

سورة الأحقاف

تدمر كل شيء	٢٥	١٠

سورة الفتح		
وكفى بالله	٢٨	٨١
أخرج شطأه	٢٩	٢٧٥
سورة الزاريات		
إنه لحق مثل ماأنكم تنطقون	٢٣	١٧٧
سورة النجم		
قسمة ضيزى	٢٢	٢٧٠
وأن ليس للإنسان إلاّ ماسعى	٣٩	١٢٣
سورة القمر		
وفجرنا الأرض عيونا	١٢	١٥٦
سورة الرحمن		
هذه جهنم	٤٣	١٩٥
سورة الواقعة		
عرباً أترابا	٣٧	١٧٦-٣
سورة الحديد		
لكيلا تأسوا على مافاتكم	٢٣	١١٥-٨
سورة الحشر		
قرىً	١٤	١٩١
سورة الممتحنة		
ولا تمسكو بعصم الكوافر	١٠	٢٢٣
سورة الملك		
إن الكافرون إلاّ غرور	٢٠	٢٢٣

سورة المعارج		
نزاعة للشوى	١٦	١٩٨
سورة نوح		
والله انبتكم من الأرض نباتاً	١٧	٣٧
سورة الجن		
فمن يؤمن بربه فلا يخاف	١٣	١٣٢
سورة المزمل		
علم أن سيكون	٢٠	١٢٣
سورة المدثر		
لا تبقى ولا تذر	٢٨	١٩٨
إنها لإحدى الكبر	٣٥	٢٣٧
سورة القيامة		
والتفت الساق بالساق	٢٩	١٩٦
سورة المرسلات		
وإذا الرسل أقتت	١١	٢٦٧
ألم نخلقكم	٢٠	٢٧٤-٢٧٥
سورة البروج		
النار ذات الوقود	٥	١٩٥
سورة الطارق		
والسماء ذات الرجع والأرض ذات الصدع	١١-١٢	١٩٨
سورة القدر		
حتى مطلع الفجر	٥	٦٠
سورة الاخلاص		
أحد الله الصمد	١-٢	٢٥١
سورة الناس		
قل أعوذ برب الناس	١	٤-٥٨

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
والثيب تعرب عن نفسها	١٧٦
وليس فيمادون خمس ذود من الإبل صدقة	١٩٥
هل أنت إلا أصبع دميت	١٩٦

فهرس كلام العرب وأمثالهم

قولهم	الصفحة
استوى الماء والخشبة	٢١١
ألا ماء بارداً أشربه	١٥٣
أمليت الكتاب	٢٥٤
إن تكرمني فهل تلق إلاّ خيرا	١٣٠
أوسيت رأسه	١٩٧
بمن تمرر أمرر به	١٣٢
ثلاثة أثواباً	١٥٦
ثلاثة رجال وثلاث نسوة	٩١
جاء البرد مع الطيالسة	٢١١
خرق الثوب المسمار	١٢٦
دعنا من تمرتان	٢١٧
ذهب بعض أصابعه	٢٥٢
ذهبت سنه	١٩٦
رويداً زيداً، وحيهل الثريد، وحذرك زيداً	١٥٧
شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة	٤٥
ضرباً زيداً، سقيالك	٢٠٢
ضربوني وضربت قومك	٨٦
ضربوني وضربوا قومك	٨٧
طلبته جهدي	١١٩
عصوت الرجل	١١-١٨٢
عليه رجلاً لينسي	١٥٧
عليه كرش منشورة	١٩٦
قال زيد عمرو منطلق	٥٣

قال زيد عمراً منطلقاً	٥٣
قتلته صبراً	١١٩
قوم عدي	٢٤٧
كسر الزجاج الحجر	١٢٦
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	١١٨
لا تدن من الأسد تسلم	١٢٩
لا تدن من الأسد يأكلك	١٢٩
لا تشتم عسراً تندم	١٢٩
لا رجل أفضل منك	١٥١
لا لا، نعم نعم، وبلى بلى	٢٧
لو ذات سوار لطمتني	٢٠٧
ليس بقر شيّاً	٢١٧
ما أعطاه للدراهم	٨٠
ماجاءت حاجتك	٤٥
ماذا فعلت	١٥
مازيد قائماً	٨٢
ماكان أحسن زيداً	٨١
نسيج وحده، عبير وحده، وجحيش وحده	١١٩
هالك في الهوالك	٢٣٨
هذا ثالث ثلاثة عشر	٩٤
هذا ثالث عشر	٩٤
هذا الحسن الوجه	٥٨-٥٩
هي الفخذ	١٩٦
ياويح من يرثى له الشامت	١٥٤

فـهـرس الأشعار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ظباء	الخفيف	الأخطل	١٣٣
تطيب	الطويل	لمالك بن الريب	١٥٧
يتقلب	الطويل	لمعمرو بن أسد الفقعي	٢٢٩
مطلب	المنسرح	لابن قيس الرقيات	٢٥١
شعبعب	الطويل	امرىء القيس	١٣٩
فنضارب	الطويل	قيس بن الخطيم الأوسي	١٣٤
معلب	الطويل	امرىء القيس	٥٦
بالمجرب	الطويل	امرىء القيس	١٣٢
ذا نشب	البسيط	امرىء القيس	٣٤
العلب	المنسرح	امرىء القيس	١٤١
طويت	الوافر	الفحل بن سنان الطائي	٢٢٨
فأستريحا	الوافر	للمغيرة بن ضباء	٢٥٤
تصطد	الطويل	لزهير	٢٢٩
من أحد	البسيط	النابغة	١٤٨
الجلد	البسيط	النابغة	١٥٠
وكأن قد	الكامل	النابغة	١٢٧
عمر	البسيط	جرير	١٠٥
هجر	البسيط	للأخطل	١٢٦
زمير	الوافر	للشماخ	٢٥١
أظهرا	الطويل	للنابغة الجعدي	١٩٨
مقيرا	الطويل	امرىء القيس	٢١٠
فنعذرا	الطويل	امرىء القيس	١١٧
الخصر	الطويل	امرىء القيس	٢٥٣
التنانير	البسيط	لحسان	
الأبصار	الكامل	للفرزدق	٢٣٩

عشاري	الكامل	للفرزدق	٩٦
الشكر	الطويل	امرىءالقيس	٢٢٣
أفر	متقارب	إمرىء القيس	٢٥٢
الفرائض	الطويل	لقوال الطائي	٢٢٨
مسمعا	الطويل		٩٠
وضعه	الرمل	لأنس بن زنيم	٩٧
وكف	المنسرح	قيس بن الخطيم	٧٢
هواطله	الطويل	لزهير	٢٥٠
أقيلها	الطويل	لكثير	١٢١
قليلاً	المتقارب	لأبي الأسود الدؤلي	٢٥٠
إبقالها	متقارب	لعامر بن جوين الطائي	٢٥٢
وشمأل	الطويل	لامرىء القيس	١٥١
تحلل	الطويل	امرىء القيس	٣٧
المتعثكل	الطويل	امرىء القيس	٥٧
بيذبل	الطويل	امرىء القيس	٧٩
مقتلي	الطويل	لامرىء القيس	٣٣
وقد فعل	الطويل	أبي الأسود الدؤلي	٨٨
مداما	الوافر	منسوب إلى الأعشي	٥٨
تعلم	الطويل	زهير	١٣٣
لم تحرم	الكامل	لعنترة	٢١٤
قمين	الطويل	لقيس بن الخطيم	٢٥٣
ضننوا	البسيط	لقعنب بن أم صاحب	٢٥١
مثلان	البسيط	نسب لحسان وابنه ولكعب بن مالك	٢٥٤
بواكيا	الطويل	مالك بن الريب	١٩٧

فهرس الأرجاز

	القائل	الصفحة
ومن طللٍ كالاتحمي أنهجا	لعجاج	٢٢٢
لقد رأيت عجباً مذ أمسا		
عجائزاً مثل السعالي خمسا		
يأكلن مافي رحلهن همسا		
لا ترك الله لهن ضرساً	لعجاج	١٩٩
إن لم أقاتل فالبسوني برقعا		٢٥٣
قد لفها الليل بسواقٍ حطم	لحطم القيسي	٢٤٨

فـهـرس الأعـــلام

ابن كثير: ١٨٣

أبو الأسود: ٨٨

أبو زيد: ١٧٠

أبو عمرو: ١٩١

أبو القاسم: ١٧ - ١٨ - ٢٤ - ٣٠ - ٣٢ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٤ - ٥٩ - ٦٨ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧٤ - ٨١ - ٨٨ - ٩٦ - ٩٨ - ١٠٩ - ١١٧ - ١١٩ - ١٣٠ - ١٤٨ - ١٥٥ - ١٦٨ - ١٩٩ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٢١ - ٢٢٦ - ٢٤٦ - ٢٥٧ - ٢٦٧ - ٢٧٦

الأخطل: ١٣٣

الأخفش: ٧٩ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٧١ - ١٧٣ - ٢٨٩ - ٢١١ - ٢٦١ - ٢٦٥ - ٢٦٥ - ٢٧٠

امرؤ القيس ٣٧-٥٦-٥٧-٧٩-١١٧-١٣٢-١٣٩-٢١٠-٢٢٣-٢٥٠-٢٥٢-٢٥٣

الخليل: ١٠٣ - ١١٥ - ١٣٣

الزجاج: ٧٦ - ١٥٦ - ١٥٧

زهير: ١٣٣

سيبويه: ٢٠ - ٢٦ - ٥٤ - ٥٧ - ٥٩ - ٦٢ - ٧١ - ٧٧ - ٧٩ - ٨٦ - ٨٧ - ١٠٣ - ١١٧ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٨ - ١٥١ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٧ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٨ - ١٧١ - ١٧٣ - ١٧٥ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩٤ - ١٩٩ - ٢٠٣ - ٢٠٩ - ٢٢٦ - ٢٤٧ - ٢٦١ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٩ - ٢٦٩ - ٢٧٠الفارسي: ٤٨ - ٧١ - ٧٦ - ٨١ - ٩٦ - ٩٨ - ١١٩ - ١٥٩ - ١٦٨ - ١٧٢ - ١٩٤ - ٢٤٧ - ٢٦٩

السيرافي: ٢٢١

الصيمري: ٢٧٥

الفراء: ١٦٠ - ٨٦

قالون: ٢٥٢

قنبل: ٢٦٨

قيس بن الخطيم الأنصاري: ٧٢

الكسائي: ٨٦

المازني: ١٠٤ - ١٥٧ - ١٩٠

المبرد: ٥٧ - ١٤٨ - ١٥٧ - ١٦٤ - ٢٠٣ - ٢٤٧

النابغة - ١٢٧ - ١٤٨ - ١٥٠

نافع: ٢٢٧

ورش: ١٩١

يونس: ١٧٣ - ٢٢٧

الفهرس التفصيلي للأدوات.

الهمزة في الاستفهام	٢٠٤
الهمزة في النداء	١٠٤
آض	٤٥
إذاً	٨، ١١٥، ١٢١
إذ ما	١٣١، ١٣٤
أصبح	٤٥
ألا	١٥٤
إلاّ	١٤٧
إلى	٥٤
أم	٢٤، ٢٥
إماّ	٢٤، ٢٥
أن الناصبة للمضارع	٨، ٩، ١١٥، ١٢٢
أن حرف موصول	٢٢٨
أن المخففة من الثقيلة	١٢٢، ٢٢٤
إن الشرطية	٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٤
إن المخففة من الثقيلة	٢٢٣
أنّ حرف موصول	٢٢٨
إن وأخواتها	٥١، ٩٩، ٢٠١
إن وأن والفرق بينهما	٥٣
أنى الشرطية	١٣١، ١٣٤
أو العاطفة	٢٤، ٢٥
أو التي تضمر بعده (أن) الناصبة	٩، ١١٥، ١١٧

أي في النداء	١٠٤
أين الشرطية	١٣١، ١٣٤
أي الشرطية	١٣١، ١٣٤
أي الإستفهامية	٢٠٤
أي واستعمالاتها	٢١٥
أيان الشرطية	١٣١، ١٣٤
الباء الجارة	٥٦
الباء في القسم	٦١
بل	٢٤، ٢٥
بلى	٢٢٥
التاء في القسم	٥٧، ٦١
ثم	٢٤
جاء	٤٥
حاشا	٥٥، ١٤٨
حتى	٩، ٢٤، ٢٥، ٦٠، ١١٥، ١٢٠
حيثما الشرطية	١٣١، ١٣٤
خلا	١٤٨
راح	٤٥
ربّ	١٠، ٥٥، ٥٧،
السين	١٠
سوف	٢
صار	٤٥
عاد	٤٥

على	٥٤
عن	٥٤
غدا	٤٥
الفاء العاطفة	٢٤
الفاء التي تضمر بعدها (أن) الناصبة	٩، ١١٥، ١١٦
في	٥٤
قد	٢، ٩، ١٢٧
الكاف	٥٦
كان	٤٥، ٤٦، ٤٩، ٨٠، ٩٩
كي	٨، ٩، ١١٥
كي حرف موصول	٢٢٨
اللام	٥٦، ٥٩
لام الجحود	٩، ١١٥
لام الأمر	٩، ١٢٧
اللام في خبر إنّ	١٠
اللام في القسم	٦١
لا الناهية	٩، ١٢٧
لا النافية	١٠، ١٥٢
لا العاطفة	٢٤
لا بل	٢٤
لكن العاطفة	٢٤، ٢٥، ٢٦
لعل	٥١
لم	٩، ١٠، ١٢٧

لمآ	٩، ١٠، ١٢٧
لن	٨، ١١٥
لو	١٠، ٢٠٧
لولا	٢٠٧
ما الشرطية	١٣١
ما النافية	٩، ١٠
ما حرف موصول	٢٢٨
ما الاستفهامية	٢٠٤
ما واستعمالاتها	٢١٣
ما دام	٤٥
متى	١٣١، ١٣٤
مذ	٩٨
من الشرطية	١٣١، ١٣٤
من في القسم	٦١
من الاستفهامية	٢٠٤
من واستعمالاتها	٢١٤
من	٥٤، ٥٩
منذ	٥٥، ٩٨
مهما الشرطية	١٣١، ١٣٣
نعم	٢٢٥
هل	٢٠٤
الواو العاطفة	٢٤
الواو في القسم	٥٧، ٦١

الواو بمعنى رب ٥٧
الواو التي تضمر بعدها أن الناصبة ٩، ١١٥، ١١٨
وا ١٠٤، ١١٣
يا ١١٣

فهرس الموضوعات

فهرس الدراسة:

الفصل الأول: ترجمة الغافقي ٢

اسمه وكنيته ٣

مولده ونشأته وابناؤه ٤

شيوخه ٧

تلاميذه ١١

مكانته العلمية

أ - العلوم التي برز فيها ١٦

ب - الثناء عليه ١٨

مؤلفاته ١٩

وفاته ٢٠

الفصل الثاني ٢١

موقفه من القياس والسماع ٢٢

اختياراته ٢٦

الفصل الثالث ٣٩

توثيق نسبة الكتاب ٤٠

منهجه في شرحه ٤١

مصادره ٤٦

مخالفته لأبي القاسم الزجاجي ٤٧

شواهد القرآن ٥٠
شواهد الحديث ٥١
شواهد الشعر ٥٢
منهج التحقيق ٥٣
وصف النسخة ٥٤

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
باب الإعراب	٣
باب معرفة علامات الاعراب	٤
باب الأفعال	٧
باب التثنية في الجمع	١١
باب الفاعل والمفعول به	١٣
نوع منه آخر	١٤
با مايتبع الاسم في اعرابه	١٧
باب النعت	١٨
باب العطف	٢٤
باب التوكيد	٢٧
باب البدل	٣٠
باب أقسام الأفعال في التعدي	٣٣
باب ماتتعدى إليه الأفعال المتعدية وغيرالمتعدية	٣٧
باب الابتداء	٤٠
باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره	٤٣
باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر	٤٥

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	٥١
باب الفرق بين إنّ وأن	٥٣
باب حروف الخفض	٥٤
باب حتى في الأسماء	٦٠
باب القسم وحروفه	٦١
باب مالم يسمّ فاعله	٦٤
باب من مسائل مالم يسم فاعله	٦٦
باب اسم الفاعل	٧١
باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل	٧٤
باب الصفة المشبهو باسم الفاعل	٧٥
باب التعجب	٧٩
باب «ما»	٨٢
باب نعم وبئس	٨٣
باب حبذا	٨٥
باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما صاحبه مثلما يفعل به الآخر	٨٦
باب مايجوز تقديمه من المضمر على الظاهر ومالا يجوز	٨٧
باب إضافة المصدر إلى مابعده	٨٩
باب العدد	٩١
باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة	٩٣
باب كم	٩٥
باب مذ ومنذ	٩٨
باب الجمع بين إنّ وكان	٩٩
باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد	١٠٠

باب التأريخ	١٠١
باب النداء	١٠٢
باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما	١٠٥
باب إضافة المنادى إلى ياءالمتكلم	١٠٧
باب مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء	١٠٨
باب مالا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره	١٠٩
باب الاستغاثة	١٠٠
باب الترخيم	١١١
باب الندبة	١١٣
باب المعرفة والنكرة	١١٤
باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة	١١٥
باب الجواب بالفاء	١١٦
باب أو	١١٧
باب الواو	١١٨
باب وحده	١١٩
باب من مسائل حتى في الأفعال	١٢٠
باب من مسائل إذن	١٢١
باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل	١٢٢
باب أفعال المقاربة	١٢٤
باب من المفعول المحمول على المعنى	١٢٦
باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة	١٢٧
باب الأمر والنهي	١٢٩
باب مايجزم من الجوابات	١٣٠
باب الجزاء	١٣١

باب مايتصرف ومالا ينصرف	١٣٥
باب أسماءالقبائل والأحياء والسور والبلدان	١٤٤
باب ماجاء من المعدول على فعال	١٤٦
باب الاستثناء	١٤٧
باب الاستثناءالمقدم	١٤٩
باب الاستثناءالمنقطع	١٥٠
باب النفى بـ(لا)	١٥٢
باب دخول ألف الاستفهام على «لا»	١٥٤
باب التمييز	١٥٦
باب الإغراء	١٥٨
باب التصغير	١٥٩
باب تصغير الثلاثي	١٦٠
باب تصغير الرباعي	١٦٢
باب تصغير الخماسي ومافوقه	١٦٣
باب تصغير الظروف	١٦٦
باب تصغير الأسماء المبهمة	١٦٧
باب النسب	١٦٨
باب ألف القطع وألف الوصل	١٧٥
باب معرفة المبني والمعرب	١٧٦
باب المخاطبة	١٨١
باب الهجاء	١٨٢
فصل	١٨٢
باب أخر من الهجاء	١٨٤
باب أخر من الهجاء	١٨٦

نوع أخر من الهجاء	١٨٧
أحكام الهمزة في الخط	١٨٨
باب المقصور والممدود	١٩٠
باب المذكر والمؤنث	١٩٤
باب مايؤنث من الانسان ولا يجوز تذكيره	١٩٦
باب مايؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره	١٩٧
باب أمس	١٩٩
باب أسماء الفاعلين والمفعولين	٢٠٠
باب الحروف التي ترفع مابعدها بالابتداء والخبر	
وتسمى حرف الرفع	٢٠١
باب ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره	٢٠٢
باب مايمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ماقبله	٢٠٤
باب الوقف	٢٠٥
باب لو ولولا	٢٠٧
باب ماجاء من المثنى بلفظ الجمع	٢٠٨
باب مايحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال	٢٠٩
باب أقسام المفعولين وهي خمسة	٢١٠
باب مواضع «ما»	٢١٣
باب مواضع «من»	٢١٤
باب مواضع (أي)	٢١٥
باب القول	٢١٦
باب الحكاية بمن	٢١٧
باب حكاية الأسماء الاعلام بمن	٢١٨
باب حكايات النكرات بـ(من)	٢١٩

باب حكايات الجمل	٢٢٠
باب مواضع (إن) المكسورة الخفيفة	٢٢٣
باب مواضع (أن) المفتوحة المخففة	٢٢٤
باب الجواب ببلى ونعم	٢٢٥
باب النون الثقيلة والخفيفة	٢٢٦
باب الصلات	٢٢٨
باب الجمع المكسر	٢٣٢
باب معرفة أبنية أقل العدد	٢٣٤
باب تكسير ماكان على أربعة احرف وفيه حرف لين	٢٣٥
باب جمع ماكان على (أفعل)	٢٣٧
باب تكسير ماكان على (فاعل)	٢٣٨
باب تكسير ماكان على أربعة أحرف أو خمسة	٢٤٠
باب تكسير ماكان على (فعلة)	٢٤١
باب مايجمع من الجمع	٢٤٣
باب أبنية المصادر	٢٤٤
باب اشتقاق أسماء المصدر والمكان	٢٤٦
فصل	٢٤٦
باب أبنية الأسماء	٢٤٧
باب مايجوز للشاعر أن يستعمله لضرورة الشعر	٢٥٠
باب الإمالة	٢٥٥
باب أبنية الأفعال	٢٥٧
باب التصريف	٢٥٨
باب منه آخر	٢٦٤
مسألة	٢٦٩

مسألة	٢٧٠
مسألة	٢٧٠
باب الإدغام	٢٧١
باب من شواذ الإدغام	٢٧٨
الخاتمة	٢٧٩

فهرس المصادر والمراجع.

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل - رسالة دكتوراه

اعداد: حماد بن محمد حامد الثمالي

بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

- برنامج المنتوري

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المنتوري

مصورة د - حماد الثمالي عن المكتبة الملكية بالخزانة العامة بالرباط رقم: ١٥٧٨

- تاريخ الإسلام: للذهبي مخطوط

بمركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى برقم (١٦٤٥) مصورة عن مكتبة يني جامع بتركيا برقم (٨٦٤).

- طبقات النحاة واللغويين: لأبي بكر أحمد بن محمد بن شهبة الأسدي

مخطوط بمركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، برقم: ١٥٠٢

- السفر الثالث من المنتخب الأكمل على كتاب الجمل

لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف

اعداد / أحمد بويا، رسالة دكتوراة، بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

ثانيا: المطبوعات

- أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو د/ محمد إبراهيم البنا

دار البيان العربي ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء

ت / على محمد الصباغ، دار عبدالحميد حنفي - مصر.

- الأحاطة في أخبار غرناطة: لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب
ت / محمد عبدالله عنان، الشركة المصرية ط (٢) ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م
- أدب الكاتب: لابن قتيبة
ت / محمد محي الدين عبدالحميد، السعادة بمصر ط (٤) ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد بن ناصر الدين الألباني
المكتبة الإسلامي بيروت لبنان ط (١) ١٣٩٩هـ.
- أسرار العربية: أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري
ت / محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق - ط ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين
اختيار يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري.
منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت ط (١) ١٩٧٩م
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: عبدالله بن السيد البطليوسي
ت / د - حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ - الرياض ط (١) ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي
ت / د - عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - ط (٣) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس
ت / د - زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (٢) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- الاقترح في أصول النحو وجدله: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي
ت / محمود فجال، مطبعة الثغر ط (١) ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ت / مصطفى السقا و د / حامد عبدالحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٨١م
- إملاء مامنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، دار الفكر، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنى العلوي
ت / د - محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، ط (١) ١٤١٣هـ ١٩٩٢م
- الانصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبي البركات الأنباري
ت / محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ت / محمد محي الدين عبدالحميد دار الفكر - بيروت.
- إيضاح شواهد الايضاح: أبي علي الحسن بن عبدالله القيسى
ت / د - محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ط (١) ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م
- الايضاح العضدي: أبي علي الحسين بن أحمد الفارسي
ت - حسن شاذلي فرهود، دارالعلوم، ط (٢) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م
- برنامج ابن جابر الوادي آشي: شمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي.
ت / د - محمد الحبيب الهيلة، من مطبوعات مركز البحث العلمي
وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- برنامج التجيبي: للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي
ت / عبدالحفيظ منصور - الدار العربية للكتاب.
- برنامج المجاري: لأبي عبدالله محمد المجاري الأندلسي.
ت / محمد أبوالأجفان، دار الغرب الإسلامي - بيروت ط (١) ١٩٨٢م
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي
ت / د - عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - ط (١) ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ت / محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت.
- بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيمن كان بسبتة في الدولة المرينية من مدرس واستاذ وطبيب. ت / عبدالوهاب بن منصور، المطبعة الملكية - الرباط ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي
ت / محمد المصري، وزارة الثقافة - بدمشق - ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م
- تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي، دار صادر - بيروت - ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م
- تاريخ ابن خلدون: لابن خلدون، مؤسسة الأعلمي - بيروت ١٣٩١هـ
- تاريخ سبتة: محمد بن تاويت.
دار الثقافة - الدار البيضاء المغرب ط (١) ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م
- تاريخ قضاة الأندلس «المرقبة العليا»: أبوالحسين بن عبدالله بن الحسين النباهي، المكتب التجاري.
- التبصرة والتذكرة: أبي محمد عبدالله بن علي الصيمري.
ت / فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر - بدمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين السيوطي.
ت / د - أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م
- تذكرة الحفاظ: لأبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي
دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- تذكرة النحاة: لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي.
ت / عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة
ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
- تفسير البحر المحيط: محمد يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي.
ت / الشيخ: عادل أحمد عبدالموجود وزملائه، دار الكتب العلمية - بيروت ط (١) ١٤١٣هـ ١٩٩٣م
- التكملة: أبي علي الفارسي.
ت / د - حسن شاذلي فرهود، شركة الطباعة العربية السعودية
ط (١) ١٤٠١هـ ١٩٨١م

- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس: أحمد بن القاضي المكناسي ، دار المنصور - الرباط - ١٩٧٤م

- كتاب الجمل في النحو: أبوالقاسم الزجاجي

ت / علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط (٢) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسين بن قاسم المرادي

ت / د - فخر الدين قباوة، الأستاذ: محمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة ط (٢) ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني: الأشموني - دارالفكر

- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه

ت / عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة

ط (٥) ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

- حجة القراءات: للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة.

ت / سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت ط (٢) ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

- الحجة للقراء السبعة: أبي علي الفارسي.

ت / بدرالدين قهوجي بشير جويجاتي، دارالمأمون للتراث - بيروت

ط (١) ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

- كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسى.

ت / مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية ط (١) ١٩٧٩م

- الحماسة: لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي.

ت / د - عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان

طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ ١٩٨١م

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي

ت/ عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب

ط (٢) ١٨٧٩م

- الخصائص: أبي الفتح عثمان بن جني.

ت / محمد علي النجار، دار الهدى، ط (٢)

- درة الحجال في أسماء الرجال: أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي.

ت / محمد الأحمدي أبوالنور، دار التراث - المكتبة العتيقة.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: الفاضل أحمد بن أمين الشنقيطي. دار المعرفة - بيروت ط (٢) ١٩٩٣هـ ١٩٧٣م

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. ت / د - أحمد محمد الخراط، دارالقلم - بدمشق - ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٦٨م

- الدليل الشافي على المنهل الصافي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردي. ت / فهيم محمد شلتوت، دار الخانجي.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون المالكي.

ت / د - محمد الأحمدي أبوالنور، دار التراث - القاهرة.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي: ت / الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة بغداد، ط (٢) ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م

- ديوان الأخطل: ت / مهدي محمد ناصرالدين، دارالكتب العلمية - بيروت

ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، شرح د / محمد محمد حسين.

- ديوان امرىء القيس، ت / محمد أبوالفضل إبراهيم، دارالمعارف المصرية

ط (٣) ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م

- ديوان جرير: دار بيروت - ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م

- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت - بيروت - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: ت / صلاح الدين الهادي
دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م
- ديوان العجاج: رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي: ت / عزة حسين
مكتبة دار الشرق - بيروت.
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي: ت / هاشم الطعان، وزارة الثقافة والاعلام.
- ديوان الفرزدق: ت / عبدالله إسماعيل الصاوي، دار بيروت - ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م
- ديوان قيس بن الخطيم عن أبي السكيت وغيره.
ت / د - ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني بالقاهرة ط (١) ١٣٨١هـ ١٩٦٢م
- ديوان كثير عزة جمع وشرح د / إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ٣٩١٠ هـ ١٩٧١م
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري بت / سامي مكي العاني، مكتبة النهضة - بغداد، ط (١) ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري. دار صادر - بيروت.
- ديوان النابغة الذبياني، ت / محمد أبوالفضل إبراهيم، دارالمعارف بمصر.
- الذيل والتكملة: محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري الأوسي.
ت / محمد بن شريفة، دارالثقافة - بيروت
- رصف المباني شرح روح المعاني: أحمد بن عبدالنور المالقي.
ت / أحمد محمد الخراط، دارالقلم ط (٢) ١٤٠٥هـ١٩٨٥م
- كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد
ت / د - شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة - ط (٢)
- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني.
ت / د : حسن هنداوي، دارالقلم - دمشق ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني: ت / محمد فؤاد عبدالباقي
دار إحياء التراث العربي.

- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد مخلوف
دار الكتاب العربي - بيروت ط (١) ١٣٤٩هـ
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي.
ت / لجنة إحياء التراث العربي في دارالآفاق الجديدة.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل: ت / محمد محي الدين عبدالحميد - دار الفكر - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- شرح ألفية بن مالك: أبي عبدالله بدرالدين بن محمد
ت / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دارالجيل
- شرح ألفية ابن معطي: عزالدين بن جمعة القواس.
ت / علي بن موسى الشوملي - مكتبة الخريجي ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني.
ت / د - عبدالرحمن السيد، د - محمد بدوي المنختون، دارهجر، ط (١) ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري - دارالحلبي
- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الإشبيلي: د - صاحب أبوجناح - المكتبة الفيصلية
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: أبوالعباس ثعلب
دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م
- شرح ديوان عنترة بن شداد: ت وشرح / عبدالمنعم عبدالرؤوف شلبي
دار الكتب العلمية - بيروت ط (١) ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م
- شرح ديوان الهذليين: صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري

ت / عبدالستار أحمد فراج، مطبعة المدني - القاهرة.

- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترابادي: نشره يوسف حسن عمر.

جامعة قار يونس

- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ت / محمد نور الحسن وزملائه، دارالكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبي محمد بن هشام الأنصاري

ت / محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة المصرية.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: محمد بن عبدالله الطائي الجياني (ابن مالك)

ت / عدنان عبدالرحمن الدوري، طبعة العاني - ببغداد - ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م

- شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي محمد بن هشام الأنصاري

ت / محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية.

- شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي

ت / د - عبدالمنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث ط (١) ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي

ت / د - رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري - ت / صلاح راوي، دار مرجان ط (٢).

- شرح اللمع: لابن برهان العكبري أبوالقاسم عبدالواحد بن علي الأسدي

ت / فائز فارس، ط (١) ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب - الكويت.

- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

عالم الكتب - بيروت

- شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي

الشلوبين.

ت / تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد ط (١) ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

- شرح ملحة الإعراب: أبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري.

ت / أحمد محمد قاسم، مكتبة دارالتراث

ط (٢) ١٤١٢هـ ١٩٩١م

- شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش.

ت / د - فخرالدين قباوه، المكتبة العربية بحلب ط (١) ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م

- شعر الأخطل: صنعه السكري ، رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب

ت / د - فخرالدين قباوه، دارالآفاق الجديدة - بيروت - ط (٢) ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري.

ت / أحمد عبدالغفور عطار، دارالعلم للملايين

ط (١) ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م

- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري

ت / محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

- ضرائر الشعر: لابن عصفور: ت / السيد إبراهيم محمد

دار الأندلس ط (١) ١٩٨٠م

- عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس: لمحمد عبدالله عنان

مطبعة لجنة التآليف والترجمة / القاهرة - ط (١) ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م

- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري

عني بنشره، ج برجستراسر، دار الكتب العلمية ط (١) ١٣٥١هـ ١٩٣٢م

- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني

ت / محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي

المؤسسة العربية - بيروت.

- كتاب الكافية في النحو «وعليه شرح الرضى»: أبي عمر بن الحاجب

دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

- الكامل: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

ت / محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة

ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

- كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

ت / عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب - بيروت

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار - ت / محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني ط (١) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبدالله حاجي خليفة

دار الفكر.

- لسان العرب : لابن منظور

مصورة طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة.

- مايحتمل الشعر من الضرورة: أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي.

ت / د - عوض بن حمد القوزي، مطابع دارالمعارف ط (٢) ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

- ماينصرف ومالا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج.

ت / د - هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي

ط (٢) ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

- مجمع الأمثال: أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني.

ت / محمد أبوالفضل إبراهيم، دارالحلبي.

- المذكر والمؤنث: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.

ت / رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط (٢).

- كتاب المذكر والمؤنث: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري.

ت / طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني - بغداد، ط (١) ١٩٧٨م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان: لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي اليمني المكي.

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ط (٢) ١٣٩٠ - ١٩٧٠م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لعبدالرحمن جلال الدين السيوطي.

ت / محمد أحمد حاد المولى وزملائه، دار الفكر.

- المسائل العضديات: أبي علي الفارسي.

ت / د - علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح الإمام بهاء الدين بن عقيل.

ت / د - محمد كامل بركات، دارالفكر - بدمشق، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

- المسند ومعه كنز العمال: لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل.

المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، ط (٥) ١٤٠٥هـ.

- المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي.

ت / د - محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني

مصر، ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- معجم البلدان: للإمام شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي.

دار صادر، ودار بيروت - ببيروت - ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.

- معاني القرآن: أبي زكريا يحيى بن زكريا الفراء.

ت / أحمد يوسف محمد علي النجار، دار السرور - بيروت.

- معاني القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي.

ت / د - عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب - ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- معاني القرآن واعرابه: أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج.

ت / د - عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت - ط (١) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة.

مكتبة المثنى - دار احياء التراث العربي.

- معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا.

ت / عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي - مصر - ط (٣) ١٤٠٢هـ ١٩٨١م.

- المعين في طبقات المحدثين: للذهبي ت / د: همام عبدالرحيم سعيد، دار الفرقان ط (١) ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

- المغني في تصريف الأفعال: د / محمد عبدالخالق عضيمة

دار الحديث، ط (٣).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري.

ت / د - مازن المبارك، محمد علي حمد الله - دارالفكر، ط (٦) ١٩٨٥م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية: لأبي الحسين بن أبي الربيع.

ت / د - علي بن سليمان بن على الحكمي.

الجزء الأول: ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م الجزء الثاني: بمطبعة القادر برتينك بريس، كراتشي، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور.

ت / أحمد عبدالستار الجواري - عبدالله الجبوري، دارالفيصلية، ط (١) ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقاهر الجرجاني - ت/ كاظم بحر المرجان.

- المقتضب: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد.

ت / محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف بمصر ط (٢) ١٣٩٩هـ.

- المقدمة الجزولية في النحو: أبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي.
ت / د - شعبان عبدالوهاب محمد.
- الممتع في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي.
ت / د - فخر الدين قباوه، دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط (٤) ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- المنصف: أبي الفتح عثمان بن جني النحوي.
ت / إبراهيم مصطفى - عبدالله أمين، ط (١) ١٣٦٣هـ ١٩٥٤م.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردي الأتابكي.
ت / أحمد يوسف نجاتي، دارالكتب المصرية، ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د - خديجة الحديثي.
وزارة الثقافة والاعلام - العراق ١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي.
ت / د - محمد إبراهيم البنا، دار الرياض.
- نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان: لابن الأحمر، الأمير إسماعيل بن يوسف بن محمد.
ت / محمد رضوان الداية، دارالثقافة - بيروت - ١٩٦٧م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، ط (٢).
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج بهامش الديباج المذهب: لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت المدني المالكي المعروف بالتنبكتي.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- هدية العارفين: اسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي.
مكتبة المثنى - بغداد.
- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي.
دار المعرفة - بيروت
- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي.
ت / عبدالسلام هارون - عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة ط (٢) ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- كتاب الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن ايبك الصغري.
دار النشر فرانز شتايز بقيسبادن، ١٣٨٩هـ ١٩٧٠م.

فهرس الفهارس

	الصفحة
فهرس الآيات	٢٨١
فهرس الأحاديث	٢٨٨
فهرس أقوال العرب وأمثالهم	٢٨٩
فهرس الأشعار	٢٩١
فهرس الأرجاز	٢٩٣
فهرس الأعلام	٢٩٤
الفهرس التفصيلي للأدوات	٢٩٦
فهرس الموضوعات	٣٠١
أ - الدراسة	٣٠١
ب - الكتاب	٣٠٢
فهرس المصادر والمراجع	٣٠٩
فهرس الفهارس	٣٢٣